لسانيات

د. حسن كزار

اللسانيات الاجتماعية

في الدراسات العربية الحديثة

التلقي والتمثلات





اللسانيات الاجتماعية
في الدراسات العربية الحديثة
التلقي والتمثلات

اللسانيات الاجتماعية
في الدراسات العربية الحديثة
التلقي والتمثلات

Sociolinguistic in Modern Arabic Studies,

The Reception and Implications

د. حسن كزار

الطبعة الأولى، بيروت/ لبنان، 2018

First Edition, Beirut/Lebanon, 2018

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق

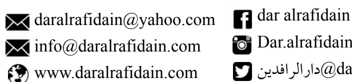
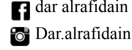


لبنان ـ بيروت / الحمرا

تلفون: 345683 1 961+ / 541980 1 961+

بغداد ـ العراق / شارع المتنبي عمارة الكاهجي

تلفون: 07810001005 / 07830070045

daralrafidain@yahoo.com — dar alrafidain

info@daralrafidain.com — Dar.alrafidain

www.daralrafidain.com — @daralrafidain - دارالرافدين

تنويه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978 - 9922 - 607 - 05 - 4

اللسانيات الاجتماعية
في الدراسات العربية الحديثة
التلقي والتمثلات

د. حسن كزار



الفهرس

إنّي لأعجبُ كيف يمكنُ أن يخونَ الخائنون.

أيخونُ إنسانٌ بلادَه؟

إن خانَ معنى أن يكونَ، فكيف يمكنُ أن يكونَ؟

بدر شاكر السّيّاب

الإهداء

إليكَ أيّها الوطنُ المُتعَبُ في مُنعرجاتِ التّغرّبِ والتّنكّر(العراق).

إليكَ دعاءَ سلامةٍ وتمَيمةَ حِفظٍ.

إلى وَطَنينِ فيكَ قصّا عليَّ أحاديث حبّك (أمّي وأبي).

إلى مَن علّمَني شيئاً مِن صَبرِكَ (أخي حيدر).

إلى كلّ الأوطانِ التي أهدَيتني إيّاها (أخوتي).

إلى روحٍ فيك وَشَت لي بأسرار جمالك (صديقي).

إلى مصابيح دروبك (شهدائك) وأناشيد حقولك (أساتذتي).

إلى من يحضرون كلّ يومٍ في عيد ميلاد عِزّكَ (المخلصين لك).

حسن

المقدّمة

الحمد للّه ربِّ العالمين والصلاة والسلام على نبي الإسلام محمد وآله الطيبين الطاهرين، وأصحابه المنتجبين.

أمَّا بعدُ،

فقد مثّلت اللسانيات العامة إحدى العلامات البارزة للقرن العشرين، التي ميّزته من الحقب الزمنية السالفة، هذه اللسانيات اتصفت بنسق تطوريّ كان في بحث دائم، وتفاعل مستمر، من أجل الظفر بنظرية لغوية تكون الأجدر والأفضل لتوازي الأسئلة المطروحة في الميدان اللغويّ، وتَسدّ نواقص النظريات اللغوية السابقة ومخالفاتها، وكان جزء من ثمرة هذا البحث والتفاعل المستمرين أن ظهرت اللسانيات الاجتماعية رَدّة فعل على عدد من اتجاهات النظرية اللسانية التي قصرت النظر في دراسة اللغة على البنية الداخلية، وأهملت الالتفات إلى البنية الخارجية للغة، وبذلك حرمت نفسها مِمَّا تقدّمه تلك المقاربة من نفع وجدوى في الكشف عن حقائق اللغة المرتبطة بهذا الخارج المتعدد والمؤثر.

وبهذا كانت اللسانيات الاجتماعية ـ بحسب اللسانيين العرب ـ تطوراً في حركة الدرس اللسانيّ العالمي، ومظهراً مهمّاً برّز منزلة اللسانيات، ووجاهة شأنها؛ لما حققته من نجاح في عقد محاورة متفوقة مع العلوم الأخرى، ومنها علم الاجتماع الذي تمخضت محاورة اللسانيات له عن ولادة هذا الاتجاه اللغويّ الحديث، وبذلك انتقلت اللسانيات من الثابت إلى المتحول، ومن الصامت إلى الناطق، ومن المنظم إلى المنتظم، معترفة بحاجة الدرس اللغوي إلى تلك الرؤية الخارجية، التي تمنحه تكاملاً في معرفة اللغة، ودراستها.

ولم تكن بواكير الدراسات اللسانية العربية بعيدة من هذا التطور والتنوع في الدرس اللساني الغربيّ، فأظهرت له استقبالاً، برزت تجلياته في الكتابات اللسانية العربية الأولى.

إنَّ هذا الاستقبال، وتلك التجليات شكّلا معلماً واضحاً في الدرس اللساني العربيّ، تعلن عن تبني اللسانيين العرب هذا الاتجاه، بوصفه فرعاً من فروع النظرية اللسانية الوافدة،

بما يتطلب رصداً لمساره، ومحطاته؛ بغية الكشف عن وصف دقيق لوضعه في الثقافة اللسانية العربية.

ومن هنا؛ فإنّ هذه الدراسة تقع في إطار ذلك المشروع اللسانيّ الرامي إلى مراقبة اللسانيات العربية الذي يستمد مشروعيته من سنن المراجعة والتقويم، وقد بدأه مجموعة من الباحثين العرب عبر دراساتهم النقدية، التي جعلت من المشروع اللسانيّ محطة للتساؤل والمناشدة؛ بهدف تقويمه، والوقوف على إشكالاته، وعوائقه؛ أملاً في تخطّيها لضمان درس لسانيّ يوازي نظيره الغربيّ، ويعالج اللغة العربية نظراً وتطبيقاً.

وفي ضوء هذا النظر اتبعت الدراسة منهجاً وصفيّاً، يراقب حركة هذا الفرع اللسانيّ وكتاباته، وانتقاله إلى الدرس العربيّ؛ لذا أوجب أن تقف على عرض لبعض النماذج دون غيرها، هذا الوقوف منوط بما تقدمه تلك الكتابات من تمثيل لوضع اللسانيات الاجتماعية في الدرس اللسانيّ العربيّ، وربما استدعى الوصول إلى معرفة هذا التمثيل أن تعرض الدراسة ـ في أكثر المواضع ـ لها عرضاً تفصيليّاً؛ بغية التعرف عليها مادة ومنهجاً، وسلكت الدراسة في عدد من مواضعها منهجاً نقديّاً، يستند إلى إشارات النسق العلميّ العام، التي أظهرت المقارنة بها بعض المفارقات التي وقعت بها بعض تلك الكتابات.

ولتحقيق هذا وزعت مادة البحث على أربعة فصول، تبدأ بهذه المقدمة، وتنتهي بالخاتمة التي تضمنت أهم النتائج، أما الفصل الأول، فكان مدخلاً يُعرّف بالمصطلح والمفهوم، ويناقش العلاقة بين اللسانيات الاجتماعية واللسانيات العامة، ويعرض لموضوعات اللسانيات الاجتماعية، وأهميتها.

وكان الفصل الثاني يبحث في جذور اللسانيات الاجتماعية في المدارس اللسانية الغربية، ابتداء بمدرسة دو سوسير، ثم المدرسة الفرنسية والمدرسة البريطانية، وصولاً إلى المدرسة الأمريكية، بما يعطي صورة واضحة لنشأة هذا العلم وبداياته في العالم الغربي عبر مدارسه الكبرى.

وفي الفصل الثالث عُنِي البحث برصد بدايات انتقال اللسانيات الاجتماعية إلى الدراسات العربية الحديثة، في ثلاثة مباحث، خُصِّصَ الأول منها للبدايات الأولى للدراسات اللسانية العربية، وتناول الثاني انتقال مصطلح اللسانيات الاجتماعية، ومفهومها إلى الدرس اللسانيّ العربيّ، وعرض المبحث الثالث للكتابات الأولى منهجاً ومادة، فهذه الكتابات

تؤرخ لبداية المشوار العربيّ مع اللسانيات الاجتماعية، وتمثل المرحلة الأولى لهذا العلم عند اللسانيين العرب.

ونهض الفصل الرابع بمهمة الكشف عن تطور الكتابات العربية في مرحلة لاحقة، مثّلت تطوراً للكتابات الأولى، وبحث أنماط هذه الكتابات، وخُتِم الفصل بالبحث في حصيلة تلك الكتابات وإشكالاتها، بما يعطي صورة واضحة لوضعها في الثقافة اللسانية العربية، ومدى إسهاماتها في دراسة الوضع اللسانيّ العربيّ.

وفي ختام هذه المقدّمة أتقدم بالشكر والامتنان لأستاذي الدكتور علي حلو حوّاس، الذي تفضّل بالإشراف على هذه الدراسة، وهي في الأصل أطروحة دكتوراه أُجيزت من كلية التربية، جامعة بغداد، إذ تابعها بالمناقشة والسؤال وإسداء النصح، فله مني كلُّ التقدير والعرفان، والشكر موصول إلى كل الذين ساعدوا على إتمامها من أساتذة وباحثين وأصدقاء.

والله ولي التوفيق والسداد.

بغداد 2014م

الفصل الأول

اللسانيات الاجتماعية

الحدود، والارتباط، والموضوع

المبحث الأول: اللسانيات الاجتماعية ـ المصطلح والمفهوم.

المبحث الثاني: اللسانيات الاجتماعية واللسانيات العامة.

المبحث الثالث: اللسانيات الاجتماعية ـ الموضوع والاهمية.

المبحث الأول: اللسانيات الاجتماعية ـ المصطلح والمفهوم

ـ المصطلح

إنَّ دراسة اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية، ومكوّناً من مكوّنات الثقافة قد حظيت بنوع من الاستقلال، ونوع من الاهتمام الخاص، وأصبح لها علم معترف به، تشيع الإشارة إليه بالمصطلح (sociolinguistic) علم اللغة الاجتماعيّ، أو اللسانيات الاجتماعية[1]، هذا العلم يُعنى بدراسة الألسنة في علاقاتها بالمجتمعات التي تستعملها، ويحاول جاهداً الإجابة عن الأسئلة الآتية: مَن يقول؟ ماذا يقول؟ أين؟ متى؟ كيف؟ لماذا؟ عبر النظرية الجديدة التي بلورها علماء هذا الفرع بملاحظة التطبيقات الفعلية لها، موضحين في الوقت نفسه الحقيقة التي تقول: إنَّ لكلِّ إنسان تنويعات لا حاجز يفصل بينها، وإنَّ الألسنة نفسها ليست متجانسة[2].

هذا المصطلح الإنكليزي الذي أصبح عنواناً لهذا الفرع اللسانيّ يقابله المصطلح الفرنسيّ(sociolinguistique) (sociologie linguistique) ـ الذي كان أسبق في الظهور مقارنة بنظيره الإنكليزيّ، الأكثر شيوعاً وشهرةً[3].

وتتألف بنية المصطلح الإنكليزي (sociolinguistic) من مكونين، أحدهما (socio) ويعني: مجتمع أو اجتماعي، والآخر (linguistic) ويعني: علم اللغة[4]، وتأريخيّاً فإنّ هذا المصطلح ـ بحسب جرهارد هلبش ـ قد ظهر للمرة الأولى سنة 1952م في عمل لكوري، ولكنه ظلَّ في بادئ الأمر من غير نتائج، ولم يحصل المصطلح على معناه الحالي إلَّا في سنة 1964م، حين أصدر هايمس المجلد الخاص بالأهمية الاجتماعية للغة، وحين أُقيم المؤتمر الأول لعلم

---

(1) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 41، ومعجم مصطلحات علم اللغة الحديث: 64.

(2) ينظر: التداولية من أوستين إلى غوفمان: 96.

(3) ينظر: تطور علم اللغة: 356، ورؤى اللغويّين الغربيين لجذور علم اللغة الاجتماعي(بحث): 282و320، وعلم اللغة: 29، والمصطلحات المفاتيح في اللسانيات: 99، ونقل مصطلحات اللسانيات الاجتماعية إلى العربية في النصف الثاني من القرن العشرين (رسالة ماجستير): 65.

(4) ينظر: نقل مصطلحات اللسانيات الاجتماعية إلى العربية في النصف الثاني من القرن العشرين: 66.

اللغة الاجتماعيّ تحت هذا العنوان في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلس، ومنذ ذلك الوقت انتشر بسرعة، وامتدّ الاتجاه المسمى (علم اللغة الاجتماعيّ) على الرغم من المنطلقات المتعددة، والاهتمامات المختلفة[1].

والرؤية نفسها يذكرها اللسانيّ الاجتماعيّ الفرنسيّ لويس جان كالفي، الذي أشار إلى أنَّ المصطلح استعمله هدسن في سنة 1939م، ونيدا في سنة 1949م وهوجن في سنة 1951م وكوري في سنة 1952م، ومن قبلهم الفرنسي راؤول دو لاجراسييه الذي استعمل سنة 1909م المصطلح الفرنسي (sociologie linguistique)[2]، وغيرهم، إلاّ أنَّه ينبه على ضرورة عدم الخلط بين الكلمة ودلالتها، فالكلمة كانت موجودة، ولكنها لم تكتسب الدلالة النهائية لتسمية هذا الحقل اللسانيّ إلّا في المؤتمر التأسيسي لعلم اللغة الاجتماعي، الذي نظَّمه وليم برايت في سنة 1964م في أمريكا[3].

ويذكر الباحث عبد المنعم السيد أنَّ المصطلح الفرنسي(sociologie linguistique) قد نقله فندريس سنة 1937م في مقاله الذي يتحدث عن أُستاذه ماييه، ودوره في صياغة عناصر علم اللغة الاجتماعي[4].

إنَّ هذا المصطلح، الذي وسم به الاتجاه الموجَّه لدراسة العلاقة بين اللغة والمجتمع، لم يظهر منفرداً، بل ظهرت قبله ومعه مجموعة من المصطلحات؛ والسبب في ذلك أنَّ دراسة اللغة وعلاقتها بالثقافة والمجتمع حقل واسع عريض إلى أبعد الحدود، وهذا الأمر ينفي أحقيّة علم واحد للقيام بهذه المسؤولية، فظهرت علوم أخرى أو فروع أخرى من العلم تناولت هذا الموضوع بالنظر والدرس تحت أسماء مختلفة، حملت معها شيئاً من التشابك والتداخل في المصطلحات والمفهوم؛ لأنَّها تعرّضت لدراسة الموضوع نفسه من زاوية أخرى على وفق اهتمامات العلم المعين، ورجاله[5].

ويؤكد مؤرخو اللسانيات ـ في هذا المجال ـ أنَّه من البديهي أن تظهر مصطلحات مختلفة

(1) ينظر: تطور علم اللغة: 356.

(2) هذا المصطلح الفرنسي نقله وترجمه بـ(علم الاجتماع اللغويّ) علي عبد الواحد وافي في كتابه (علم اللغة): 59.

(3) ينظر: رؤى اللغويّين الغربيين لجذور علم اللغة الاجتماعي: 282.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 320 ـ 321.

(5) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 41، واللغة وعلوم المجتمع: 8 ـ 9، واللسانيات الاجتماعية عند العرب: 35.

للمجال البحثي المُصوَّب نحو اللغة والكلام في السياق الاجتماعيّ، والعلاقات المتبادلة بين البنى اللغوية والبنى الاجتماعية، بوصف اللغة جزءاً من الثقافة والمجتمع، فظهرت إلى جانب مصطلح علم اللغة الاجتماعيّ مصطلحات أخرى، مثل: علم الاجتماع اللغويّ، وعلم الاجتماع للغة، وعلم اللغة الأنثربولوجيّ، والأنثربولوجيا اللغوية، وعلم اللغة الإثني، وهذه المصطلحات وإن اختلفت من جهة المنطوق، فإنها قد تتفق بعضها مع بعض بنحو أو بآخر[1].

ويرى هادي نهر أنَّ هذا التعدد والتطور في المصطلحات على الرغم ممّا فيه من غموض واضطراب وتفرع، وما ينتج من ذلك من صعوبة تحديد نطاق المادة الموضوعية والمنطلقات المنهجية فإنَّه ((يرتبط بنزعة هامة، وهي نزعة تكامل المعرفة اللغوية واتساعها موضوعاً ومنهجاً))[2].

ويَحسم (جرهارد هلبش) بعضاً من جدل هذا التعدد حين يصنف هذه المصطلحات وحقولها العلمية فيما يخصّ علاقتها مع اللسانيات الاجتماعية إلى صنفين اثنين، أحدهما: مصطلحات مرادفة لمصطلح اللسانيات الاجتماعية، والآخر: مصطلحات لحقول علمية مجاورة وجدت قبلها، وأصبحت الآن كأنها أصل لهذا الفرع اللسانيّ[3]، والقاسم المشترك بين كلِّ هذه الاتجاهات العلميّة الجمع بين ما هو اجتماعيّ، وما هو لغويّ[4].

أمَّا المصطلحات المرادفة لمصطلح علم اللغة الاجتماعيّ أو اللسانيات الاجتماعية (sociolinguistics)؛ فيمثلها المصطلح (the sociology of language)، الذي ترجمه الباحثون العرب ترجمات متعددة، وهي: (علم الاجتماع اللغويّ)، و(علم اجتماع اللغة)[5]، و(سوسيولوجية اللغة)[6]، فضلًا عن المصطلح الفرنسيّ الذي نقله علي عبد الواحد وافي، وهو(sociologie linguistique) وترجمه بـ(علم الاجتماع اللغويّ) أيضاً[7].

وقد كان المصطلحان (علم اللغة الاجتماعيّ)، و(علم الاجتماع اللغويّ) مدار جدل بين

(1) ينظر: تطور علم اللغة: 357، وعلم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 41.

(2) ينظر: اللسانيات الاجتماعية عند العرب: 36، واللغة وعلوم المجتمع: 8.

(3) ينظر: تطور علم اللغة: 357.

(4) ينظر: في اللسانيات العامة: 47، واللسانيات من خلال النصوص: 172.

(5) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 41، وعلم اللغة الاجتماعي (هدسن): 22.

(6) ينظر: اللغة وعلوم المجتمع: 8، وعلم الاجتماع اللغويّ (علي شتا): 23.

(7) ينظر: علم اللغة: 59.

الباحثين، فمنهم من يرى أنَّهما يدلان على مفهوم واحد، ومنهم من يرى أنَّهما مختلفان في المفهوم، فهلبش يرى أنَّ مصطلحي (علم اللغة الاجتماعيّ)، و(علم الاجتماع اللغوي) في أغلب الأعمال، ولا سيّما في الولايات المتحدة الأمريكية مترادفان تقريباً، ومن يفرّق بينهما يستند إلى أنَّ علم اللغة الاجتماعي يبحث العلاقات المتبادلة بين اللغة والمجتمع؛ وذلك في إطار وجهات نظر لغوية، في حين إنَّ علم الاجتماع اللغوي يتخذ نقطة انطلاقه عند تحديدات اجتماعية، وفي الاتجاهين يمكن أنْ تبحث العلاقات المتبادلة بين اللغة والمجتمع، تبعاً لذلك من جانب اللغة، ومن جانب المجتمع على حَدّ سواء[1].

ويُفرّق هدسن بين مفهوم المصطلحين من حيثُ إنَّ علم اللغة الاجتماعيّ يتجه إلى دراسة اللغة في علاقتها بالمجتمع، أما علم الاجتماع اللغويّ؛ فإنَّهُ يدرس المجتمع في علاقته باللغة، ويقرّر أنَّ الاختلاف بين العلمين ليس اختلافاً في العناصر، ((وإنَّما اختلاف في محور الاهتمام، ويسند ذلك إلى الأهمية التي يوليها الدارس للغة أو للمجتمع، وإلى مدى مهارته في تحليل البنية اللغوية أو الاجتماعية، وهنالك قدر كبير من التطابق بين هذين العلمين، وقد يكون من غير المجدي أن نحاول الفصل بينهما بطريقة أكثر وضوحاً، ممّا هو عليه حاليّاً؛ إذ يمكن أن نورد معظم ما يرد في هذا الكتاب[2] ضمن كتاب في علم اجتماع اللغة، ومن ناحية أخرى فإن كتاباً في علم اجتماع اللغة لا بُدَّ أن يتضمن قضايا لا ترد في كتابنا هذا، وبخاصة تلك التي تقع في إطار ما يعرف بعلم اجتماع اللغة الشامل (macro ـ sociology of language)، الذي يتناول علاقات المجتمع واللغة برمتها، وهو ما يُعَدُّ مجالاً هامّاً للدراسة من منظور علم الاجتماع والسياسة، لأنّه يثير قضايا، مثل: أثر تعدد اللغات(multilingualism) على النمو الاقتصاديّ... إلَّا أنَّ هذه الدراسات الاجتماعية الشاملة لا توضح طبيعة اللغة بالقدر الذي تفعله الدراسات المصغرة (micro) التي نوردها في هذا الكتاب)) [3].

والمستفاد من كلام هدسن أنَّهما حقلان في مشغل واحد، يتطابقان إلى درجة يمكن عدُّهما مترادفين، وبينهما علاقة من نوع الشمول؛ فعلم الاجتماع اللغويّ أشمل من علم اللغة الاجتماعيّ؛ ذلك لأنّ علم الاجتماع اللغويّ يهتم بالنطاق الواسع، وهو ما يُعبّر عنه بالمصطلح (macro) الماكرو، أمّا علم اللغة الاجتماعي، فيهتم بالنطاق المحدود؛ وهو ما يُعبّر عنه

(1) ينظر: تطور علم اللغة: 365.

(2) كتابه معنون بعلم اللغة الاجتماعي وليس علم الاجتماع اللغويّ.

(3) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (هدسن): 22 ـ 23.

بالمصطلح (micro) الميكرو، الذي يتجه إلى تناول الظاهرة اللغوية ومعالجتها من حيث علاقتها بالسياقات الاجتماعية والثقافية[1].

ومعنى هذا أنَّ علم اللغة الاجتماعيّ يتناول الفهم العلميّ للظاهرة اللغوية، بالنظر إلى اللغة وعملياتها في ضوء منظور التفاعلية الرمزية للغة مع المجتمع، من قبيل المجتمع اللغويّ والموقف اللغويّ، والمحادثة اللغوية[2]، وهو في دراسته هذه يتخذ ((من اللغة وقضاياها أساساً لمناقشة مستفيضة لها، بداية بوصف اللغة التي هي الموضوع الرئيس له مع الإشارة إلى علاقتها بالمجتمع))[3].

أمّا علم الاجتماع اللغويّ؛ فيعنى بدراسة القضايا المجتمعية الكبرى، وتأثير اللغة فيها، مثل: التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، وأثر التعدد اللغويّ فيها، والسياسات اللغوية الواجب اتباعها تجاه ذلك، وقضايا التغيّر الاجتماعيّ في المجتمع وانعكاساته على اللغة، والصراع اللغويّ المصاحب لظاهرة الهجرة والآثار الاجتماعية المترتبة على الصراع اللغويّ، والتطبيقات العلمية لعلم الاجتماع اللغوي، فهو يركز في دراسة اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية أكثر من تركيزه على دراسة اللغة في حدّ ذاتها[4].

ويشير (توماس لوكمان) إلى أنّ ((الأسئلة ذات الصلة المباشرة باهتمامات علم اجتماع اللغة هي تلك التي تعالج تأثير الثقافة والتوزيع الاجتماعيّ للمعرفة، والبناء الاجتماعيّ للصيغ اللغوية، والأساليب، واستخدام اللغة، والتغيّر اللغويّ... وهي توضح الأفق الواسع للقضايا التي تواجه علم اجتماع اللغة))[5].

وتذهب (جولييت غارمادي) إلى أنَّ الفارق بين الاتجاهين هو أنَّ اللسانيات الاجتماعية تتخذ الوقائع الاجتماعية جسراً لفهم اللغة، أمَّا علم الاجتماع اللغويّ، فيتخذ الوقائع اللغوية جسراً لفهم الوقائع الاجتماعية من أجل بلوغ معرفة أفضل لها، وترى أنّ هذا التفريق عاجز عن الثبات في الممارسة والتطبيق؛ إذ يمكن أن يتجه علم الاجتماع اللغويّ واللسانيات

(1) ينظر: علم الاجتماع اللغويّ (علي شتا): 33 ـ 37، وعلم الاجتماع اللغويّ (عبد الفتاح عفيفي): 15 ـ 16، واللسانيات من خلال النصوص: 173.

(2) ينظر: علم الاجتماع اللغويّ (علي شتا): 37 ـ 38.

(3) ينظر: علم الاجتماع اللغويّ (عبد الفتاح عفيفي): 55.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 54 ـ 55.

(5) ينظر: علم اجتماع اللغة: 33.

الاجتماعية إلى التطابق، وهذا ما جعل العلماء يختلفون في النظر إلى العلاقة بينهما، فذهب (رومان جاكوبسون) إلى أنَّ علم الاجتماع اللغويّ جزء لا يتجزّأ من اللسانيات، وذهب (جوشوا فيشمان) وأتباعه إلى أنَّ علم الاجتماع اللغويّ واللسانيات الاجتماعية ـ بوجه عام ـ علمان مترادفان، على الرغم من أنَّ (فيشمان) قد يحدد في بعض الأحيان (علم الاجتماع اللغويّ) بأنّه لسانيات اجتماعية، ولكن يندرج في آفاق علم الاجتماع. وتضيف (غارمادي) أن القواميس المختصة في المصطلح اللسانيّ عاجزة عن الحسم في الموضوع[1].

ويناقش (فلوريان كولماس) هذا التداخل قائلاً: ((بما أنَّ السوسيولسانيات هي أرضية للغويين وعلماء الاجتماع، والذين يحاول بعضهم فهم المظاهر الاجتماعية للغة، بينما الآخرون يهتمون بالدرجة الأولى بالمظاهر اللغوية للمجتمع، ليس من المفاجئ أنْ يكون ـ كما كان دائماً ـ مركزاً للجاذبية (centers of gravity) معروفة بالميكرو والماكرو سوسيولسانيات، أو بعبارة أخرى السوسيولسانيات بالمعنى الضيق وسوسيولوجيا اللغة، وهما يمثلان اتجاهين وبرامج بحث مختلفة، إذ إنَّ الميكرو ـ قضايا يشتغل بها اللغويون وعلماء اللهجات وآخرون معنيون بمجالات محورها اللغة، بينما الماكرو ـ قضايا غالباً ما يشتغل بها علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعيون، ومع ذلك هنالك اتفاق عام أنَّ كُلّاً من البعدين ضروري من أجل فهم كامل للغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية))[2].

وأمَّا من جهة هذه القضايا والموضوعات؛ فإنَّ نطاق اللسانيات الاجتماعية الضيق الميكرو ينشغل ((بكيفية تأثير البنية الاجتماعية في الطريقة التي يتكلم بها الناس، كيف تتعالق تنوعات اللغة ونموذج الاستعمال بالخصائص الاجتماعية، مثل: الطبقة، والجنس، والسن. وتدرس الماكرو ـ سوسيولسانيات من جهة أخرى ما تفعله المجتمعات بلغاتها، أي، المواقف والارتباطات التي تعلل التوزيع الوظيفي لأشكال الخطاب في المجتمع، والتحول اللغويّ، والصيانة اللغوية، والاستبدال اللغويّ، وكذلك تحديد وتفاعل العشائر اللغوية))[3].

وتابع كمال بشر (هدسن) في مسار التفريق والتطابق بين العلمين، مشيراً إلى أنَّ العلماء إزاء هذين المصطلحين صنفان، الأول يرى أنهما مترادفان، ويطلقان بالتبادل على شيء واحد من الدرس اللغويّ الاجتماعيّ أو الاجتماعيّ اللغويّ، أما الصنف الثاني؛ فيفرقون بين المدلولين،

(1) ينظر: اللسانة الاجتماعية: 22 ـ 23.

(2) ينظر: دليل السوسيولسانيات: 14.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 15.

وهذا التفريق ـ بحسب بشر ـ في درجة الاهتمام، ولا يرى مسوغاً علميّاً لهذا التفريق؛ لوجود نقاط التقاء كثيرة بين موضوعات المبحثين، غير أنَّه يرى أنَّ مصطلح علم الاجتماع اللغويّ أوسع وأشمل، وهو أكثر التصاقاً بعلم الاجتماع وعلمائه، وعلم اللغة الاجتماعيّ هو ألصق بعمل اللغويين، وهذا ما دفعه إلى اختيار هذا المصطلح عنواناً، ومنهجاً في دراسته[1].

إنَّ جزءاً من اختلاف وجهات النظر في هذين المصطلحين، ومفهوميهما مَردُّهُ إلى التكوين العلميّ لهذا الاتجاه الذي ينطلق من قاعدة يشترك فيها علمان رئيسان، هما: علم الاجتماع، وعلم اللغة، ويوازيهما نمطان من العلماء، وهذا ما جعله يبدو ((عبارة عن مادة موشورية تتلاقى فيها عدّة مناهج وعلوم، كالإثنولوجيا والأنثربولوجيا والجغرافية... حيث المادتان الأساسيتان علم اللسان وعلم الاجتماع))[2]، مِمّا أثّر في النظر إلى الكيفية التي ينبغي أنْ يُصوّر فيها علم اللغة الاجتماعي، فمن ناحية فُهِمَ علم اللغة الاجتماعيّ على أنَّه فرع بحثي جديد متداخل الاختصاصات، ومن ناحية أخرى فُهِمَ على أنَّه توسيع للعلمين الأصليين، علم الاجتماع وعلم اللغة[3].

وبحسب كمال بشر، فإنّ تلك القاعدة المشتركة التي ينطلق منها العلم أدّت إلى ظهور اتجاهين بحثيين إزاءه، اتجاه يسلكه اللغويون، وآخر يتبعه علماء الاجتماع[4]:

فاللغويون يَعدّون هذا العلم جزءاً من علم اللغة العام، وهو يُعْنَى بدراسة تأثير العوامل الاجتماعية لطبقات المجتمع في لغة هذه الطبقات، وهذا الاتجاه اتجاه لغويّ، ويقع تحت مظلة علم اللغة العام، ينسجم مع تلك المدرسة اللغوية، التي تسمى بـ(المدرسة اللغوية الاجتماعية).

أما علماء الاجتماع الذين يهتمون بالظاهرة اللغوية، وأنماط سلوكها في المجتمع المعين؛ فهم لا يدرسون اللغة لذاتها وإنَّما يدرسونها بوصفها مادة أثرية، لها أهميتها في توضيح الظواهر الاجتماعية وتفسيرها بصورة أدق وأعمق؛ إذ إنَّ السلوك اللغويّ بحسب هذا الاتجاه لا يعدو أنْ يكون ضرباً من السلوك الاجتماعيّ، وبينهما تفاعل دائم[5].

---

(1) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 42 ـ 43.

(2) ينظر: اللسانيات من خلال النصوص: 172.

(3) ينظر: تطور علم اللغة: 362 ـ 363.

(4) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 48.

(5) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر) 48 ـ 52.

أمَّا المصطلحات، والحقول المجاورة للسانيات الاجتماعية؛ فيذكر (هلبش) أنَّها مصطلحات وحقول ظهرت قبل اللسانيات الاجتماعية، لكنها أسهمت في تشكيل هذا العلم، ويَخصُّ في هذا الشأن علمين، هما علم اللغة الأنثروبولوجيّ (Anthropological Linguistics)، وعلم اللغة الإثنولوجيّ (Ethnolinguistics)[1].

ويُعْنَى علم اللغة الأنثربولوجيّ بدراسة اللغة، بوصفها عنصراً مهمّاً من العناصر الثقافية في أيّ مجتمع، ويهتم باستجلاء جميع العلاقات بين اللغة والثقافة، والكيفية التي تحدد بها البناءات اللغوية المعينة شكل الثقافة ومحتواها، التي تنتمي إليها هذه البناءات اللغوية، سواء كانت ثقافات أصلية أم ثقافات فرعية، فالكل يشارك في الفرضية الأساسية القائلة: إنّ اللغة تنهض في مقدمة العوامل التي تقوم وراء التركيب السكانيّ، وتوزعات الأفراد داخل المجتمع[2]، ويعتمد البحث الأنثروبولوجيّ على الدراسة الميدانية بنحو خاص، وهذه الدراسة هي عماد الدراسات الأنثروبولوجية، وهو بذلك يشارك اللسانيات الاجتماعية في عملها، وبحثها عن اللغة[3].

أمَّا علم اللغة (الإثنولوجيّ)؛ فيهتم بدراسة ثقافة الشعوب، بالتركيز على دراسة اللغة بوصفها أداة للتواصل بين الأجيال في نقل التراث الثقافيّ من جيل إلى آخر، فهذا الحقل يُعنى بدراسة لغويات الشعوب في علاقاتها بأنماط السلالات البشرية، وأنماط سلوكها، ويتيح للباحثين دراسة شعوب العالم الحالية، والشعوب التي بادت؛ لتكون لديهم القدرة على دراسة التشابه والاختلاف في الملامح البشرية من حيث اللغة والثقافة؛ ممّا يساعد على إيجاد تصنيفات لغوية خاصة للشعوب على أساس اللغة، والثقافة، والأجناس[4].

وهكذا، فإنَّ علم اللغة الاجتماعيّ يتعاون مع علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في دراسة اللغة، وقد يحدث نتيجة لذلك نوع من التداخل في الدراسة والميدان، وهذا يشير إلى تكامل معرفيّ يسعى إلى دراسة الظاهرة اللغوية الخطيرة من وجوه شتى، وإلى جانب ذلك، فإنَّ العلماء من كلِّ الاختصاصات، اللغويين الاجتماعيين، أو الاجتماعيين اللغويين، أو الأنثروبولوجيين اللغويين، سيكون بينهم حدود تقابل، وحدود اختلاف.

(1) ينظر: تطور علم اللغة: 357.

(2) ينظر: اللغة في الثقافة والمجتمع: 6، وعلم الاجتماع اللغويّ (عبد الفتاح عفيفي): 43.

(3) ينظر: الأنثروبولوجيا اللغويّة: 90.

(4) ينظر: علم الاجتماع اللغويّ (عبد الفتاح عفيفي): 45 ـ 46.

فحدود التقابل للفرقاء الثلاثة في نقطتين مهمتين، هما[1]:

1 ـ تطابق ملحوظ بينهم في فكرة التفاعل الدائم بين اللغة والمجتمع.

2 ـ الاهتمام الكبير بالكلام speech = parole، لا باللغة langue بالمعنى الذي أراده (دو سوسير)، معرضين في ذلك عن ثنائيته، وثنائية (تشومسكي).

وتتخالف الأطراف الثلاثة فيما بينها في نقطتين ـ أيضاً هما:

1 ـ درجة الاهتمام، ومنطلق الدراسة، فاللغويون ينطلقون إلى النظر في اللغة ومشكلاتها من منظور لغويّ؛ بهدف الوصول إلى نتائج علمية دقيقة، بوصف اللغة ظاهرة اجتماعية. أما الفريقان الآخران؛ فينطلقان من حقولهما العلمية الاجتماعية، والأنثروبولوجية.

2 ـ منهج الدرس، وطرائق التحليل: فقد تأتي مناهجهم مختلفة على وفق حرفة كل واحد، ورؤيته وهدفه؛ ومِن ثَمَّ تأتي نتائج كل فريق متّسقة مع نظريات مجاله، وحقل تخصصه الأصليّ: اللغويّ، أو الاجتماعيّ، أو الأنثروبولوجيّ.

والخلاصة التي يُؤَكِّدها (فلوريان لوكماس) في كتابه (دليل السوسيولسانيات) ـ فيما يخصّ علاقة علم الاجتماع اللغويّ باللسانيات الاجتماعية ـ هي أنَّ انفصال اللسانيات الاجتماعية عن علم الاجتماع اللغويّ ـ في أحوال كثيرة ـ مظهريٌّ، وليس جوهريّاً؛ إذ ليس هنالك خط فاصل مميز وواضح بين الاثنين، وهناك مجال واسع للاهتمامات المشتركة، وأَيّ تقسيم صارم بين النطاق الواسع (الماكرو)، والمحدود (الميكرو) سيكون مختلقاً، وغير ضروري في الوضع المعرفيّ الحالي، المرتبط بالعلاقات المتفاعلة بين البنيات اللغوية والبنيات الاجتماعية، ولذا فإنّ فهم اللغة سيبقى صادراً عن الجهتين معاً[2].

وبهذا؛ فإنَّ علم اللغة الاجتماعيّ، وعلم الاجتماع اللغويّ مظهران لحقل واحد، يتحدد هذا المظهر بحسب وجهة الدارس ونتائجه، ألغوية هي أم اجتماعية؟ وفي كلا الاتجاهين يعتمد الباحث على علمي (اللغة والاجتماع) في دراسته، لذا يمكن القول: إنَّ المصطلحين يدلان على مفهوم واحد، لكنّ الاجتماعي يختار مصطلح علم الاجتماع اللغويّ، واللغويّ يختار علم اللغة الاجتماعي وهذا ما تنبئ عنه الكتابات العربية عند الفريقين مع الأخذ بالحسبان خصوصية الانتماء إلى الحقل العلمي الأساسي، وهذا كلّه ما يشكّل عوامل صعوبة الفصل بين القسمين.

---

(1) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 53 ـ 54، وعلم الاجتماع اللغويّ (عبد الفتاح عفيفي): 43 ـ 54.

(2) ينظر: دليل السوسيولسانيات: 16 ـ 176.

ـ المفهوم

يُعرّفُ فيشمان علم اللغة الاجتماعي بأنَّه: ((علم يبحث التفاعل بين جانبي السلوك الإنساني استعمال اللغة، والتنظيم الاجتماعي للسلوك))[1]، ويُعرّفه لويس جان كالفي بأنّه ((فرع من فروع اللسانيات يَهتمُّ بالعلاقة ما بين اللغة والمجتمع، وبالأَسباب والظروف الاجتماعية التي تحيط بالحدث اللغوي))[2].

وهو كما يقول (ترودجل): ((يدرس مجال اللغة، ومجال المجتمع، والروابط الوثيقة التي تربطه بالعلوم الاجتماعية بعامة))[3]، وعرّفه هدسن بأنَّه: ((دراسة اللغة في علاقتها بالمجتمع))[4].

أمّا علي عبد الواحد وافي؛ فيُعرّفه بقوله: ((هو دراسة العلاقة بين اللغة والظواهر الاجتماعية، وبيان أثر المجتمع ونظمه، وتأريخه، وتركيبه، وبنيته في مختلف الظواهر اللغوية))[5]. ويرى كمال بشر أَنه ((ذلك العلم الذي يدرس اللغة في علاقاتها بالمجتمع. إِنَّه ينتظم كل جوانب بنية اللغة، وطرائق استعمالها التي ترتبط بوظائفها الاجتماعية والثقافية))[6]، وهو من حيث موضوعه يدرس الواقع اللغويّ في أشكاله المتنوعة، بوصفها صادرة عن معانٍ اجتماعية وثقافية، مألوفة وغير مألوفة؛ وذلك من النهر المتدفق للتبادل الاجتماعي اليومي[7].

إنَّ المفاهيم التي وصف بها علم اللغة الاجتماعيّ، أو اللسانيات الاجتماعية تؤكد جميعها البحث في مظاهر العلاقة بين اللغة والمجتمع الذي تكون فيه؛ فهما في حالة توحد من التأثير والتأثر، وما يكون على أَحدهما تظهر تجلياته على الآخر انعكاساً واتباعاً، ويطمح أَصحاب هذا العلم في بحثهم هذا إلى اكتشاف الأسس أو المعايير الاجتماعية التي تحكم قواعد العمل اللغويّ؛ ومن ثم توضيح موقع اللغة في الحياة الإنسانية[8].

---

(1) ينظر: اللغة بين اللسانيات واللسانيات الاجتماعية (بحث): 149.
(2) ينظر: حرب اللغات والسياسات اللغويّة: 400.
(3) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز): 10.
(4) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (هدسن): 16.
(5) ينظر: علم اللغة: 59.
(6) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 41.
(7) ينظر: اللغة وعلوم المجتمع: 10.
(8) ينظر: اللسانيات الاجتماعية عند العرب: 15.

هذا الفهم أدّت إليه تصورات العلماء من حقول معرفية مختلفة ـ علم اللغة، والاجتماع، والأنثربولوجيا ـ الذين يصدرون جميعهم من تأكيدٍ، يرى: ((أنَّ اللغة ليست مجرد وسيلة للتفاهم أو التواصل، إنَّها حلقة في سلسلة النشاط المنتظم، إنَّها جزء من السلوك الإنسانيّ، وليست أداة تعكس الفكر فقط؛ إنَّ كثيراً من هذه الآراء والتصورات أصبحت اليوم موضوع دراسات ميدانية متخصصة ومستقلة نسبيّاً عن اللسانيات ذاتها، يتعلق الأَمر باللسانيات الاجتماعية (sociolinguistique) التي تتناول بالتحليل والتفسير علاقة اللغة بالظاهرة الاجتماعية، أي: دراسة العلاقة أو العلاقات القائمة بين ما هو لسانيّ وما هو اجتماعيّ، وتهدف اللسانيات الاجتماعية إلى الكشف عن القوانين أو المعايير الاجتماعية المُحدِّدة للسلوكات اللغوية))[1].

إنَّ نظرة العلماء تُجاه العلاقة بين اللغة والمجتمع حملت معها إلحاحاً، أفضى إلى ولادة هذا العلم الجديد، الذي أصبح جزءاً معترفاً به في مناهج اللسانيات في المستوى الجامعيّ، في النصف الثاني من القرن العشرين، وهو من أهمّ مجالات التطور والنموّ في الدراسات اللغوية، وهناك مشاغل، ومؤسسات، ودوريات أَكاديمية متخصصة في نشر الأبحاث والدراسات الخاصة باللسانيات الاجتماعية[2].

إنَّ القدر الكبير في نموّ اللسانيات الاجتماعية قد حدث في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات؛ ولذلك ما زال يُعَدُّ مجالاً حديث العهد للبحث، وليس معنى ذلك أنَّ دراسة اللغة في علاقتها بالمجتمع من ابتكار مرحلة الستينيات، بل هناك تراث قديم العهد في دراسة اللهجات، وفي الدراسات التي تتناول العلاقات بين معاني الكلمات والثقافات المختلفة. أمّا الجديد الذي استحدث في الستينيات؛ فهو الإدراك بأَنَّ اللسانيات الاجتماعية قادرة على كشف كثير مما كان غامضاً من طبيعة اللغة، وطبيعة المجتمع[3]، وهذا يعني أنَّ جزءاً كبيراً من الدراسات اللغوية الاجتماعية ترجع في وجودها إلى ما أَتى به علم اللغة الحديث، فقد حمل في بعض نواحيه إرهاصات ومحطات لغوية اجتماعية كانت ذات أثر في التوجه الجديد، ولا سيّما بعد أنْ شرع عدد من الباحثين في دراسة العلاقة بين اللغة والعناصر الاجتماعية،

(1) ينظر: في اللسانيات العامة: 46، واللغة واللغويّات: 246، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ: 11، واللغة في الثقافة والمجتمع: 6.

(2) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (هدسن): 16، وعلم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز): 10.

(3) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (هدسن): 16، وتطور علم اللغة: 357.

واهتموا بتحديد مبادئ علم لغويّ اجتماعيّ، لا يُعنَى باللغة من حيث هي شكل مجرد، بل من حيث هي ظاهرة اجتماعية متفاعلة[1].

إنَّ انطلاق اللسانيات الاجتماعية في ساحة الحقل اللغويّ والمعرفيّ؛ إنما جاء ردَّ فعل لغياب حقيقتين كبيرتين في علم اللغة، الأولى ((هي أنَّ اللغة تتنوع، فالمتحدثون قادرون على التعبير عن شيء واحد تقريباً بأكثر من طريقة... بدءاً من الفروق الفردية في نطق الصوائت الفردية، وانتهاء بالخيارات بين اللغات التي يقوم بها متحدثون ذوو ثنائية أو تعددية لغوية، أما الحقيقة الثانية، فتتجلى في وجود هدف ملحّ ومساوٍ في أهميته هدف اللغة الواضح هو أنْ تقوم اللغة بخدمة مستخدميها، ومن الواضح أنّه من المفترض أنْ تستخدم اللغة لنقل المعلومات والأفكار من شخص إلى آخر، ومع ذلك يقوم المتحدث في الوقت ذاته باستخدام اللغة للكشف عن هويته، وإلى أيِّ جماعة يقدم ولاءه، وكيف ينظر إلى العلاقة بينه وبين المجتمع، وأيّ نوع من الحدث الكلامي يعتبر نفسه مشتركاً فيه... ودراسة التفاعل بين هاتين الحقيقتين عن اللغة هو بالضبط ما ينطوي عليه علم اللغة الاجتماعي))[2].

ومِمّا أيّد ظهور اللسانيات الاجتماعية أيضاً امتزاج موضوعات علم اللغة، وموضوعات اللسانيات الاجتماعية، فالأخيرة تشترك في دراسة المستوى الصوتيّ من حيث الخصائص المميزة للأصوات اللغوية، وعلاقتها بالأوضاع الاجتماعية للجماعات البشرية المهنية والتعليمية والاقتصادية والعرقية، وتدرس كذلك مستوى الدلالة، فتتناول الدلالة اللغوية بالوصف، ومظاهر تطور تلك الدلائل، وتعمد إلى كشف العوامل التي تؤثر في معاني الكلمات وقواعدها وأساليبها[3]، وتصل درجة هذا الامتزاج بينهما إلى أنَّ ((نسق الاستعمال يحدد في حالات كثيرة قواعد النسق اللغويّ المعجمية والدلالية والصرفية ـ التركيبية والصوتية))[4].

وتنضم اللسانيات الاجتماعية إلى فروع اللسانيات التطبيقية، إذ تتناول بالتتبع والبحث دراسة المشكلات اللهجية الجغرافية، والاجتماعية، وطرائق التأثير بين اللغة والمجتمع، وتتفحص الظواهر الناجمة عن الازدواج اللغويّ، وصولاً إلى الجوانب التطبيقية التي تسهم

(1) ينظر: اللغة العربية في إطارها الاجتماعي: 44 ـ 46.

(2) ينظر: علم اللغة الاجتماعي للمجتمع (رالف فاسولد): المقدمة.

(3) ينظر: علم الاجتماع اللغويّ(علي شتا): 27 ـ 29، واللغة العربية في إطارها الاجتماعي: 52، وأسئلة اللغة أسئلة اللسانيات: 34.

(4) ينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات: 34.

في حلّ تلك المشكلات اللغوية في المجتمع عبر التخطيط اللغويّ، والسياسة اللغوية، فضلاً عن إيجاد أفضل الصيغ في تعليم اللغات، سواء كانت اللغة القومية، أم لغات التعدد اللغويّ الأخرى[1]، وهذا ما يلحظ من مراقبة خطوات جمهور المسؤولين عن السياسة التعليمية وإجراءاتهم في البلاد الغربية المتقدمة؛ فهم يولون هذا الأمر عناية بالغة، ويعتمدون نتائجه في إرساء السياسة اللغوية المطلوبة، ولا يكون ذلك إلَّا عبر الجانب التطبيقي، الذي منحته لهم اللسانيات الاجتماعية، وبحوثها الميدانية، والتجريبية[2].

إنَّ الجانب التطبيقيّ في اللسانيات الاجتماعية ـ بحسب فيشمان ـ يحظى بأهمية خاصة؛ نظراً إلى نقطتين مهمتين:

الأولى: حين يتوجب تطوير لهجات معينة بهدف جعلها عاملة في وسط محيطات جديدة.

الثانية: حين يتوجب تدريس عدد كبير من الجماعات البشرية لغات لا يعرفونها؛ لكي يكون بمقدورهم التعامل بها مع محيطهم الجديد[3].

وبوجه عام، فإنَّ السبب الرئيس الذي جعل من مجال اللسانيات الاجتماعية مجالاً ناجعاً خصباً، هو ليس ـ في الواقع ـ الجانب النظريّ الذي خطّه، وإنَّما في جانبه التطبيقيّ، الذي يتمثّل في الاكتشافات العلمية التي أُجريت بصورة منتظمة على اللغة في واقعها الاجتماعي[4]، وهذا ما قاد علماء اللسانيات الاجتماعية إلى أنْ يلزموا دارس اللغة بعدم ((الاكتفاء بوصف الظواهر الممتعة فحسب، وإنَّما يتوجب عليه دائماً أنْ يدرس باستمرار كيفية ربط الوظيفة الاجتماعية للغة بأيّ نظرية صحيحة لها))[5].

---

(1) ينظر: علم اللسانيات الحديثة: 196.

(2) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز): 11.

(3) ينظر: قضايا ألسنية تطبيقية: 9 ـ 10.

(4) ينظر: الأنثروبولوجيا اللغويّة: 123، وعلم اللغة الاجتماعي (هدسن): 17.

(5) ينظر: علم اللغة الاجتماعي للمجتمع (رالف فاسولد): (المقدمة)، وعلم الاجتماع اللغويّ (علي شتا): 12، وعلم الاجتماع اللغويّ (عبد الفتاح عفيفي): 8.

المبحث الثاني: اللسانيات الاجتماعية واللسانيات العامة

يمثل المنحى اللغوي لدراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها إنجازاً مهمّاً من إنجازات علم اللغة الحديث، واللغة عند أصحاب هذا الاتجاه أداة ذات نظام، شأنها شأن أيّ أداة يتوسل بها الإنسان في حياته[1]، هذا المنحى المسمى بـ(اللسانيات) (linguistics) يوصف بأنَّه الدراسة العلمية للغة، وموضوعه اللغة منطوقة أو مكتوبة، حية أو ميتة، وعلماء اللغة يدرسون اللغة على وفق ما يتطلبه المنهج العلميّ؛ لأنَّهم أرادوا أنْ يجعلوا دراستهم عملاً دقيقاً منظماً على النحو الذي تحقق في العلوم الأخرى.

ومنذ بداية القرن العشرين شهد علم الاجتماع نموّاً ملحوظاً، صاحَبَهُ نموّ في علم اللغة العام، بَيدَ أنَّهما سارا في عزلة مفترقين، ليس هناك صلة أو رابط بينهما، ومع وضوح منطقة مشتركة بين العلمين، وهي العلاقة بين اللغة والمجتمع بقيت هذه المنطقة مُتَجاهَلة من جانبين[2]:

أحدهما: جانب علماء الاجتماع، ويتمثل في التقدير الاجتماعيّ المبكر جدّاً لدور اللغة الجوهريّ في المجتمع، فقد نظر علماء الاجتماع إلى اللغة بوصفها شرطاً جوهريّاً لقيام أيّ جماعة إنسانية، ولكنهم اعتقدوا أنها لم تكن ناتجة عن اختلاف في السلوك الاجتماعيّ، أو بعبارة أخرى لم يهتموا بالعلاقة بين التنوع الاجتماعيّ، والتنوع اللغويّ، ومن ثم أهملوا دراستها.

والآخر: من جانب علماء اللغة، ويتمثل بثنائية دو سوسير اللغة(langue) والكلام (parole)؛ ولأنَّ اللغة قد عُرّفت بحسب ـ دو سوسير ـ بأنَّها نظام من قواعد كامنة في عقل كلِّ شخص؛ فقد توجهت الدراسة إليها، وأصبح الكلام الفرديّ في المواقف الاجتماعية التفاعلية لا يحظى بالدراسة.

(1) ينظر: اللغة والثقافة: 25.

(2) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز) 25 ـ 26.

ولما كان من الواضح جدّاً أنَّ اللغة ظاهرة اجتماعية، ونظام من العلاقات بين علاماتها ورموزها، مارس هذا إلحاحاً على دراستها بوصفها الاجتماعيّ، ودراسة نماذجها اللغوية المعتمدة في كلِّ مجتمع، ابتداء من مرحلة جمع المادة من المجتمع الذي يتعلمها، والسلوكيات التي يتبعها المجتمع في هذا الاستعمال، مروراً بدراسة أسباب التغيير والتطور في نظم الاستعمال اللغويّ، وأثر السلوك الاجتماعيّ في هذه النظم، وانتهاءً بالأنظمة والقوانين والضوابط الخاصة بتعليم اللغة نطقاً وكتابة، ومعرفة موقع اللغة من المؤسسات التربوية الثقافية والإعلامية الرسمية، وغير الرسمية[1].

وهذا قاد إلى نهوض اللسانيات الاجتماعية؛ لتنشغل بمنطقة ارتباط اللغة بحركات المجتمع، وتمارس وظيفة رصد اللغة في سياقها الاجتماعي، الذي تحدث فيه، مُبرّزة النشاطات التفاعلية بين اللغة والثقافة، إذ إنّ السلوك اللغويّ، والسلوك الاجتماعيّ في حالة تفاعل دائم، هذا النظر أوجدته قناعة مفادها أنّه: ((لا مندوحة عن الالتفات إلى الأثر الاجتماعيّ في السلوك اللغويّ، فالعوامل الاجتماعية بمنزلة الخلفية التي يجب الرجوع إليها لتحديد السياقات للمعنى والكلمة، فنحن مخلوقات اجتماعية يسهم المجتمع في تشكيل ذواتها، وصوغها وفق المنظومة السائدة، وبالتالي يتخلق سلوكنا تبعاً للمعيار الضابط))[2].

وتبعاً لهذا النظر وقناعته بدأت العزلة بين علم اللغة وعلم الاجتماع تنحسر؛ فبعض اللغويين أصبح مهتمّاً بالظواهر اللغوية في إطارها الاجتماعيّ، وبعض علماء الاجتماع أصبح أكثر وعياً بالطبيعة الاجتماعية للغة، وهذا ما يصرح به مصطلح اللسانيات الاجتماعية (sociolinguistics)؛ إذ يشير إلى فهم العلاقة المتبادلة بين اللغة والمجتمع، وسمته البارزة أنه يوجه اهتمامه الأكبر إلى الكلام (parole)، أي: الحدث الكلاميّ بكلِّ أبعاده؛ لأنَّه ـ بحسب اللغويين الاجتماعيين ـ خاضع أيضاً لدرجة من التنميط والاطّراد، مساوقاً بذلك اللغة، التي عدّها (دو سوسير) هي الموسومة بهذا دون الكلام[3].

وهذا الفهم أكّده (أندريه مارتيني) بقوله: ((ليس بمقدورنا أنْ نبدأ بفهم الألسن وأسباب تطورها، إلّا متى اقتنعنا بأنَّها تنتج بشكل أساسيّ من تلازم اللسان مع الحاجات

(1) ينظر: دراسات في اللسانيات: 221.

(2) ينظر: اللغة والجنس: 44.

(3) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز): 27، وعلم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 47 ـ 48، وعلم اللغة الاجتماعي (هدسن): 21، وعلم الاجتماع اللغويّ (عبد الفتاح عفيفي): 55.

المتغيرة للجماعة التي تعتمده وسيلة تواصل، وبتعبير آخر يمكن القول: إنَّ لساناً ما يتغيّر؛ لأنَّه يشتغل))[1].

وبالعودة إلى حركة التأريخ اللسانيّ نرى أنَّ المؤرخين ذكروا أنَّ النصف الثاني من القرن العشرين قد شهد تحولاً في علم اللغة العام على الصعيد العالميّ، إذ بدأت ملامح الانصراف عن علم اللغة القائم والمركّز في النظام، قبال التوجه إلى علم اللغة القائم على التواصل، هذا الاهتمام المحوري لعلم اللغة انتقل من الخواص الداخلية للنظام اللغويّ إلى وظيفة اللغة في بنية معقدة للتواصل الاجتماعيّ؛ لأن علم اللغة المتقدم نادراً ما نظر إلى العلاقات المعقدة، ولا سيّما عند (دو سوسير) و(تشومسكي)، إذ إنهما انشغلا بموضوع مجرد ومستقل ومختصر، وقد أدّى التوجه والنظر إلى اللغة وعلاقاتها المعقدة بالنشاط والتفاعل الاجتماعيّ إلى توسيع مجال موضوع علم اللغة، وإنشاء فروع جديدة، منها اللسانيات الاجتماعية[2].

هذا التحول جاء تداركاً من علماء اللغة، الذين رأوا ((أنّ العلوم اللغوية البحتة لا تكشف فاعلية العوامل النفسية، والسلالية والثقافية، والاجتماعية بالنسبة للغة، وتغيراتها، واختلاف استخداماتها في الموقف نفسه، بالإضافة إلى التحول اللغويّ في موقف معين، وهو ما لا يمكن أنْ تكشف عنه الدراسات اللغوية البحتة... ومن ثم اتجه اهتمامهم إلى فروع معرفية أخرى تُعنى باللغة من زوايا مختلفة))[3].

يزاد على هذا أنَّ اللسانيات التي بدأها (دو سوسير) امتلكت سمة التوجه العلميّ، ممّا منحها أنْ تكون جسراً تعبره العلوم الإنسانية الأخرى ـ بحسب الأنثربولوجيّ كلود ليفي شتراوس ـ وهذا ما جعلها تعانق كثيراً من العلوم الإنسانية، وانتهى هذا التعانق إلى انبثاق لسانيات بينية، تستقي مادتها من اللسانيات؛ بما هي وصف اللغة ودراستها شكليّاً ووظيفيّاً، وتستقي مناهجها من العلوم المختلفة، ومن هذه اللسانيات البينية اللسانيات الاجتماعية[4].

وبوجه عام؛ فإنَّ بروز اللسانيات الاجتماعية جاء حركة متممة ومصححة للسانيات البنيوية، والتوليدية؛ إذ سعت إلى تجاوز تقييدها لمجال موضوع علم اللغة في النظام اللغويّ عبر مفهوم أوسع لعلم اللغة، فوجهت النظر إلى المحددات الاجتماعية للغة، وإلى الأسس الاجتماعية

(1) ينظر: حوار اللغات: 113.

(2) ينظر: تطور علم اللغة: 25.

(3) ينظر: علم الاجتماع اللغويّ (علي شتا): 9.

(4) ينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات: 267.

للغة، وتأثيرها في المجتمع، وفي النهاية إلى العلاقات المتبادلة بين اللغة والمجتمع، وهذا يعني أنه ((إذا كان هدف علم اللغة البنيويّ التوليديّ وصف البنية اللغوية الداخلية في إطار شرط جماعة لغوية متجانسة مثالية، تتزحزح في علم اللغة الاجتماعيّ على العكس من ذلك التبعية المتبادلة لأبنية لغوية واجتماعية إلى القلب، وتدرس الاختلافات اللغوية في تبعيتها للشروط التأريخية والاجتماعية أيضاً في التواصل اللغويّ، وصار الآن الاختلاف اللغويّ موضوع علم اللغة الاجتماعيّ... إنَّ الحاصل هو تبديل للتوجه من النظام اللغويّ إلى التواصل الواقعيّ، ومن اللغة إلى الكلام، ومن البنية إلى الوظيفة، ومن الشفرة إلى السياق))[1].

إنَّ الاهتمام باللسانيات الاجتماعية لا يرجع إلى تلك الأسباب العلمية الفاعلة فحسب، بل يرجع إلى النفع الكبير الذي تقدّمه اللسانيات الاجتماعية للغات[2]، إذ تسعى إلى أنْ تَمدَّ التحليل اللغويّ بعداً يتجاوز المدى الذي بلغه علم اللسانيات، ((وتستدرك اللسانيات الاجتماعية عليه، أكبر ما تستدرك إغفاله للسياق الذي تستعمل فيه اللغة، ثم تتطلع من وراء ذلك، إلى منهج في درس اللغة يستشرفها من خلال بُعْدٍ أوسع، ويحاول أن يبين كيف تتفاعل اللغة ومحيطها، ويتمثل هذا البعد الأوسع في النظر إلى العوامل الخارجية التي تؤثر في استعمالنا للغة، أبرزها التشكيل الاجتماعيّ، فإنَّ المتغيرات الاجتماعية، كطبقة المتكلم، ومركزه، وطبيعة الموقف الذي يتكلم فيه، أرسمي هو أم غير ذلك؟ تؤثر في استعمالنا للغة تأثيراً معيناً))[3].

وهذا يدلّ على أنَّ اللسانيات الاجتماعية جاءت لتهتم بالوقائع اللسانية، والخطاب الذي يُظهر الاستعمالات اللغوية المتنوعة ضمن لغة واحدة أو عدة لغات، بوصفها مواقف تتجلى في الإدراك الذي يمكن لكلِّ فرد أن يكونه؛ ومن ثَم؛ فإنَّ الباحث في مجال الدراسات اللسانية، وهو يتعامل مع هذه العلاقات المتبادلة بين البنية اللغوية والبنية الاجتماعية ـ هو في حقيقته ـ يقوم بوظيفتين[4]:

الأولى: تتمثل في معايشة المجتمع الذي يدرس لغته، فيجمع المادة اللغوية كما هي في واقع الحياة اليومية للمتكلمين بها.

(1) ينظر: تطور علم اللغة: 355.

(2) ينظر: اللسانيات الاجتماعية عند العرب: 37.

(3) ينظر: الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية (بحث): 146.

(4) ينظر: اللغة بين اللسانيات واللسانيات الاجتماعية (بحث): 150.

والثانية: حين يتولى تصنيفها، وتحليلها للوصول إلى نتائج تكشف عن هذا التنوع، ومدى ارتباطه بالتنوع الاجتماعيّ.

فاللسانيات الاجتماعية تنشغل بالبحث الوصفيّ؛ إذ إنَّ المسائل المنهجية المتعلقة بتحديد المعطيات التجريبية ومعالجتها، هي من تَتصدّر الاهتمام أكثر من بناء النظرية، وقد طُوّرت عينات الاستطلاع، وتصاميم الأبحاث، لتلائم المعطيات اللغوية[1]، وهي إذ تدرس اللغة في واقعها اليوميّ من قبل الجماعة اللغوية؛ فإنَّ منهجيتها تكمن في تسجيل الاستعمالات اللغوية للمتكلمين في الوضعيات الاعتيادية، دون الرجوع إلى ما تقول به اللسانيات العامة في تفريقها بين اللغة والكلام، أو الكفاية اللغوية، والأداء الكلاميّ[2].

إنَّ اللغة بعد ظهور اللسانيات الاجتماعية أصبحت تحت مشغل اتجاهين، هما: اللسانيات العامة، واللسانيات الاجتماعية، وتتجه الأولى إلى البنية الداخلية، في حين تذهب الثانية نحو البنية الخارجية، وبين الاتجاهين علاقة من نوع ما، يحددها العلماء الذين حاولوا معرفة حقيقة ارتباط العلمين، وطبيعة هذا الارتباط.

وفي هذا الجانب يشير هدسن إلى أنَّ ((هناك رأياً يشيع على نطاق واسع، هو أنَّ هناك اختلافاً بين العلمين، وأنَّ الاختلاف يكمن في أنَّ علم اللغة لا يهتم إلّا ببنية اللغة (language structure) دون الاهتمام بالسياقات الاجتماعية (socialcontext) التي تكتسب فيها اللغة وتستخدم. إنَّ مهمة علم اللغة العام بحسب هذا الرأي الشائع هي اكتشاف وتحديد قواعد أيّ لغة؛ حتى يستطيع علماء علم اللغة الاجتماعيّ بعد ذلك أن يدرسوا نقاط هذه القواعد بالمجتمع، كما يحدث مثلاً عندما يكون هناك عدد من بدائل التعبير اللغويّ التي تستخدمها المجموعات الاجتماعية المختلفة للتعبير عن شيء واحد... هذا الرأي يمثل رأي المدرسة البنيوية كلها في علم اللغة، وهي المدرسة التي سيطرت على التفكير اللغويّ في علم اللغة في القرن العشرين، وهي تشمل أيضاً المنحى التحويليّ والتوليديّ في علم اللغة))[3].

ومعنى هذا أنَّ هناك حدوداً فاصلة بين العلمين، فمهمة علم اللغة عند أصحاب هذا الاتجاه، أنَّ دراسة اللغة تنحصر في البحث عن بنيتها، وخواصها التركيبة دون الالتفات إلى

(1) ينظر: دليل السوسيولسانيات: 23.
(2) ينظر: اللغة بين اللسانيات واللسانيات الاجتماعية: 152.
(3) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (هدسن): 19 ـ 20.

السياق الاجتماعيّ الذي تستعمل فيه اللغة، وهذه النظرة الفاصلة بين اللسانيات العامة واللسانيات الاجتماعية هي نظرة المدرسة البنيوية والتوليدية التحويلية[1].

غير أنَّ هذا الاتجاه قُوبل بالرفض من كثير من دارسي علم اللغة؛ لأنَّ الكلام هو سلوك اجتماعيّ ودراسته دون الرجوع إلى المجتمع لا تختلف عن دراسة سلوك الصداقة في المجتمع دون الربط بين سلوك كلٍّ من الطرفين المشتركين فيها، ولأنَّ القول بوجود لغة ما، هي ظاهرة في تجليها تتحقق في مجموعة من الناس، فلا يمكن القول بوجودها من دون الإشارة إلى الجماعة التي تتكلمها، فضلاً عن أنَّ دراسة الكلام دون الرجوع إلى المجتمع الذي يتحدث به هو استبعاد لاحتمالات وجود تفسيرات اجتماعية للأبنية والصيغ المستخدمة في الكلام، وهذا ما نادى به (جون فيرث) وأتباعه (مايكل هاليداي) و(تيرنيس ميتشل)[2].

هذه الأسباب دفعت إلى ظهور اتجاه لغويّ آخر يقف على الطرف المقابل من أصحاب الاتجاه الأول؛ إذ يتخذ هؤلاء موقفاً مخالفاً لما سار عليه البنيويون والتوليديون، وهذا الاتجاه تجاوز(ثنائية دو سوسير) و(ثنائية تشومسكي)، وسار بقناعة، ترى أنَّ دراسة اللغة دون الإشارة إلى المجتمع وأخذه بالحسبان نظرة غير دقيقة[3].

وحاصل وجهة النظر في الاتجاه الثاني هي أنَّ علم اللغة إذا عُزِلَ عن المنظور الاجتماعيّ فإنَّه، يصبح من ناحية موضوعه محدداً جدّاً، وإنَّ دراسة اللغة دون الرجوع إلى السياق الاجتماعيّ جهد لا يستحق العناء، ومعنى هذا أنَّ اللسانيات الاجتماعية هي اللسانيات، ((وعلى ذلك فإنَّ استخدام السابقة socio ـ في مصطلح علم اللغة الاجتماعي (sociolinguistics) يُعدّ نوعاً من الحشو، وعليه يجب على علم اللغة العام أنْ يتضمن دراسة اللغة في سياقها الاجتماعيّ... وأنْ يتضمن كلَّ الدراسات التي تمت في علم اللغة النظريّ والوصفيّ والتاريخيّ...؛ لأنَّ إهمال السياق الاجتماعيّ للغة قد يؤدي إلى الإضرار بكلِّ هذه الفروع المختلفة من علم اللغة))[4].

وليس معنى هذا أنْ تُرْفَضَ إنجازات اللسانيات العامة رفضاً قاطعاً، بل يجب النظر إليها بوصفها إنجازات قاصرة، مثلما نظرت اللسانيات في بداية نشأتها إلى علم اللغة القديم على

(1) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 50.

(2) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (هدسن): 20 ـ 21.

(3) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 50 ـ 51.

(4) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (هدسن): 42 ـ 43.

أنَّه قاصر؛ بسبب عدم وصفه التراكيب وصفاً كاملاً، وإغفاله التطرق إلى علم الدلالة، وغيرها ـ بحسب هدسن ـ [1].

ومن العلماء الذين اعتنقوا وجهة النظر الثانية (رالف فاسولد)، الذي يرى أنَّ اللسانيات العامة، وعلم اللغة الإثنولوجيّ جزآن من اللسانيات الاجتماعية[2]. ويرى لويس جان كالفي ـ عالم اللسانيات الاجتماعية الفرنسيّ ـ أنَّ الفصل بين اللسانيات واللسانيات الاجتماعية أدّى إلى إشكالية كبيرة في التاريخ اللسانيّ؛ لأنَّ هذا الفصل قائم على أنَّ اللسانيات هي النواة الصلبة وحدها، وهي قائمة على الوصف والشكلنة، أمَّا اللسانيات الاجتماعية، فدفعها باتجاه الهامش، ونعتها باللسانيات الرخوة، وهما عنده لا يشكلان عالمين مختلفين يستقل أحدهما عن الآخر، فهما في علاقة لا يمكن نكرانها، ولا غنى للأول عن الآخر، وأنَّ التغيير اللغويّ ليس تغييراً لغويّاً بحتاً، إنَّما هو تعبير لغويّ عن حركات اجتماعية أكثر عمقاً[3].

ومن ثمَّ رفض (كالفي) هذا النمط، الذي يجعل اللسانيات العامة المطلب والعلم، ويجعل اللسانيات الاجتماعية ملحقة بهامشها وثانوية، وأشار إلى أنَّ التيارات اللسانية في النصف الثاني من القرن العشرين ((تواجه خياراً أساسيّاً: فإمَّا البقاء في الخطّ الذي رسمه فرديناند دو سوسير، في التحليل وفي وصف اللغة، وهذا هو الخيار النظريّ لبعض المدارس مهما بلغت اختلافاتها الأخرى... وإمَّا أنْ تعتبر الكلام الذي تتحقق هذه اللغة من خلاله المكان الوحيد الذي يسمح بمحاصرة الجانب الاجتماعيّ من التواصل، فاللغة والكلام يحددان هنا مقاربتين مختلفتين، واحدة منهما هي اللسانيات الشكلية، وواحدة يعتبرها أتباع الأولى غير شكلية وهامشية))[4].

ويلحُّ (كالفي) على هذه الإشكالية؛ مؤكداً عدم وجود داعٍ إلى عدِّ لسانيات الكلام التي لا تهتم بالنظام اللغويّ الداخليّ أقل علمية من لسانيات اللغة، ويرى أنَّ أصحاب هذه المقاربة يهونون الأمر كثيراً على أنفسهم؛ حين يقصرون اللغة على شفرة وبنية وعلى قواعد لإنتاج الجمل، في حين ما يزال أصحاب المقاربة الثانية في خطوات البداية بشكل غير منظم،

(1) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (هدسن): 43.

(2) ينظر: علم اللغة الاجتماعي للمجتمع (رالف فاسولد): المقدمة.

(3) ينظر: حرب اللغات والسياسات اللغويّة: 214 ـ 215.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 21.

ويذهب إلى أنَّ الوصف الشكلي للغات في واقع الأمر مقاربة ضرورية لا نقاش فيها، وإنَّما النقاش في زعمها بأنَّها هي اللسانيات دون غيرها[1].

ونظراً لحضور الحدث الاجتماعيّ في جميع جوانب اللغة، فإن (كالفي) يرى أنَّ اللسانيات الوصفية تدخل في اللسانيات الاجتماعية، ويقرر تبعاً لذلك أنَّه: ((ليس هناك إلّا لسانيات واحدة يمكن أنْ نسميها لوضع النقاط على الحروف بـ(اللسانيات الاجتماعية) أو أنْ نقول: إنْ شئنا إنَّ اللسانيات الاجتماعية هي كلُّ اللسانيات))[2].

والواضح من هذا أنَّ (كالفي) لا يسعى إلى إلغاء لسانيات اللغة، بل إلى الحد من هيمنتها، وزعم من يزعم بأنَّها هي اللسانيات؛ ليجعل منها شريكاً للسانيات القول، لا خصماً لها، فهذه وتلك وجهان للسانيات، ولا تكون اللسانيات إلّا اجتماعية، فاللسانيات عنده هي كلّ اللسانيات؛ لأنَّها تشمل في الوقت نفسه، لسانيات اللغة، ولسانيات القول.

وهذا ما أشار إليه (هدسن) في ختام كتابه؛ إذْ فضَّل أنْ تُدرس الاختلافات في النطق والصيغ الصرفية، والتراكيب، والوحدات المعجمية في إطار سياقها الاجتماعيّ، طالما أنَّ كلَّ هذه التنوعات في أبنية اللغة ترتبط بالسياق الاجتماعيّ بالطريقة نفسها، وهو في ذلك يسعى إلى إيجاد نظرية تقلل عدد الاختلافات بين النوعيات المختلفة من الوحدات اللغوية، ويسعى ـ أيضاً ـ إلى التدليل على الاتفاق التام بين علماء اللغة، وعلم اللغة الوصفيّ من جهة، واللسانيات الاجتماعية من جهة أخرى، يقول (هدسن): ((ليس ذلك غريباً في شيء، فقد سبق أنْ أكدتُ ودافعتُ عن وجهة النظر القائلة بأنَّه لا توجد اختلافات حقيقية بين العلمين))[3].

ويرى (رومان جاكوبسون) أنَّ ميدان اللسانيات الاجتماعية يجب أنْ يندمج مع اللسانيات؛ لأنَّ اللسانيات لا يمكن أنْ تُفصل وتُعزل عن قضايا وظيفة اللغة ودورها الفعليين في الحياة الإنسانية؛ لأنَّ العلاقات اللفظية المتنوعة بين المُرسِل والمُرسَل إليه تبني جزءاً جوهريّاً من شفرتنا اللسانية[4].

إنَّ اللسانيات الاجتماعية تنظر إلى اللغة بوصفها السلوك الاجتماعيّ الكامل؛ لذلك هي

(1) ينظر: حرب اللغات والسياسات اللغويّة: 215 ـ 216.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 216.

(3) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (هدسن): 284.

(4) ينظر: الاتجاهات الأساسية في علم اللغة: 68 ـ 69، وحوار اللغات: 78.

تدرس اللغة في واقعها، وميدانها، المتمثل بالمجتمع، وأيّ مجتمع لا يمكنه الاستغناء عن اللغة، وأنَّ اللغة لا يكتب لها الاستمرار والبقاء إلّا بوجودها في مجتمع معين، وهي من دون شكّ تصبح بهذا الوجود قوة اجتماعية كبيرة، تؤثر في حياة متكلميها؛ فهي أساس اتصالهم، ومظهر اجتماعهم، وتَجلّي حركتهم الإنسانية[1].

وإذا كان علم اللغة العام يعزل (النطق) الإنسانيّ في أجزاء أو قِطَع على وفق معايير معينة من أجل دراستها دراسة موضوعية، فإنَّ اللسانيات الاجتماعية تدرس اللغة بوصفها تتحقق في مجتمع، أي: إنَّها تدرس الظاهرة اللغوية حين يكون هناك تفاعل لغويّ؛ ولا بُدَّ أن يكون هناك متكلم ومستمع، أو متكلمون ومستمعون، ومن ثمَّ لا بُدَّ أنْ يكون هناك موقف لغويّ يحدث فيه الكلام، وتتوزع فيه الأدوار والوظائف على وفق قواعد متعارف عليها داخل المجتمع.

واللسانيات الاجتماعية بهذا تتجه صوب الكلام المتحقق والمتكلمين، لا المنظومة اللغوية الموجودة في ذهن الجماعة؛ بوصفها أحداث متجانسة عبر العقل الجمعيّ، فالكلمات والتعابير وإنْ كان لها وجودها الموضوعيّ العام فإنَّها توحي بصورة أولئك الذين يستعملونها بشكل اعتيادي، وإنَّها توحي بصورة المواقف التي يتخذونها، فثمة قيم اجتماعية تضاف إلى الكلام، تنشأ عن مجموعات اقتصادية مهنية فئوية؛ لذا يوجد دائماً كلام للطلاب فيما بينهم، وللعمال، والسائقين، ولرجال الأعمال، والفلاحين، والمحامين، والمهندسين، والأطباء، وغيرهم، وهنالك تعبيرات عامة، لكنها تتلبس تلوينات مستخدميها، فتعبيرات النساء تختلف عن تعبيرات الرجال في المواقف نفسها، وهي ترتبط في أذهاننا بصورة مستعمليها، وتوحي بصورهم[2].

ومعنى هذا أنّ هدف اللسانيات الاجتماعية هو((فحص تلك المميزات داخل لغة من اللغات، إذ من خلالها يتسنى لنا قراءة الأصول الجغرافية والاجتماعية لشخص ما، بالإضافة إلى مستواه التعليمي، وإثنيته، وعمره وجنوسته، وجنسيته))[3]، وهذه القراءة أيضاً تتعدى إلى قراءة الناس بعضهم بعضاً؛ نظراً للخطاب الدائر بينهم، وتتمثل بمعنيين: يتجلى أحدهما في

(1) ينظر: الأنثروبولوجيا اللغويّة: 128 ـ 12.

(2) ينظر: الألسنية ـ محاضرات في علم الدلالة: 120.

(3) ينظر: اللغة والهوية: 34.

كيفية تأويل المعاني المنطوقة، ولا يقف عند معاني الكلمات، وقواعد علم النحو كما وردت في المعجمات، وكتب الصرف، والنحو فقط، بل يبحث في معانيها؛ انطلاقاً من السياق الذي تحدده هوية المخاطِب والمخاطَب، ونوع الحال الذي وردت فيه الكلمات.

وينصبّ الآخر على كيفية قراءة غير المتكلمين، وهم المخاطبون للمتكلمين أنفسهم؛ انطلاقاً من معاني الهويات الاجتماعية، والشخصية التي يشكلها المستمعون عنهم، بناء على ما يقولون، وعلى الكيفية التي يتمّ بها هذا القول[1].

إنَّ دراسة اللغة من جانب اللسانيات الاجتماعية تتمركز في دراسة العلاقات الشخصية، والقيم الاجتماعية في علاقتها باللغة، ومدى التأثير بينهما، ودور اللغة الاجتماعيّ تُجاه تلك القيم[2]، لذا جاءت دراسة اللغة في ضوء هذا المنهج تحمل معها تغايراً عن دراستها من جانب اللسانيات، وهذا ما يؤكده (بيار أشار) بقوله: ((وفي موضوع آخر يسترعي انتباهنا الاختلاف بين لغة اللسانيّ واللغات من خلال وجهة النظر الاجتماعية التي تتجلى في مجال مغاير، وفقاً للساني يحذف كلَّ لفظ لا يخضع إلى أحكام العقلانية والوضوح، كما أنَّ كلَّ تركيب يُلغى حين لا ينتمي إلى البنية النحوية.

أمَّا في إطار المنظور السوسيولوجيّ، لا يعتبر كلّ لفظ مرتبطاً دائماً باللغة، يتعين علينا أنْ نحدد الفروق بين اللغات واللهجات (dialects) واللهيجات الريفية (patois) وأصناف الكلام (parlers) والرطانة (jarooris) وما ندعوه باللغة يتغير تبعاً لممارسات الأدباء والأزمنة، كما أنَّ مصدر النشاط اللغويّ في الكلام ينحصر دائماً في إطار نظام معين، مع الإشارة إلى أنَّ مجمل الأنظمة اللغوية غير متكافئة، فمن الناحية السوسيولوجية وما نلاحظه هو أنَّنا نخصّص موقعاً مميزاً للاختلافات بين الممارسات اللغوية، وبالتالي لا شيء يضمن بأنَّ كلَّ ما يشير إلى خصوصية اللغة قادر على أنْ ينصهر في نظام يتصف بالمنهجية))[3].

هذه المغايرة هي التي جعلت اللسانيات الاجتماعية متمايزة من اللسانيات العامة التي تفتقد إلى التحليل اللغويّ الاجتماعيّ، الذي يتمم دراسة اللغة من وجهتها الأخرى حين تصبح تجلياً واضحاً يراقب، ويتمظهر في سياق التواصل البشريّ في مجتمع ما.

(1) ينظر: اللغة والهوية: 41.

(2) ينظر: الأنثروبولوجيا اللغويّة: 128.

(3) ينظر: سوسيولوجيا اللغة: 15 ـ 16.

والخلاصة بحسب (كمال بشر) أنَّ الافتراض الزاعم بوحدة اللغة، أو أنَّها أنظمة محكمة كاملة من القواعد، منغلقة على نفسها، ومنعزلة عمَّا يجري حولها ـ وهو ما يراه البنيويون ـ هو افتراض خياليّ، وهذا الافتراض مع الاعتراف جدلاً بوحدة قواعد اللغة، قد أهمل الجانب الأكبر من الحقيقة، وهو جانب التفاعل مع المجتمع، وهذا القول برمته ينطبق على التوليديين التحويليين، ومن جانب آخر فإنّ الظروف والملابسات الاجتماعية لا بدَّ أنَّ تنعكس على تلك القواعد المزعومة، وعلى فكرة المتكلم ـ السامع المثاليّ ـ وهذا ما يجعل في يقيننا أنَّ اللسانيات الاجتماعية قادرة على سدّ النواقص التي عانى منها علم اللغة العام على مُدد مختلفة من الزمن[1].

ويوافقه (مازن الوعر) الذي يرى أنَّ مهمة اللسانيات تنطلق في دراسة بنية اللغة، وتركيبها، وأصواتها، مقرونة بعلاقتها مع المجتمع الذي تكونت فيه[2].

(1) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 66.

(2) ينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات: 109.

المبحث الثالث: اللسانيات الاجتماعية ـ الموضوع والأهمية

ـ الموضوع

تهتمّ اللسانيات الاجتماعية بربط المعطى اللساني بالظواهر الاجتماعية؛ فاللسان له أساليب معقدة مرتبطة بالطبقات الاجتماعية، وحركتها داخل المجتمع، وترتيبها، وانتقال الكلمة من مجتمع إلى آخر يكسبها معنى جديداً، ومن هنا تبرز قضية اتصال الألسن، وأثرها في تشكيل النظام اللغويّ، والمعجميّ للسان، ممثلة في التداخل الأسلوبيّ، والتركيبيّ، والدخيل المعجميّ، فتؤثر هذه القضايا في مجرى اللسان ودلالته، ووظائفه الاتصالية والتواصلية؛ لذا فإنَّ مجالات اهتمام اللسانيات الاجتماعية متعددة ومتنوعة[1].

ويحدد (ديفيد كريستال) اهتمام هذا العلم بقوله: ((يدرس علم اللغة الاجتماعيّ الطرق التي تتفاعل بها اللغة مع المجتمع، إنَّه يدرس الطريقة التي بها تتغير البنية اللغوية؛ استجابة لوظائفها الاجتماعية المختلفة، والتعريف بماهية هذه الوظائف))[2].

إنَّ انطلاق اللسانيات الاجتماعية الحديثة نسبيّاً؛ باعتمادها على جذور معرفية متنوعة، تمثلت بعلم الاجتماع، وعلم اللغة، وعلم الأنثربولوجيا، فضلاً عن المهتمين من هذه الاختصاصات المختلفة، جعل موضوعها يتسم بالتنوع، وعدم التجانس[3]، وهذا ما يقرره (جرهارد هلبش) الذي يرى أنّ دراسة العلاقة بين اللغة والمجتمع ليس موضوعاً جديداً بصورة كلية؛ إذ إنَّ كثيراً من موضوعاته قد بحثت سابقاً في إطار علوم مختلفة، ومناهج لغوية متباينة، لكنها سَتُبْحث في مجال اللسانيات الاجتماعية بشكل أوسع؛ ونظراً لذلك اتسمت مساحة اشتغال العلم بالتنوع، وعدم التجانس، من بداية النشأة إلى الوقت الحاضر، وهذا واضح من الموضوعات والأبعاد السبعة التي أعلنها مُنظِّم مؤتمر علم اللغة الاجتماعي التأسيسي (وليم برايت)((فهو يجب أنْ يبحث:

(1) ينظر: المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم: 28.

(2) ينظر: مدخل إلى علم اللغة: 91.

(3) ينظر: دليل السوسيولسانيات: 23، وعلم اجتماع اللغة (توماس لوكمان): 20 ـ 21.

1 ـ الهوية الاجتماعية للمتكلم في عملية التواصل.

2 ـ الهوية الاجتماعية للسامع.

3 ـ المحيط الاجتماعيّ (السياق) المتحدث فيه.

4 ـ التحليل التزامنيّ والتعاقبيّ للهجات اللغوية.

5 ـ التقديرات المتباينة للسلوك اللغويّ من خلال المتكلم.

6 ـ مدى الاختلاف اللغويّ (التنوع) سواء أكان تعدداً لهجيّاً، أم لغويّاً أم لهجيّاً فرديّاً.

7 ـ إمكانات تطبيق علم اللغة الاجتماعيّ بالنظر إلى تشريح المجتمع، وتأريخ اللغة، والسياسة اللغوية.

ويشبهه في الاتساع، وعدم التجانس، المهام التي يريد (ستيجر) أنْ يَعزوها إلى علم اللغة الاجتماعي: تضمين وظائف اجتماعية أخرى ـ مثل وظيفة العرض ـ في الوصف اللغوي، وبحث العلاقات الاجتماعية للطبقات، والمراحل، والوحدات الجزئية اللغوية... وعرض تبعية الاستعمال اللغوي المحدد لمواقف اجتماعية، ومسائل الازدواجية، والثنائية، والتعددية اللغوية، ومسائل الاقتضاء التاريخيّ الاجتماعيّ لمعايير لغوية، وأوجه توحيد المعايير، وفي سياق ذلك مشكلات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية))[1].

أمَّا (ديفيد كريستال)، فيرى أنَّ اللسانيات الاجتماعية تُعنى بدراسة نواحي العلاقة كافة بين اللغة والمجتمع؛ إذ تدرس الهوية اللغوية للجماعات الاجتماعية، والميول الاجتماعية نحو اللغة، والأشكال اللغوية الأنموذجية وغير الأنموذجية، ونماذج استعمال اللغة القومية وأغراضها، والتنوعات الاجتماعية للغة، ومستوياتها، والأسس الاجتماعية للتعددية اللغوية[2].

ويُقدّم (هاليداي) تصنيفاً لحصر مواطن اهتمامات اللسانيات الاجتماعية، وهي ما يأتي[3]:

1 ـ الازدواجية اللغوية، والتعدد اللغوي، وتعدد اللهجات.

2 ـ التخطيط، والتنمية اللغوية.

3 ـ ظواهر التنوع اللغويّ.

(1) ينظر: تطور علم اللغة: 358 ـ 359.

(2) ينظر: نقل مصطلحات اللسانيات الاجتماعية إلى العربية (رسالة ماجستير): 28 ـ 29.

(3) ينظر: اللسانيات الاجتماعية عند العرب: 16.

4 ـ علم اللهجات الاجتماعيّ.

5 ـ اللسانيات الاجتماعية والتربية.

6 ـ الدراسة الوصفية للأوضاع اللغوية.

7 ـ السجلات، والفهارس الكلامية، والانتقال من لغة إلى أخرى.

8 ـ العوامل الاجتماعية في التغيّر الصوتيّ والنحويّ.

9 ـ اللسان والمجتمع والتواصل الحضاريّ.

10 ـ النظرية الوظيفية، والنظام اللغوي.

11 ـ تطور اللغة عند الطفل.

12 ـ اللسانيات العرقية.

13 ـ دراسة النصوص.

ويقسّم (جاك ريتشارد) موضوعات اللسانيات الاجتماعية إلى قسمين، الأول: يتناول أفعال الكلام، وأحداث الكلام، والبحوث التي تتعلق بالتنوع اللغويّ التي تحدث في الجماعات اللغوية ضمن العوامل الاجتماعية. والثاني: يتناول دراسة المجتمعات ثنائية اللغة، والتخطيط اللغويّ، والميول اللغوية[1].

ويستعرض (كمال بشر) موضوعات علم اللغة الاجتماعيّ، ويرى أنَّه يدرس اختلاف اللغات بسبب اختلاف المجتمعات، وتنوع اللغة إلى لهجات بدواعي عوامل اجتماعية ثقافية، وينظر في أساليب هذا التنوع على أساس من الظروف الاجتماعية، وكذلك يعرض كيفية التوصل إلى لغة مشتركة صالحة للتفاهم بين جميع طبقات المجتمع المعين، وينظر ـ أيضاً ـ إلى المشكلات اللغوية الناجمة عن تعدد اللغات في الوطن الواحد، ومحاولة الوصول إلى معيار لغويّ يتخذ أسلوباً عامّاً للاستعمال القوميّ في المجتمعات، التي تعاني من هذه المشكلة، ويتدخل في دراسة الأساليب[2].

ويرى (عبد الرحمن العارف) أنَّ القضايا التي يعالجها هذا العلم، هي الازدواج اللغويّ، والتعدد اللغويّ، ودراسة اللهجات المحلية، واللهجات الاجتماعية، وأثر التغيرات الاجتماعية

(1) ينظر: نقل مصطلحات اللسانيات الاجتماعية إلى العربية: 30.

(2) ينظر: التفكير اللغويّ بين القديم والجديد: 200، وعلم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 47.

في اللغة، مثل: الدين، والسياسة، والحروب، والاقتصاد، ودراسة مستويات الاستخدام اللغويّ، والثقافة الاجتماعية، والمحظورات اللغوية، وأصول التخاطب بحسب المستويات الاجتماعية، واللغة المشتركة، واللغة القومية، ومواقف التخاطب، والإشارات، والحركات الجسمية المصاحبة للغة في المجتمع[1].

ويذهب (ميشال زكريا) إلى أنَّ اللسانيات الاجتماعية ((ميدان بحث ألسنيّ موسع يتطرق إلى قضايا اللغة في إطار المجتمع، ويدرس خصائص اللغة واللهجات، وخصائص استعمالها، وخصائص متكلميها داخل المجتمع اللغويّ الواحد، وفي ما بين المجتمعات اللغوية المختلفة... وتعالج السوسيو ـ ألسنية أيضاً العلاقات القائمة بين البُنى اللغوية والاجتماعية وتفاعلاتها، والأوضاع الاجتماعية العائدة إلى المتكلم والمستمع، ووقائع التواصل وأنماط الكلام المستعمل نسبة للطبقات الاجتماعية))[2].

ويحدد (هادي نهر) مجال اللسانيات الاجتماعية؛ معتمداً على مستوى النطاق الواسع، ومستوى النطاق الضيق لمجال العلم، إذ يرى أنَّه من ناحية المعنى الواسع (الماكرو) يُعنى بدراسة الواقع اللغويّ في أشكاله المتنوعة، ومنها: طرق التكلم، وموقف المتكلم والمخاطب، واللهجات المحلية، وصور الأنشطة المحكومة بقواعد استخدام اللغة، ومشكلات الاتصال اللغوي، والموضوعات التي تهتم بالتغيرات اللغوية على المستوى الجغرافيّ، والاجتماعيّ، والثقافيّ للغات المختلفة، أو داخل اللغات، وعلم اللهجات المشتمل على الجغرافية اللغوية، وتحديد مواطن اللهجات من المجتمع الواحد مع وضع الأطالس اللغوية لها، وقضايا البحوث المتعلقة باختلاف اللغات والتعدد اللغويّ، فضلاً عن تحليل الخطاب السياسيّ، والأدبيّ، والدينيّ، والإعلاميّ مع الاعتماد على (سوسيولوجيا) ظاهرة الكلام التي لا تتعرض للمعطيات اللسانية إلّا كوسيلة اجتماعية، وأمَّا من جانب النطاق الضيق (الميكرو)، فإنَّ اللسانيات الاجتماعية عنده تهتم بالخطوط العامة، التي تميّز المجموعات الاجتماعية من حيث إنَّها تختلف، وتدخل في تناقضات داخل المجموعة اللسانية العامة نفسها، والوقوف على القوانين التي تخضع لها الظاهرة اللغوية في حياتها وتطورها، وما يعتورها من شؤون الحياة، ومبلغ تأثرها بما عَداها من الظواهر الاجتماعية التي لها تأثير في اختيار الناس للغة[3].

(1) ينظر: اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر: 419، وعلم اللسانيات الحديثة: 196.

(2) ينظر: قضايا ألسنية تطبيقية: 9.

(3) ينظر: اللسانيات الاجتماعية عند العرب: 15 ـ 17، وعلم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز): 30 وما بعدها، وعلم اللغة التطبيقي وتعليم العربية: 24 ـ 25.

ويبدو من عرض الباحثين لموضوعات اللسانيات الاجتماعية، أنَّها تتسم بالتنوع؛ وذلك مَردُّهُ إلى القاعدة المتنوعة التي ينطلق منها العلم، وإلى المساحة الكبيرة التي تمثل مجال أبحاثه، ومحطة اشتغاله، فهو يبحث عن الظاهرة اللغوية، وارتباطاتها المتشعبة؛ لأنَّها تتصل بالكلِّ المعقد، المسمى المجتمع.

وقد عرضت اللسانيات الاجتماعية العربية في أدبيات تداولها عدداً من موضوعات العلم؛ سنحاول التعريف بها، والوقوف عندها؛ استكمالاً لمهمة هذا المبحث الذي يحاول تحديد موضوعات هذا الفرع الحديث، وهي على النحو الآتي:

أولاً: التوحد والتنوع اللغويان:

إنَّ اللغة في حياتها يتملكها ميلان متعارضان، أحدهما: نحو التقسيم إلى لغات ولهجات، والآخر: نحو الوحدة والانتشار، ((وهذا التقسيم والتوحد كلاهما فعل أحداث تؤثر في الجماعات، ويرى بعض اللغويين أنَّ الاتجاه نحو التقسيم أقوى من الاتجاه نحو التوحد، وأنَّ الاتجاه الأول هو عملية التطور الطبيعية للغة... وهؤلاء اللغويون يستشهدون على رأيهم بأدلة كثيرة، من بينها أنَّه ما ظهرت لغة عامة إلّا تقسمت في لغات كثيرة))(1)، وهذا ما تظهره الأمثلة التأريخية للغات، التي كانت فيها الغلبة في جميع ذلك لعوامل الانفصال آخر الأمر، فتشعبت اللغات إلى لهجات، واستقلت اللهجات وتميز بعضها من بعض(2).

إنَّ هذا الوضع ((الذي ينطبق على العالم بشكل عام، ينطبق على كلِّ بقعة من بقاع الأرض عند بني البشر، فلا يوجد بلد مُتوحِّد اللغة، ومصير الإنسان أنْ يكون في مواجهة اللغات المتعددة، لا أنْ يكون في مواجهة اللغة الواحدة))(3).

وتأتي دراسة التنوع والتّوحُّد اللغويين في صدارة الموضوعات التي تعالجها اللسانيات الاجتماعية؛ إذ تعدُّها من القضايا المحورية؛ لأنَّها تراقب الألسن في حركتها(4)، وهي تنظر إلى

(1) ينظر: اللغة والمجتمع (محمود السعران) 170، وعلم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 139، واللغة بين الفرد والمجتمع: 64، وأزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وتعثرات الترجمة: 7، واللغة (فندريس): 326، ودروس في الألسنية العامة: 306.

(2) ينظر: في اللهجات العربية: 21.

(3) ينظر: حرب اللغات والسياسات اللغويّة: 62.

(4) ينظر: تطور علم اللغة: 366، دليل السوسيولسانيات: 24، وعلم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 139 ـ 140.

هذه الظواهر بوصفها نتيجة التحولات الاجتماعية التي تنعكس على اللغة في صورة تبدلات، وانتعاشات تشوب الألسن عموماً[1]، وعلى الرغم من أنَّ أكثر العلماء يذهبون إلى أنَّ الغلبة تتجه نحو التنوع، فإنَّ هنالك من يذهب إلى القول بحضور التوحد بقوة في مسيرة اللغة، وهذا الرأي المغاير الذي يذهب إليه (أوتو جسبرسن)؛ فهو يرى أنَّ هناك قوة لا يجوز التغافل عنها، تعمل في الاتجاه المضاد، وهذه القوة المُوحِّدة كانت في العصور التأريخية أقوى من القوة المُقسِّمة، ولا سيّما في الوقت الحاضر، وستكون كذلك في المستقبل؛ مستنداً في رأيه إلى كثرة المتكلمين باللغات اليوم، مقارنة بالأزمان الماضية، وهذا العدد الكبير لم يتوحد على لغة مثل ما يكون في هذا الزمن الحاضر، والذي يريد تأكيده هو أنَّ الميل قويٌّ جدّاً نحو أنْ يكون عدد المتكلمين بلغة واحدة أكثر من قبل، وهذا ميل نحو التّوحُّد، لا التنوع[2].

إنَّ اللسانيات الاجتماعية تحاول مراقبة هذا التوحُّد والتنوع، وتعلل أسباب حدوثه، وطرائق سيره، وأماكن وجوده، في العالم، معلنة إيجابياته، وسلبياته، وانعكاساته على الواقع اللغوي لبلد ما، وعلى جماعة لغوية معينة[3]؛ ذلك لأنَّ النظرة الألسنية الحديثة لا تأخذ بمقولة أُحادية اللسان الواحد لدى جماعة لغوية معينة، بل تتعرض لعرض التعدديات، والازدواجيات، والثنائيات اللغوية التي تتواجد في عرف المجتمع، وتتعايش في أثنائه، ولا تَعُدُّها حكراً على جماعة لغوية دون أخرى، بل هي في منظور اللسانيات الاجتماعية ظواهر لغوية قائمة بفعل تقارب الألسن وتباعدها، وهي نتائج طبيعة وملموسة للدينامية اللغوية[4].

إنَّ هذا النظر مكَّن اللغويين الاجتماعيين من تعيين الخارطة اللغوية للعالم، والكشف عن صورة التعدد فيه، وأثر ذلك التعدد في تصنيف اللغات من هذه الوجهة؛ إذ تبيّن لهم أنَّ اللغة تقع تحت ثلاثة تصنيفات، الأول: لغات محلية، والثاني: لغات وطنية، والثالث: لغات عالمية، وهي العابرة للأوطان[5].

إنَّ التنوع اللغويّ في عُرف اللسانيات الاجتماعية، موسوم باتجاهين أساسيين، الأول: تفرُّع

(1) ينظر: حوار اللغات:81.

(2) ينظر: اللغة بين الفرد والمجتمع: 6.

(3) ينظر: اللغة والمجتمع (محمود السعران): 171 وما بعدها، وعلم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 141، وأزمة اللغة العربية في المغرب: 61، وفي اللهجات العربية: 21 وما بعدها، واللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (حافظ إسماعيلي علوي): 74.

(4) ينظر: إشكالية الازدواجية اللغويّة في اللسان العربي (بحث): 225،226.

(1) ينظر: حرب اللغات والسياسات اللغويّة: 61، وعلم اللغة الاجتماعي للمجتمع (رالف فاسولد): 536.

اللغة نفسها إلى لهجات متعددة في المجتمع اللغويّ المعين. والثاني: تعدد اللغات المختلفة في ذلك المجتمع، إذ تعمل اللغات المتعددة في أداء وظيفتها في إطار ذلك المجتمع، وتتوزع وتترابط أدوار تلك اللغات فيه؛ لتشكل هويته التعددية، وليس هناك من مجتمع يخلو من هذين الاتجاهين[1].

ثانياً: الازدواجية اللغوية، والثنائية اللغوية:

تنطلق اللسانيات الاجتماعية في دراستها التنوع اللغويّ بوسم هذا التنوع بمصطلحين، الأول: الازدواجية اللغوية (diglossia)، والثاني: الثنائية اللغوية (bilingualism)، ويعرف الأول في أدبياتها بأنَّه ((وضع لغويّ مستقر نسبيّاً يوجد فيه بالإضافة إلى اللهجات للغة ما ـ اللهجات التي يمكن أن تشتمل على معيار إقليميّ أو أكثر ـ نمط فوقي عالي التشفير، وفي الغالب معقد نحويّاً، ومتباعد جدّاً))[2]، أو هي تعني وجود نمطين من اللغة يسيران جنباً إلى جنب في المجتمع، يتمثل النمط الأول: باللغة النموذجية. والثاني: هو ما جرى العرف على تسميته باللغة المحلية[3].

أما الثنائية؛ فهي: ((الوضع اللغويّ لشخص ما أو لجماعة بشرية معينة تتقن لغتين، وذلك من دون أن تكون لدى أفرادها قدرة كلامية مميزة في لغة أكثر مِمَّا هي في اللغة الأخرى))[4]، وهي بهذا المعنى تتخذ مظهرين: مظهراً فرديّاً يتمثل في المرء الذي يعرف لغتين معرفة متكافئة أو متفاوتة، ومظهراً اجتماعيّاً يتمثل في المجتمع الذي يستعمل أعضاؤه لغتين مختلفتين[5].

---

(1) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 139، وحرب اللغات والسياسات اللغويّة: 62 و389، وإشكالية الازدواجية اللغويّة في اللسان العربي: 226.

(2) ينظر: الازدواج اللغويّ ـ مقالة مترجمة ضمن كتاب الازدواج اللغويّ في اللغة العربية: 219، وازدواجية اللغة النظرية والتطبيق: 21 واللغة العربية في العصر الحديث: 137، والعربية الفصحى بين الازدواجية اللغويّة والثنائية اللغويّة (بحث): 62، وازدواجية اللغة (بحث): 19.

(3) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 186، وعلم الاجتماع اللغويّ (علي شتا): 79، أضواء على الألسنية: 139.

(4) ينظر: قضايا ألسنية تطبيقية: 35، والعربية الفصحى بين الازدواجية اللغويّة والثنائية اللغويّة: 76، واتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر: 422، وازدواجية اللغة النظرية والتطبيق: 82، وعلم الاجتماع اللغويّ (علي شتا): 78.

(5) ينظر: اللغة العربية في العصر الحديث: 15.

وبحسب دارسي التنوع اللغويّ، فإنَّ المصطلحين كثيراً ما يتبادلان، ويترادفان، ويختلطان، إلّا أنَّ الشائع في عرفهم أنَّ الازدواج يكون في اللسان نفسه. أما الثنائية؛ فهي تعدد لغات مختلفة تتزاحم في محيط لغوي واحد[1]، ويحددون وجود الازدواجية بمعايير معينة توجد في المجتمع اللغوي، وهي: الوظيفة، والمنزلة، والتراث الأدبيّ، والمعيارية، والثبات، والقواعد، والمعجم، والأصوات[2].

وقد يلحق بمصطلح الثنائية اللغوية، مصطلح آخر هو(multlingualism) التعددية اللغوية، ويدلُّ على تبادل استعمال ثلاث لغات أو أكثر في المجتمع اللغوي، أو عند الشخص المتكلم[3].

ثالثاً: اللهجات الاجتماعية، واللهجات الجغرافية:

إنَّ اللغة، وإنْ كانت نشاطاً جماعيّاً لشعب واحد أو أمّة واحدة؛ فمستوياتها تتعدد وتتنوع تبعاً لتعدد الناطقين بها، ولتنوع ثقافاتهم، وطبقاتهم الاجتماعية، وتباعد الفوارق الزمانية والمكانية والمهنية بينهم؛ إذ إنَّ السلوك الفردي إزاء اللغة يضيف إليها قدراً خاصّاً، وهذا القدر قد يخفى على المتكلمين الاعتياديين، ولكنه لا يخفى على عالم اللغة، فهو يتبينه عبر الأصوات، ونوع المفردات، والتراكيب، بما يؤكد أنَّ الاختلاف في المستويات اللغوية واقع بين أفراد الشعب الواحد[4]؛ لذا تأخذ اللسانيات الاجتماعية دورها في دراسة هذا التنوع الذي يظهر على سطح اللغة، أنَّه متكون من خلفيات اجتماعية، ومكانية، تخصُّ المجتمع المعين، وهذه التنوعات ذات خصوصيات وملامح مميزة اكتسبتها من متكلميها، وبيئتهم، ودورهم، ووظائفهم في المجتمع، وتُصَنَّف هذه التنوعات إلى أنماط، بالاستناد إلى معايير معينة صالحة للتمييز بينها، وبيان خصوصيات كلٍّ منها، لغويّاً، وجغرافيّاً، ووظيفيّاً، وقد درجت اللسانيات الاجتماعية إلى وضع هذه التنوعات تحت مظلة نمطين رئيسين من الكلام، الأول: يسمى اللهجات الجغرافية أو المحلية، والثاني: اللهجات الاجتماعية.

---

(1) ينظر: الازدواج اللغويّ في اللغة العربية: 12، واتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر: 423،422، والعربية الفصحى بين الازدواجية اللغويّة والثنائية اللغويّة: 61، واللسانة الاجتماعية: 115، وعلم اللغة الاجتماعي(هدسن): 97، وعلم اللغة الاجتماعي للمجتمع (رالف فاسولد): 65.

(2) ينظر: ازدواجية اللغة النظرية والتطبيق: 22 وما بعدها، وعلم اللغة الاجتماعي للمجتمع (رالف فاسولد): 58 وما بعدها.

(3) ينظر: علم الاجتماع اللغويّ (علي شتا): 78 ـ 79.

(4) ينظر: اللسانيات الاجتماعية عند العرب: 141، ومحاضرات في اللغة: 35ـ 36.

ولقد جاء هذا التصنيف الثنائيّ العامّ مبنيّاً على أسس جغرافية، وأخرى اجتماعية[1].

واللهجات المحلية (regional dialects) هي تلك اللهجات التي تنتشر في مناطق جغرافية، وتتباين بعضها عن بعض، وتختلف عن اللغة النموذجية؛ إذ تكون هذه أقرب إلى العامية في معظم مفرداتها اللغوية[2]، وعلى الرغم من التداخل الشديد بين المناطق الجغرافية في البلد الواحد، فإنَّ النظر الواعي، والدراسة الدقيقة لكلام هذه المناطق ينبئان عن وجود فروق وملامح لغوية خاصة بكلِّ منطقة، وهذا ما يسوغ الحكم بوجود هذه اللهجات، التي تتمايز في مستويات اللغة الأربعة، الصوتيّ، والصرفيّ، والنحويّ، والمعجميّ[3].

هذا النوع من اللهجات يختلف بعضه عن بعض اختلافاً كبيراً في المساحة التي يشغلها، فمنها ما يشغل مقاطعة كاملة من مقاطعات الدولة، ومنها ما يشغل بعض القُرى المتقاربة، وكلُّ لهجة من اللهجات المحلية تعمل جاهدة على الاحتفاظ بشخصيتها وكيانها، فلا تدّخر وسعاً في محاربة عوامل التغير والابتداع[4].

أما اللهجات الاجتماعية (regional dialects)، فهي تلك اللهجات التي تختلف تبعاً لتباين الطبقات الاجتماعية من جانب، وتباين المهن والطوائف الحرفية من جانب آخر. وتُعَدُّ هذه اللهجات شُعَباً وفروعاً للغة البلد الواحد، وتُحدد الفروق بين الطبقات الاجتماعية طبقاً لمعيار الثروة، والدخل، والمكانة الاجتماعية بين الأفراد، وما يتبعها من نفوذ وسلطة، فضلاً عن اختلاف الطبقات الاجتماعية، فهناك الطبقة العليا، وهناك الطبقة الوسطى، والطبقة الدنيا، وكذلك المهن والحرف، والأدوار التي يشغلها كلّ فرد من المجتمع؛ فهناك لغة الأطباء، والفلاحين، والمهندسين، والمدرسين، إذ تصحب كل مهنة معها لهجة اجتماعية خاصة[5].

---

(1) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 193 ـ 194، واللغة والمجتمع (محمود السعران): 58، في اللهجات العربية: 20، وعلم اللغة التطبيقي وتعليم العربية: 26، وعلم الاجتماع اللغويّ (علي شتا): 186، وأضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة: 230، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ: 165.

(2) ينظر: علم الاجتماع اللغويّ (عبد الفتاح عفيفي): 626، واللغة وعلوم المجتمع: 70.

(3) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 194، وعلم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز): 247.

(4) ينظر: اللغة والمجتمع (علي عبد الواحد وافي): 119.

(5) ينظر: علم الاجتماع اللغويّ (عبد الفتاح عفيفي): 32، 131، واللغة والمجتمع (علي عبد الواحد وافي): 129، واللغة وعلوم المجتمع: 76، واللغة والمجتمع (محمود السعران): 58.

رابعاً: اللهجات الخاصة:

تلحق باللهجات الاجتماعية أنماط من التنوعات اللغوية، تنتمي إليها في إطارها العام، وهذه التنوعات لها نوع من الخصوصيات اللغوية والاجتماعية بما سوّغ لعلماء اللغة الاجتماعيين أن يشيروا إليها إشارات خاصة؛ تأكيداً للقول بوجود تنوعات وأنماط من الكلام كثيرة كثرة عناصر البنية الاجتماعية، وما يدور حول هذه البنية من ظروف بيئية، وحرفية، وأنماط سلوك، وهذه التنوعات في واقع الأمر لا تَعدو أنْ تكون ضرباً من الأساليب أو التلوينات التي تكسو، وتتخلل لغة أو كلام فئة من الناس، أو طبقة خاصة منهم، إنَّها أساليب ليس لها كيان خاص، وإنَّما تتناثر أمثلتها هنا وهناك في أيّ مستوى من مستويات اللغة، وربما تنتشر بين سائر المتكلمين من دون فرق، وقد تظل محصورة في وسط معين، أو مقصورة على أصحابها أو مُنشئها الأول، وهي وإنْ كانت تنتمي إلى اللهجات الاجتماعية، إلّا أنَّها تنماز بالخصوصية والفئوية على عكس اللهجات الاجتماعية التي تتصف بالعمومية والامتداد في تجليها الاجتماعيّ على مستوى الطبقات الاجتماعية، والمهن، والأدوار العامة[1].

إنَّ اللهجات الخاصة تحدث نتيجة الانفصال الاجتماعيّ، فأرباب المهنة الواحدة كالخبازين، والنجارين، والنقاشين قد يستعملون لهجة خاصة فيما بينهم لغرض من الأغراض، واللصوص لهم لهجة خاصة سرية، يتفاهمون بها بعيداً عن الرقابة، ورجال الدين قد يستعملون ـ أيضاً ـ لغة خاصة في أداء الطقوس الدينية، ينظرون إليها نظرة الاحترام والتقديس، فرجال الدين الكاثوليك ما زالوا حتى اليوم يؤدون المراسيم الدينية باللغة اللاتينية العامة[2].

واللهجة الاجتماعية العامة لتلك الأصناف ـ الخبازين، والنجارين، والنقاشين، وغيرهم من أرباب المهن ـ إنَّما تكون العامية، إلّا أنَّهم يكوّنون لهجة خاصة حين يستعملون ألفاظها، وعباراتها، في معانٍ خاصة بهم، وبهذا تكون لهم لهجة اجتماعية عامة، ينتمون إليها بحسب طبقتهم، ودورهم في المجتمع، يتشاركون بها مع فئات كثيرة من الناس ينتمون إلى الطبقة نفسها، إلى جانب لهجة خاصة تدور ضمن كيانهم الضيق[3].

---

(1) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 201 ـ 202، وعلم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز): 286.

(2) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز): 286.

(3) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز): 286، وعلم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 202.

وقد ذكر علماء اللغة الاجتماعيون أمثلة لهذه اللهجات الخاصة، منها: لغة الصغار، ولغة المرأة، واللغة السرية، والرطانة الاصطلاحية، والرطانة العامة، واللغة اللهجين (لهجة الحدود)[1].

خامساً: اللغة والموقف:

ومن الموضوعات التي ترصدها، وتدرسها اللسانيات الاجتماعية تنوع اللغة المعينة بتنوع الموقف الذي تكون فيه، وهذا التنوع يتغاير مع التنوعات الأخرى.

فإذا كانت اللهجات المحلية تُحدد نسبة إلى المنطقة التي يسكنها المتكلم، وإذا كانت اللهجات الاجتماعية تُحدد نسبة إلى الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها المتكلم، فإنَّ اللهجة الموقفية تُحدد نسبة إلى الموقف الذي يُجرى فيه الحدث الكلامي، وهذا الموقف يتكوّن من طبيعة الموضوع، ونوع الشخص المخاطَب من حيث العلاقة بينه وبين المتكلم، والقناة التي يستعملها في الاتصال، وفي ضوء هذه الأبعاد، تظهر اللغة وتتنوع[2].

وتنظر اللسانيات الاجتماعية إلى أنَّ الأساليب اللغوية التي يستعملها الفرد تتغير بتغيّر الموضوع من جهة، والمشاركين بالحديث، أو المستمعين له من جهة أخرى، وهذا يدفع إلى دراسة المواقف الاجتماعية العامة، ومراقبة التعابير والكلمات التي يستعملها المتكلم في هذه المواقف[3].

ولأنَّ المواقف الاجتماعية العامة، التي تُوَظَّفُ فيها اللغة يمكن حصرها وتقييدها تحت تصنيفات معينة معروفة، فقد أفضى هذا إلى تحديد الأساليب اللغوية التي ترافق هذه المواقف؛ لذا صنف اللغويون هذه الأساليب على خمسة أنواع[4]:

---

(1) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 203 وما بعدها، وعلم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز): 287وما بعدها، وأضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة: 238 وما بعدها، وعلم الاجتماع اللغويّ (علي شتا): 188، ودراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن: 95، واللغة والمجتمع (محمود السعران): 60، واللغة والجنس: 30 وما بعدها، واللغة في المجتمع: 68ـ69، وعلم اللغة: 193.

(2) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز): 272، واللغة العربية في إطارها الاجتماعي: 63 ـ 64، وعلم الاجتماع اللغويّ (علي شتا): 189، وعلم اللغة ـ نشأته وتطوره: 150 ـ 151.

(3) ينظر: أضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة:231، واللسانيات الاجتماعية عند العرب: 163.

(4) ينظر: دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن: 93 ـ 94، وأضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة: 232 ـ233، وعلم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز): 280، واللغة العربية في إطارها الاجتماعي: 139 ـ 140، واللغة بين القومية والعالمية: 32.

1 ـ الأسلوب الجامد: وهو الذي يستعمل فيه الكلام الرسميّ، كأسلوب الخطابة الرسمية، والصلوات، والأدعية الدينية، وتلاوة الكتب الدينية.

2 ـ الأسلوب الرسمي: وهو الأسلوب الذي يُعَدُّ إعداداً جيداً، ويُقْرَأ بعناية بالغة، مثل: برامج الإذاعة والتلفزيون، والمحاضرات الجماعية.

3 ـ الأسلوب الاستشاري: وهو أسلوب فيه الكثير من الأسلوب الرسمي، ولكن لا يخطط له المتكلم بعناية، وفيه يتجنب استعمال العبارات المقننة.

4 ـ الأسلوب العادي: وهو الأسلوب الذي يفترض خلفية من المفاهيم والمعلومات المشتركة بين المتحدثين، وهو ما يستعمله جماعة من الناس حين يناقشون موضوعاً معيناً.

5 ـ أسلوب الأُلفة الشديدة: وهو أقل الأساليب رسمية، ويتألف عادة من أشباه جمل، ومفردات، وإيماءات، وتُستعمل فيه اللغة الشائعة بين المتحدثين، ومن أمثلته ما يدور بين الأصدقاء، والأقارب، ورفقاء العمل من أحاديث.

سادساً: المحظور اللغويّ:

من الموضوعات التي تدرسها اللسانيات الاجتماعية المحظور اللغويّ (linguistic taboo) الذي يعني: ((تحريم استخدام كلمات أو عبارات لا يُحسن نطقها بالمرة، أو يصعب تقبلها، وبقاؤها في الاستعمال))[1]، وهذه الكلمات تتصل بالعيوب، والعاهات الجسمية، وأسماء الأمراض، وأجزاء معينة من جسم الإنسان؛ لذا تلجأ المجتمعات إلى التعبير بكلمات أخرى، تكون أكثر غموضاً، وأوسع دلالة، وهذا الحظر في تلك الألفاظ مدفوع بأسباب اجتماعية تخصُّ المجتمع، ونظرته، ومعتقداته، وثقافته إزاء تلك الألفاظ[2].

إنَّ مقاييس الكلام المحظور تختلف باختلاف العصور، وباختلاف الطبقات الاجتماعية في المجتمع الواحد، كما تختلف باختلاف الجماعة اللغوية ولغتها، فاللغة اللاتينية لا تتردد في التعبير عن الأشياء المحظورة بأسمائها المباشرة من دون اللجوء إلى تحسين اللفظ (euphemisme)، أمَّا اللغة الإنكليزية، فإنَّها أقرب ما تكون إلى اللغة العربية في تعاملها مع هذه الظاهرة[3].

(1) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز): 314.

(2) ينظر: مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ: 166، وأضواء على الدراسات اللغويّة المعاصر ة: 244، مناهج البحث اللغويّ بين التراث والمعاصرة: 56، وعلم الدلالة: 40.

(3) ينظر: اللغة والمجتمع (محمد ماهر البقري): 47، واللغة والمجتمع (محمود السعران): 132.

وترجع أسباب الحظر إلى ثلاثة دوافع، وهي[1]:

1 ـ الخوف والفزع.

2 ـ الكياسة والتأدب.

3 ـ الخجل والاحتشام.

سابعاً: النظرية السياقية، ودراسة المعنى:

من المباحث المهمة في حقل اللسانيات الاجتماعية قضية المعنى، ودراسته في ضوء منهجها الخاص بحسب ما قرره (فيرث) فهو قد وضع تأكيداً كبيراً على الوظيفة الاجتماعية للغة[2]، ونظر إلى المعنى بوصفه علاقة بين العناصر اللغوية والسياق الاجتماعيّ، بحيث تُحَدَّد معاني تلك العناصر على وفق استعمالها في المواقف الاجتماعية المختلفة؛ وبهذا فإنَّ نظريته في المعنى تدخل بشكل رئيس في صلب المباحث اللغوية الاجتماعية؛ إذ إنَّ فحواها الأساسي هو أثر الأشكال الاجتماعية المختلفة في البناء اللغوي[3].

لقد اتخذ أصحاب هذا المنهج السياق وسيلة مهمة للوصول إلى المعنى الدقيق لأيّ نصّ لغويّ، هذا السياق يتكون من قسمين، هما: السياق الداخليّ (اللغويّ)، والسياق الخارجيّ (سياق الحال)، فالسياق الداخليّ هو ما تمثله بنية التراكيب اللغوية بأصواتها، وكلماتها، وجملها، وعباراتها، والسياق الخارجيّ هو ما يمثله الظرف الخارجي الذي يحيط بالكلام من ظروف وملابسات، وتتمثل عناصره الأساسية في شخصية كل من المتكلم والسامع والعلاقة بينهما، والمكان وما فيه من شخوص وأشياء، وكذلك الزمن وما يلفّه من عوامل حياتية اجتماعية، أو سياسية، أو ثقافية، فضلاً عن الموقف من الكلام من ترحيب، أو قبول، أو إعراض، أو امتناع، وغيرها[4].

إنَّ دراسة المعنى في ضوء هذه النظرية قد لاقى قبولاً واهتماماً من لدن اللغويين

(1) ينظر: المحظورات اللغويّة:51 وما بعدها.

(2) ينظر: علم الدلالة: 68، واللسانيات الاجتماعية عند العرب: 161 ـ 162.

(3) ينظر: اللغة العربية في إطارها الاجتماعي: 32،واللغة وعلوم المجتمع: 22، ورؤى اللغويّين الغربيين لجذور علم اللغة الاجتماعي: 323.

(4) ينظر: فصول في علم الدلالة: 119، وعلم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 96، واللغة والمجتمع (محمود السعران): 29 ـ 30.

وذلك؛ لما يتمتع به المنهج السياقيّ من مميزات؛ فهو يجعل المعنى سهل الانقياد للملاحظة والتحليل الموضوعي، وهو ـ أيضاً ـ يبتعد عن فحص الحالات العقلية الداخلية التي تُعَدُّ لغزاً مَهْما تكررت المحاولة في تفسيرها، لأنَّه يعالج الكلمات بوصفها أحداثاً، وأفعالاً، وعادات تقبل الملاحظة في حياة الجماعة اللغوية، فضلاً عن أنَّ المنهج السياقيّ قد نجا من النقد والقصور اللذين، وُجها إلى مناهج دراسة المعنى الأخرى السابقة سواء كان المنهج الإشاريّ، أم الموضوعيّ، أم السلوكيّ[1].

ثامناً: التخطيط اللغويّ:

يُعَدُّ التخطيط اللغويّ من موضوعات اللسانيات الاجتماعية، التي يبرز فيها الجانب التطبيقيّ بشكل واضح، إذ إنَّه من ميادينها التطبيقية التي تمارس دورها على وجود اللغة ونظامها في الجماعة اللغوية المعينة، ويُعرَّف التخطيط اللغويّ (language planning): بأنَّه((كلُّ الجهود الواعية التي تهدف إلى تغيير السلوك اللغوي لأيّ جماعة لغوية، وبعبارة أخرى إنَّه يشمل كل ما يؤدي إلى تغيير السلوك اللغوي من وضع كلمة جديدة إلى وضع لغة جديدة))[2].

فهو يشمل النشاط الذي يقوم بتحضير إملاء، وقواعد، ومعاجم نموذجية لتوجيه الكتّاب والمتكلمين في مجتمع لغوي غير متماسك نحو نمط لغوي محدد، وفي هذا التطبيق العملي للمعرفة اللسانية يتعدى عملها الوصفية إلى مجال تجريبي يجب فيه ممارسة الأحكام في شكل اختبارات بين الأشكال اللغوية المتوافرة[3].

ويرافق مصطلح (التخطيط اللغويّ) مصطلح آخر هو السياسة اللغوية (language policy)، ويجعله بعض اللغويين الاجتماعيين مرادفاً للتخطيط اللغوي[4]، ويرى بعضهم أنَّه يشير إلى موضوعات، أو يحقق أهدافاً لغوية، أو سياسية، أو اجتماعية أكثر عمومية تأتي بعد التخطيط اللغوي، وعلى هذا الرأي يكون التخطيط اللغوي جزءاً من مفهوم أكبر هو السياسة اللغوية[5].

(1) ينظر: علم الدلالة: 73، واللغة بين المعيارية والوصفية: 121 ـ 122.

(2) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز): 250، وعلم الاجتماع اللغويّ (عبد الفتاح عفيفي): 16.

(3) ينظر: قضايا ألسنية تطبيقية: 10.

(4) ينظر: السياسة اللغويّة في البلاد العربية: 7، واللغة والبيئة: 52.

(5) ينظر: علم اللغة الاجتماعي(محمد حسن عبد العزيز): 351، وقضايا ألسنية تطبيقية: 110.

وتنظر اللسانيات الاجتماعية إلى التخطيط اللغويّ على أنَّه لا يحقق منافع لغوية فحسب، بل هنالك منافع سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وترى أنَّ تنفيذ التخطيط المناسب يتطلب مشاركة واسعة من فئات المجتمع المختلفة كرجال الدين، والكتّاب، والشعراء واللغويين، ومدرسي اللغات، ومؤلفي المعجمات، والمترجمين، والجنود، وواضعي القانون، والإداريين[1].

تاسعاً: اللغة والمفاهيم الاجتماعية الكبرى:

ترصد اللسانيات الاجتماعية في حقل اشتغالها علاقة اللغة بالمجتمع من حيث علاقة اللغة بالمفاهيم الاجتماعية الكبرى، التي تمثل الهوية العامة لذلك المجتمع، لما لها من حضور، وسطوة ونفاذ على جميع أجزائه، ومنها اللغة، لذا تترسم اللسانيات الاجتماعية تتبع أثر هذه العلاقة، والكشف عنها، وقد صنفت هذه العلاقات إلى أنماط متعددة، هي: اللغة والدين[2]، واللغة والقومية[3]، واللغة والثقافة[4]، واللغة والسياسة[5]، وقد تتداخل هذه الأنماط فيما بينها؛ لأنَّها تلتقي في مساحات كثيرة وكبيرة في المجتمع الواحد.

ـ الأهمية

تُعدّ اللسانيات الاجتماعية واحدة من أهم مجالات النموّ والتطور في الدراسات اللغوية من منظور المناهج الجامعية ومجالات الأبحاث، وهذه الأهمية جاءت نتيجة للاكتشافات المهمة التي تحققت من الأبحاث والدراسات المنهجية، التي أجرتها اللسانيات الاجتماعية[6].

وقد وصف مجيء اللسانيات الاجتماعية في الحقل اللغوي بأنَّه((ردّةُ فعل سليمة أتت بعد سلسلة من الدراسات تمثلت عبرها الرغبة في تبيان أنَّ اللغة تشكل نسقاً متجانساً))[7]،

(1) ينظر: علم الاجتماع اللغويّ (عبد الفتاح عفيفي): 171، والسياسة اللغويّة في البلاد العربية: 8، وقضايا ألسنيّة تطبيقيّة: 11.

(2) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 267، واللغة والمجتمع (محمود السعران): 109.

(3) ينظر: اللغة بين القومية والعالمية: 88، وعلم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز): 45، واللغة والمجتمع (محمود السعران): 71، وعلم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 369.

(4) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 233، وعلم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز): 179، وعلم الاجتماع اللغويّ (عبد الفتاح عفيفي): 149.

(5) ينظر: اللغة والمجتمع (محمود السعران): 74، وعلم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز): 161.

(6) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (هدسن): 16 ـ 17.

(7) ينظر: حوار اللغات: 78.

هذه الدراسات التي تمثلت بالمنهجين الوصفي والتوليدي القائلين بأنَّ اللغة أنظمة محكمة كاملة من القواعد منغلقة على نفسها، ومنعزلة عمّا يجري حولها، بخلاف النظرة الاجتماعية التي ترى أنَّ الآثار المترتبة على الظروف والملابسات الاجتماعية لا بدّ لها أنْ تنعكس على اللغة[1]، وهذا يعني أنَّ علم اللغة العامّ يتميّز من علم اللغة الاجتماعيّ بافتقاره إلى المنظور الاجتماعيّ؛ ومن ثَمَّ فإنَّ علم اللغة سيصبح من ناحية موضوعه محدداً للغاية، فضلاً عن أنّ إهمال السياق الاجتماعيّ للغة قد يؤدي إلى الإضرار بكل الفروع المختلفة من علم اللغة؛ لذا وسمت إنجازات علم اللغة العام بأنَّها إنجازات قاصرة، وتعاني من أخطاء فادحة؛ جراء الموقف غير الاجتماعي[2].

هذا الغياب جعل الأنظار موجهة إلى أصحاب المنهج اللغويّ الاجتماعيّ، الذين يرون ((أنَّ علم اللغة الاجتماعيّ في مقدوره أنْ يعالج هذه العيوب، ويسدّ هذه النواقص التي عانى منها علم اللغة على فترات مختلفة من الزمن))[3].

تأتي أهمية اللسانيات الاجتماعية من هذه المغايرة التي تجعلها تسد النواقص والجوانب التي أهملتها اللسانيات العامة، فضلاً عن اعتبارات علمية ذات نفع كبير على اللغات، وعلى الجماعات والأُمم؛ فهي تسعى إلى مدّ التحليل اللغوي ببعدها الجديد الذي يتجاوز المدى الذي بلغته اللسانيات العامة، وذلك يتمثل في استحضار البعد السياقيّ الذي تستعمل فيه اللغة؛ ليوضح كيف تتفاعل اللغة مع محيطها الخارجي[4].

ومن الاعتبارات العلمية ـ أيضاً ـ طموح اللسانيات الاجتماعية لحل المشكلات اللغوية في المجتمعات النامية؛ إذ تعيش أكثر هذه المجتمعات على الصعيد الخارجي داخل تعقيدات العصر الزاخر بالأحداث والتحديات الاستعمارية، والصراعات الفكرية التي تحاول طمس شخصيتها بالتأثير في لغتها[5]، وهذا ما يتجلى في إسهام ((اللغويات الاجتماعية بفروعها المختلفة النظري والوصفي والتطبيقي بقدر كبير في مساعدتنا على فهم المضامين السياسية والاجتماعية والتربوية في مظاهر مختلفة في التخطيط اللغويّ (language planning)

(1) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 66.

(2) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (هدسن): 42 ـ 43.

(3) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 66.

(4) ينظر: الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه (بحث) 307 ـ 308.

(5) ينظر: اللسانيات الاجتماعية عند العرب: 38.

ليس بالنسبة للبلدان النامية فحسب، بل وبشكل متزايد في الآونة الأخيرة، بالنسبة لحاجات الأقليات اللغوية والعرقية في المجتمعات الصناعية))[1].

وهي بهذا الصنيع تعطي فهماً أعمق لطبيعة اللغة البشرية، حين تساند اللسانيات العامة في دراستها للغة؛ لمعرفة الواقع اللغوي؛ لأنَّها تقدّم للدارسين معلومات مهمة عن وضعية الازدواجية التي يعيشها كثير من المجتمعات، وتكشف عن حقيقة الوضع اللغوي الذي غالباً ما يتجاهل لأسباب سياسية واجتماعية؛ لأنَّها تَعدّه وضعاً لغويّاً متجانساً لا يطرح مشكلات معينة[2].

وتنبع أهمية علم اللغة الاجتماعي ـ أيضاً ـ ((من دوره في حلّ كثير من مشكلات التعليم، والعلاقات الاجتماعية في المجتمعات المتقدمة لما للغة من دور فاعل في الإفصاح عن العلاقات الاجتماعية والثقافية للمجتمع، بل لعلها الوسيلة الوحيدة للإفصاح عن هذه القيم))[3].

وتبرز أهمية اللسانيات الاجتماعية بصورة واضحة بالأبعاد التي تسعى إلى تحقيقها عبر التحليل الوصفيّ والتفسيريّ؛ بما يكشف المدى الحقيقي والواسع للسانيات الاجتماعية، ويدلُّ على المساهمة الفاعلة لها في دراسة الظاهرة اللغوية، وهذه الأبعاد تتمثل فيما يأتي[4]:

1 ـ الوقوف على طبيعة الظاهرة اللغوية، وظروف نشأتها، والدعائم الثقافية التي ترتكز عليها في نشأتها وتطورها.

2 ـ دراسة الظاهرة اللغوية من حيث تطورها، واختلافها باختلاف الأزمنة والنماذج الاجتماعية، والكشف عن خصائصها المميزة في سياق تلك النماذج الاجتماعية، وتحديد العوامل والقوى التي تحكمت في تغييرها وتشعبها إلى فصائل ولغات.

3 ـ الكشف عن العلاقات التي تربط الظاهرة اللغوية بما عداها من ظواهر اجتماعية وثقافية، والوقوف على مبلغ تفاعلها مع تلك الظواهر، والنتائج المترتبة على هذا التفاعل.

4 ـ تعيين الوظائف الاجتماعية للظواهر اللغوية، ومبلغ تطور هذه الوظائف واختلافها باختلاف المجتمعات.

(1) ينظر: اللغة واللغويّات: 270.

(2) ينظر: في اللسانيات العامة: 201 ـ 202.

(3) ينظر: اللسانيات الاجتماعية عند العرب: 40، والتفكير اللغويّ بين القديم والجديد: 200.

(4) ينظر: علم الاجتماع اللغويّ (علي شتا): 92 ـ 93، وعلم الاجتماع اللغويّ (عبد الفتاح عفيفي): 36 ـ 38.

5 ـ تعيين الظواهر اللغوية المتولدة عن ثنائية اللغة، وتعددها في المجتمعات، ومردوداتها الوظيفية بالنسبة للغة، والأفراد والمجتمعات.

6 ـ الوقوف على القوانين الاجتماعية التي تحكم الظواهر اللغوية في نشأتها، وتطورها، وتشعبها إلى فصائل ولغات ولهجات، التي تحكمها في علاقتها ببعضها، وبغيرها من الظواهر الاجتماعية والثقافية، وفي أدائها لوظائفها بالنسبة للأفراد والمجتمعات.

7 ـ الإفادة من نتائج البحوث الميدانية الخاصة والكشف عن الصراع اللغوي، في مجال إحياء اللغات الوطنية من طريق التخطيط اللغويّ.

هذه الأبعاد المهمة التي تُعْنَى بها اللسانيات الاجتماعية أوجدت لدى الباحثين قناعة راسخة ترى أنَّه ((من المرجح أنْ يكون للغويات الاجتماعية إنجازات أعظم مما تحقق حتى الآن في المستقبل القريب، حيث إنَّ المشكلات اللغوية جزء من المشكلة الأكبر، المتعلقة بالتمييز الثقافيّ والاجتماعيّ، وأصبحت هذه المشكلة أكثر إلحاحاً ممّا كان في أيّ وقت مضى في كثير من البلدان))[1]، بما يؤكد أنَّ اللسانيات الاجتماعية هي عصب الدراسات اللغوية، وصلبها، وأنَّ الدراسات اللغوية المستقبلية ستتخذ في معظمها طابعاً لغويّاً اجتماعيّاً[2].

(1) ينظر: اللغة واللغويّات: 270.

(2) ينظر: اللسانيات الاجتماعية عند العرب: 42.

الفصل الثاني

اللسانيات الاجتماعية في المهاد الغربي

توطئة.

المبحث الأَول: المدرسة السويسريّة.

المبحث الثاني: المدرسة الفرنسيّة.

المبحث الثالث: المدرسة البريطانيّة.

المبحث الرابع: المدرسة الأمريكيّة.

توطئة

مثّلت أفكار دو سوسير وأطروحاته مرحلة مهمة ومتميزة في تطور الدراسات اللغوية، جاءت بعد الدراسات المقارنة والتأريخية، التي مثّلت مرحلة أولى من عمر الدراسة اللسانية في العصر الحديث، ثمّ تلت مرحلة دو سوسير اللسانيات التوليدية التحويلية على يد نعوم تشومسكي في كتابه (البنى النحوية) سنة (1957م)؛ لتكون المرحلة الثالثة في مسيرة الدرس اللسانيّ[1].

ومع تعدد المراحل التي مرّت بها الدراسات اللسانية يبقى لدو سوسير نصيب الريادة؛ في كونه ذا أهمية كبيرة تناسب المشروع اللسانيّ الواسع الذي أفضى به إلى حقل الدراسات اللغوية؛ إذ ((كانت أفكاره بمثابة خيوط الضوء إلى علم واسع، عريض المجال، متنوع الاتجاهات والمناهج))[2].

لذا ـ وبفضل أفكار دو سوسير ـ بلغت الدراسات اللسانية الحديثة والمعاصرة درجة من الدقة، والضبط، والموضوعية، والشمول ما أتاح لها أن تتبوأ مكاناً مرموقاً بين فروع المعرفة الإنسانية، بل أخذت زمام المبادرة في هدم الأسوار التي أقيمت من دون مسوغ علمي واضح، بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية[3]. وهذا ما عبّر عنه الأنثروبولوجي (كلود ليفي ستراوس)بقوله: ((إنَّنا نجد أنفسنا إزاء علماء اللغة في وضع حرج، فطوال سنوات متعددة كنا نعمل معهم جنباً إلى جنب، وفجأة يبدو لنا أنَّ اللغويين لم يعودوا معنا، وإنَّما انتقلوا إلى الجانب الآخر من ذلك الحاجز الذي يفصل العلوم الطبيعية الدقيقة عن العلوم الإنسانية والاجتماعية، والذي ظلَّ الناس يعتقدون طويلاً باستحالة عبوره. وهكذا أخذ اللغويون يشتغلون بتلك الطريقة المنضبطة التي تعودنا أن نعترف باستسلام أنَّها وقف على العلوم الطبيعية وحدها))[4].

---

(1) ينظر: الألسنية ـ علم اللغة الحديث المبادئ والأعلام: 14 ـ 15.

(2) ينظر: التفكير اللغويّ بين القديم والجديد: 83.

(3) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي: 93.

(4) ينظر: جذور البنائية: 7.

ومعنى هذا أنَّ اللسانيات البنيوية قد شغلت الساحة اللغوية، وغلبت على معظم اهتمام الدارسين، نظراً لما جاءت به من مميزات، وكانت محطّ تقدير وثناء لديهم، لأنَّها وفرت التصورات المناسبة والواضحة للدراسة اللسانية، فكانت سمة الاستقلالية أبرز ما جاءت به تلك الحقبة، فضلاً عن العلمية التي وسمت بها[1].

ومع أنَّ محاضرات (دو سوسير) كانت وقفاً على مفاهيم الاتجاه الوصفيّ البنيويّ برسم مفاهيمه، وأدواته، وطرائقه، مصحوبة في كل ذلك بالإجابات الوافية عن فرضيات أسئلة اللغة وكيانها، وصولاً إلى تحقيق أهداف الدراسة اللسانية، إلّا أنَّها حملت معها شذرات لمناهج أخرى وأفكار مغايرة ذكرها دو سوسير قصداً أو عرضاً، في نظريته اللغوية العامة، ومنها: المنحى اللغويّ الاجتماعيّ.

ولقد كان هذا حافزاً مهمّاً دفع بعض اللغويين، من مدارس مختلفة، في خضم هذا الحراك اللسانيّ المتسارع إلى أن يبحثوا عنه، ويعينوا أماكن وجوده، ويبرزوا الحاجة إليه بإيضاح قيمته، ومدى فاعليته في التحليل اللغويّ، وهذان الأمران جعلا منه منهجاً مستقلًّا جاء مع اللسانيات التي اتسمت بتوالد المناهج، وتنوع المدارس[2].

ومن هنا يطمح هذا الفصل إلى البحث عن الاتجاه اللغويّ الاجتماعيّ في المدارس اللغوية الكبرى ابتداء من مدرسة جنيف، ورائدها الكبير دو سوسير، والمدرسة الفرنسية، والمدرسة البريطانية، وانتهاء بالمدرسة الأمريكية[3]، التي أسهمت بشكل كبير في نضج هذا الاتجاه، وإعلانه علماً مستقلّاً ينتمي إلى اللسانيات. فهذه المدارس هي التي رسمت ملامح الدرس اللساني الحديث، وأرست قواعده ومعالمه، وهي كفيلة بإعطائنا نظرة وافية للسانيات الاجتماعية نشأة، ووجوداً، واستقلالاً.

---

(1) ينظر: نظرية تشومسكي اللغويّة: 40.

(2) ينظر: في اللسانيات العامة: 207 ـ 208.

(3) لم تبحث الدراسة التطورات التي رافقت اللسانيات الاجتماعية في الغرب بعد اكتمالها ونضجها واستقلالها، وذلك؛ لأنَّها تنشغل بدراسة اللسانيات الاجتماعية عند اللسانيين العرب، فضلاً عن أنّ ذلك يحتاج إلى دراسة كاملة لرصد اللسانيات الاجتماعية في الغرب مع التطورات الخاصة بكلِّ مدرسة لغوية اجتماعية في العالم الغربي، يزاد على هذا أن اللسانيين الاجتماعيين العرب لم يكن من وكدهم رصد هذه التطورات أو مراقبتها، لذا اقتصر البحث في هذا الفصل على نشأة العلم واستقلاله علماً له حدوده، وأبعاده، ومنهجه.

المبحث الأول: المدرسة السويسرية

ترتبط نشأة هذه المدرسة برائدها الأول السويسري فرديناند دو سوسير (1857 ـ 1913م) حين ألقى محاضراته على طلابه في جنيف منذ سنة (1906م) إلى سنة (1911م)، ولم تنشر إلّا بعد وفاته سنة (1916م) تحت عنوان (دروس في الألسنية العامة) على يد تلميذيه (شارلز بالي)(1865 ـ 1947) و(إلبرت سيشهاي)(1870 ـ 1946م)[1].

إنَّ شخصية دو سوسير العلمية، وموهبته اللسانية الأصيلة، ونزوعه الفائق إلى جانب البحث النظري، والتأثير الذي مارسه في طلابه، كل ذلك لم يجعل منه مؤسساً لمدرسة(جنيف)، بل مؤسساً لعصر بأكمله من الدرس اللساني، ومثلت آراؤه تخطياً لآراء النحاة الجدد من جهة، وأهم محفز للبنيوية المرتبطة بأسسه من جهة أخرى، وعلى الرغم من أنَّ أفكاره قد تطورت قبله، فإنَّ فضله الجوهريّ يكمن في محاولة تصنيف علم اللغة في نسق العلوم المتصور آنذاك، وتحديد علاقة علم اللغة بالعلوم الأخرى[2].

إنَّ هذا التوجه الجديد الذي ارتبط باسم دو سوسير، ((مهّد له فلسفيّاً هوسرل (Husserl) وتحليله الفلسفي لمفهوم العلامة مرتبطاً بعناصر ذاتية ـ مثالية لرؤية الجوهر، وتنحيته المذهب الفلسفي، واجتماعيّاً دوركايم (durkheim) وبخاصة تحديده لجوهر اجتماعي بأنَّه واقع خارجي ومتجاوز للفرد))[3].

ولذا عُدَّ (دو سوسير) رائد المدرسة الاجتماعية في الدراسات اللغوية الحديثة؛ لتأثره بمذهب (دوركايم) الذي رأى أنَّ الظواهر الاجتماعية تنشأ خارج شعور الفرد بوصفها حقيقة موضوعية، تؤثر في الفرد، وتوجّه سلوكه، وتفكيره، وشعوره على غير إرادة منه، وهذا ما أفاده دو سوسير؛ إذ أعمل هذه النظرية على اللغة ودراستها[4].

(1) ينظر: تاريخ علم اللغة الحديث: 67، وعلم اللسانيات الحديثة: 224، والتفكير اللغويّ بين القديم والجديد: 89.

(2) ينظر: اتجاهات البحث اللساني: 211، وتطور علم اللغة: 94.

(3) ينظر: تاريخ علم اللغة الحديث: 67، ومناهج علم اللغة: 87 ـ 88.

(4) ينظر: علم اللغة ـ نشأته وتطوره: 85، والاتجاهات المعاصرة في تطور دراسة العلوم اللغويّة: 76.

إنَّ التأثيرات الأكثر خصوصية في شخصية دو سوسير العلمية تجلت في البداية فيما سميت بمدرسة جنيف، التي تتألف من خلفائه المباشرين (بالي، وسيشهاي، وكراتشوفسكي، وفراي، وغيرهم) الذين وسموا حلقتهم اللغوية بـ(حلقة دو سوسير)، وكانت مهمة الحلقة الرئيسة هي إزالة سوء الفهم في مُؤلَّف المعلم وتحديد مفاهيمه الأساسية؛ بوصفهم الطلاب الذين سمعوا محاضراته مباشرة، ودوّنوها، ثم نشروها[1].

وبنشر هذه المحاضرات أصبحت تأثيرات دو سوسير في كلِّ المدارس اللغوية؛ لأنَّها مثلت مدرسة فكرية جديدة من نوع لم يألفه الناس من قبل، فهي ـ أي: مدرسة دو سوسير ـ استطاعت أن ترسم خطوطاً أساسية من البحث كانت بمنزلة اللبنات الأولى لكلِّ الاتجاهات الجديدة في الحقل اللغويّ المعاصر[2].

إنَّ أفكار دو سوسير في كتابه وُصِفَت بأنَّها مبادئ عامة للدراسة اللغوية، وهذه المبادئ التي ألقى بها دو سوسير إلى العاملين في الحقل اللغوي كثيرة ومتنوعة، وقد أشار الباحثون إلى أنَّ ما قدّمه دو سوسير في محاضراته فيما يتصل بعلم اللغة بوجه عام، والمنهج البنيوي الوصفي بوجه خاص يمكن حصره بما يأتي[3]:

1 ـ فرّق بدقة بين الثنائي الذي كان مترادفاً عند الفيلولوجيين، وهو اللغة(langue) والكلام (parole)؛على أساس أن اللغة في حقيقتها نظام اجتماعي مستقل عن الفرد، وأن الكلام هو الأداء الفردي للغة الذي يتحقق به هذا النظام.

2 ـ اللغة نظام يتألف من العلامات اللغوية، والعلامة اللغوية(Linguistic sing) عبارة عن صورة صوتية (الدالّ) تتحد مع تصور ذهنيّ(المدلول)، ويندرج الدال تحت النظام الماديّ للغة، في حين يندرج المدلول تحت النظام الذهنيّ، والعلاقة بينهما علاقة مواضعة تتحقق بهذين العنصرين.

3 ـ العلاقة بين الدالّ والمدلول علاقة رمزية، ومن ثمَّ فإنَّ علم اللغة هو جزء من نظام أوسع وأشمل هو النظام السيمولوجيّ، وهو ـ أيضاً ـ جزء من علم سيظهر فيما بعد هو علم الرموز(Semiology).

---

(1) ينظر: تاريخ علم اللغة الحديث: 77.

(2) ينظر: التفكير اللغويّ بين القديم والجديد: 86.

(3) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي: 99 وما بعدها، وموجز تاريخ علم اللغة في الغرب: 287 ـ 288، وتاريخ علم اللغة الحديث: 68 وما بعدها، ومناهج علم اللغة: 96 وما بعدها، واللسانيات ـ اتجاهاتها وقضاياها الراهنة: 72 وما بعدها، واللسانيات وجديد دو سوسير(بحث): 168.

4 ـ يتألف النظام اللغوي من عناصر داخلية (Internal)، وعلاقات خارجية (External)، وتتمثل العناصر الداخلية في دراسة النظام الداخلي، أما العلاقات الخارجية؛ فتتمثل في دراسة العلاقات القائمة بين اللغة وما يؤثر فيها، مثل: الحضارة، والاجتماع، والتاريخ، وعلم النفس.

5 ـ الدراسة الوصفية للغة هي النظر في علاقة كلّ عنصر من العناصر اللغوية الداخلية مع غيره من العناصر الأخرى المكوّنة للنظام اللغويّ؛ لأنّ أيَّ عنصر منها لا قيمة له دون العناصر الأخرى.

6 ـ اللغة طبقاً لوجهة النظر الزمانية تُدْرَس من ناحيتين، الدراسة الآنية (Synchronic)، والدراسة التعاقبية (Diachronic).

إنَّ هدف دو سوسير الذي حمله على بثّ مجموعة من المبادئ اللسانية العامة هو أن يَمدّ البحث اللساني بركائز أساسية، وهذه المبادئ اتخذت شكل الثنائيات المتقابلة، مثل ثنائية اللغة والكلام، والدال والمدلول، والتزامنية والتعاقبية، وغالباً ما يتخذ الحديث عن دو سوسير شكل قائمة من المقابلات بين أزواج من المفاهيم، حتى عُدَّ مجرد عرض تلك المقابلات ملخصاً لنظريته وممثلاً لها، وقد أشار (رومان جاكوبسون) إلى أنَّ دو سوسير ـ بهذه الثنائيات ـ هو أهم مَنْ كشف القناع عن التناقضات اللغوية[1].

وهذا يؤكد أنَّ هذه الثنائيات لم تكن من قبيل الجمع المجرد بين مفاهيم متفرقة، بل كان دو سوسير واعياً لها كلّ الوعي، وقد اهتدى إليها بعد تأمل عميق، وتصور شامل للظاهرة اللسانية؛ فهو يرى أنَّ البحث عن هذه الثنائيات، وتفسيرها يدخلان ضمن المفاهيم المنوطة بعهدة الباحث اللساني[2].

ونظراً للدقة العلمية التي اتسمت بها ثنائيات دو سوسير، فقد وجّه الدرس والنقد إليها بشكل خاص، وهذا ما يفسر انشغال الباحثين بهذه الثنائيات، فالحديث عن دو سوسير كان عبارة عن الوقوف في محطة الثنائيات[3]، دون الجواز إلى غيرها من الأفكار اللغوية الأخرى

(1) ينظر: مدخل للسانيات دو سوسير: 166.

(2) ينظر: أهم المدارس اللسانية: 24، والتفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث: 60.

(3) ينظر: تاريخ علم اللغة الحديث: 68 وما بعدها، وموجز تاريخ علم اللغة في الغرب: 287 وما بعدها، ومناهج علم اللغة: 95 وما بعدها، والتفكير اللغويّ بين القديم والجديد: 95 وما بعدها، وعلم اللغة ـ نشأته وتطوره: 87 وما بعدها.

التي جاءت في إطار نظريته العامة، ومنها لسانيات الكلام التي تضمنت تبشير دو سوسير باللسانيات الاجتماعية في ذلك الوقت المبكر.

إنَّ وجود بعض ملامح اللسانيات الاجتماعية في أثناء المحاضرات تبطل ما زعمه بعض الباحثين من مسؤولية دو سوسير عن تأخر البحث في علاقة اللغة بالمجتمع، فـ(دو سوسير) تكلم على تلك العلاقة، وذكر بعض مظاهرها وتجلياتها؛ وهو وإن استبعدها من منهجه الخاص؛ حرصاً على الاستقلال العلمي الذي كان ينشده، فقد ذكرها في إطار نظريته اللغوية العامة[1].

ويذكر علي عبد الواحد وافي أنَّ مجموعة من علماء الاجتماع أنشؤوا فرعاً خاصّاً: ((سمّوه علم الاجتماع اللغويّ أو السوسيولوجيا اللغوية... توافروا فيه على كشف العلاقات التي تربط بين الظواهر اللغوية ومختلف الظواهر الاجتماعية، فنهضوا بالدراسات اللغوية نهضة مشكورة، وقد زادهم قوة انضمام عدد كبير من أئمة علماء اللغة إليهم، كفرديناند دو سوسير (Ferdinand De saussure)، الذي وقف قسطاً كبيراً من جهوده العلمية على هذه البحوث))[2].

ويشارك(وافي) في هذا الرأي (هادي نهر) الذي يقول: ((وقد اجتهد علماء اللغة من أمثال: دو سوسير، وماييه، وفندريس... وغيرهم على إنشاء فرع من فروع علم اللغة، أخذت أصوله تتفتح وتستقر في السنوات الأخيرة، أُطلق عليه علم اللغة الاجتماعي))[3].

ويرى نهاد الموسى أنَّ دو سوسير قد وعى مبكراً أهمية المنحى اللغوي الاجتماعي حين أقام تفرقة بين اللغويات الداخلية، واللغويات الخارجية؛ لكون أنَّ الأولى هي بمنزلة دراسة محايثة للغة، في حين إنَّ الأخرى هي عبارة عن دراسة للعلاقات القائمة بين اللغة من جهة، والدوائر المؤثرة فيها، كالحضارة، والتأريخ السياسي من جهة أُخرى[4].

أمَّا كمال بشر؛ فعلى الرغم من تعقبه آراء دو سوسير بالتحليل والتفسير في أكثر كتبه سواء في علم اللغة العام أم علم اللغة الاجتماعي، فإنَّه يرى أنَّ صاحب المحاضرات لم يكن له نصيب في الدرس اللغوي الاجتماعي[5]، ويبدو أنَّ كمال بشر وقف في رأيه هذا في

(1) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (محمود حسن عبد العزيز): 22 ـ 23.

(2) ينظر: علم اللغة: 66 ـ 67.

(3) ينظر: اللسانيات الاجتماعية عند العرب: 15.

(4) ينظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغويّ الحديث: 81 (الهامش).

(5) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 63، والتفكير اللغويّ بين القديم والجديد: 101 ـ 102.

الجانب الذي ارتضاه دو سوسير من ثنائياته، ولم يرَ حاجة في قراءة المستبعد من هذه الثنائيات، ليرى أنَّ دو سوسير قد وعى هذه الموضوعات، ولكنه استبعدها من منهجه، وليس من نظريته العامة.

ودو سوسير مع هذا الاستبعاد؛ فإنّه لم يسلب المستبعد من هذه الثنائيات قيمته وأهميته، بل أوكل إليه مَهَامَّ، ولكنها ـ بحسب منهجه ـ ثانوية، وهذا ما تشير إليه (جوليت غارمادي) حين وصفت حرص دو سوسير ـ من بداية محاضراته، وخطواته الأولى في نظريته اللغوية ـ على الدقة في تحديد منهجه اللغويّ من جهة، واهتمامه بإيضاح أهمية الطرف المستبعد من جهة أخرى، تقول غارمادي: ((ومذ ذاك، كان يتعين على اللسانة الداخلية (Linguistique Interne) أن تعمل على تنظيم وقائع المنظومة وحدها في نطاق دقيق، باعتبار أنَّ اللغات هي ماهيات أو كيانات متراصة مؤتلفة، وإن لم تكن مستقلة، فهي على الأقل مستقلة على قدر الإمكان. وربما كان في إمكان لسانة الكلام (La linguistique de la parole) وهي اللسانة الخارجية اللسانة الاسترجاعي (La linguistique retrospective) والجغرافيا اللسانية (La geographie Linguistique)، إلخ، أن تحاول تنظيم الباقي دون أن يكون ثمة موضوع دراسيّ أولوي حقّاً))[1]

واعتماداً على نصّ المحاضرات نجد أنَّ دو سوسير قد بشر ببعض المفاهيم اللسانية الاجتماعية، وقد بدأ بذكرها أولاً في الفصل الخامس من مقدمة المحاضرات بشكل موجز، حين فرق بين اللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية؛ إذ يرى أنَّ دراسة اللغة يجب أن تعتمد على اللسانيات الداخلية، وأن تستبعد اللسانيات الخارجية؛ لأنها غريبة عن جهازها العضويّ وعن نظامها، ولكنه في الوقت نفسه أوضح أهمية هذه الألسنية الخارجية، بقوله:((بيد أنَّ هذه الألسنية تهتم بأشياء على جانب من الأهمية، وإليها ينصرف تفكيرنا بصفة خاصة عندما نباشر دراسة الكلام))[2]، ثم يلخص هذه القضايا التي تهتم بها الألسنية الخارجية في نقاط أربع من العلاقات بقوله: ((وهذه الأشياء هي:

أولاً: جميع النقاط التي بواسطتها تتصل الألسنية بالإثنولوجيا، وهي جميع العلاقات التي يمكن أن توجد بين تأريخ لغة من اللغات، وجنس من الأجناس البشرية أو حضارة من

(1) ينظر: اللسانة الاجتماعية: 17 ـ 18، ودروس في الألسنية العامة: 46.

(2) ينظر: دروس في الألسنية العامة: 44.

الحضارات، وهذان التأريخان، يتدخلان ويقيمان علاقات متبادلة... إذ لأخلاق أمّة من الأُمم انعكاس يرتد على لغتها، ومن جهة أُخرى؛ فإنَّ اللغة هي التي تضطلع إلى حدّ كبير بأن تجعل من الأمة أمة.

وفي مرتبة ثانية ينبغي أن نشير إلى العلاقات الموجودة بين اللغة والتاريخ السياسيّ، فإنَّ لبعض الوقائع التاريخية الكبرى ـ مثل الغزو الرومانيّ ـ من التأثيرات في عديد من الظواهر اللغوية ما لا حصر له، فالاستعمار... ينقل لساناً من الألسن إلى أوساط مختلفة، وهو ما يؤدي إلى تغيّرات في صلب ذلك اللسان... وليست السياسة الداخلية للدول دون ذلك أهمية بالنسبة إلى حياة اللغات. فإنَّ بعض الحكومات مثل سويسرا ترتضي وجود عدة ألسن على ترابها، بينما نجد بلداناً أخرى مثل فرنسا تسعى إلى توحيد لغتها. كما أنَّ بلوغ طور من الحضارة متقدم، يساعد على تطور بعض اللغات الخاصة، كلغة القانون، والمصطلحات العلمية، وغيرها.

ويفضي بنا كل هذا إلى **نقطة ثالثة** هي علاقات اللغة بمؤسسات شتى كالكنيسة، والمدرسة، وغيرهما. وهذه المؤسسات بدورها مرتبطة بالتطور الأدبيّ في لغة من اللغات ارتباطاً وثيقاً. وهي ظاهرة عامة ولا سيّما أنَّها لا يمكن فصلها عن التاريخ السياسيّ. فاللغة الأدبية تتجاوز من جميع النواحي الحدود التي يبدو أنَّ الأدب يسطّرها لها. ولنفكر مثلاً في تأثير الصالونات والبلاطات والمجامع اللغوية، ومن جهة أخرى، تطرح اللغة الأدبية المشكل الأكبر، مشكل النزاع الذي ينشب بينها وبين اللهجات المحلية. وعلى الألسني أيضاً أن يفحص العلاقات المتبادلة بين لغة الكتب ولغة التخاطب اليوميّ؛ لأنَّ كل لغة أدبية ـ وهي نتاج الثقافة ـ تتمكن من أن تفصل مجال وجودها عن المجال الطبيعيّ أي مجال لغة التخاطب اليومي. **وأخيراً** فإنَّ كل ما يتصل بانتشار اللغات جغرافيّاً أو بتعدد اللهجات يدخل في الألسنية الخارجية))[1].

نرى في هذه النقاط الأربع التي ذكرها دو سوسير جملة من المفاهيم اللغوية الاجتماعية بصورة واضحة، بدأها بتأكيد العلاقة التلازمية بين اللغة والمجتمع، وتجليات هذه العلاقة التي تظهر على سطح اللغة، وحركة المجتمع، ودورها في انتقال الألسن والتغيرات التي تصاب بها، وإشارته إلى السياسة اللغوية التي تختلف من بلد إلى آخر في إزاء موضوعي: التوحّد اللغوي والتعدّد اللغويّ، فضلاً عن تطور بعض اللغات بتطور العلوم والثقافة، ويلفت النظر ـ

(1) ينظر: دروس في الألسنية العامة: 44 ـ 45.

أيضاً ـ إلى أثر مؤسسات المجتمع في سير اللغة، مثل: المدارس وغيرها، ويشير بوضوح إلى الأنماط اللغوية، المستعملة في الصالونات والبلاطات والمجامع اللغوية، ومدى تأثيرها في لغة المجتمع، ثم ينبه على المشكل الأكبر الذي يتمثل في ظاهرة الازدواج اللغوي الذي يكون بين اللغة المشتركة واللهجات، ويختم هذه المقدمة بالحديث عن اللهجات الجغرافية.

ثم يشرع دو سوسير في القسم الرابع من كتابه وتحت عنوان (الألسنية الجغرافية) في مناقشة بعض هذه المفاهيم، التي أوجز ذكرها في المقدمة.

يناقش في الباب الأول منه التنوع اللغوي، ويكرر أنَّ هذه المسائل تتصل بالألسنية الخارجية، مؤكداً في الوقت نفسه مدى اتساعها وتنوعها[1]، ويتكلم على تنوع اللغات من بلد إلى آخر، فضلاً عن التنوعات المختلفة في البلد الواحد، منبهاً على أثر العرف الاجتماعي في تكوين المنظومة اللغوية عند الجماعة، ويرى أنَّ تنوع اللغات يقع في إطار اتجاهين، الأول: اللغات ذات القرابة، والثاني: تنوع من دون قرابة[2].

وينتقل إلى الباب الثاني ليناقش تنوعاً لغويّاً آخر، ويحاول أن يصفه وصفاً دقيقاً، إذ يقول: ((بل نحن نتصور فقط إمكانية أن يتعايش لسانان جنباً إلى جنب في موضع واحد، وأن يتواجد دون أن يذوب أحدهما في الآخر... ويكفي لنكون على بيّنة من الأمر أن نلقي نظرة على خريطة أوروبا الحالية، فإنَّك تراهم في (أرلندا) يتكلمون السلتية والإنكليزية، وكثير من الأرلنديين يحذقون اللغتين معاً، أما في مقاطعة بروطانية (Bretagne) الفرنسية؛ فإنهم يتكلمون البروطونية والفرنسية، وفي منطقة الباسك (Basque) تراهم يتكلمون إلى جانب لسانهم الباسكي الفرنسية، والإسبانية، وفي فنلندا تتعايش السويدية والفنلندية منذ عهد بعيد نسبيّاً، ثم انضافت إليهما الروسية في وقت قريب))[3].

إنَّ النص المتقدم يفصح عبر تحديد واضح، وفهم واعٍ لظاهرة التنوع اللغوي عن الثنائية اللغوية والتعددية اللغوية، وهما من مفاهيم علم اللغة الاجتماعيّ، وقد كان دو سوسير عارفاً بحقيقة هذا التنوع وطبيعته، فأنزله في حدود الوصف الدقيق.

وينتقل دو سوسير إلى الكلام على تنوع يختلف عن التنوع السابق، يقابل فيه بين

(1) ينظر: المصدر نفسه: 285.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 285 وما بعدها.

(1) ينظر: دروس في الألسنية العامة: 289.

مصطلحين، وهما اللغة الأدبية، واللسان المحلي، موضحاً اللغة الأدبية بكونها لغة عامة تسيطر على مجموعة بشرية بأكملها، وهذه اللغة ترقى إلى هذه المرتبة عبر نوع من المواضعة الضمنية بين أفراد الجماعة اللغوية؛ ليجعلوا منها أداة لكل مأرب من مآرب الأُمة بأجمعها، وقد أشار سابقاً في المقدمة إلى النزاع الذي ينشب بين اللغة الأدبية، واللهجات المحلية[1].

ويرى دو سوسير أنَّ هذه الظاهرة ظاهرة عامة في ألمانيا وفي إيطاليا، إذ بقيت اللهجات مستعملة في كل مكان إلى جانب اللغة الرسمية، ويؤكد عراقة هذه الظاهرة نفسها في كل الأزمنة، وهذا الذي ذكره هنا يتجه إلى مفهوم الازدواج اللغوي الذي يعني وجود نمطين لغويين من لسان واحد[2].

ويخصص الباب الثالث لبحث أسباب التنوعات الجغرافية، ويؤكد نسبة هذه التنوعات إلى الزمان أكثر من المكان، ويرى أنَّ هذه التنوعات لا تنشر بالصورة نفسها في المجال الترابي الواحد، بل إنها تختلف من منطقة إلى أخرى، مؤكداً حتمية هذه التنوعات على اللغة[3].

وينهي القسم الرابع من كتابه، الذي أوقفه على مناقشة التنوع اللغوي مناقشة مستفيضة، عند الباب الرابع الذي يتكلم فيه على نظرية انتشار الموجات اللغوية، ويرى أنَّ الظاهرة اللغوية تتنازعها قوتان، الأولى: تنزع إلى الخصوصية، والانغلاق، والثانية: قوة تنزع إلى الانفتاح، والتبادل، ويرى أنَّ نزعة الانغلاق والتعصب هي التي تجعل مجموعة بشرية محددة ما وفية لما ينشأ في صلبها من تقاليد لغوية، ولكن توجد قوة مضادة تقف إزاءها هي الانفتاح والتبادل[4].

إنَّ هذه الإشارات الواضحة والصريحة، التي بثَّها دو سوسير في محاضراته سواء التي كانت في المقدمة، أم التي كانت في أبواب الكتاب في القسم الرابع منه، تكشف عن اهتمامه بالاتجاه اللغوي الاجتماعي، الذي حتَّم عليه منهجه الذي خطَّه للدراسة اللسانية أن يستبعده؛ إذ أدّى به حرصه على تحديد منهجه في دراسة اللغة إلى أن يتوجه صوب اللغة، لا الكلام، وبالتتابع صوب اللسانيات الداخلية، لا اللسانيات الخارجية، وهذا الذي ذكره إنَّما كان من الطرف المستبعد والثانوي.

(1) ينظر: المصدر نفسه: 45، 291.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 292.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 294 وما بعدها.

(4) ينظر: دروس في الألسنية العامة: 306.

لذا ـ وبحسب ميشال زكريا ـ فإن الانتقادات التي وجهت إلى (دو سوسير) ((بسبب فصله اللغة عن الشروط المرافقة وجودها في المجتمع، تمييزه بين الدراسة التاريخية والدراسة التعاصرية، وبين اللغة والكلام... غير مبررة وغير منطبقة على أفكار (دو سوسير) بالذات. فهذا الأخير قد رسم الصورة التي تُظهر العلاقة بين اللغة والكلام، على نحو لا يمكن التفريق بينهما، حين شبه اللغة والكلام بوجهي الورقة... جُلّ ما في الأمر أنَّه أراد أن يحدد، ضمن مظاهر اللغة المتعددة موضوعاً يلتزم به الألسني بدراسته كواقع قائم بذاته، ومستقل تختص به اللغة))[1].

ومن هنا نستطيع القول إنَّ مؤلَّف دو سوسير كان موضوع العديد من الدراسات اللسانية، أفضت كلها إلى قراءات متنوعة ومختلفة لفكره وتصوراته. وتجمع كلّ هذه القراءات على خصب أفكاره اللسانية، وعلى عبقرية الرجل وحسّه العلمي المتميز، وريادة تصوراته، ودورها الحاسم في تأسيس لسانيات جديدة بكل المواصفات والمقاييس، ومنها اللسانيات الاجتماعية التي كانت جذورها الأولى تتشكّل في محاضرات دو سوسير[2].

(1) ينظر: الألسنية ـ علم اللغة الحديث المبادئ والأعلام: 230 ـ 231.

(2) ينظر: في اللسانيات العامة: 207 ـ 208.

المبحث الثاني: المدرسة الفرنسية

إنَّ جهود اللسانيين الفرنسيين أخذت تظهر في ميدان الدرس اللسانيّ منذ أن أُسست الجمعية اللغوية الباريسية عام (1866م)، من البحوث التي تناولت اللغة وفلسفتها، وجوانب النطق، والفوناتيك، وغيرها من الدراسات التي أقامت جسوراً من التواصل عبر المناهج التقابلية والمقارنة[1].

ومع نهاية القرن التاسع عشر وُجد ميل ثابت في اتجاه هذه المدرسة، يرمي إلى ربط الحقائق اللغوية بالظواهر الاجتماعية، بفضل النفوذ المؤثر لفرديناند دو سوسير، الذي كان يلقي محاضراته في باريس من سنة (1881م) إلى سنة(1891م)، وترك كلُّ هذه المؤثرات تتفاعل؛ لتكون سمة متميزة لتطور اللسانيات الفرنسية في القرن العشرين[2].

وقد ظهر في هذه المدرسة علماء بارزون، تتلمذوا على يد دو سوسير، منهم رائد المدرسة الفرنسية(أنطوان ماييه) (1866 ـ 1936م)، الذي درس عنده لمدة عامين في مدرسة التطبيقات العليا في باريس، وفي العام (1889 ـ 1890م) ناب ماييه مناب دو سوسير في المدرسة نفسها[3].

وكذلك تتلمذ (ماييه) على يد أستاذه (ميشيل بريال) (1832 ـ 1915م)، الذي كان له أثر كبير فيه، على الرغم من أنَّ ماييه قد صرَّح مراراً بأنَّه يدين بالكثير لـ(دو سوسير)، وقد كان بريال ذا نزعة لغوية اجتماعية، وهو ما رسَّخ لدى ماييه ميلاً واضحاً نحو الارتباطات اللغوية الاجتماعية[4].

إنَّ توجه (ماييه) اللغويّ الاجتماعيّ قد سبق اتصالاته بـ(دوركايم)، الذي دعاه بدءاً من

(1) ينظر: علم اللسانيات الحديثة: 239.

(2) ينظر: اتجاهات البحث اللساني: 131، وعلم اللغة ـ مقدمة للقارئ العربي: 244.

(3) ينظر: علم اللغة في القرن العشرين: 37، واللسانيات الاجتماعية عند العرب: 27، ومعجم أعلام الألسنية في الغرب: 325.

(4) ينظر: علم اللغة في القرن العشرين: 37.

العام (1901م) إلى المساهمة في المجلة الحولية الاجتماعية، ولكن (دوركايم) قدّم فيما بعد لفكر (ماييه) إطاراً نظريّاً أكثر دقة؛ لأنَّه عَدّ اللغة جزءاً من الوقائع الاجتماعية، فهي تحمل الصفات الخاصة بهذه الوقائع، مثل عدم ارتباطها بالفرد وقسريتها[1].

إنَّ تنبيه دوركايم للغويين، ولفت أنظارهم إلى فكرة العامل الاجتماعيّ أوجد لديهم تحولاً ملحوظاً صوب هذا العامل، بعد أن كانوا غافلين عنه؛ لأنهم قصروا اهتمامهم على اللغة في مستوى الأفراد فقط، رابطين تطور اللغة عبر الزمن والمكان بتطور مخارج الأصوات عند الأفراد والعقل البشريّ، ومتناسين أنَّ هؤلاء الأفراد يُكوّنون وحدة شعورية أو وعياً جماعيّاً سابقاً على وجود الفرد باقياً بعده، وهذا الوعي الجمعيّ له قوة يفرضها على الفرد، ويبدو أنَّ هذا التحول في الرؤية وجد له قبولاً عند ماييه، الذي رأى أولاً أنَّ اللغة حدث اجتماعيّ بالدرجة الأولى، ثُمَّ كرَّس هذه النزعة الاجتماعية في نظره اللغويّ ثانياً[2].

لقد هيمن ماييه على مدى نصف قرن من النشاط اللغويّ في فرنسا، إذ درّس أكثر العلماء هناك، وأثَّر فيهم جميعاً، مثل غوتيو أرنو، ومارسيل كوهين، وميشيل لوجون، وجوزيف فندريس، تلميذه البارز الذي شاركه في ما بعد في تدشين أفكار علم اللغة الاجتماعيّ وموضوعاته؛ مؤسسين بذلك الريادة للمدرسة الفرنسية في هذا الاتجاه اللغويّ[3].

ووُصِفَت المدرسة الفرنسية بأنَّها ذات ((رؤية اجتماعية تعتبر اللسان ظاهرة اجتماعية، يجب تحديده على هذا الأساس؛ ممّا يجعل البحث اللسانيّ بحثاً اجتماعيّاً في الدرجة الأولى. هذه الرؤية يقودها كلٌّ من أنطوان ماييه وجوزيف فندريس))[4].

وعلى الرغم من أنَّ ماييه قد اهتم بالبحث التاريخيّ المقارن للغات، إلّا أنَّه كان من أهمّ القائلين بوضع علم اللغة في إطار العلوم الاجتماعية، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنَّ الدرس اللغويّ يجب أن يُحَدَّد في إطار مفهوم (دوركايم) للدرس الاجتماعيّ، وتجلَّى هذا المفهوم عند ماييه في رؤيته لأثر المستويات الاجتماعية في تفسير التغيير الدلاليّ[5].

لذا عُدَّ أنطوان ماييه ((أحد الأعلام المناصرين للسانيات الاجتماعية (Soclological

(1) ينظر: علم اللغة في القرن العشرين: 40، وعلم اجتماع اللغة(توماس لوكمان): 24.

(2) ينظر: اللسانيات ـ اتجاهاتها وقضاياها الراهنة: 68 ـ 69.

(3) ينظر: علم اللغة في القرن العشرين: 38، ومعجم أعلام الألسنية في الغرب: 326.

(4) ينظر: في اللسانيات العامة: 212، وعلم اللغة: 66 ـ 67، واللغة والمجتمع (محمود السعران): 62.

(5) ينظر: اللغة والثقافة: 36.

Linguistics)... وقد أسهم إسهاماً كبيراً لاستنباط نظرية اجتماعية في دراسة اللغة))[1]، وهذا ما جعل منه أحد العلماء البارزين في ميدان الدراسات اللغوية؛ إذ((ذاع صيته لدرجة أنَّ الناس تحدَّثوا لفترة طويلة عن مدرسة ماييه السوسيولوجية الفرنسية التي هيمنت لدرجة حجبت معها تأثير سوسير الأكثر أصالة وجذرية))[2].

إنَّ ريادة المدرسة الفرنسية بقيادة ماييه وفندريس في الاتجاه اللغويّ الاجتماعيّ أكّدها مجموعة من العلماء اللغويين من الفرنسيين، وغيرهم، بحسب ما نقله الباحث العربيّ عبد المنعم السيد، إذ نقل آراء بعض اللغويين الذين أرَّخوا بدايات علم اللغة الاجتماعيّ، ومن هؤلاء اللغويّ الفرنسيّ (بيلون) الذي يؤكد ريادة المدرسة الفرنسية في هذا الاتجاه اللغويّ، ويشير إلى نتيجة مفادها: أنَّ علم اللغة الاجتماعيّ وجد في فرنسا بجهود ماييه، وفندريس، ودوزا، وكوهين، وغيرهم[3].

ويقرّر كلّ من (برجيت نرليش) و(ديفيد كلارك) الرؤية نفسها، واصفين ماييه بأنَّه ((المريد لـ(بريال)، ولـ(دو سوسير)، أخذ مفهوم (Fait Social) الفعل الاجتماعيّ من عالم الاجتماع دوركايم، واستعمله لتطوير نوع جديد من علم اللغة الاجتماعيّ، وأصبح ماييه رائداً لما يسمى بالمدرسة الاجتماعية في علم اللغة، هذه المدرسة حاولت دمج دروس بريال وسوسير، والمبادىء المبكرة لعلم نفس اللغة ـ في بداية القرن التاسع عشر ـ والرؤية الاجتماعية الجديدة))[4].

ويشترك مع هؤلاء المؤرخين اللغوي الاجتماعيّ الأمريكيّ (روجر شوي)، الذي يقرر أنَّ ماييه كان ذا سبق في هذا المجال، حتى إنَّ اللغويين الاجتماعيين من الأمريكيين قد اعتمدوا على أفكاره، ومنهم (لابوف)، الذي اطَّلع على بحوث ماييه، ولا سيّما بحثه المنشور سنة (1905م)، الذي أشار فيه ماييه إلى وجود متغيرات لم تكشف بعد، واختلافات مستمرة وسريعة، وأنَّ اللغة في الحقيقة مؤسسة اجتماعية، يتبعها حقيقة أخرى، هي أنَّ علم اللغة علم اجتماعيّ، وأنَّ التغير الذي يُحدث التغيّر اللغويّ هو التغيّر الاجتماعيّ، الذي تتبعه تغيّرات وتباينات لغوية، وهذه بعض الأفكار التي نقلها لابوف من ماييه[5].

(1) ينظر: اتجاهات البحث اللساني: 133.

(2) ينظر: علم اللغة في القرن العشرين: 38، وعلم اللغة: 67، واللغة والمجتمع (علي عبد الواحد وافي): 7 (الهامش رقم2).

(3) ينظر: رؤى اللغويّين الغربيين لجذور علم اللغة الاجتماعي (بحث): 294 ـ 295.

(4) ينظر: المصدر السابق: 295.

(5) ينظر: رؤى اللغويّين الغربيين لجذور علم اللغة الاجتماعي (بحث): 308 ـ 309.

وبحسب الباحث ـ عبد المنعم السيد ـ فإنَّ بعض بحوث فندريس تظهر شيئاً مهمّاً، وهو ولادة مصطلح العلم في ذلك الوقت المبكر؛ إذ يقول: ((ويتضح هذا من مقال فندريس عن ماييه، يقول فيه إنَّ ماييه منذ وقت طويل كان مقتنعاً بدقة بفكرة أنَّ كلَّ فعل للغة يظهر فعلاً اجتماعيّاً، أو بقول أفضل: إنَّ الفعل اللغويّ فعل اجتماعيّ... وإنَّ ماييه ـ كما يذكر فندريس ـ صاغ منهجاً طبَّق من خلاله منهج دوركايم على اللغة، وهذا المنهج كشف التطور، وصاغ ماييه عناصر علم اللغة الاجتماعيّ(Linguistique Sociologique)))[1].

ويرى عبد المنعم أنَّ هذا النصَّ يكشف عن أمور مهمة ((الأول تأكيد على الرؤية الاجتماعية للغة عند ماييه... أمَّا الثاني؛ فهو أنَّ فندريس يقرّر أنَّ ماييه صاغ مبادئ علم اللغة الاجتماعيّ، هذا الإقرار من فندريس في سنة 1937م... أمَّا الثالث؛ فهو أنَّ فندريس يستخدم مصطلحاً مهمّاً، وهو علم اللغة الاجتماعيّ))[2].

ومعنى هذا أنَّ المدرسة الفرنسية أسّست لعلم اللغة الاجتماعيّ بإشارتها إلى مصطلحه، وإبانتها لمنهجه في النظر اللغويّ، وكانت لها بذلك الريادة على المدارس اللغوية الأخرى، هذه الريادة جاءت؛ بفضل تزعم ماييه وفندريس المدرسة الفرنسية.

لقد كان ماييه ـ وبسبب تبنيه هذا الاتجاه ـ من أبرز الذين عدوا ((تقسيم دو سوسير غير ذي جدوى من الناحية العلمية، إنَّ ماييه يرى في اللسان شمولية، وإنَّ كلَّ التغيرات اللغوية الخاصة يجب النظر إليها في مقام بنياني أكثر اتساعاً وشمولية، ويأخذ ماييه على دو سوسير تأكيده على الطابع النسقيّ للسان، لدرجة أنسته حضور الإنسان نفسه في اللسان. ويعتبر ماييه اللسان في مقام أكثر اتساعاً من الناحية التاريخية والاجتماعية، مؤكداً الروابط الوثيقة بين اللسان والحضارة وباقي المظاهر الاجتماعية للشعب الذي يستعمل هذا اللسان))[3].

هذا النقد الذي وُجّه إلى دو سوسير كان محط اهتمام اللغويين، ومنهم رومان جاكوبسون الذي أشار إلى أنَّ ((العائق الأساسيّ الذي حال دون إنجاح هذا المشروع هو تناقض النظام، والتغيرات اللغوية التي افترضها سوسير، ووافقه عدد من أتباع مذهبه، وقد كشفها سلفاً،

(1) ينظر: المصدر نفسه: 320.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 321.

(3) ينظر: في اللسانيات العامة: 282، والتفكير اللغويّ بين القديم والجديد: 112.

ورفضها اللسانيّ الفرنسيّ العظيم أنطوان ماييه (1866 ـ 1936) في كتابه الدرس الافتتاحيّ لمحاضرات القواعد المقارنة في الكوليج دو فرانس))[1].

إنَّ تأكيد (ماييه) دراسة التغيرات اللغوية عبر البحث عن الأسباب الاجتماعية التي تحيط باللغة، نابع من اتباعه التقاليد الفرنسية التي أكدها بريال، إذ ذكر ماييه أنَّه يشايع بريال في قاعدته الذهبية التي تقول: ((إنَّني أدرس الأسباب الفكرية التي تتحكم في تغير اللغات))، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنَّ بريال شرح وقائع اللغة من خلال حياة الإنسان في المجتمع، وعدّ وقائع المفردات انعكاساً لوقائع الحضارة[2].

وبناءً على هذا يرى ماييه ((أنَّ هناك عنصراً، هو بنية المجتمع تثير ظروفه تغيرات مستمرة في اللغات، تكون تارة مفاجئة، وأخرى بطيئة، غير أنَّها لا تتوقف تماماً أبداً، وتتلخّص مقولته إذن في أنَّ اللغة واقعة اجتماعية، وأنَّ المهمة الكبرى لعلم اللغة العام هي تحديد البنية اللغوية التي ترتبط ببنية اجتماعية معينة، وتقود هذه المقولة إلى أن يحلل جيداً في مقالته ـ المنهج ـ (كيف تتغير معاني الكلمات) العلاقات بين المحيط الاجتماعيّ أو الطبقات، والبنى الاجتماعية، وبين اللهجات الاجتماعية ضمن لغة واحدة، وكذلك بين العوامل التقنية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في تشكّل المفردات والتغيرات التي تتعرض لها نتيجة انتقالها من محيط إلى آخر، وهذا ما يعرف بظاهرة (الاستعارات الاجتماعية). ولقد اهتمَّ ماييه الاهتمام نفسه بظاهرة الاستعارة من لغة إلى أخرى، وكذلك بظاهرة الاتصال بين اللغات، فقد كان من بين الأوائل مع شوشارد (Schuchardt) وبعده الذين اهتموا بالقضايا الناتجة عن الازدواج اللغويّ))[3].

إنَّ ماييه قد ترجم اتجاهه اللغويّ عبر مجموعة من الأفكار والرؤى اللغوية، التي كانت نقطة انطلاق مهمة في مسيرة اللسانيات عموماً واللسانيات الاجتماعية خصوصاً، ومن هذه الأفكار ما يأتي:

أولاً: اللغة ظاهرة اجتماعية:

يرى (ماييه) أنَّ اللغة شيء مركَّب تتصل دراسته بعلوم متعددة، ويشير إلى أنَّ موضوع اللسان الأصلي((هو دراسة اللغة لا كظاهرة صوتية أو ظاهرة عضلية أو حسية تخضع للحركات،

(1) ينظر: الاتجاهات الأساسية في علم اللغة: 39 ـ 40.

(2) ينظر: علم اللغة في القرن العشرين: 39 ـ 40.

(3) ينظر: علم اللغة في القرن العشرين: 40 ـ 41، واتجاهات البحث اللساني: 133، واللغة والمجتمع (محمود السعران): 62 ـ 63، واللسانيات (جون بيرو): 130 ـ 131.

أو للإدراك الحسي، أو لفهم الأصوات الصادرة، ولكن كوسيلة للاتصال بين كائنات تجتمع في جماعات، أعني كظاهرة اجتماعية. إنَّ علم اللسان (Linguistique) جزء من علم الاجتماع، واللغة البشرية... تستند ككل ظاهرة اجتماعية إلى سلسلة لا نهاية لها من وقائع الماضي))[1].

وهو يوافق دو سوسير في كون اللغة هي تلك الملكة الداخلية، ولكنه يخالفه في عدم الفصل بين اللغة والكلام، إذ يقول: ((والباحث في علم اللسان لا يستطيع أن يلاحظ غير حقائق لغوية خاصة، جملاً ومفردات، ولكنه لا يلاحظ تلك الملكة التي يستطيع بواسطتها أن يُكوّن صيغاً... حقيقة اللغة الداخلية هي مجموعة من العلاقات التي توجد في نفس كلِّ مَنْ يتكلمها من أفراد مجموعة ما))[2].

ويؤكد أنَّ ((كلَّ ملفوظ يتاح للباحث في علم اللسان ملاحظته في نفسه هو أو في نفس غيره ليس إلّا مظهراً خارجيّاً لتلك الحقيقة... ثم إنَّ اللغة تحل ممكنات لم تتحقق قط، وإن كان الممكن تحققها؛ إذا واتتها الملابسات))[3].

ثانياً: عناصر اللغة والتنوع اللغويّ:

يذهب (ماييه) إلى أنَّ اللغة تتكون من الأصوات، والمفردات، والتراكيب النحوية، ومع ذلك يمكن عدّها دراسة لشيء واحد من جهات ثلاث، وذلك الشيء هو اللفظ الصوتيّ، مستعملاً في الحديث، ويرى أنَّه من واجب عالم اللسان أن يواجه مع دراستها نوعاً آخر من الوحدات، ويعني بها التنوعات اللغوية بوصفها موضوعات متميزة للدرس، لأنَّها تظهر الطبيعة الاجتماعية لحقائق اللغة، ويؤكد أنَّ اللغة تمتلك شيئاً من الوحدة بأثر من العرف الاجتماعيّ، فالمتكلمون في كلِّ لغة يحرصون على استخدام الوسائل نفسها للتعبير، وهذا ما يدركه كلُّ أفراد الجماعة اللغوية، فلكلِّ جماعة جادة لغوية محددة يحميها المجموع، وعالم اللغة لا بُدَّ له أن يُحدّد ما تتكون منه تلك الجادة ليرى إلى أيّ حدّ يقترب منها مَنْ يتكلمها، وإلى أيّ مدى يَمتدّ سلطان كلِّ لغة[4].

ثم يشرع في الحديث عن مظاهر التنوع اللغويّ واتجاهاته، فيتكلم عن اللهجة الجغرافية،

---

(1) ينظر: منهج البحث في الأدب واللغة: 429.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 449.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 450.

(4) ينظر: منهج البحث في الأدب واللغة: 441 ـ 442.

يقول: ((لقد أظهرت التجربة أنَّه كلّما وجدت مجموعات محلية اتجه أفرادها إلى أن تكون لهم لغوات متميزة... فاللغوة الإقليمية تكون وحدة أولية لا بُدَّ للباحث في علم اللسانيات من النظر فيها))[1].

ثم يشير إلى حالة التجاور اللغويّ بين لغتين في مكان واحد، وأثر هذا التجاور في كلِّ لغة، وبعد ذلك ينتقل إلى الحديث عن اللهجات الاجتماعية، وتأثير الطبقة الاجتماعية، والحرفة في اللغة، ويتحدث عن اللغات الخاصة كلغات اللصوص. ويذكر تنوعاً آخر، وهو التنوع اللغويّ في المواقف المختلفة (اللغة والموقف)[2].

ويقابل بين اللهجات المحلية، واللغة العامة، ويصفها باللغة الرسمية التي تستخدم في كلِّ مظاهر الحياة الجماعية، وفي العلاقات بين البلدان، ويتحدث عن الحدود الفاصلة بين اللهجات، ويرى أنَّ الحدود بين لهجتين لا يقيمه خط، بل شريط من الأرض يتفاوت ضيقاً وسعة، ولا يفوته أن يذكر أثر اللهجات في اللغة العامة[3].

ثالثاً: القيم الاجتماعية، وأثرها في اللغة:

وفي هذا الموضع يميّز ماييه بوعي لغويّ اجتماعيّ أثر بعض القيم الاجتماعية في اللغة، فيتكلم على ظاهرة المحظور اللغويّ، وكيف تؤثر العادات الاجتماعية في إباحة استخدام الألفاظ أو منعها، ويرى أنَّه من الواجب في مثل هذه الأبحاث أن يُحسب لتأريخ الأشياء حساب التي تعبر عنها تلك الكلمات، وحساب لتغير العادات الاجتماعية، ويؤكد أهمية هذه المسائل في البحث اللغويّ[4].

ويعلي من أهمية الظروف الاجتماعية في دراسة التغييرات اللغوية، بقوله: ((عندما نريد تحديد أسباب التغييرات اللغوية التي لا ترجع إلى الاستعارة من لغة إلى أخرى، يجب أن نُدخل في اعتبارنا كلَّ الممكنات العامة التي تحدثنا عنها، ندخل الظروف الاجتماعية التي تكسب اللغة ثباتاً أو تسلبها إياه))[5].

(1) ينظر: المصدر نفسه: 442.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 443 ـ 445.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 445.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 460 ـ 461.

(5) ينظر: منهج البحث في الأدب واللغة: 464.

رابعاً: اللغة المنطوقة وصفتها الاجتماعية:

يوازن مايیه بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، ويرى أنَّ معظم الاختلافات في النطق التي تتميز بها الجهات المختلفة والطبقات الاجتماعية المتباينة لا تظهر في الكتابة، ويشير إلى أهمية السياق الاجتماعيّ الذي يُقال فيه الكلام[1].

خامساً: الاصطلاح اللغويّ والعرف الاجتماعيّ:

من المبادئ التي تبناها مايیه في علاقة اللفظ بالمعنى مبدأ العلاقة الاجتماعية، إذ يرى أنَّه ((ليس ثمة بين الاصطلاح اللغويّ والشيء الذي وضع له ذلك الاصطلاح أيّ علاقة طبيعية، وإنَّما هي علاقة تقاليد، ففي قولنا:(Je dis) (أنا أتكلم) للعبارة عن المتكلم، و(tu dis) أنت تتكلم للعبارة عن المخاطب، و(il dit) هو يتكلم للعبارة عن الغائب، ليس في الضمائر(il،tu،je): (أنا) و(أنت) و(هو) شيء يدلُّ بذاته على أحد الأشخاص الثلاثة، وإنما تُستعمل؛ لأنَّه في جماعة بشرية ما جرت التقاليد بأن تستعمل تلك الصيغ، ومن ثَمَّ نرى أكثر علماء اللسان حنكة عاجزاً كغيره من الناس أمام خطبة أو نصّ مكتوب في لغة مجهولة جهلاً تامّاً))[2].

وبهذا نرى أنَّ مايیه قد تنّبه إلى العلاقة بين اللغة والمجتمع، وأدرك تجلياتها المهمة على متن اللغة، وأوضح كيف أنَّ اللغة والمجتمع يتبادلان التأثيرات، فما يحصل هنا ينعكس هناك، مشيراً إلى أنَّ أولى مهمات الباحث اللغويّ تفحُّص هذه العلاقة، وتتبع تلك التجليات.

هذا الوعي اللغويّ الاجتماعيّ الذي يتبناه مايیه، وجد طريقه إلى فندريس الذي لم يحد عن خطى أُستاذه، بل ترسّم طريقه، وسار على منهجه، متمثلاً أفكاره، وأطروحاته؛ فكانت كتابات فندريس تجلّياً واضحاً لأفكار مايیه.

وهذا ما يفسِّر وجود مساحة كبيرة للاتجاه اللغويّ الاجتماعيّ في اهتمامات فندريس، فقد طغى بشكل لافت في نظره اللغويّ، ولا سيّما في كتابه (اللغة) الذي يكشف ميل فندريس السوسيولوجيّ من جهة، ومتابعته أُستاذه (أنطوان مايیه) من جهة أخرى[3].

(1) ينظر: المصدر نفسه: 446.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 454.

(3) ينظر: اللغة (فندريس): 7.

ويصف (هنري بر) نظر فندريس اللغويّ الاجتماعيّ قائلاً: ((واللغة تظلُّ خاضعة للحياة في تطورها الذي لا ينتهي إلى حدّ، ولا شيءَ أكثر إمتاعاً من أن نلاحظ مع الأُستاذ فندريس تنوع الوسائل، وأحياناً كثيرة خرق تلك الوسائل التي تترجم عن العلاقات التي تُلتقط في الحياة الواقعية، وعدم ثبات المفردات الذي يصل إلى حدِّ التطرُّف، وتلك الخاصية التي تجعل اللغة تتفرَّق دون توقف، وتنمو دون حدّ، عند جميع أولئك الذين يتكلمون في تعبيرهم عن حياتهم الخاصة بكلِّ ما فيها من شخصيّ بحت، واللغة المكتوبة ـ حتى لغات كبار الكُتَّاب الذين يبدون كأنهم يثبتون هذه الأداة بما يخلعون عليها من كمال ـ لا تستطيع أن تقف الحياة، فقوة الحياة التي لا تقهر تتغلب على القواعد، وتحطّم قيود التقاليد... هذه الاطرادات يعتبرها الأستاذ فندريس من محض صنع المجتمع، وإذا كان يرتاب في النظريات... فإنَّنا نحسُّ بركونه العظيم إلى السوسيولوجيا، إلى ذلك النوع من السوسيولوجيا الذي اعترفنا نحن أيضاً بجدواه، وكشفنا عن مزاياه... وأنَّه يميل إلى أن يُشبع بالعنصر الاجتماعيّ تلك الحاجة إلى التفسير... وهو باهتمامه بهذا العنصر يتفق مع بعض علماء اللغة))[1].

ولذلك عُدَّ فندريس صاحب رؤية لغوية اجتماعية ترى أنَّ اللسان ظاهرة اجتماعية يجب تحديده على هذا الأساس موافقاً بذلك أُستاذه وشريكه (ماييه)[2]؛ ونظراً لتنوع الأفكار اللغوية التي ضمَّنها فندريس كتابه وصف مؤلَّفه بأنَّه ذو أفق تاريخيّ أكثر اتساعاً في وقت كان العلماء يرون أنَّه من غير الممكن حصر ظاهرة اللغة في حدود كتاب واحد[3].

ويرى هنري بر أنَّ وجود التصحيحات والأفكار السوسيولوجية في كتاب فندريس إنَّما جاءت نتيجة الخبرة والملاحظة المباشرة للحقائق اللغوية التي كانت عنده أقوى من كلِّ حماس نظريّ[4].

إنَّ تضمّن كتاب فندريس لموضوعات علم اللغة الاجتماعيّ يعطينا صورة واضحة عن المدرسة اللغوية الفرنسية في صياغتها العناصر الأساسية لعلم اللغة الاجتماعيّ في وقت مبكر من عمر الدراسة اللسانية في العالم الغربيّ[5]، ولا سيّما أنَّ تاريخ تأليف الكتاب، بحسب قول مؤلفه، كان سنة (1914م)، إلّا أنَّه لم يُطبع إلّا في سنة(1920م)[6].

(1) ينظر: المصدر نفسه: 6 ـ 7.

(2) ينظر: في اللسانيات العامة: 212.

(3) ينظر: علم اللغة في القرن العشرين: 55.

(4) ينظر: اللغة(فندريس): 8.

(5) ينظر: رؤى اللغويّين الغربيين لجذور علم اللغة الاجتماعيّ (بحث): 322.

(6) ينظر: اللغة (فندريس): 28.

وقد وردت الموضوعات اللغوية الاجتماعية في كتاب فندريس في الجزء الرابع منه، إذ قصر الأجزاء الثلاثة الأُولى على دراسة الأصوات، والنحو، والمفردات، وقد وصف دراسة هذه الموضوعات تمهيداً للجزء الرابع الذي خصَّصه لدراسة القضايا اللغوية الاجتماعية، هذه القضايا ـ بحسب فندريس ـ تقدم للقارئ آفاقاً أكثر تنوعاً، واتساعاً[1].

ناقش فندريس في الجزء الرابع من كتابه الكثير من القضايا اللغوية، مؤكداً أهمية العنصر الاجتماعيّ، وأثره فيها، وقد عدّ دراسة عناصر اللغة الثلاثة (الأصوات، والأشكال النحوية، والكلمات) التي بحثها في أجزاء الكتاب الأولى بأنَّها لا تمثل دراسة لحياة اللغة، لأنَّ دراسة هذه العناصر: ((ليست إلّا تجريدات خلقتها عقول علماء اللغة، وإنَّه لمن سوء التعبير، أو يكاد، أن نعبر بحياة اللغة عمّا هو خالٍ من الحياة عن الأصوات والأشكال النحوية والكلمات. فالحياة التي نحن بصددها الآن إن هي إلّا مجموعة الظروف التي بين حدودها تموج الإنسانية، ما هي إلّا الحقيقة الواقعية في تطوراتها التي لا تنتهي. واشتراك اللغة في الحياة بهذا المعنى أمر بيّن))[2].

وسعى إلى تتبع العنصر الاجتماعيّ وأثره في اللغة، وتوحيدها على لسان الناطقين بها، عبر تعرف ضوابطها، وقواعدها المقرونة بالالتزام بهذه الضوابط، لافتاً النظر إلى أهمية المجموعة اللغوية، ومؤكداً ضرورة تعريفها، وتحديدها[3].

ثم يوضح أنواع اللهجات الاجتماعية تبعاً للطبقة الاجتماعية أو المهنية، فهناك لغة الصالونات، والمحاكم، والأعيان، والفلاحين، والعمال، وغيرهم، ويتكلم على اللغات الخاصة، واللهجات وحدودها الجغرافية عبر الاستعانة بالأطلس اللغويّ، ويشرح عملية انتقال الخصائص اللغوية من منطقة إلى أُخرى[4].

ويستكمل الحديث عن التنوع اللغويّ، مفصلاً القول في لغة الرجال، ولغة النساء، مستعرضاً صور الاختلاف بينهما، ثم يذكر المحظور اللغويّ، وقاعدته الاجتماعية[5].

ثم يناقش العلاقة بين اللغة المشتركة واللهجات، يصحبه وعي لغويّ يُظهر معايشة فندريس للواقع اللغويّ الذي انطلق منه، وفي ضوء ذلك الواقع كان يحدد رؤاه اللغوية[6].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 25.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 297.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 304.

(4) ينظر: اللغة (فندريس): 306 وما بعدها.

(5) ينظر المصدر نفسه: 323 ـ 324.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 326 وما بعدها.

ويبقى العنصر الاجتماعيّ حاضراً في فكر(فندريس) في كلِّ معالجاته جوانب اللغة، ومنها التطور اللغويّ الذي((يعتمد اعتماداً وثيقاً على الظروف التاريخية، فبين التطور اللغويّ والظروف الاجتماعية التي تتطور فيها اللغة صلة وثيقة، إذ إنَّ تطور المجتمع يستتبع تطور اللغة في طريق معين... ومن ذلك نرى أنَّ التأثير الاجتماعيّ لا يعوق تطور اللغة أو يعجل به فحسب، بل أيضاً يعيّن اتجاه هذا التطور ومداه))[1].

وبعد هذا نجد أنَّ المدرسة الفرنسية كانت مهاداً مناسباً لهذا الاتجاه اللغويّ، ابتدأت بإدراك واعٍ لعلاقة اللغة بالمجتمع، وبالشروع بتتبع تجليات هذه العلاقة، وصولاً إلى صياغة مصطلح علم اللغة الاجتماعيّ وموضوعاته في ذلك الوقت المبكر، وكان التأثير الأبرز في ذلك أنطوان ماييه، وجوزيف فندريس.

(1) ينظر: المصدر نفسه: 427 ـ 428.

المبحث الثالث: المدرسة البريطانية

تركّزت الدراسات اللغوية في بريطانيا أساساً في الأصوات والدلالة؛ إذ قدّم أعضاء هذه المدرسة دراسات مستفيضة فيهما، من أمثال (هنري سويت) الذي أسهم بدراسات صوتية في نهاية القرن التاسع عشر، وجاء بعده (دانيال جونز)؛ إذ ألَّف مجموعة من الكتب المهمة في مجال الأصوات. وظهرت في عام (1932م) أولى المحاولات لوضع أُسس نظرية لغوية عامّة متكاملة على يد (جاردنر) في كتابه (نظرية الكلام واللغة)[1].

وعلى الرغم من أنَّ الدراسات اللسانية في بريطانيا، لم تكن ذات منهجية واحدة عند العلماء هناك فإنَّه يمكن رصد اتجاه عام فيها، وهو ذلك الاتجاه الذي اهتمَّ بالأصوات في المجال التطبيقيّ، كإصلاح الإملاء، وتعليم اللغات، وابتكار رموز أبجدية جديدة، والبحث عن أنظمة صوتية عامة وجديدة، فضلاً عن تنظيم اللفظ الصحيح وتعليمه، وعلم المعاجم، وإصلاح التهجئة[2].

ومع مجيء رائد المدرسة الإنكليزية (جون روبرت فيرث) (1890 ـ 1960م)، كانت البداية الحقيقية لعلم اللغة البريطاني؛ إذ شاركت بريطانيا في وضع نظرية لغوية متميزة لأول مرة، وتمّ الاعتراف بعلم اللغة موضوعاً أكاديميّاً فيها، بتبني فيرث وضع نظرية لغوية قامت على أصولها مدرسة لغوية مستقلة في تاريخ الفكر اللغويّ عرفت باسم المدرسة اللغوية الاجتماعية البريطانية، وكان الباعث الذي دفع فيرث إلى ذلك هو القصور الذي لحظه في مناهج العلماء البريطانيين، التي لم تتجاوز وضع المعجم والدراسات الصوتية واللهجية[3].

عرفت هذه المدرسة بالمنهج السياقيّ أو المنهج العملي، وأكدت الوظيفة الاجتماعية للغة؛ فهي ترى: ((أنَّ للكلام وظيفة اجتماعية باعتباره وسيلة للاتصال، وطريقة لتمييز المجموعات

(1) ينظر: موجز تاريخ علم اللغة في الغرب: 316، وعلم اللغة ـ نشأته وتطوره: 145.

(2) ينظر: علم اللسانيات الحديثة: 249، واللغة العربية في إطارها الاجتماعي: 31، وعلم اللغة المعاصر: 33 ـ 34.

(3) ينظر: موجز تاريخ علم اللغة في الغرب: 316 والعربية وعلم اللغة البنيوي:131 ـ 132.

الاجتماعية المختلفة، كما وأنَّ دراسة الكلام دون الرجوع إلى المجتمع الذي يتحدّث به هو استبعاد لاحتمالات وجود تفسيرات اجتماعية للأبنية والصيغ المستخدمة في الكلام))[1].

هذه المدرسة الاجتماعية ترفض دراسة اللغة دراسة تكتفي بتحليلها إلى مستويات جزئية: صرفية، وتركيبة، ودلالية مستقلة، وإنَّما تدعو إلى دراستها في بعدها الثقافيّ والاجتماعيّ والنفسيّ، وكان من نتيجة إعمال هذا النظر أن وضعت هذه المدرسة نظرية لغوية مهمة وفعّالة في دراسة اللغة، وهي نظرية السياق (Context theor)، وعدّت إسهاماً حقيقيّاً للمدرسة الإنكليزية، في مقابل الإسهامات الأوروبية والأمريكية الأخرى، إذ هيأت هذه النظرية المدرسة البريطانية لتكون المدرسة اللغوية الرابعة إلى جوار المدارس الكبرى[2].

لقد تبنى (فيرث) منهجاً خاصّاً به، وقد صرح بمخالفته لدو سوسير والمدارس الأخرى؛ لأنَّه يرى ((أنَّ أصحاب المدارس الأخرى سواء كانت في أوروبا أم في أمريكا اهتموا بالتركيب الداخلي للغة أكثر مما ينبغي، ولكنهم أهملوا جانب الاستعمال الفعليّ للغة في إطار المجتمع، وما يمكن أن يفرضه ذلك المجتمع من الضوابط والقيود على مستعملي تلك اللغة))[3].

لذا كان أول ما وجه إليه الاهتمام في عمله ومنهجه هذا التخلص من كُلّ أوجه القصور والنقص التي اتسمت بها النظريات والمناهج الأخرى، التي تتمثل في اعتماد أصحاب هذه النظريات والمناهج على المبادئ، والأفكار الفلسفية، والنفسية والمنطقية في بحوثهم، وحاول منذ البداية أن يجعل نظريته نظرية لغوية صرفة، تستمد مبادئها من الواقع اللغوي نفسه، وترمي إلى بيان الحقائق كما هي من دون إقحام عامل الذاتية، والافتراض، والتخمين[4].

إنَّ تركيز فيرث على الجانب الاستعمالي للغة يظهر بشكل واضح في كلِّ مراحل دراسة اللغة عنده، فهو يصرّ على أنَّ المعنى لا يتشكل من الكلمات فقط، بل يمتد إلى الأفعال والناس الذين يتكلمون الكلمات وينجزون الأفعال، فهو لا يعزل اللغة عن المجموعة الاجتماعية التي تكون فيها[5].

---

(1) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (هدسن): 20، وعلم الدلالة (أحمد مختار عمر): 68.

(2) ينظر: دلالة السياق: 189، واللغة العربية في إطارها الاجتماعي: 32.

(3) ينظر: دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن: 73، واللغة والهوية: 77.

(4) ينظر: التفكير اللغويّ بين القديم والجديد: 144 ـ 145.

(5) ينظر: اللغة والهوية: 78.

وبحسب ـ كمال بشر ـ فإنَّ الإطار العام الذي رسمه فيرث للبحث اللغويّ يتحدد بمجموعة من الخطوط العريضة، منها ما يأتي[1]:

1 ـ اللغة ظاهرة اجتماعية، شأنها في ذلك شأن العادات والتقاليد، وهي من صنع الإنسان وابتكاره؛ ومن ثَمَّ فهي لصيقة به، وقريبة منه، بل هي جزء من معناه الذي لا تدرك حقيقته إلّا بها، فأنت عربي، لا بالدم والجنس، وإنما بمجموعة من الخصائص والمميزات، وأهمها أنَّك تتكلم اللغة العربية.

2 ـ اللغة بهذا المعنى هي نتاج الإنسان ومحصوله الثقافيّ في المجتمع المعين، ولكنها نتاج عقله وجسمه معاً، وليست نتاج عقله فقط ـ كما يظن بعضهم ـ.

3 ـ إنَّ الأحداث اللغوية ـ كلمات كانت أو عبارات أو جملاً ـ هي وحدات متكاملة العناصر، ومن ثَمَّ لا يجوز لنا أن نفصل عنصرها الصوتيّ أو اللفظيّ عن عنصر المعنى؛ وعلى هذا ليس لنا أن نُخصّص فروعاً معينة من علم اللغة لدراسة الجانب الأول، وفروعاً أخرى للنظر في الجانب الثاني.

4 ـ الإنسان جزء من بيئته التي يعيش فيها، وهو ممثل صحيح لها؛ إذ تنعكس فيه كل خصائصها من عادات وتقاليد، ومن هذه العادات لغته القومية التي يراعي فيها كل النماذج والقواعد التي تعارفت عليها هذه البيئة، التي أصبحت جزءاً من مكوناتها الاجتماعية؛ ومن هنا لا فرق بين لغة الفرد ولغة الجماعة، وهذا يقود إلى القول بعدم التفريق بين اللغة والكلام، فالكلام الإنساني على هذا وحدة متكاملة العناصر، وليس من الجائز الفصل بين هذه العناصر في الدراسة اللغوية.

5 ـ أن يكون طريقنا للدراسة طريقاً لغوياً محضاً، لا تتداخل معه عناصر التفكير المنطقيّ، أو الفلسفيّ، أو غير ذلك من أنواع التفكير التي قد تؤدي إلى الازدواج في مبادئ هذا المنهج وأُسسه.

6 ـ المعنى اللغوي عند فيرث ذو مفهوم خاص، لم يسبق إليه من قبلُ، فالمعنى اللغوي هو حصيلة العمل اللغويّ كله بلا استثناء، فهو مجموعة الخواص اللغوية للحدث اللغوي المعين، كالخواص الصوتية والصرفية والقاموسية، كلها تعمل في سبيل

(1) ينظر: التفكير اللغويّ بين القديم والجديد: 145 وما بعدها.

الوصول إلى هدف عام، ذلك الهدف هو بيان حقائق اللغة المدروسة، وبيان المعنى اللغوي للأحداث الكلامية، والمعنى اللغوي عنده ليس شيئاً مخزوناً في الذهن، أو في العقل، أو هو علاقة بين الشيء وفكرته، وإنَّما هو عبارة عن مجموعة الخصائص والمميزات اللغوية، تسهم المستويات اللغوية في الكشف عنه بالتعاون مع السياق الاجتماعي للكلام.

إنَّ المدرسة البريطانية جاءت حركة تطور لعلم اللغة البنيوي الذي تطور في بلدان شتى، كانت منها إنكلترا، التي أنشأت بديلاً لعلم اللغة البنيوي، عُرِفَ باسم السياقية التي تتجه في النظر إلى الاستخدام المحدد للغة (الكلام، الأداء) ـ بخلاف المدارس الأخرى التي اتجهت في نظريتها اللغوية إلى (الكفاءة، اللغة) ـ هذه السياقية البريطانية اعتمدت على جانبي السياق، السياق اللغوي وسياق الموقف مبرزة أهمية سياق الموقف. فيما يخصّ التحليل اللغوي، فبعض المنطوقات لا يمكن أن توضّح توضيحاً كاملاً إلّا حين توضع في علاقة موقفية محددة، وهذه العلاقات هي علاقات غير لغوية.

وبذلك فإن هذا المسلك يمسُّ مفهوم التوزيع لدى الوصفيين الأمريكيين، ولكن المفارقة بينهما هي أنَّ المدرسة السياقية لا تنظر إلى دراسة اللغة بوصفها نظاماً شكليّاً، بل تنظر إلى وجوب دراستها بكونها جزءاً من عملية اجتماعية[1]، وبعبارة أخرى: إنَّ منهج فيرث يدرس((اللغة كجزء من المسار الاجتماعي أو كشكل من أشكال الحياة الإنسانية، وليس كإشارات اصطلاحية، ويقيم دراسة عناصرها؛ انطلاقاً من دراسة علاقاتها بالقضايا الاجتماعية))[2].

إنَّ المنحى الذي اتجه نحوه (فيرث) يقوم أساساً على دراسة أثر المعطيات الاجتماعية في اللغة؛ إذ أولى هذا الموضوع اهتماماً خاصّاً؛ عادّاً هذه الدراسة أساس المباحث اللغوية المختلفة وهدفها، وهذا قائم على اعتقاده بأنَّ اللغة ترتبط بحياة الإنسان في المجتمع بكل أدواره المختلفة، التي تتطلب أدواراً لغوية مختلفة أيضاً[3].

لقد حرص (فيرث) ((بوضوح في دراسته اللغوية على تأكيد ظاهرة اللغة الاجتماعية، واستفاد مثله في ذلك مثل لغويي أمريكا من عمل وفكر الأنثروبولوجيين، ولكنه تجاوزهم في

(1) ينظر: تاريخ علم اللغة الحديث: 158 ـ 159، ومدخل إلى علم اللغة: 322.

(2) ينظر: الألسنية ـ علم اللغة الحديث المبادئ والأعلام: 282.

(3) ينظر: اللغة العربية في إطارها الاجتماعي: 46 ـ 47.

الاقتراب من اللغة ببحث ووصف اللغة ذاتها بالإضافة إلى كل ما يحيط بالموقف الذي تنطق فيه الأحداث الكلامية))[1].

فكان لمواطنه الأنثروبولوجيّ (مالينوفسكي) (1884 ـ 1942م) الذي استمرَّ ببناء نظريته الأنثروبولوجية للغة، مُبيّناً أهمية الإطار الثقافيّ وسياق الموقف في فهم النص اللغويّ، الأثر الكبير في بناء نظرية فيرث اللغوية[2]؛ فقد رأى مالينوفسكي أنَّ اللغة وفقاً لممارستها بين أصحابها إنَّما هي نوع من السلوك، وضرب من ضروب العمل، وليست وسيلة من وسائل توصيل الأفكار أو الانفعالات، أو التعبير عنها، أو نقلها، فمثل هذا لا يعدو أن يكون وظيفة واحدة من وظائف اللغة[3]؛ وهذا ما جعل فيرث يدرك أنَّ أكثر حقائق اللغة أهمية هي ((وظيفتها الاجتماعية، فالسلوك اللغويّ العاديّ في الجملة ليس أكثر من الجهد الدلالي الذي يقصد به الاستبقاء على أفضل السبل ملاءمة للتفاهم خلال أنماط حياتنا المتنوعة))[4].

وهكذا فقد أسهم كل من مالينوفسكي، وفيرث، وغيرهما من رواد المدرسة الإنكليزية في ربط الدرس اللغوي بالدراسات الأنثروبولوجية الاجتماعية، وفي بلورة مفهوم العلاقة بين اللغة، ومظاهر الثقافة الأخرى، الذي يظهر في علاقة التكافل بين الجوانب المختلفة للحدث، أو الفعل الاجتماعي نفسه.

إنَّ هذا التوجه الذي تبنّاه مالينوفسكي وفيرث ومن بعده تلميذه هاليداي، جعل المدرسة البريطانية تسلك ((اتجاهاً آخر تميّز بالاستقلال عن (مدرسة براغ) والانخراط في ما أصبح يُعْرَف بالمدرسة النسقيّة التي شيّد صرحها (فيرث) (Firth) الذي اعتبر اللغة أهم سلوك في نشاط الإنسان، ورفض الاكتفاء بتحليلها إلى مستويات جزئية صرفية وتركيبة ودلالية مستقلة؛ لأن ذلك يفقدها طابعها الخاص بها. ودعا إلى دراسة اللغة في بعدها الثقافيّ والاجتماعيّ والنفسيّ، أي دراسة اللغة في الإطار الذي يقتضيه التواصل بين معطيات مادية ومعنوية، والرجوع إلى ما تحيل عليه اللغة من قواسم ثقافية واجتماعية مشتركة بين المتكلم والمستمع، تجعل عملية التواصل اللغوي اليوم ناجحة))[5].

(1) ينظر: علم اللغة نشأته وتطوره: 149، وموجز تاريخ علم اللغة في الغرب: 326.

(2) ينظر: اللغة والثقافة: 29.

(3) ينظر: علم اللغة ـ مقدمة للقارئ العربي: 251، وعلم اللغة المعاصر: 36، وعلم اللسانيات الحديثة: 250.

(4) ينظر: ما معنى نظرية المعنى عند فيرث: 63.

(5) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 344.

ومعنى هذا أنَّ (فيرث) بنى منهجه اللغويّ الاجتماعيّ على الأبعاد الآتية[1]:

1 ـ البعد الاجتماعي للظاهرة اللغوية في أساسها الثقافيّ التواصليّ، مِمَّا يعني قيام التحليل اللغويّ على وصف العلاقة الكائنة بين اللغة والأنساق الاجتماعية.

2 ـ التمييز بين العلاقة النسقية الداخلية بمستوييها الركنيّ والاستبداليّ، والعلاقة السياقية الخارجية (الموقف).

3 ـ وضع علم الدلالة في صلب الدرس اللسانيّ الحديث؛ لأنَّه يمثل عنده محور الدراسات اللغوية، وحرص على دراسة المعطيات الاجتماعية بصفتها العامل الفاصل في توضيح المعنى، وفي فهمنا لاستعمال اللغة.

لقد طوّر فيرث الدرس اللغوي في مدرسة لندن بصياغته أصول المنهج اللغوي الاجتماعي؛ إذ قدم مبادئ هذا المنهج، وصاغ مقولاته العامة[2]، وقدّم نظرية لغوية مهمة في التحليل اللغوي، وهي نظرية السياق التي كانت أهمّ ما قدّمه (فيرث) للدرس اللغوي عموماً، والمنهج اللغويّ الاجتماعيّ بوجه خاص[3].

اعتمد (فيرث) في صياغته لهذه النظرية على ما توصل إليه مالينوفسكي، الذي ترك أثراً كبيراً في كلتا المدرستين الإنكليزيتين الأنثروبولوجية، واللغوية، وقد أدّت دراساته وأفكاره إلى نظريات قيّمة في اللغة، كان من أبرز هذه الأفكار تأكيد وظيفة اللغة في المجتمع، والاهتمام بالسياق الذي يرد فيه الكلام؛ من أجل الوصول إلى فهم وافٍ لمعنى الكلام[4].

إنَّ اللغة عند مالينوفسكي ((متأصلة في حقيقة الثقافة، ونظم الحياة، والعادات عند كلِّ جماعة، ولا يمكن إيضاح اللغة إلّا بالرجوع الدائم إلى المحيط الأوسع، وهو الظروف التي يتمّ فيها النطق))[5]، فالاعتماد على السياقات الموقعية مهم جدّاً للوقوف على معاني الكلمات؛ إذ إنَّ الجملة لا تكون ذات معنى إلّا إذا أمكن أن تُسْتَعْمَلَ في سياق فعلي معين[6].

لقد حاول فيرث سحب هذه المقاربة على اللغة، بمعالجته الحدث اللغوي كله؛ بوصفه

(1) ينظر: اللسانيات ـ اتجاهاتها وقضاياها الراهنة: 120، وعلم اللغة ـ نشأته وتطوره: 150.

(2) ينظر: رؤى اللغويّين الغربيين لجذور علم اللغة الاجتماعي: 310.

(3) ينظر: مدخل إلى علم اللغة: 320، والعربية وعلم اللغة البنيوي: 132.

(4) ينظر: علم اللغة ـ مقدمة للقارئ العربي:251.

(5) ينظر: اللغة في المجتمع (لويس): 44.

(6) ينظر: المعنى وظلال المعنى: 121.

تحديداً للمعنى؛ إذ أصبح المعنى المنطلق الأساسيّ في عملية التحليل اللغوي، واعترف بأنَّه مدين لمالينوفسكي بفكرة سياق الحال، غير أنَّ هذه الفكرة تطورت عند فيرث، وأصبحت نوعاً من التجريد الذي يقوم به اللغويون للوفاء بمتطلبات دراستهم[1]، ونُظِرَ إلى السياق على أنَّه الإطار المنهجيّ الذي يمكن تطبيقه على الأحداث اللغوية، أو على نحو ما يرى (بالمر) أنّه جزء من أدوات اللساني، مثلها مثل الفصائل النحوية التي يستعملها[2].

إنَّ السياق في نظرية (فيرث) يمثل حقلاً من العلاقات الداخلية والعلاقات الخارجية، تتمثل الداخلية بالوحدات اللغوية التي تسبق وحدة معينة أو تعقبها، أمَّا العلاقات الخارجية، فهي مجموعة الظروف الاجتماعية التي تؤخذ بالحسبان عند دراسة العلاقة الموجودة بين الظواهر اللغوية والاجتماعية، وتعرف بالسياق الاجتماعي للاستعمال اللغويّ، أو سياق الحال[3]؛ وتبعاً لذلك فإنَّ (فيرث) يرى أنَّه على عالم اللغة، إذا ما أراد أن يصل إلى المعنى الدقيق للحدث اللغوي، أو الكلام أن يبدأ بالكشف عن العلاقات بين الوحدات اللغوية المكونة له، ومحاولة تقعيدها على وفق خواصها التركيبية، وهذا التحليل يقوم عنده على ثلاثة أركان أساسية[4]:

1 ـ أن يعتمد كلُّ تحليل لغويّ على السياق أو المقام(context of situation) مع ملاحظة ما يتصل بهذا السياق من علاقات وظروف وملابسات وقت الكلام الفعلي ويتمثل ذلك فيما يأتي:

- شخصية المتكلم والسامع، وتكوينهما الثقافيّ، وشخصيات من يشهد الكلام ودورهم.
- العوامل والظواهر الاجتماعية والمناخية، وعلاقتها باللغة والسلوك اللغويّ وقت الكلام.
- أثر الكلام في المشاركين فيه، مثل: الاقتناع، أو الاعتراض، أو الألم والسرور، أو غير ذلك.

2 ـ وجوب تحديد بيئة الكلام المدروس؛ لأنَّ هذا التحديد يضمن عدم الخلط بين لغة وأخرى، وبين لهجة وأخرى؛ لأنَّ هذا الاختلاف يترتب عليه بالضرورة تحديد البيئة الاجتماعية أو الثقافية، التي تحتضن اللغة المراد دراستها، ويجب أن تكون الدراسة مقصورة على مستوى لغوي واحد، كلغة المثقفين أو العوام، أو لغة النثر، أو لغة الشعر.

---

(1) ينظر: علم اللغة ـ مقدمة للقارئ العربي: 252، والتفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث: 95.

(2) ينظر: علم الدلالة (بالمر): 63.

(3) ينظر: الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى: 380.

(4) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي: 132 وعلم اللغة ـ مقدمة للقارئ العربي: 252 ـ 253.

3 ـ يجب تحليل الكلام إلى عناصره، ووحداته المكونة له، والكشف عَمَّا بينها من علاقات داخلية؛ لكي نصل إلى المعنى الذي يتصل ـ أيضاً ـ بمستويات التحليل المختلفة الصوتية والفونولوجية، والمورفولوجية، والنحوية، مع ملاحظة أنَّ هذه المستويات ترتبط فيما بينها برباط وثيق؛ لكي تصل في النهاية عبر كل مرحلة أو مستوى إلى المعنى اللغويّ للكلام[1].

إنَّ المعنى على وفق تصور فيرث هو علاقة الوظائف فيما بينها لغويّاً، أي: حاصل معاني البنى على المستويات اللغوية المختلفة، ولئن كانت نظرية فيرث تعول كثيراً على التحققات السياقية المتوالية المختلفة[2]((ابتداء بالسياق الصوتي، ومروراً بالسياق الصرفيّ والنحويّ والمعجميّ، وانتهاء بالسياق الدلاليّ، فإنَّ سياق الموقف هو العامل الأخير الحاسم في تحديد المعنى))[3].

ولهذا يرفض (فيرث) تفسير أوجدن وريتشاردز العقليّ للمعنى، هذا التفسير الذي يرى أنَّ المعنى هو علاقة عقلية بين الأشياء والرموز، محدداً المعنى ـ أي فيرث ـ على أنَّه ((علاقات في مواقف وتوزيعات، ويفهمه على أنَّه علاقات موقفية في سياق الموقف، ويعرّف المعنى والوظيفة موضحاً إياهما بأنَّهما استعمال لشكل لغوي، في علاقة بسياق ما، وبأنَّهما مركب من علاقات سياقية))[4].

إنَّ رؤية (فيرث) المعنى بوصفه وظيفة في سياق وصفت بأنَّها تحول جوهريّ في النظر إلى المعنى، فبعد أن كان ينظر إليه على أنَّه علاقة بين اللفظ وما يحيل عليه في الخارج، أو في الذهن من حقائق وأحداث، أصبح ينظر إليه بوصفه مركباً من العلاقات السياقية. لقد عُدَّ هذا الرأي نقلة إبستمولوجية كبيرة في الدراسات اللسانية، فضلاً عن أنَّه فتح الباب واسعاً نحو نهج جديد في دراسة المعنى، على نحو يراعي الاستعمالات الفعلية للغة[5].

وهكذا يتضح أنَّ من أهم خصائص نظرية السياق إبراز الدور الاجتماعيّ الذي يقوم به

(1) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيويّ: 133، وعلم اللغة المعاصر: 38 ـ 39، وعلم اللغة ـ مقدمة للقارئ العربيّ: 252 ـ 253.

(2) ينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث: 97.

(3) ينظر: مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب:31.

(4) ينظر: تاريخ علم اللغة الحديث: 160.

(5) ينظر: مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب: 29، والتفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث: 96.

المتكلم وسائر المشتركين في الموقف، وبيان أهمية موقع الكلمات من السلسلة اللغوية المعينة، ومن دون إبراز هذه العناصر المكونة للحال الكلامية لا يستقيم الرمز اللغويّ، ولا يتمّ التواصل الصحيح الناقل للأفكار، والمعبر عن الحاجات[1].

تبع (فيرث) في منهجه اللغويّ الاجتماعيّ تلميذُهُ (مايكل هاليداي)، الذي قام بما لم يقم به أستاذه، إذ قدّم وصفاً واضحاً لنظرية (فيرث) اللغوية، وذهب بـأطروحاته إلى نهاياتها الممكنة بتركيب جملة من الأفكار اللسانية، وإعادة صياغتها في شكل متماسك[2]، وشرع بهذا العمل من طريق كتابات متتابعة منذ عام 1961م، سعى فيها إلى إعطاء ((وصف كامل متماسك ومصحوب بأمثلة لنظرية فيرث كما يفهمها هو، بما في ذلك نظرية الصرف والنحو التي لم يفعل فيرث بصددها شيئاً أكثر من أنَّه مسَّها مسّاً خفيفاً))[3].

انطلق (هاليداي) من أفكار فيرث وطوّرها، ولا سيّما فكرة السياق، فاقترح أسلوباً لتحديد العناصر السياقية التي تؤثر في تحديد معنى النصّ، وهذا الأسلوب يعتمد على أبعاد ثلاثة، هي:

1 ـ الحقل، وهو المجال الاجتماعي الذي يكون مسرحاً للنصّ.

2 ـ التوجهات، وتشمل العلاقات بين الأشخاص المشاركين في الحدث اللغويّ.

3 ـ النمط، ويقصد به الوسيلة اللغوية المتبعة في النص، ويشمل الأسلوب اللغويّ، والوسائل البلاغية[4].

ويؤكد هاليداي فكرة مهمة هي أنَّ هذه العناصر لا ينبغي أن تُعَامل بوصفها نوعاً من الاستعمال اللغويّ، ولكنها إطار نظري لتمثيل السياق الاجتماعيّ، الذي يستطيع المتكلم به أداء المعاني[5].

ومن المباحث اللغوية الاجتماعية التي ظهرت عند هاليداي بأثر من نظرية السياق، نظرية السجل (registen)؛ إذ تتضمن الربط بين نطق المتكلم والسياق الاجتماعيّ الذي يكون فيه، فالمتكلم يختار من سجله اللغويّ ما يناسب الموقف، وتعني نظرية السجل عند

---

(1) ينظر: نظرية السياق (المقام) والموقف الكلاميّ بين اللغويّين العرب والأجانب (بحث): 69.

(2) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 344.

(3) ينظر: موجز تاريخ علم اللغة في الغرب: 317.

(4) ينظر: السياق والمعنى: 33 ـ 34، وموجز تاريخ علم اللغة في الغرب: 318.

(5) ينظر: الاتجاه الوظيفيّ ودوره في تحليل اللغة (بحث): 85.

هاليداي التنوع اللغويّ عند المتكلم بحسب الاستعمالات المختلفة، أو المواقف الاجتماعية المختلفة[1]، وقدّم هاليداي فيما بعد تصنيفاً شاملًا لموضوعات علم اللغة الاجتماعيّ محدداً بذلك مساحة اشتغال هذا العلم، وقد ذكرناه سابقاً في متن هذا البحث[2].

وبوجه عام فإنَّ فيرث يُعَدُّ بمنهجه هذا مؤسساً للمدرسة اللغوية الاجتماعية البريطانية التي تصرّ على وجوب النظر إلى اللغة دائماً في إطار اجتماعي[3]، وقد حاول فيرث بعمله هذا تأكيد الجانب الاجتماعيّ في دراسة اللغة، وسعى إلى إرساء قواعد المنهج اللغوي الاجتماعيّ ومبادئه من طريق أفكاره التي شكلت رؤية مدرسة لندن اللغوية، يقول جفري سامسون: ((كان اللسانيون اللندنيون يعالجون بصفة رئيسة تلك اللغات التي ينطق بها الكثيرون، والتي واجهت مهمة التطور إلى وسائل فعالة للتواصل بين حضارات حديثة، وهذا يعني من جهة أنَّ الجانب العلمي من التقاليد اللسانية البريطانية كان معززاً، حيث برزت موضوعات مثل إيجاد نظم الكتابة، وتخطيط اللغة القومية بصورة مهمة، كما عني (فيرث) بتدريس مقررات في علم اجتماع اللغة(sociology of language) في الثلاثينيات قبل أن يظهر هذا الموضوع في قائمة الدراسات الأمريكية بوقت طويل))[4].

وبحسب (كشرو) (Bgkachru) الذي أرَّخ لعلم اللغة الاجتماعيّ في بريطانيا في مقاله الموسوم (علم اللغة الاجتماعيّ ـ التعاليم الفيرثية)، فإنَّ فيرث صاغ أصول علم اللغة الاجتماعيّ، من طريق التعاليم الفيرثية التي بحثت الواقعية الاجتماعية، وركز (كشرو) في نقطتين مهمتين من هذه التعاليم، الأولى التصور الخاص باللغة كوظيفة، والثانية سياق الحال، وأشار إلى أنَّ هاتين النقطتين قد وضحتا وعي فيرث بعلاقة اللغة مع المجتمع، وأهمية دراسة اللغة وهي كائنة في السياق الاجتماعي، ويخلص إلى أنَّ فيرث في العام 1957م قرَّر أنَّ علم اللغة الاجتماعيّ بحسب تعبير فيرث نفسه ـ Sociological Linguistics ـ مجال عظيم البحث في المستقبل[5].

والخلاصة التي وصف بها فيرث وفكره اللغوي في مدرسة لندن على رأي (روبنز) هي((أنَّ

(1) ينظر: علم اللغة ـ نشأته وتطوره: 150.

(2) ينظر: المبحث الثالث من الفصل الأول.

(3) ينظر: التفكير اللغويّ بين القديم والجديد: 154، واللغة العربية في إطارها الاجتماعيّ: 32.

(4) ينظر: مدارس اللسانيات: 228، واللغة والمجتمع (محمود السعران): 25.

(5) ينظر: رؤى اللغويّين الغربيين لجذور علم اللغة الاجتماعي: 323 ـ 324.

العناية الحالية الكبيرة ـ في الواقع ـ بعلم لغة النصوص وأفعال الكلام ونظرية الوثاقة الدلالية وعلم اللغة الاجتماعيّ عموماً، يمكن النظر إليها على نحو ملائم باعتبارها تطورات بعيدة النطاق في موضوعات واتجاهات البحث التي قدمها فيرث بشكل برنامجي، منذ جيل في مفهومه عن سياق الحال من قبل))[1].

(1) ينظر: موجز تاريخ علم اللغة في الغرب: 329.

المبحث الرابع: المدرسة الأمريكية

تعود بدايات المدرسة الأمريكية في علم اللغة إلى مصدرين رئيسين، هما أفكار النحاة الشبان الذين ظهروا في ألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر، وأطروحات دو سوسير اللغوية، على الرغم من أنَّها لم تتصل بأفكاره اتصالاً مباشراً[1].

ولقد كانت البداية المهمة لعلم اللغة الأمريكيّ في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين؛ إذ شهدت اللسانيات التزامنية نموّاً ملحوظاً، وبصورة مستقلة نسبيّاً عن المدارس الأوروبية، تحت زعامة أحد علماء الأنثروبولوجيا (فرانز بواس1858 ـ 1942م) الذي مهّد أمام علماء اللسانيات الأمريكيين باتجاه لغوي أنثروبولوجي أثبت فيما بعد فائدته الكبرى في حقل الدراسة اللغوية، وبقي هذا الاتجاه دون منازع حتى ظهور(تشومسكي) على الساحة اللغوية في أواخر الخمسينيات[2].

وبفعل زعامة بواس للدرس اللغويّ؛ فقد ارتبطت الأبحاث اللغوية منذ مدّة مبكرة ((بالدراسات الأنثروبولوجية التي اعتمدت على العمل الميدانيّ في جمع النصوص الأنثرولغوية، وتصنيف لغات الهنود الحمر، وعلاقة هذه اللغات بمجتمعاتها، ولقد كانت هذه المدرسة في تصورها للعلاقة بين اللغة والثقافة أقرب إلى تصور المدرسة الفرنسية؛ فاللغة عندها نتاج ثقافيّ، أو ميراث اجتماعيّ أكثر من كونها حدثاً أو عملاً اجتماعيّاً))[3].

لذا وصفت أعمال بواس بأنَّها البداية الحقيقية للمدرسة اللسانية الأمريكية، وإليه ينسب تطور علم اللغة فيها، يشاركه في هذه الريادة اثنان من العلماء البارزين، هما: إدوارد سابير(1884 ـ 1932م)، وليونارد بلومفيلد (1887 ـ 1949م)، أمَّا سابير؛ فكان الممثل التقليدي

---

(1) ينظر: علم اللغة ـ نشأته وتطوره: 152، واللسانيات ـ اتجاهاتها وقضاياها الراهنة: 125.

(2) ينظر: مدارس اللسانيات: 51، ومناهج علم اللغة: 199.

(3) ينظر: اللغة والثقافة: 32، واللسانة الاجتماعية: 20.

للسانيات الأمريكية، فضلاً عن أنَّه رائد البنيوية فيها، وكان بلومفيلد في أمريكا بمنزلة دو سوسير في أوروبا من حيث الأهمية، وعمق الأثر[1].

إنَّ اللسانيات الأمريكية في مرحلة التكوين تلك، كانت متأثرة بالوضعية الصارمة لعلماء النفس السلوكيين، وكان هذا التأثير قويّاً في بلومفيلد بشكل خاص، أمَّا بواس وسابير فقد تأثراً بعلم الأنثروبولوجيا، لذا انعكست اهتماماتهما على الارتباط بين اللغة والأنثروبولوجيا في الجامعات الأمريكية، وكان من ثمرة هذا الاهتمام أن واجه كل من اللسانيين والأنثروبولوجيين تحدياً مشتركاً في دراسة اللغات الهندية ـ الأمريكية، المتناثرة بين جماعات متضائلة وصغيرة غالباً، وفي أماكن كثيرة من الولايات المتحدة وكندا[2].

وبهذا كان الارتباط القوي بين علم اللغة والأنثروبولوجيا في النصف الأول من القرن العشرين العلامة البارزة التي طبعت بها الدراسات اللغوية في أمريكا، وأصبحت دراسة اللغات الموجودة في أمريكا محط اعتراف الأوساط العلمية هناك، إذ شكلت هذه اللغات جزءاً أساسيّاً من خطة البحث اللغويّ الأمريكي، وقدّم علماء اللغة دراسات كثيرة بشأن هذه اللغات، التي استقوها من لغات أمريكا الأصلية، على الرغم من كونها لم تكن مكتوبة قبل حلول القرن العشرين[3].

ولقد كان تأليف بواس لكتابه (دليل اللغات الهندية الأمريكية) في العام (1911م) سبباً رئيساً في إقدام العلماء والباحثين الأمريكيين على دراسة هذه اللغات، فمنذ أن ظهر هذا الكتاب ـ الذي كان دراسة شاملة، ضمّت عدداً كبيراً من اللغات المحلية قام بها بواس ـ أصبحت دراسة هذه اللغات عرفاً علميّاً التزم به كلُّ العلماء في أمريكا[4].

ولعل هذا ما دعاه إلى أن يضع لنفسه منهجاً جديداً، يقوم على أنَّ كلَّ لغة لها منطقها التركيبيّ الخاص بها، وتبعاً لذلك؛ فإنَّ منهج التحليل المناسب ـ بحسب بواس ـ تفرضه طبيعة اللغة نفسها، وفي هدي هذه الرؤية ضمّن كتابه الدليل مبادئ الوصف الدقيق لتسع عشرة لغة من اللغات الهندية الأمريكية، مدعومة بمقدمة شاملة تعدُّ من المقدمات المهمة في علم

(1) ينظر: موجز تاريخ علم اللغة في الغرب: 301، ودليل السوسيولسانيات: 49، واتجاهات البحث اللساني: 277،275، والتفكير اللغويّ بين القديم والجديد: 250.

(2) ينظر: موجز تاريخ علم اللغة في الغرب: 301 ـ 302، واللغة العربية في إطارها الاجتماعي: 24.

(3) ينظر: علم اللغة ـ نشأته وتطوره: 153 ـ 154.

(4) ينظر: نظرية تشومسكي اللغويّة: 61، ومدارس اللسانيات: 150.

اللغة حتى هذا الوقت، فضلاً عن إشارته إلى علم النفس وعلم الاجتماع ودورهما في تحليل الظواهر اللغوية وفهمها [1].

وبهذا أوجد بواس فارقاً بينه وبين (دو سوسير)، الذي استأثر باهتمام الأوساط العلمية باختراعه طريقة جديدة لرؤية ظواهر، ظلت مألوفة مدة طويلة من الزمن لا تحمل معها أيّة مفاجآت، معتمداً في تفسير آرائه على نماذج من لغته الفرنسية، واللغات الأوروبية الأخرى الواسعة الانتشار، التي حملت لواء الحضارات الغربية، التي أشبعها فقهاء اللغة، وعلماء اللسانيات التأريخية بحثاً ودراسة، أمّا بواس وأتباعه؛ فقد واجهوا مشكلة علمية صعبة؛ لأنَّ دراستهم حاولت تحديد البنية الحالية لمجموعة من اللغات المختلفة التي كانت غريبة تماماً، لكنهم كانوا في مأمن من تضليل التاريخ، إذ لم يكن العلماء أو المتحدثون بهذه اللغات يعلمون شيئاً عن المسار الذي سلكته تلك اللغات حتى وصلت إلى ما هي عليه، ومن جانب آخر فإن بواس خالف دو سوسير بأنَّه اتجه إلى الكلام (La parole)، لا إلى اللغة (La langue) التي جعلها دو سوسير مدار الدراسة؛ لأنَّ كلام الفرد هو الشيء الذي يمكن رصده وبحثه من هذا السبيل على رأي بواس[2].

هذا المنهج الذي خطه بواس اعتمده سابير وطوره، إذ دأب الأخير على دراسة هذه اللغات عبر بحوثه المهمة، ولقد كان هو وبلومفيلد أبعد أثراً من بواس في الأعراف اللغوية الأمريكية، وظلَّ سابير يتابع منهجية أُستاذه بتميز واضح؛ باشتغاله بالعمل الميدانيّ في وصف عدد متنوع من اللغات، وهو ما هيأ له الاقتراب من التنوعات اللغوية التي تفرض التنوعات الثقافية، وقد كان سابير أنثروبولوجيّاً ولغويّاً في آنٍ واحد، ونشر أبحاثاً كثيرة في كلا الحقلين، وبحث في كلِّ الأُسر اللغوية الكبرى، وهذا دعاه إلى أن يعتني بالعلاقات التي تكون بين اللغة والأدب، واللغة والثقافة، واللغة وحامليها[3].

إنَّ اعتناء سابير بتفحص هذه العلاقات المتعددة مع اللغة هو الذي أضفى بعداً شموليّاً على بحوثه، ودفعه إلى تنبيه اللغويين على أهمية هذه العلاقات في دراسة اللغة؛ إذ أعلن بعد مؤتمر (هاغو) في أمريكا ـ المؤتمر الأول للسانيين في العام (1924م) ـ أنَّ على ((اللسانيين ـ شاؤوا أم أبوا ـ يجب أن يصبحوا معنيين أكثر فأكثر بعدد من المشكلات الأنثروبولوجية،

(1) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيويّ: 119، واتجاهات البحث اللساني: 274 ـ 275.
(2) ينظر: مدارس اللسانيات: 52 ـ 53، والنحو العربي والدرس الحديث: 34، ونظرية تشومسكي اللغويّة: 62.
(3) ينظر: اللغة والفكر والعالم: 17، ونظرية تشومسكي اللغويّة: 65، ومناهج علم اللغة: 201.

والاجتماعية، والنفسية التي تجتاح حقل اللغة؛ لأنَّه من الصعب على لسانيّ حديث أن يحدد نفسه بمادة بحثه التقليدية. وما لم يكن هذا اللساني ضيّق الأفق نوعاً ما، فإنَّه لن يستطيع إلّا أن يشترك جزئيّاً أم كليّاً، في الاهتمامات المتبادلة التي تربط اللسانيات بالأنثروبولوجيا، وتاريخ الثقافة، وعلم الاجتماع))[1].

ومن هنا فقد اهتمَّ سابير ((بدراسة الكلام على المستوى الجمعيّ وارتباطه بالمستويات الاجتماعية، وقد عمل على تدعيم مجالات الدرس اللغوي في إطار الأنثروبولوجيا اللغوية، وإبراز العلاقة بين الظواهر الثقافية والظواهر اللغوية))[2]، وقدم تعريفاً خاصّاً به للغة، بنى على أساسه تصوره الخاص للعلاقة بين اللغة والمجتمع، فاللغة في نظره ((أكثر من تقنية بسيطة للتواصل، إنَّها أداة قوية للتنشئة الاجتماعية (sociaisation) في استقلال عن الوظيفة الحرفية للوظيفة، بل إنَّها بحسب تعبير سابير نفسه قوة للتنشئة الاجتماعية والوحدة، وهي أقوى العناصر المساهمة في نمو الفردانية، فنحن البشر لا يمكن أن نوجد خارج المجتمع؛ إذ إنَّ العلاقات الاجتماعية لا يمكنها أن توجد دون هذه الأداة))[3]. وهذه الأداة إرث تأريخي بَحت للجماعة، وهي نتاج الاستعمال الاجتماعي الطويل الأمد[4].

إنَّ العلاقة بين اللغة والمجتمع كانت محطّ اهتمام وتتبع لدى سابير في كل أفكاره، وبحوثه اللغوية؛ لأنَّه يرى أنَّ الأصوات والكلمات والصيغ الصرفية والتراكيب النحوية لا قيمة لها إلّا بمقدار ما يتعارف المجتمع عليها، بوصفها رموزاً للدلالة، وهذا يعني أنَّ اللغة تكتسب قيمتها من المجتمع، بوصفها رموزاً للدلالة، وأنَّ الاستعمال والعرف هما اللذان يحددان معانيها، وتطورها على وفق حاجات المجتمع[5].

إنَّ وعيه بهذه العلاقة برز بشكل خاص في فكرتين مهمتين عنده، تتمثل الأُولى: في النماذج اللسانية التي تعني أنَّ كل إنسان يحمل في داخله المخططات الأساسية التي تنظم لغته ليؤمّن لنفسه عملية التواصل[6]، وهذه الفكرة لا تبتعد كثيراً عن فكرة اللغة التي قال بها

(1) ينظر: الاتجاهات الأساسية في علم اللغة: 43 ـ 44.

(2) ينظر: اللغة والثقافة: 33.

(3) ينظر: في اللسانيات العامة: 57.

(4) ينظر: علم اللغة في القرن العشرين: 93.

(5) ينظر: مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ: 184.

(6) ينظر: اتجاهات البحث اللساني: 276.

(دو سوسير)، أو القدرة اللغوية التي قال بها (تشومسكي): فيما بعد، غير أنَّ سابير وبحكم منهجه أرجع معرفة هذه النماذج إلى الحياة الثقافية والاجتماعية، وهو يستعمل مصطلح الثقافة بالمعنى الشامل، ليدلّ به على مجموعة التصورات والمفاهيم والعادات والسلوك التي يتألف منها تصوّر شعب من الشعوب عن العالم الذي يحيط به، والعلاقة بين اللغة والثقافة عنده علاقة فاعلة ومتفاعلة، وقد أدّى تصوره لهذه العلاقة بين اللغة والمجتمع إلى تطور الأبحاث الأنثروبولوجية وعلاقتها باللغة[1].

أمَّا الفكرة الثانية؛ فهي (فرضية النسبية اللغوية) وتُسمّى ـ أيضاً ـ (بفرضية سابير وورف) نسبة إلى تلميذ سابير بنيامين لي ورف (1897 ـ 1941م)، الذي طوَّر الفرضية بشكل خاص، وهذه الفرضية تجمع بين الحتمية اللغوية والنسبية اللغوية، وهي تعني ما يأتي[2]:

1 ـ إنَّنا نجد أنفسنا في جميع تفكيرنا وإلى الأبد تحت رحمة تلك اللغة المعينة التي أصبحت وسيلة التعبير في مجتمعنا؛ لأنَّنا لا نملك إلّا أنْ نرى ونسمع، وبطريقة أخرى نتعلم بالاختبار بلغة الفئات والعلامات الفارقة، المحولة إلى رموز في اللغة، وهذا يعني أنَّ اللغة هي التي تحتم الفكر ورؤية العالم بالنسبة لنا، وهذا ما يسمى بجانب الحتمية اللغوية من الفرضية.

2 ـ إنَّ الفئات والعلامات الفارقة المحولة إلى رموز في أيِّ نظام لغويّ هي نسيج ذلك النظام وحده، ولا تتكافأ مع الفئات اللغوية، وعلامات الأنظمة اللغوية الأخرى، وهذا يؤكد حقيقة التمايزات اللغوية التي تُنتج تمايزات ثقافية، فليس هناك لغتان فيهما من الشبه إلى حدٍّ يجعلنا نقول إنَّهما يمثلان الحقيقة الاجتماعية نفسها، إذ إنَّ العوالم التي تعيش فيها المجتمعات المختلفة هي عوالم متباينة، وهذا ما يسمى بجانب النسبية اللغوية من الفرضية.

والذي يهمنا من هذه الفرضية أنَّها أدّت دوراً مهمّاً في نشأة علم اللغة الاجتماعيّ وتطوره؛ بسبب ما أثارته من إشكالية العلاقة بين اللغة والمؤسسة الاجتماعية التي تستخدمها، من خلال دور اللغة في انتقال التراث الثقافيّ، وفي التنشئة الاجتماعية، وفي الاتصال الاجتماعيّ، والعمليات الاجتماعية المختلفة. ولما كانت هذه العمليات تمثل قضايا واقعية يمكن

---

(1) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيويّ: 120.

(2) ينظر: اللغة واللغويّات: 284 ـ 285، وعلم اللغة في القرن العشرين: 89 ـ 90، والألسنية ـ علم اللغة الحديث المبادئ والأعلام: 222 ـ 223، ومدارس اللسانيات: 80 ـ 81.

ملاحظتها، واختبار محتوياتها، فإنَّ أوضح ما قدمته الفرضية لعلم اللغة الاجتماعيّ هو حقيقة التنوعات، سواء أتنوعات لغوية كانت أم ثقافية[1].

ومن هنا فإنَّ(ديل هايمس) أستاذ علم اللغة الاجتماعيّ الأمريكي يرى أنَّ هذه الفرضية، على وفق هذه الصياغة، نسبية من الدرجة الثانية؛ لأنَّها تعتمد على نسبية أولى هي النسبية الاجتماعية اللغوية، ومفادها أنَّ اللغات ترتبط بالحياة الاجتماعية بشكل متفاوت[2].

ومن جانب آخر؛ فإنَّ هذه التنوعات التي أشارت إليها فرضية (سابير וورف)، جعلت (بازل برنشتين) ينطلق في دراسة مشكلة العلاقة بين أنساق اللغة الرمزية وأنساق البنى الاجتماعية، لا على أسس تأملية عامة، بل على أسس تجريبية، تحاول اختبار التصورات في سياق ثقافيّ محدد؛ ومن هنا فرّق بين مفهومين، هما:(الشفرة اللغوية) و(الشفرة الكلامية)، والشفرة اللغوية عنده هي مجموعة من القواعد التي تخضع لها كل الشفرات الكلامية، غير أنَّ هذه الشفرات الكلامية المتحققة واقعيّاً هي وظيفة للثقافة الفاعلة عبر العلاقات الاجتماعية في سياقات محددة، ومن ثَمَّ فإنَّ الأشكال أو الشفرات الكلامية تعكس شكل العلاقة الاجتماعية، وتنظّم كلام المتحاورين[3].

إذن فبرنشتين لا ينظر إلى الكلام على أنَّه كيان متنافر، ومليء بأوجه القصور والشذوذ بحسب رؤية (دو سوسير)، بل ينظر إليه كونه نسقاً ترتسم فيه أشكال العلاقات الاجتماعية في سياق اجتماعيّ معين، فضلاً عن تنظيم العلاقات الاجتماعية، وتوجيه التجربة الاجتماعية، من طريق تحديد الأشياء التي لها مغزى وأهمية داخل هذا السياق الاجتماعيّ المعين[4].

هذا النظر قاده إلى تحديد نوعين من الشفرات أصبحتا من مفاهيم علم اللغة الاجتماعي، هما الشفرة المقيّدة (restricted code)، والشفرة الموسّعة (aborated code)، ممثلاً للشفرة المقيّدة بكلام الطبقات العمالية، وللشفرة الموسّعة بكلام الطبقات الوسطى، وخلص إلى أنَّ كلّ شفرة تُظهر نمطاً لغويّاً مختلفاً تَبعاً لخصائص المجموعة الكلامية الاجتماعية التي تشكّلها[5].

(1) ينظر: اللغة والفكر والعالم: 76و96. ودليل السوسيولسانيات: 27 ـ 28.

(2) ينظر: اللغة والفكر والعالم: 96.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 98 ـ 99، وعلم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز): 123، واللسانيات الاجتماعية عند العرب: 34.

(4) ينظر: اللغة والفكر والعالم: 99.

(5) ينظر: اللغة والفكر والعالم: 100، ودليل السوسيولسانيات: 27 ـ 28، وعلم اللغة الاجتماعيّ(محمد حسن عبد العزيز): 123 ـ 124.

وبهذا ندرك كيف أسهم سابير في نمو الفكر اللغويّ الاجتماعيّ في أمريكا، يضاف إلى هذا البحوث اللغوية الاجتماعية التي كُتبت بتأثير من مفاهيم سابير، وكانت مثيرات مهمة للفهم الاجتماعيّ للغة، منها بحوث عن الأسماء الشخصية وعن كلام الرجال والنساء، فضلاً عن البحوث المتعلقة بألفاظ القرابة واحتكاك اللغات، وهذا ما يؤكده (وليم برايت) حين يشدد على تأثير سابير وتلاميذه في نشأة علم اللغة الاجتماعيّ، ويرى أنَّ هؤلاء الباحثين كانوا نشيطين لسنوات كثيرة، وطبع كثير من مقالاتهم تحت ما يسمى الآن بـ(علم اللغة الاجتماعي)[1].

أمَّا بلومفيلد الذي يشكِّل مع سابير قطبي المدرسة الأمريكية، فقد درس ـ أيضاً ـ منذ بداية حياته العلمية اللغات الهندية الأمريكية وبعض اللغات في جزر الفلبين، ولكنه وقف في الاتجاه المقابل لاتجاه سابير، إذ بقي مخلصاً لثقافته اللغوية أكثر من سابير، فهو لغويّ ينصب اهتمامه على مجال محصور ومحدود وهو اللغة، بخلاف سابير الذي حلق في آفاق أنثروبولوجية، ونفسية، واجتماعية؛ ولذلك فإنَّ أصول البحث اللغوي عند بلومفيلد أكثر وضوحاً وأبقى أثراً في تاريخ الفكر اللغوي الأمريكي، فضلاً عن أنَّ بلومفيلد كان على اتصال بعلم اللغة في أُوروبا ويتابع تطوراته عن كثب[2].

ولم تتأثر ثقافة بلومفيلد العامة بالباحثين اللسانيين الأُوروبيين فحسب، بل إنَّه تأثر بعلماء الاجتماع أيضاً، غير أنَّ اتصاله بمذهب السلوكيين الأمريكيين كان أعظم العوامل حسماً في تكوين نظريته اللغوية[3].

وقد انطلق من مسارات أفكار علم النفس السلوكيّ الذي يعتمد على المادية الآلية التي تستبعد عمليات الوعي الإنسانيّ من النظر العلمي، بوصفها عقلية، وتقصر اهتمامها على ما يقدم في الخبرة المباشرة وما يكون متاحاً للملاحظة[4]. وتتجه السلوكية إلى أنَّ ((الفروق بين البشر محكومة بالبيئة التي يعيشون بها، وأنَّ أيّ سلوك هو ردّ فعل، أي إنَّه يحدث، بوصفه استجابة لمثير خارجيّ خاص، وسلوك المرء يكشف عن نفسيته، ونفسيته تشكل بيئته))[5].

---

(1) ينظر: رؤى اللغويّين الغربيين لجذور علم اللغة الاجتماعيّ: 297 ـ 298.

(2) ينظر: مدارس اللسانيات: 57 ـ 58، ومناهج علم اللغة: 202 ـ 203، والعربية وعلم اللغة البنيويّ: 121.

(3) ينظر: اتجاهات البحث اللساني: 278.

(4) ينظر: تاريخ علم اللغة الحديث: 120.

(5) ينظر: اتجاهات البحث اللساني: 278.

وتبعاً لذلك؛ فإنَّ اللغة تمثل من منظور بلومفيلد مثيراً للكلام، واستجابة لهذا المثير، فالمتكلم حين يتكلم يفعل ذلك استجابة لمثير خارجي، ويصبح كلامه بالنسبة إلى المتلقي مثيراً يتطلب استجابة أيضاً[1]، وهذا ما دفع بلومفيلد إلى أن يُعرّف معنى الشكل اللغويّ بأنَّه ((الموقف الذي ينطق فيه المتكلم هذا الشكل وردّ الفعل الذي يستثيره في السامع))[2].

إنَّ مسألة المعنى عند بلومفيلد أصبحت موضع جدل كبير بين العلماء، فمنهم مَنْ يرى أنَّ (لسانيات بلومفيلد) لم تهتم بالمعنى؛ لأنَّها لا تؤمن بسبيل واضح للوصول إليه، ويرى آخرون أنَّها اهتمّت بالمعنى بحسب المنهج الذي اتبعه، إذ لم يغب تصور المعنى عن منهجه، وتحليله اللغويّ[3].

إنَّ بلومفيلد، وعلى الرغم من اتجاهه السلوكيّ في الدرس اللغوي؛ فإنَّه لم يخلُ فكره من بعض الأفكار التي تنتمي إلى الاتجاه اللغويّ الاجتماعيّ، جاءت قصداً أو عرضاً في إطار نظريته اللغوية، من ذلك فكرة سياق الحال، إذ يقول محمود السعران: ((مع أنَّ السلوكية التي طبّقها على اللغة سلوكية آلية، يدخل في اعتباره بعض العناصر غير اللغوية المتصلة في الكلام، ويعتبرها عنصراً لازماً لإدراك معنى الكلام. فالمدرسة السلوكية لا تتجاهل بعض ما نسميه العناصر الاجتماعية، ولكنها تعبر عنها بمصطلحات خاصة بها: إنَّها لا تتجاهل في الحقيقة شخصية المتكلم وشخصية السامع وبعض الظروف المحيطة بالكلام، بل إنَّ هذه المدرسة بعنايتها بتحليل المظاهر الفسيولوجية والفيزيقية خاصة قد وجهت عناية اللغويين نحو ربط المعنى بمجالات غير الكلام، مجالات تستلزم التحليل على مستويات خاصة))[4].

ويميِّز (كمال بشر) بين السياق عند بلومفيلد، والسياق عند فيرث، ويرى أنَّ سياق الموقف عند بلومفيلد ((مسرح أيضاً، ولكن شخوصه تتحرك بطريقة سلوكية، فهو يشبه مسرح العرائس، حيث تتحرك العرائس بفعل فاعل، بمعنى أنَّها لا تتحرك إلّا إذا وجدت دافعاً أو مثيراً يدفعها إلى الحركة... على حين تتحرك شخوص مسرح فيرث حركة تلقائية نتيجة للتفاعل الطبيعي

(1) ينظر: المعنى وظلال المعنى: 114

(2) ينظر: مناهج علم اللغة: 207.

(3) ينظر: مناهج علم اللغة: 209، واتجاهات البحث اللساني: 279، وعلم اللغة في القرن العشرين: 120 ـ 121، وعلم اللغة ـ مقدمة للقارئ العربيّ: 250 ـ 251، ومقدمة في علمي الدلالة والتخاطب: 25 ـ 26، والتفكير اللغويّ بين القديم والجديد: 131 ـ 132.

(4) ينظر: علم اللغة ـ مقدمة للقارئ العربي: 251.

بين عناصر هذا المسرح، فالشخوص تتحرك وتتكلم لا بدافع سلوكي، وإنَّما بدافع الارتباط القوي بين العناصر المختلفة. فكل عناصر المسرح مرتبط بعضها ببعض ارتباطاً شديداً، لا نستطيع فصل أحدها عن بقيتها))[1].

وبوجه عام؛ فإنَّ بلومفيلد لم يكن بعيداً عن فكرة السياق، ولا سيّما سياق الموقف، وإن لم يكن ذلك مقصوداً لذاته في صلب وجهة نظره اللغوية، ولعلَّها كانت مسؤولة عن توجيه الباحثين إلى ربط المعنى بعناصر خارجية غير الكلام على رأي محمود السعران[2].

ويُضَاف إلى وجود فكرة سياق الحال عند بلومفيلد، فإنه قد ضمَّن كتابه (اللغة) فصولاً وبحوثاً كانت منطلقاً مهمّاً في نشأة علم اللغة الاجتماعي وتأسيسه في أمريكا، وبحسب ما ذكره مؤرخو اللسانيات، فقد كانت من مساهمات بلومفيلد في علم اللغة الاجتماعيّ، تخصيصه بعض فصول كتابه لدراسة موضوعات علم اللغة الاجتماعيّ مثل الأُسر اللغوية، والتغيير اللغويّ، والاستعمال اللغويّ، والجماعة اللغوية، هذه البحوث اعتمد عليها علماء اللغة الاجتماعيّ في مرحلة التكوين، وعُدَّت من جذور علم اللغة الاجتماعيّ في أمريكا[3].

لقد كانت السمة التي طبعت بها بحوث رواد المدرسة الأمريكية، ولا سيّما (بواس وسابير) هي السمة الوصفية التي اعتمدت على بحث لغات لم تدرس من قبل، وذلك أدّاهم إلى تبني منهج من دون افتراضات مسبقة، معتمداً في الوقت نفسه على التفكير في العلاقة بين اللغات والمجتمعات التي تتكلمها، وأثر معارف المجتمع في اللغة، وأثر اللغة في ثقافة المجتمع، وبهذا الصنيع اقتربوا كثيراً من المنهج اللغويّ الاجتماعيّ، ولا سيّما في اعتمادهم على الكلام المتحقّق على لسان المتكلم في سياق بيئته، لا على اللغة الكامنة في أذهان الجماعة، وكان من نتائج بحوث هؤلاء الروَّاد أنَّهم لحظوا كيف تختلف أبنية اللغات وأنظمتها تَبعاً لاختلاف المجتمع، لذا كانت هذه البحوث، وتلك الرؤى حافزاً لظهور الاتجاه اللغويّ الاجتماعيّ بقوّة على يد مجموعة من العلماء الأمريكيين، مثَّلت جهودهم الفيصل في بروز علم اللغة الاجتماعيّ علماً مستقلّاً، له أبحاثه، وميدانه، وجذوره.

إنَّ الحدث الأبرز الذي قدمته المدرسة الأمريكية لهذا الفرع اللسانيّ (علم اللغة الاجتماعيّ)،

(1) ينظر: التفكير اللغويّ بين القديم والجديد: 227 ـ 228.

(2) ينظر: علم اللغة ـ مقدمة للقارئ العربي: 251، ودلالة السياق: 180.

(3) ينظر: مناهج علم اللغة: 208، ورؤى اللغويّين الغربيين لجذور علم اللغة الاجتماعي: 308، وعلم اللغة الاجتماعيّ (هدسن): 52.

يتمثَّل في المؤتمر التأسيسيّ الأول لعلم اللغة الاجتماعيّ الذي نظَّمه وليم برايت في العام (1964م) في جامعة كاليفورنيا في مدينة لوس أنجلس، هذا المؤتمر جاء نتيجة لنضج الوعي بأهمية علم اللغة الاجتماعيّ في الدرس اللغويّ الحديث، التي أسهمت فيه البحوث والرؤى السابقة في التراث اللغويّ الضخم في كل المدارس الأوروبية والمدرسة الأمريكية[1].

لقد أشار وليم برايت ـ مُنظِّم هذا المؤتمر ـ إلى ((أنَّه خطَّط في سنة 1963م لمؤتمر علم اللغة الاجتماعيّ، الذي عقد في سنة 1964م وسُمِّي اختصاراً (UCIA)، وحضره عدد من اللغويين، منهم: هوجن، فرجسون، جمبرز، هايمز، لابوف وآخرون، وطُبِعَت أعمال هذا المؤتمر في سنة 1966م في كتاب مسمى بالمصطلح (sociolinguistics)، ويقول برايت: إنَّه أراد أن يكون هذا المؤتمر حدثاً مهمّاً، وتطوّراً يمثل نقطة تحول في هذا المجال، وإنَّ طموح هؤلاء الباحثين يشعرني بأنَّه نوع من أخذ الريادة في هذا المجال))[2].

هذا المؤتمر انطلق أساساً من جهود(دو سوسير)، و(ماييه)، و(فندريس) و(بواس)، و(سابير)، و(بلومفيلد)، ويوضّح هدسن العلاقة بين تلك الجهود والمؤتمر قائلاً: ((وليس معنى ذلك أنَّ دراسة اللغة في علاقتها بالمجتمع من ابتكار فترة الستينيات، فعلى عكس ذلك هنالك تراث قديم العهد في دراسة اللهجات وفي الدراسات التي تناولت العلاقات بين معاني الكلمات والثقافات المختلفة، وكلاهما يقع في إطار تعريفنا لعلم اللغة الاجتماعي. أمَّا الجديد الذي استُحْدِث في الستينيات؛ فهو الاهتمام الواسع والإدراك بأنَّ علم اللغة الاجتماعيّ قادر على كشف الكثير مما كان غامضاً من طبيعة اللغة وطبيعة المجتمع))[3].

وحدّد برايت وزملاؤه في هذا المؤتمر الأبعاد السبعة لعلم اللغة الاجتماعيّ، محاولين تشخيص الموضوعات التي تقع ضمن اهتمام العلم، وذلك إدراكاً منهم بأهمية هذا التحديد في مرحلة التأسيس لإعطاء صورة واضحة وكاشفة لهذا الفرع الحديث في مساحات علم اللغة العام، فضلاً عن إبانة منطقة الاشتراك بين علم اللغة الاجتماعيّ وعلم الاجتماع الذي يمثل شريكاً أساسيّاً فيه، وهذه الأبعاد السبعة التي يجب أن يبحث فيها علم اللغة الاجتماعيّ هي ما يأتي[4]:

(1) ينظر: تطور علم اللغة: 356 وما بعدها، والسياسات اللغويّة: 8، ودليل السوسيولسانيات: 13.

(2) ينظر: رؤى اللغويّين الغربيين لجذور علم اللغة الاجتماعيّ: 298 ـ 299.

(3) ينظر: علم اللغة الاجتماعيّ (هدسن): 16.

(4) ينظر: تطور علم اللغة: 358 ـ 359.

1 ـ الهوية الاجتماعية للمتكلم في عملية التواصل.

2 ـ الهوية الاجتماعية للسامع.

3 ـ المحيط الاجتماعيّ المتحدث فيه.

4 ـ التحليل التزامنيّ والتعاقبيّ للهجات اللغوية.

5 ـ التقديرات المتباينة لسلوك المتكلم اللغوي.

6 ـ مدى الاختلاف اللغويّ، سواء كان تعدداً لهجيّاً، أو لغويّاً، أو لهجيّاً فرديّاً.

7 ـ إمكانات تطبيق علم اللغة الاجتماعيّ بالنظر إلى تشريح المجتمع، وتأريخ اللغة والسياسة اللغوية.

وقد طبعت أعمال هذا المؤتمر من قبل مُنظِّم المؤتمر وليم برايت في كتاب بعنوان: (علم اللغة الاجتماعي) في سنة 1966م، فضلاً عن كتاب آخر ظهر في سنة 1997م، كان عبارة عن لقاءات ومقالات لمنظمي المؤتمر، حرّر هذا الكتاب كلّ من ريتشارد تورك وكرستينا بولستون بعنوان: (الأيام الأولى لعلم اللغة الاجتماعي)(The Early Days of Sociolinguistics)، نَصَّت هذه المقالات على أهمية المؤتمر على المستوى العالميّ لعلم اللغة الاجتماعيّ، من خلال منظمي المؤتمر الذين دشنوا هذه المقالات أمثال (تشارلز فرجسون) و(جوشوا فيشمان) و(ديل هايمز) و(وليم برايت)، (وجون جامبرز)، وغيرهم[1].

لذا يُعَدُّ هذا المؤتمر معلماً رئيساً لعلم اللغة الاجتماعيّ، إذ وُصِفَت قائمة العلماء المشاركين فيه بأنَّها القائمة التي تولَّت في السبعينيات والثمانينيات تمثيل هذا العلم، بالبحوث والمشاغل التي عمل عليها هؤلاء العلماء قبل المؤتمر وبعده، وعُدَّت فيما بعد المرجع اللغويّ الاجتماعيّ لكل البحوث اللاحقة في علم اللغة الاجتماعيّ[2].

إنَّ الأعمال المهمة لمنظمي المؤتمر الأمريكيّ جعلت من هؤلاء العلماء محط ثناء وإشادة حتى من الأوساط الأوروبية، فهذا (لويس جان كالفي) عالم اللسانيات الاجتماعية الفرنسيّ يُشدِّد على أهمية البحوث وأصحابها، ويرى أنَّ سيرهم العلمية تكاد تكون

(1) ينظر: السياسات اللغويّة: 8، وتطور علم اللغة: 356 ـ 357، ورؤى اللغويّين الغربيين لجذور علم اللغة الاجتماعيّ: 299 وما بعدها.

(2) ينظر: السياسات اللغويّة: 8،16،32، ودليل السوسيولسانيات: 49، والازدواج اللغويّ (تشارلز فرجسون) مقالة مترجمة ضمن كتاب الازدواج اللغويّ في اللغة العربيّة: 193.

متكافئة، فهم قد عملوا في مجالات متشابهة واهتماماتهم واحدة، محدداً في الوقت نفسه المؤتمر بسمات أربع، هي[1]:

1 ـ أغلب المشاركين في المؤتمر عملوا في مجال التعدد اللغويّ، وعلى نطاق واسع.

2 ـ هؤلاء العلماء اهتموا بالتغيير اللغويّ الذي وُضِعَ في إطار العلاقة مع الأحداث الاجتماعية.

3 ـ كانت لديهم هموم لغوية اجتماعية خاصة، منها تعليم اللغة الإنكليزية للأطفال، وللأمريكيين السود.

4 ـ اهتموا بالمجال التطبيقيّ لعلم اللغة الاجتماعيّ المتمثل بالسياسة اللغوية، ولا سيّما بعد مقال (فرجسون) عن الازدواجية اللغوية، مِمَّا جعل الباحثين يعنون بظواهر أخرى مثل التعدد اللغوي ومشكلاته.

ويذكر (كالفي) ختاماً أنَّ هذا العدد من الباحثين كان هَمّهم العلمي واحداً، وقضاياهم العلمية واحدة، مما جعلهم أكثر تأثيراً في العالم، وأصبح لعلم اللغة الاجتماعي ـ نظراً لهذا التوجه، وتلك الجهود ـ مصطلح، ومفهوم، وموضوع منذ تأريخ انعقاد المؤتمر عام 1964م في لوس أنجلس.

وبهذا؛ فإنَّ من ثمرات المؤتمر المهمة الإعلان عن انتظام هذا الفرع اللسانيّ واستقلاله، فرعاً علميّاً له أبعاده، وبحوثه، وعلاقاته، مدعوماً ببيان أهميته في كشف مسارات العلاقة بين اللغة والمجتمع وجدواه التطبيقية في حلّ كثير من المشكلات، التي تكون اللغة طرفاً فيها، فضلاً عن تَلَبُّس المصطلح (علم اللغة الاجتماعيّ) دلالة العلم، إذ لم يكتسب هذا المصطلح دلالته الحالية قبل انعقاد المؤتمر الأمريكي على المستوى العالميّ، على الرغم من أنَّ المصطلح، وبعض مفاهيم العلم وموضوعاته ـ كما بيَّنا سلفاً ـ قد ذُكرت في المدرسة الفرنسية أولاً، والبريطانية ثانياً، التي شكلت بدايات مهمة وسابقة مثلت للمؤتمر أساسات الانطلاق، إلّا أنَّه لم ينتظم الانتظام الذي وُجِدَ في المؤتمر الأمريكيّ، يزاد على هذا البعد التأسيسيّ ما قدمته بحوث المؤتمر من مساهمة في تشييد موضوعات العلم، واشتغاله على المستوى الأوروبيّ والأمريكيّ.

والرؤية المتحصلة من كلِّ هذا، هي أنَّ علم اللغة الاجتماعي على الرغم من تطوّره،

(1) ينظر: رؤى اللغويّين الغربيين لجذور علم اللغة الاجتماعيّ: 304 ـ 306.

وانتظامه، واستقلاله في أمريكا، فإنَّ جذوره جاءت من خلال المدارس اللغوية الأسبق الأوروبية والأمريكية، وما أضفَى على علم اللغة الاجتماعي هذا التطور والاستقلال يرجع أيضاً إلى أوضاع البيئة الأمريكية ومستجداتها التي حدثت في النصف الثاني من القرن العشرين، ولا سيّما المشكلات التي شاعت في أوساط المهاجرين، فضلاً عن النزعة الأمبريقية التي وُسِمَت بها تلك البحوث، وأدّت إلى اكتشافات مهمة تجاوزت الجانب النظريّ الذي اعتمد عليه ـ في البداية ـ علم اللغة الاجتماعيّ[1].

وبناء على طموح الفصل الذي يتوخاه من الكشف عن المنهج اللغويّ الاجتماعيّ في المدارس اللغوية (الأوروبية والأمريكية)، يتبين لنا أنَّ علم اللغة الاجتماعيّ قد بدأ أُوروبيّاً وأمريكيّاً، واستقل بوصفه قسماً معترفاً به أمريكيّاً، مصطلحاً، ومفهوماً، ومجالاً.

(1) ينظر: رؤى اللغويّين الغربيين لجذور علم اللغة الاجتماعيّ: 330،332.

الفصل الثالث

اللسانيات الاجتماعية في الدراسات العربية الحديثة
الانتقال والكتابات الأولى

المبحث الأول: الدراسات العربية الحديثة وبدايات النشأة.

المبحث الثاني: انتقال المصطلح والمفهوم.

المبحث الثالث: الكتابات الأولى.

المبحث الأول: الدراسات العربية الحديثة وبدايات النشأة

حظيت مصر بنهضة حضارية في القرن التاسع عشر، مثَّلت منعطفاً مهمّاً في تكوين مصر الحديثة بوجه خاص، والنهضة العربية بوجه عام، إذ أوجدت لدى المفكرين العرب وعياً راسخاً، يؤمن بضرورة القيام بمشاريع إصلاحية كبرى على جميع المستويات، ويتجه إلى إعادة النظر في الفكر العربيّ لمواكبة التطور الحاصل في الغرب، الذي تبينه العرب للمرة الأولى مع الحادث الاستعماريّ[1].

وبفعل هذا الوعي ألقت النهضة بظلالها على جميع مستويات الحياة الفكرية، والاجتماعية، والاقتصادية، وبدأت مظاهر التجديد تتخذ مساراً هادفاً يحاول المواكبة عبر انفتاح الثقافة العربية على الثقافة الغربية[2].

ومن هنا كان نصيب الحقل اللغويّ، أن وُجّهَت إليه بعض الجهود الإصلاحية التي عمدت ـ وبدافع الشعور القوميّ العربيّ ـ إلى إعادة الاعتبار إلى اللغة العربية، وبَعث الروح فيها من جديد؛ حتى تستجيب لمقتضيات الحضارة، وقد حمل لواء هذا الإصلاح ثلة من الباحثين، الذين عملوا في إطار فرديّ أو جماعيّ، وساروا في اتجاهات متعددة، فمنها ما توجه إلى المعجم والترجمة، ومنها ما كان موجهاً إلى قضايا تعليم اللغة العربية، بهدف التيسير على الطلاب ومعالجة المشكلات اللغوية، وعُدَّت هذه المحاولات أولى مظاهر التأثر العربي بالثقافة الغربية[3].

وبتتابع آثار النهضة الحديثة تظهر الخطوط الأولى لانتقال الفكر اللغويّ الغربيّ إلى ميدان التفكير اللغويّ في مصر والعالم العربيّ، وتظهر أولى هذه المحاولات على يد رفاعة الطهطاوي، وجرجي زيدان، وغيرهما[4]، وقد تجلَّت ملامح التأثر بالمنهج التاريخيّ، والمقارن

---

(1) ينظر: اتجاهات الدراسات اللسانيّة المعاصرة في مصر: 37، ونشأة الدرس اللساني العربي الحديث: 14.

(2) ينظر: اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر: 35.

(3) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 23 وما بعدها، والعربية وعلم اللغة البنيويّ: 59 وما بعدها.

(4) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيويّ: 139، والاتجاهات المعاصرة في تطور دراسة العلوم: 140.

بصورة واضحة عند الطهطاوي؛ بمحاولته تصحيح بعض الأفكار اللغوية المغلوطة التي كانت سائدة في مصر، ولا سيّما في الأزهر، من قبيل الحكم على اللغة الفرنسية بأنَّها لغة لا نصيب لها من الفصاحة، والقواعد التي تحكم أصولها، ومبانيها، وتصريفات مفرداتها، فحاول أنْ يصحّح هذا الوهم الذي كرّسته العزلة بقوله: ((إنَّ اللغة الفرنساوية كغيرها من اللغات الإفرنجية لها اصطلاح خاصٌّ بها، وعليه ينبني نحوها، وصرفها، وعروضها، وقوافيها، وبيانها... فحينئذٍ سائر اللغات ذات القواعد لها فنّ يجمع قواعدها، فحينئذٍ ليست اللغة العربية هي المقصورة على ذلك))[1]، ويعقد الطهطاويّ في سياق آخر موازنة بين اللغتين العربية والفرنسية بحديثه عن المحسنات البديعية في اللغتين، وأوجه النسبة والاختلاف بينهما، وقد مكّن منهج الطهطاويّ لأسلوب الموازنة بين اللغتين العربية والفرنسية من فكّ طوق العزلة عن اللغة العربية، وأدخلها في حوار مقارن مع لغات أخرى، هادفاً من كلِّ ذلك إلى محاولة تخليص أفهام بعض معاصريه من الأحكام الموروثة، ومنها القول بأفضلية اللغة العربية على اللغات الأخرى، وبأعجمية كلِّ اللغات[2].

لقد كان لتعرّف الطهطاويّ إلى شيخ المستشرقين (دو ساسي) وتلامذته الأثر الكبير في تمكنه من أصول الاتجاه التاريخيّ المقارن، وإدراكه الواضح المسار الجديد الذي اتَّخذه البحث اللغويّ العربيّ في إطار المناهج اللغوية الجديدة[3].

وشارك الطهطاويّ في مسار التحديث هذا جرجي زيدان في كتابيه (الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية)، و(اللغة العربية كائن حيّ)؛ إذ حاول في كتاب الفلسفة اللغوية أنْ يعرض آراء علماء الغرب عن طبيعة اللغة، ووظيفتها، وطرائق دراستها، وأنَّه أفاد من هذه الآراء والمقولات في دراسة اللغة العربية[4]، وعمد إلى المقارنة بين اللغة العربية، والعبرانية، ولغات أخرى من جهة الألفاظ، وفي هذا الشأن يقول: ((إنَّ المشابهة بين ألفاظ العربية والعبرانية، وطرق التعبير والاشتقاق فيهما ظاهرة جلية، وهكذا بين اللغات الأوروبية المتفرعة عن اللاتينية؛ لأنَّ كلّاً من هذه اللغات تفرعّت عن أُمّها بعد أنْ نمت فيها أنواع التعبير والاشتقاق، فبقيت المشابهة ظاهرة فيها. وأمَّا المشابهة بين العربية واللاتينية، فأبعد؛ لأنَّهما افترقتا قبل

(1) ينظر: الأعمال الكاملة: 98، واللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 35.

(2) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 35 ـ 36.

(3) ينظر: المصدر السابق: 30.

(4) ينظر: علم اللغة ـ مقدمة للقارئ العربي: 28.

تمام ذلك النموّ، ونمت كل منهما على حدة وعلى أسلوب مخالف لأسلوب الأخرى، فبعُدت المشابهة؛ ولهذا السبب أيضاً كانت المشابهة بين العربية والصينية أبعد من ذلك كثيراً؛ لأنَّ الصينيين انفصلوا عن الأمة الأصلية قبل الساميين بدهور متطاولة))[1]، ويستمر زيدان في عقد المقارنة بين اللغات؛ إذ: ((لا يخلو فصل من فصول كتاب الفلسفة اللغوية من المقارنة، وخصوصاً العربية وأخواتها من اللغات السامية، أو بين الساميات وفصائل أخرى))[2].

أمَّا كتابه (اللغة العربية كائن حيّ)؛ فكان تمثلاً واضحاً للمنهج التاريخيّ في دراسة اللغة؛ إذ بحث فيه المؤلف حياة اللغة العربية بدءاً من العصر الجاهليّ وانتهاء بعصر النهضة الحديثة، وحاول أنْ يؤكّد حتمية التغيير اللغويّ المدفوع بالتغيير الاجتماعيّ في مسيرة اللغة التاريخية، إذ قال: ((وأمَّا تاريخ اللغة؛ فيتناول النظر في ألفاظها، وتراكيبها، بعد تمام تكونها، فيبحث فيما طرأ عليها من التغيير بالتجدُّد أو الدثور، فيبيّن الألفاظ والتراكيب التي دُثرت من اللغة بالاستعمال، وما قام مقامها من الألفاظ الجديدة، والتراكيب الجديدة، بما تولد فيها، أو اقتبسته من سواها مع بيان الأحوال التي قضت بدثور القديم، وتولد الجديد...))[3]، ويقول في موضع آخر: ((ليعلم حملة الأقلام أنَّ اللغة كائن حيّ نامٍ، خاضع لناموس الارتقاء، تتجدَّد ألفاظها، وتراكيبها على الدوام، فلا يتهيبون من استخدام ألفاظ جديدة لم يستخدمه العرب له))[4].

وبهذا مثّلت أفكار رفاعة الطهطاويّ، وجرجي زيدان، وغيرهما، أول ملامح التحديث اللغويّ التي لم تكن بعيدة عن الإشارة إلى الجانب اللغويّ الاجتماعيّ، ثم أعقبتها مرحلة التحديث الحقيقيّ التي بدأت بإنشاء الجامعة المصرية (1907م)، وانتداب مجموعة من المستشرقين للتدريس فيها، من أمثال: برجشتراسر، وليتمان، وشاده، والدكتور بول كراوس، وإسرائيل ولفنسون، وغيرهم، وكان هذا التوجه نافذة مهمة، أطَلّ منها الشرق العربيّ على الغرب، ممّا كان له أثر كبير في ميلاد حركة لسانية، ذات ملمح تجديديّ في الفكر اللغويّ العربيّ، متمثلاً في الاتجاه التاريخيّ ـ المقارن، ودراسة اللغات الشرقية[5].

(1) ينظر: الفلسفة اللغويّة والألفاظ العربية: 42، واللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 37.
(2) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 38.
(3) ينظر: اللغة العربية كائن حيّ: 5.
(4) ينظر: المصدر نفسه: 7.
(5) ينظر: اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر: 44 وما بعدها، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي: 29، والاتجاهات المعاصرة في تطور دراسة العلوم اللغويّة: 141.

وبمجيء هؤلاء المستشرقين، وارتباط التدريس والبحث بهم في الجامعة توافرت الفرصة المؤاتية للاطلاع على مبادئ علم اللغة في مفهومه الحديث، وهي الدعوة التي حملتها أغلب كتابات المستشرقين، كما يظهر في كتاب برجشتراسر (التطور النحويّ للغة العربية)، وهو عبارة عن مجموعة من المحاضرات ألقاها في الجامعة المصرية في العام (1929م). وفي هذا الكتاب نجد المنهج التأريخيّ ـ المقارن مطبقاً على اللغة العربية، فضلاً عن بعض أفكار البنيوية الوصفية، ويظهر ذلك بصورة واضحة في مقدمة الكتاب، التي يقول فيها: ((إنَّ الغرض من محاضراتي التي سألقيها عليكم هو درس اللسان العربيّ من الوجهة التأريخية، أي من جهة نشأته، وتكونه، وأصول حروفه، وأبنيته، وأشكال الجملة فيه، والتغيّرات التي وقعت فيه مع توالي الأزمان، واستنتاج العوامل التي سببت خصائص اللسان العربيّ، التي تميّز بها في أزهى عصوره...))[1].

ويشير إلى المنهج الوصفيّ تحت مصطلح (النظامية)، الذي يمثل عنده المنهج المقابل للمنهج التأريخيّ ـ المقارن، يقول: ((والوجهة الثانية التي يمكننا اتجاهها في علم اللسان، هي النظامية، وهي أنْ ننظر إلى طور معين، من أطوار تاريخ لغة معينة، ونتساءل: أيّ هي خصائص اللغة في هذا الوقت؟ وكيف ترتبط كلُّ واحدة منها بسائرها؟ وما فائدة حروفها، وأبنيتها، وما تحوزه من الوسائط لتأدية المعاني؟ وكيف تستعملها؟))[2].

إنَّ حديث برجشتراسر عن المنهج التأريخيّ، ثم مقارنته بالمنهج الوصفيّ فيما بعد، يُعدُّ تأثراً واضحاً، وفهماً دقيقاً لجملة الأفكار الأساسية في اللسانيات الحديثة التي أصبحت متداولة من بداية القرن العشرين، أي: من الدرس اللساني الذي أرسى دعائمه وأسسه الجديدة دو سوسير[3].

ويشير الباحث حلمي خليل إلى أنَّ الجهود التي قدمها برجشتراسر وغيره من المستشرقين، على الرغم من أنَّها تحمل الجديد في دراسة اللغة، ظلَّت بين جدران الجامعة، ولم تلفت أنظار المهتمين بدراسة اللغة العربية، فبقيت المناهج التقليدية مهيمنة على دراسة النحو والصرف، وظلَّ مصطلح علم اللسان أو علم اللغة مرتبطاً بالدراسة التاريخية ـ المقارنة، وإنْ شاع مصطلح (فقه اللغة) للدلالة على دراسات المستشرقين[4].

(1) ينظر: التطور النحويّ للغة العربية: 7.
(2) ينظر: التطور النحويّ للغة العربية: 7، والعربية وعلم اللغة البنيويّ: 140.
(3) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة: 12.
(4) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيويّ: 142.

إنَّ الأفكار اللغوية الحديثة المتمثلة في الاتجاه اللغويّ التأريخيّ ـ المقارن، عرفها الباحثون العرب منذ بدايات عصر النهضة، ومع أنَّ البحث اللغويّ النهضويّ كان منشدّاً إلى التراث اللغويّ لأهداف قومية، فرضت الاهتمام ببعض القضايا دون غيرها، فإنَّه لم يكن بعيداً عن مستجدات الدراسات اللغوية في الغرب التي برزت بعض مظاهرها عند مجموعة من المفكرين الذين حاولوا تحديث الفكر العربي من خلال وصله بالحضارة الحديثة، وإخراجه من عزلته. وبذلك يمكن القول: إنَّ هذا الاتجاه الذي يمثل أقدم وجوه اللسانيات، قد انتقلت أهم فرضياته، ومكونات منهجه إلى العالم العربيّ في صورة، تسمح بتمثله، والاستفادة منه[1].

وظلَّ الاتجاه التأريخيّ ـ المقارن مسيطراً على البحث اللغويّ في مصر على الرغم من الإشارات المهمة التي جاءت في محاضرات برجشتراسر إلى الاتجاه الوصفي، ويبدو أنَّ السبب في ذلك يرجع إلى أنَّ تلك الإشارات لم تكن ذات قيمة منهجية، تعجّل في بلورة اتجاه وصفيّ في اللغة العربية، فضلاً عن الملابسات التي طبعت المرحلة، التي تمثلت في سيادة الاتجاه التاريخيّ ـ المقارن؛ بسبب هيمنة المستشرقين وتركيزهم في هذا الجانب من الدراسة[2].

ولم تعرف الثقافة العربية الاتجاه الوصفيّ إلّا بعد أنْ شرع الطلاب الموفدون إلى الجامعات الأوروبية بالعودة إلى أوطانهم في أوائل الأربعينيات من القرن العشرين، وكانت البداية مع رائدين كبيرين، هما: علي عبد الواحد وافي، وإبراهيم أنيس، إذ كانت لهما الريادة في تلقي العلم من المدارس اللغوية في أوروبا، الأول: من فرنسا والآخر: من إنكلترا، ثم اتَّسعت هذه الدائرة بجهود مجموعة من الخالفين الذين تلقوا ثقافتهم اللغوية بصورة علمية ودقيقة في إنكلترا، محاولين أنْ يجدوا مكاناً وموقعاً لعلم اللغة على خريطة العلوم الإنسانية في دنيا العرب[3].

وبهذا التاريخ انعقدت صلة الجامعات المصرية بالدرس اللسانيّ الحديث، وكانت الشخصية الرئيسة، والمفتاح في تلك الصلة (جون روبرت فيرث)؛ إذ بدأ التيار اللسانيّ الأساسيّ في مصر ينطلق على يد تلامذته، يوازيه رافد يتسلل على استحياء من اللسانيات الفرنسية، يمثله أنطوان ماييه، وجوزيف فندريس[4]، وهذا يشير إلى أنَّ أغلب ((المهتمين بقضايا اللسانيات،

(1) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 42، والمنوال النحويّ العربي: 29.

(2) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 43.

(3) ينظر: التفكير اللغويّ بين القديم والجديد: 59 ـ 60.

(4) ينظر: في اللسانيات العربية المعاصرة: 20.

والنحو، واللغة العربية ينتمون إلى توجه مدرسي واحد، تقوده مدرسة فيرث الإنكليزية، ويمكن الحديث خلال ذلك عن علماء درسوا بإنكلترا من مصر خصوصاً مثل: عبد الرحمن أيوب، وتمام حسان، وكمال بشر، ومحمود السعران... غير أنَّ جهود هؤلاء لم تكن لتصبّ في قالب واحد، بل اتجه كلُّ باحث إلى موضوع بعينه، يدرسه، ويتعمّقه))[1].

لقد انبهر الوصفيون العرب بالإنجازات التي حققتها اللسانيات الوصفية في الغرب، فكان ذلك حافزاً لهم على تطبيق هذا الأنموذج اللسانيّ على اللغة العربية، وقد اتخذ هذا التطبيق مظهرين:

أحدهما: التعريف بالمبادئ والأسس اللسانية، التي قامت عليها اللسانيات الوصفية، على نحو ما نجد عند محمود السعران، وتمام حسان.

والآخر: الدفاع عن الفكر اللسانيّ الحديث، بالكشف عن إيجابياته النظرية والمنهجية، والمقارنة بينه وبين الفكر اللغويّ العربيّ القديم[2].

ومثل أيّ جديد يواجه إشكالية الثقافة في وجوده، واجه الدرس اللغويّ الجديد هذه الإشكالية، إذ بدا للسانيين أنَّ محاولتهم هذه ستواجه بردّ من المشتغلين باللغة، أو من الجهات الجامعية والمؤسسات العلمية التي ترعى النشاط اللغويّ[3]، وهذا ما أشار إليه محمود السعران بقوله: ((أمَّا جمهور المشتغلين بالدراسات اللغوية عندنا؛ فأغلبهم يرفض النظر في هذا العلم الجديد، أو لا يحاول تفهمه، أو يعجب أنَّ ما في يده من علم قد يحلّ محله علم حادث وافد من البلاد الغربية، وخيرهم ظنّاً بهذه الدراسة الجديدة وبالقلة القائمة بها من أبناء العربية يعدُّ علم اللغة أو بعض فروعه، كعلم الأصوات اللغوية ترفاً علميّاً لم يَئِن الأوان بعد للانغماس فيه، أو التطلُّع إليه))[4]. أمَّا عبد الرحمن أيوب؛ فقد أدرك مسبقاً أنَّ محاولته في نقد النحو العربي ستُوَاجَه بالرفض، إذ يقول: ((أمَّا كيف يتلقَّى الناس هذا الكتاب فإنّي أعلم مُقَدّماً أنَّ منهم من سيعتبره كفراناً بثقافتنا التقليدية، وتجريحاً لسلفنا اللغويّ الصالح))[5].

وما كان لردود الأفعال المتوقَّعة من المختصين وغيرهم، التي مثلت جانباً مهمّاً من

(1) ينظر: اللسانيات ـ اتجاهاتها وقضاياها الراهنة: 216.

(2) ينظر: اللسانيات العربية الحديثة: 157، والتفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث: 114.

(3) ينظر: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث: 16، واتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر: 71.

(4) ينظر: علم اللغة ـ مقدمة للقارئ العربي: 27.

(5) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي: المقدمة.

الإشكالية الثقافية العربية في تقبُّل علم اللغة الجديد، لتثني مسيرة هؤلاء العلماء الذين تعرفوا إلى المنهج الجديد بصورة وافية ودقيقة عبر رسائل وأطاريح، قدّموها إلى الجامعات الأوروبية، كانت مُطبَّقة على لهجات عربية مختلفة، مثَّلت تجارب علمية وعملية مُهمّة. فإبراهيم أنيس كانت أطروحته للدكتوراه عن لهجة القاهرة، وعبد الرحمن أيوب كتب رسالة الماجستير على لهجة الجعفرية، والدكتوراه على لهجة النوبة، وتمام حسان كانت رسالته للماجستير على لهجة الكرنك بمديرية قنا، والدكتوراه على لهجة عدن في جنوب بلاد العرب، وكمال بشر أقام رسالته عن اللهجة اللبنانية في جانبها النحويّ، وقدم السعيد محمد بدوي للدكتوراه عن التنغيم في لهجة الرياض[1].

هذه الرسائل والأطاريح كانت من السعة، والشمول، والتنوع؛ ما جعل الرواد يتعرفون المنهج الوصفيّ، ويتمثلونه على البيئة العربية في بلدان مختلفة على الرغم من الاختلاف والتمايز بين هذه اللهجات، آخذين بمبدأ العلمية والشمول، وقبلهم كان الرائد علي عبد الواحد وافي الذي ((أحرز على الدكتوراه في الأدب من السوربون، فنهل من ينابيع معرفة سقته صفوة فكرية نبهته إلى اللسانيات وإلى رائدها سوسير قبل أن يقرأ أهل اللغة الإنكليزية آراء سوسير مترجمة بعشرين سنة))[2].

كان من ثمرة هذا الاطلاع أن انطلق الاتجاه الوصفيّ في مصر على يد علي وافي في أول كتاب عربيّ أُلِّف بشكل متكامل في هذا الحقل سنة (1941م) بعنوان: علم اللغة، وأتبعه بكتاب آخر بعنوان: (فقه اللغة) في السنة نفسها.

يُقدِّم علي وافي في كتابه (علم اللغة) فروع علم اللغة ومجالاته، كما كانت معروفة في أوروبا في النصف الأول من القرن العشرين، مُقسّماً كتابه على تمهيد، يعرّف فيه علم اللغة، وبابين، الأول عن نشأة اللغة عند الإنسان والطفل، والثاني عن حياة اللغة، وعرض في التمهيد أهم موضوعات علم اللغة، وحددها بما يأتي[3]:

1 ـ البحوث المتعلقة بنشأة اللغة الإنسانية.

2 ـ البحوث المتعلقة بحياة اللغة.

(1) ينظر: اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر: 442، ومناهج البحث في اللغة: 5، والمنوال النحويّ العربي: 38.

(2) ينظر: ما وراء اللغة: 240.

(3) ينظر: علم اللغة: 6 وما بعدها.

3 ـ دراسة الأصوات.

4 ـ دراسة اللغة من حيث دلالتها.

5 ـ البحث في الأصول التي جاءت منها الكلمات في لغة ما.

6 ـ بحوث اجتماعية ترمي إلى بيان العلاقة بين اللغة، والحياة الاجتماعية.

7 ـ بحوث نفسية تدرس العلاقة بين الظواهر اللغوية، والظواهر النفسية.

ثم ينتقل إلى موضوعات أخرى تتعلق بدراسة اللغة، منها أهداف علم اللغة، وقوانين دراسة العلوم، وقوانين دراسة الأصوات والدلالة، وعلاقة علم اللغة بالعلوم الأخرى، ومناهج البحث في علم اللغة، ويختم هذا التمهيد الذي أخذ حيزاً كبيراً من كتابه بموضوع مهم، وهو تأريخ البحوث اللغوية في العالم الغربيّ والعالم العربيّ[1].

ويرى الباحث حلمي خليل أنَّ بناء الكتاب، وتداخل موضوعاته، وإسقاط موضوعات أخرى تتصل بعلم اللغة تدلُّ على أنَّ المؤلف كان يهدف إلى تقديم دائرة معارف صغيرة عَمَّا يُسَمّى علم اللغة عند الأوروبيين، لكن المؤلف لم يكن دقيقاً في التفرقة بين المنهج التأريخيّ ـ المقارن، والمنهج الوصفيّ في مواضع كثيرة من كتابه، وتجلى ذلك بشكل واضح في الفصل الذي عقده لتأريخ البحوث اللغوية، ويخلص حلمي خليل إلى أنَّ وافي كان يفهم من مصطلح علم اللغة أنَّه يختصُّ بالدراسة التأريخية المقارنة دون علم اللغة الوصفيّ، ويبدو ذلك واضحاً من موضوعات الكتاب؛ فمعظمها يتصل بدراسة التطور اللغويّ، وفصائل اللغات، واللهجات، وعائلاتها والصراع اللغويّ[2].

إنّ تلك البحوث التي أشار إليها حلمي خليل لا تنتمي إلى البحث التاريخيّ، إنَّما هي تدرس العلاقة بين اللغة والمجتمع، دَرَسَها المؤلِّف بحكم اختصاصه في علم الاجتماع من جهة، ومقاربته للمدرسة اللغوية الفرنسية التي أولت هذا الجانب اهتماماً كبيراً من جهة أخرى. وهذه البحوث تمثّل البدايات الأولى للسانيات الاجتماعية في مصر والعالم العربيّ.

أمَّا كتابه الثاني(فقه اللغة)، فكان يتناول بطريق مباشر موضوعات علم اللغة التاريخيّ المقارن للغة، ويهتم اهتماماً خاصّاً باللغات السامية؛ وبهذا مثَّلت جهود وافي في هذين

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: من 16 إلى 78.

(2) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيويّ: 143 ـ 145.

الكتابين مرحلة مهمة من مراحل الدرس اللغويّ في مصر، وبقي الكتابان مرجعين أساسيين في الدراسات اللغوية في الجامعة وخارجها، حتى عودة إبراهيم أنيس، وانشغاله بالتأليف والبحث في الميدان اللغويّ بجهد متميز من طريق الكتب التي ألَّفها والبحوث المهمة التي نشرها[1].

وتبدأ مسيرة إبراهيم أنيس من العام 1946م، الذي شهد ولادة أول مؤلَّف له وهو كتاب: (الأصوات اللغوية)، ثم كتابه: (في اللهجات العربية) في سنة 1947م، وشهد العام 1952م إصدار كتابه: (من أسرار اللغة)، ثم كتابه: (دلالة الألفاظ) في سنة 1958م، وتوالت بعد ذلك إصداراته حتى بلغت ثمانية مؤلفات، وبذلك أسهم بجهد وافر في دراسة اللغة دراسة، تتجه إلى المستويات اللغوية: صوتاً، وصرفاً، ونحواً، ومعجماً، ودلالة، معتمداً على النظريات اللسانية الحديثة[2].

لقد قدّم إبراهيم أنيس في كتابه الأول (الأصوات اللغوية) دراسة متكاملة عن الأصوات اللغوية وطرائق دراستها بشكل عام، وأصوات اللغة العربية بخاصة، يحثه في ذلك هدف مهم يسعى للوصول إليه، وهو الوقوف على مناطق الاتفاق بين آراء علماء اللغة العربية القدماء والنظريات الحديثة في هذا الميدان[3].

أمَّا كتابه (في اللهجات العربية)، فيأتي على جانب من الأهمية؛ لأنَّه اقتحم مجالاً حديثاً، كان وما زال تحيط به الشكوك؛ نتيجة لنظرة القدماء إلى اللهجات على أنَّها نوع من الخطأ لا يصل إلى مرتبة اللغة النموذجية، وقد جعله إبراهيم أنيس مُكمّلاً لما بدأه في الكتاب الأول من التحليل على المستوى الصوتيّ ليضيف إليه مستويات التحليل الأخرى المورفولوجية، والنحوية، والدلالية؛ ليكتمل عنده التحليل البنيويّ للغة مع هذا الكتاب[4].

هذا الكتاب مع تمثله المنهج الوصفيّ، فإنَّه جاء ممتزجاً بالمنهج اللغويّ الاجتماعيّ بوصف اللهجات تنوعاً لغويّاً، إذ بحث مؤلفه الأسباب الاجتماعية التي تؤثر في التنوع والتوحد

(1) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي: 144 ـ 146، واللسانيات ـ اتجاهاتها وقضاياها الراهنة: 216 ـ 217.
(2) ينظر: اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر: 62 ـ 63.
(3) ينظر: اللغة العربية وعلم اللغة البنيويّ: 148 وما بعدها، واتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر: 83 ـ 84.
(4) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيويّ: 156 ـ 157.

اللغويين، وتكلم على اللهجات الاجتماعية والجغرافية[1]، وهذا كان أساساً دفع إبراهيم أنيس إلى المشاركة في الجانب اللغويّ الاجتماعيّ بكتابين فيما بعد.

ويشارك إبراهيم أنيس في هذا الجهد التأسيسيّ كلٌّ من عبد الرحمن أيوب وتمام حسان، ومحمود السعران، وكمال بشر الذين سعوا إلى تكوين منظومة معرفية لسانية، تأخذ على عاتقها التعريف النظريّ بالعلم اللغويّ الجديد.

وتتجلى مساهمة عبد الرحمن أيوب في ذلك الجهد اللسانيّ بكتابه الأول (دراسات نقدية في النحو العربيّ) في العام 1957م، الذي اتّجه فيه إلى نقد التراث النحويّ العربيّ، واصفاً إياه بالنحو التقليديّ، قياساً بالنحو الحديث الذي تقدمه اللسانيات الوصفية بديلاً علميّاً وموضوعيّاً للسابق. ويرى أيوب أنَّ النحو العربيّ مبنيٌّ على افتراضات عقلية حاول النحويون إعمامها على المادة اللغوية من غير النظر إلى الاستثناءات في القاعدة، وهو عكس ما تكرِّسه النظرية الوصفية التي تستنبط القاعدة من الأمثلة اللغوية. ويقترح أيوب بديلاً، يتمثَّل في تبنّيه منهج التحليل الشكليّ الذي تتجلى معالمه وطرائقه الإجرائية الوصفية في كتاب زليج هاريس[2] (مناهج اللسانيات البنيوية)، وهذه الوصفية الشكلية ترى ((أنْ يكون شكل الكلمة لا معناها أساساً لتقسيمها، والتقسيم التحليليّ الشكليّ للكلمة يشمل دراسة مقاطعها وأجزائها، كما يشمل موضعها بين سواها من الكلمات))[3]. وبهذا يتخلى أيوب في أول مؤلف له عن آراء مدرسته البريطانية التي تؤمن بدراسة المعنى، ومع هذا؛ فإنَّ دراسته النحو العربيّ قد أفادت التفكير النحويّ واللغويّ بتقديم نظرية لغوية مضبوطة، وإنْ لم تشرح شرحاً كاملاً، يوضّح أبعادها، ومناهجها، ولكنها لم تصل إلى نتائج تطبيقية، بل اكتفت بالنقد، وأبقت على أبواب النحو التقليديّ، وكانت قضيّة المعنى بما لها من صلة بالتحليل النحويّ من أهم القضايا التي أثارها هذا الكتاب، التي تميزت بها أعمال الوصفيين العرب فيما بعد[4].

أمَّا تمام حسان؛ فقد كان ملتزماً بمدرسة فيرث، ومشاركاً بالجهد اللسانيّ بكتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية) الذي اعتمد فيه على اللسانيات الوصفية الإنكليزية التي تكرّس الطابع الاجتماعيّ للغة، وتربط البنية الشكلية بالدلالة، وهو في ذلك يتابع فيرث الذي يجعل المعنى

(1) ينظر: في اللهجات العربية: 15 ـ 30.

(2) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي: المقدمة، واللسانيات ـ اتجاهاتها وقضاياها الراهنة: 218 ـ 219.

(3) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي: 11(الهامش).

(4) ينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث: 126، والعربية وعلم اللغة البنيويّ: 180.

غاية الدراسة اللغوية، ويوقف الدلالة على السياق الاجتماعيّ؛ لذا كانت تجربة تمام أهم تجربة مشرقية في اللسانيات في مرحلة التأسيس، وعُدَّ كتابه هذا مكملاً لكتابه الأول (مناهج البحث في اللغة) في كونهما من أولى الكتابات العربية التي قدمت المفاهيم الأساسية لعلم اللسانيات الوصفية بعد نضجه العلميّ، وتُوّجت هذه الجهود بكتاب ثالث وهو (اللغة العربية معناها ومبناها) الذي خصَّصه لنقد التراث العربيّ، وإعادة صياغته بحسب المنهج الوصفيّ[1].

وليس بعيداً عن منوال تمام حسان يقف كمال بشر، الذي أسهم في تشييد معالم هذه المرحلة عبر كتابه (دراسات في علم اللغة) الذي خَصَّصه للبحث في التفكير اللغويّ عند العرب في ضوء اللسانيات[2]، ومثله محمود السعران الذي ينتظم في سلك هؤلاء الروَّاد بالمساهمة التمهيدية في كتابه (علم اللغة مقدمة للقارئ العربيّ) الذي شرع فيه بتعريف القارئ العربيّ بأصول الدرس اللغويّ الجديد، وفروعه، معرفاً منهجه في ذلك بقوله: ((وأنا لم ألتزم في جملة ما عرضت مذهباً بعينه في كل أصوله وفروعه من مذاهب الدرس اللغويّ المتعددة، بل ركنت إلى التعريف بالأصول العامة التي أرتضيها، والتي قَلَّ أنْ يختلف فيها أصحاب هذا العلم، مع بيان مصادرها، ومذاهب أصحابها في معظم الأحوال، مع الإشارة في الوقت نفسه إلى الآراء المخالفة الصادرة عن مذاهب أخرى حتى يكون القارئ على بينة من المذاهب اللغوية المختلفة، وعلى دراية بالفلسفة التي قامت عليها))[3].

ومن الجدير بالذكر ـ هنا ـ أنَّ هذه التآليف الرائدة التي عرضنا لها بشكل سريع، يرافقها خطّ آخر من الكتابات العربية، يتمثل بالترجمات المبكرة للكتب الغربية التي شكَّلت مع مؤلفات الرواد منظومة موحدة أسهمت في نقل النظرية اللسانية الوافدة إلى البلاد العربية، وكان من أولى هذه الترجمات (منهج البحث في اللغة والأدب) لمؤلفيه أنطوان ماييه وغوستاف لانسون، ترجمة: محمد مندور في العام 1946م، وكتاب (اللغة) لجوزيف فندريس، ترجمة: عبد الحميد الدواخليّ، ومحمد القصاص في سنة 1950م، وأصبح بعد ذلك هذا العمل منهجاً عند العلماء يوازي الكتب المؤلَّفة؛ مساهمة منهم في تنوع مصادر الثقافة، وتعريف القارئ والباحث العربي بتلك الجهود المهمة من خلال أقلام مبدعيها[4].

---

(1) ينظر: اللسانيات ـ اتجاهاتها وقضاياها الراهنة: 219 ـ 220، والمنوال النحويّ العربي: 38.

(2) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيويّ: 192 ـ 193.

(3) ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: 16.

(4) ينظر: اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر: 72، والعربية وعلم اللغة البنيويّ: 162و164.

وبصورة عامة؛ فقد استطاع علم اللغة الوصفيّ أنْ يكشف عن جوانب علمية إيجابية في التراث اللغويّ العربيّ، ويهيّئ العقول لقبول وصف جديد للغة العربية، يختلف عن الأنموذج التقليديّ، وقد ربط هذا الاتجاه بين اللغة والمجتمع، ودفع إلى الفكر اللغويّ فكرة تعدد المستويات اللغوية واختلافها من ناحية، وترابطها من ناحية أخرى، وقطع شوطاً في الدراسات الصوتية واللهجية القديمة والحديثة[1].

وعلى هذا؛ فإنَّ المصنفات اللسانية لدى الباحثين المصريين الروَّاد، كانت رافداً مهمّاً من روافد التعريف بالنظرية اللسانية الحديثة، والوقوف على معطياتها المنهجية[2]، وعلى الرغم من أنَّ جهود الرواد العرب في النظرية اللسانية الحديثة كانت موسومة بالاتجاه الوصفيّ، فإنَّهم نقلوا بعض فروع اللسانيات في تلك الجهود، مثل: علم اللغة الاجتماعيّ الذي جاء متزامناً مع المنهج الوصفيّ في مسيرة الدرس اللساني العربيّ، وكان من مظاهر تمثل هذا الفرع عند الرواد أن اهتموا بالفكر اللغويّ الاجتماعيّ في منهجهم العام في دراسة اللغة، وقدموا كتابات مستقلة لهذا الفرع، مثّلت الانطلاقة الأولى له في العالم العربيّ.

(1) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيويّ: 242.

(2) ينظر: البحث اللساني الحديث في العراق: 45.

المبحث الثاني: انتقال المصطلح والمفهوم

عرفنا مِمَّا تقدَّم آنفاً أنَّ النظرية اللسانية شقَّت طريقها إلى الثقافة العربية في أوائل الأربعينيات من القرن الماضي؛ عبر تبنّي عدد من الباحثين العرب ـ وتحديداً علي عبد الواحد وافي، وإبراهيم أنيس ـ التعريف بأصول هذه النظرية ومبادئها الأولية، ثم تلا هؤلاء الباحثين جيلٌ آخر من الرواد الذين تميزوا بأنَّهم من أبناء مدرسة لغوية واحدة، وهي مدرسة لندن، وتخصَّصوا في علم اللغة أو بعض فروعه، ثم تصدوا للبحث والتدريس في الجامعات المصرية، وحاولوا تقديم هذه النظرية من طريق التعريف بالأفكار اللسانية الحديثة، فضلاً عن الدفاع عن تلك النظرية عبر إبراز إيجابياتها نظريّاً ومنهجيّاً، والمقارنة بينها وبين الفكر اللغويّ العربيّ القديم[1].

ولا بُدَّ من الإشارة هنا إلى أنَّ اللسانيات العربية تميزت في هذه المرحلة ((بخصوصيتها الزمانية والمكانية من ناحية، وبالمعطيات التي اشتمل عليها خطابها من ناحية أخرى، ومعلوم أنَّ الخصيصة الأولى تتجلى بالريادة والسبق الزمني وانبثاق ذلك المنجز من مصر التي مثلت حاضنة مكانية للدراسات اللسانية آنذاك. أمَّا السمة الأخرى التي تشكِّل ملمحاً مهمّاً من ملامح الاتجاه اللساني لدى الباحثين العرب، فهي ترتبط بالخطاب اللساني لدى أولئك الدارسين، إذ تميزت جهودهم بتصدير مقولة الوصفية، والاقتصار عليها، بوصفها معادلاً للموضوعية التي ينماز بها التفكير العلميّ الحديث))[2].

وكان من نتائج هذه المرحلة أنْ ((وُضِعَ النحو العربي التقليدي موضع المساءلة الجادة، ونفض الغبار عن كنوز من الملاحظات والمقولات والتحليلات في كتب التراث القديم عالجت اللغة صوتاً وصرفاً وتركيباً ودلالة وبياناً...))[3].

---

(1) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيويّ: 166 ـ 167، واللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 226.

(2) ينظر: البحث اللساني في العراق: 43.

(3) ينظر: في اللسانيات العربية المعاصرة: 28.

ولمّا كان البحث اللغويّ الغربيّ يتمظهر في مدارس متعددة، يتبعه تنوع في مناهج دراسة اللغة فلا بدَّ أنْ يتسم منهج الرواد العرب بالشمول والتنوع في نقل النظرية اللسانية، بعد التطلُّع والنظر في تلك المدارس، والتعرُّف على اتجاهاتها في دراسة اللغة، وهذا ما تظهره الكتابات العربية الأولى ـ تأليفاً وترجمة ـ سعياً منهم لاستيعاب المنجز اللسانيّ العالميّ، وتكوين منظومة معرفية وافية تسهم في تحديث الحقل اللغويّ العربيّ، وتمثلاً لهذا النظر الحصيف، فقد جاءت جهودهم مُعرِّفة بالاتجاه الوصفي، الذي يمثل الحقيقة الكبرى للسانيات والمهيمنة في الوقت نفسه، فضلاً عن فروع لسانية أخرى، مثل علم اللغة الاجتماعيّ، وعلم اللغة النفسيّ، وغيرهما[1].

وبذلك جاءت تلك الجهود في نقل النظرية اللسانية متنوعة، ولم يقتصر هذا التنوع على الكتابات، بل تعداه إلى تنوع وجهات النظر في تبني فكر مدرسة دون أخرى، أو الجمع بين فكر مدرستين مختلفتين لدى الباحث نفسه، كالذي رأيناه عند عبد الرحمن أيوب في تبنيه المنهج الشكليّ للمدرسة الأمريكية في نقد النحو العربي، إذ لم يمنع انتماؤه إلى مدرسة فيرث التي درس فيها هو ومجموعة الرواد، من ذلك[2]، كما لم يمنع أيوب تبنيه المنهج الشكليّ الأمريكيّ من ترجمة كتاب (اللغة بين الفرد والمجتمع) لجسبرسن، وهو من المدرسة البريطانية، الذي تمثّل بعض أفكاره في كتابه (محاضرات في اللغة)[3].

ومن هنا؛ فإنَّ ما ذهب إليه بعض الباحثين غير دقيق، في أنَّ هذا التنوع الذي وُسِمَت به الكتابات العربية اللسانية مثّل تشظياً للجهد اللساني في مرحلة التأسيس، وقلَّل من الوصول إلى الهدف المأمول في تشييد معالم النظرية اللسانية؛ لأنَّ بعض الترجمات ـ بحسب هؤلاء الباحثين ـ ((هي نصوص خارج البحث اللساني المحض، ولا تدخل في مباحث اللسانيات العامة، بل تدخل ضمن مجالات أخرى[4]،... من هنا تبدو لنا عملية الترجمة في هذه المرحلة،

(1) ينظر: المسارد التي قدمها بعض الباحثين، اذ قدموا جردا مفصلا للكتابات العربية اللسانية من بداية حركة التأليف اللساني والترجمة اللسانية إلى نهاية السبعينيات من القرن الماضي، ويظهر فيها التنوع والتعدد في جوانب النظرية اللغويّة في مرحلة الريادة وما تلاها. ينظر: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث :26 وما بعدها، وأثر محاضرات دي سوسير في الدراسات العربية الحديثة (رسالة ماجستير):10 وما بعدها، واتجاهات الدراسات العربية المعاصرة في مصر:56 وما بعدها.

(2) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيويّ: 171، ودراسات نقدية في النحو العربي: المقدمة.

(3) ينظر: محاضرات في علم اللغة: 34 ـ 46.

(4) من الكتب المشار إليها في هذا النص ما يأتي: اللغة والمجتمع (لويس) ترجمة تمام حسان، واللغة بين الفرد

عملية غير مدروسة، ولا مخطط لها، وإنما كانت جهوداً عشوائية لا تتبع أسلوب الانتقاء الواعي للنصوص))[1]، ولم تسلم من هذا النقد الكتب العربية المؤلَّفة، ومنها كتاب (علم اللغة) لعلي عبد الواحد وافي[2]، الذي شملته هذه النظرة بسبب تضمين وافي كتابه موضوعات تخصُّ علم اللغة الاجتماعيّ، وعلم اللغة النفسيّ في معرض حديثه عن فروع علم اللغة في التمهيد الذي كان للتعريف بعلم اللغة ثم في تخصصيه بعض فصول كتابه لدراستها[3].

ومِمَّا ينبغي ذكره بعد قول الباحثين هذا، هو أنَّ الجهود العربية في نقل النظرية اللسانية كانت محكومة بالوضع الثقافيّ والعلميّ آنذاك، من حيث البيئة المصدرة أولاً، والذات الناقلة والبيئة التي تنتمي إليها ثانياً، ويزاد على ذلك أنَّ الجانب الذي وُجِّه إليه النقد يقع في صميم البحث اللساني الذي ينماز بالتنوع والشمول والترابط.

ومع هذا فإنّ هناك أولويات تحتم على الرواد في هذه المرحلة ألّا يتجاوزوها، مثل ترجمة تراث أُستاذهم فيرث ومؤلفاته ولا سيّما كتابه (papers in linguistics) (أوراق في علم اللغة) الذي بثّ فيه آراءه عن المعنى، وكانوا حريصين على الأخذ منه، والاعتماد عليه في تآليفهم، وكذلك لم يترجموا الأعمال اللسانية الرائدة مثل محاضرات دو سوسير، وكتاب بلومفيلد (اللغة)[4]، وهذا كله ـ كما بينَّا ـ محكوم بالوضع الثقافي والعلمي آنذاك، ولا سيّما إذا عرفنا أنَّ الكتاب الأول في اللسانيات (محاضرات دو سوسير) لم يترجم إلى اللغة الإنكليزية إلّا بعد ثلاث وأربعين سنة من صدوره، ولم يظهر مترجماً إلى الإنكليزية إلّا في سنة 1958م، وهذا يعني أنَّه قد تأخّر كثيراً، إن قيس بمعيار التناسج الثقافيّ الغربيّ من جهة، وبمعيار المقارنة بين اللغات الأخرى من جهة ثانية[5]. ولم يظهر في الترجمة العربية إلاّ في سنة 1984م، أي بعد ثمانٍ وستين سنة من صدوره، وقد سبق هذه الترجمة الكاملة، ترجمة فصول

والمجتمع (أوتو جسبرسن) ترجمة عبد الرحمن أيوب، واللغة والفكر عند الطفل (جان بياجه) ترجمة أحمد عزة راجح، واللغة (لفندريس) ترجمة محمد القصاص وعبد الحميد الدواخلي، وعلم اللسان (أنطوان ماييه) ترجمة محمد مندور.

(1) ينظر: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث: 31، وأثر محاضرات دو سوسير في الدراسات العربية الحديثة: 11، والتفكير الدلاليّ في الدرس اللساني العربي الحديث: 125.

(2) ينظر: التفكير الدلالي العربي الحديث: 117و123 ـ 124، واللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 43 ـ 44.

(3) ينظر: علم اللغة: 12 ـ 13، و119و169.

(4) ينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث: 125.

(5) ينظر: ما وراء اللغة: 7.

من الكتاب في العام 1974م على يد عبد الصبور شاهين في كتابه (في علم اللغة العام)، ومصطفى مندور في كتابه (اللغة بين العقل والمغامرة)[1].

إنَّ هذا التأخُّرَ في ترجمة كتاب دو سوسير، والتنوُّع الذي وُسِمَ به الجهد اللساني الأول، لم يكن ليقوّض معرفة الرواد بأفكار دو سوسير في وقت مبكر، ولم يُفْقِد مشروعهم اللساني سمة الوحدة عبر اشتراكهم في نقل المنهج الوصفي الذي توجّهت إليه معظم جهودهم، ولم تُشكِّل هذه الوحدة حائلاً من الالتفات إلى فروع لسانية كانت على جانب من الأهمية وجزء من النظرية اللسانية العامة، كان من أبرزها علم اللغة الاجتماعيّ[2].

وبهذا؛ فإنَّ البدايات الأولى لعلم اللغة الاجتماعيّ جاءت متزامنة مع اللسانيات العامة ممثلة بالاتجاه الوصفيّ في البيئة العربية، وبالتحديد مع أول مؤلف عربيّ لسانيّ في بدايات نشأة الدرس اللسانيّ العربيّ وهو كتاب (علم اللغة) لعليّ عبد الواحد وافي، إذ نقل المصطلح والمفهوم لأول مرّة في سنة1941م من المدرسة الفرنسية، في قوله: ((والسوسيولوجيا اللغوية (sociologie linguistique) أو علم الاجتماع اللغويّ، وهو دراسة العلاقة بين اللغة والظواهر الاجتماعية وبيان أثر المجتمع ونظمه وتاريخه وتركيبه وبنيته في مختلف الظواهر اللغوية))[3]، ويقول في موضع آخر: ((وأمَّا علم الاجتماع اللغويّ (sociologie linguistique)، فقد تظاهر على النهوض به أعضاء المدرسة الاجتماعية الفرنسيّة (Ecoles Sociologiques Françaises) التي أنشأها العلامة دوركايم (Durkheim) في أوائل القرن الحاضر (العشرين) وطائفة من أئمة علماء اللغة انضمَّت إلى هذه المدرسة واعتنقت مذهبها، ومن أشهرهم الأساتذة دو سوسير (De Saussure)، ومابيه (Meillet) وفندريس (Vendryes)، وترمي البحوث ـ كما تقدم ـ إلى بيان العلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية))[4].

وقد جاء هذا المصطلح ـ الذي ذكره عليّ عبد الواحد وافي ـ على لسان فندريس في سنة 1937م في مقال له يتحدَّث عن أستاذه مابيه ودوره في صياغة عناصر علم اللغة الاجتماعيّ

(1) ينظر: أثر محاضرات دو سوسير في الدراسات العربية الحديثة: 96، و113 ـ 114.

(2) للاطلاع على معرفة الرواد الأوائل على محاضرات لدو سوسير وقراءتها وتمثلها في فكرهم اللغويّ ينظر: أثر محاضرات دو سوسير في الدراسات العربية الحديثة 32 وما بعدها، وما وراء اللغة: 42.

(3) ينظر: علم اللغة: 59.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 65 ـ 66.

(Sociologie Linguistique[1])، وهذا يدلّ على أنَّ علي عبد الواحد وافي كان على تماسّ مباشر بالسياق العلميّ للمدرسة اللغوية الفرنسية.

وفضلاً عن نقله المصطلح والمفهوم، فإنَّه خَصّص بعض فصول الكتاب لعدد من موضوعات علم اللغة الاجتماعيّ[2]، وبذلك كان وافي صاحب الريادة في هذا الفرع اللساني الذي جاءت بداياته ـ كما بينّا ـ مع بدايات اللسانيات العامة.

وبتتبُّع مسيرة المصطلح اللسانيّ في الكتابات اللسانيّة العامّة، التي جاءت بعد كتاب (علم اللغة) لعلي عبد الواحد وافي، نجد أنَّ تمام حسان يذكره ذكراً عارضاً في كتابه (مناهج البحث في اللغة) الصادر سنة 1955م مكتفياً بالمصطلح العربيّ (علم اللغة الاجتماعيّ) من غير مقابله الإنكليزي أو الفرنسيّ، عند حديثه عن علم الدلالة والماجريات[3]، ولا نرى له ذكراً في مؤلفات الروَّاد الأخرى.

أمَّا في كتابات علم اللغة الاجتماعيّ، فيظهر في خطاب مقدمات هذه الكتابات دون عنواناتها، ابتداء من كتاب علي عبد الواحد وافي (اللغة والمجتمع) في سنة 1946م، إذ ذكر المصطلح العربيّ (علم الاجتماع اللغويّ) دون مقابله الفرنسيّ[4]، ويظهر المصطلح مرة أخرى في سنة 1974م في بحث نهاد الموسى (الوجهة الاجتماعيّة في منهج سيبويه في كتابه)، وقد ذكر أيضاً المصطلح العربي دون مقابله الفرنسيّ أو الإنكليزيّ، ولكن ليس كما جاء على لسان علي عبد الواحد وافي، إذ كان مصطلحه علم اللغة الاجتماعيّ[5]، ثم ظهر في مقدمة كتاب (اللغة العربية في إطارها الاجتماعيّ) لمصطفى لطفي في العام (1976م)، وجاء بالمصطلح مع مقابله الإنكليزيّ، ذكره في وصف دراسته بأنَّها تقع ((في إطار ما يُعْرَف بعلم الاجتماع اللغويّ (Sociolinguistique...))[6]، ويأتي به عبده الراجحي مع مقابله الإنكليزيّ عند حديثه على استعانة اللغويين بالعلوم الأخرى مثل علم الاجتماع والجغرافية، يقول: ((وقد أدّى اتصال علم اللغة بهذه العلوم إلى نشأة فروع البحث،

(1) ينظر: رؤى اللغويّين الغربيين لجذور علم اللغة الاجتماعيّ: 320 ـ 321.
(2) ينظر: علم اللغة: 169،229.
(3) ينظر: مناهج البحث في اللغة: 263.
(4) ينظر: اللغة والمجتمع (علي عبد الواحد وافي): 7 الهامش.
(5) ينظر: الوجهة الاجتماعيّة في منهج سيبويه في كتابه (بحث): 307.
(6) ينظر: اللغة العربية في إطارها الاجتماعيّ: 7.

وأحدثها وأوسعها انتشاراً الآن هو ما يُعْرَف بعلم اللغة الاجتماعيّ (Sociolinguistics)))[1]، في كتابه الصادر سنة 1977م.

أمَّا العنوانات الرئيسة لتلك المؤلفات، فكان أكثرها (اللغة والمجتمع) أو ما يقاربها، ولم يشع المصطلح العربي (علم اللغة الاجتماعيّ) أو (علم الاجتماع اللغويّ) عنواناً رئيساً لمؤلفات هذا الفرع، إلّا في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، وأكثر مصطلح وُسِمَتْ به الكتابات العربية بعد هذا التاريخ، هو (علم اللغة الاجتماعيّ) بموازاة علم اللغة العام، ثم في مرحلة لاحقة اللسانيات الاجتماعية مصاحباً مصطلح اللسانيات العامة.

وبعد نقل علي عبد الواحد وافي لمصطلح علم الاجتماع اللغويّ، والتعريف به، ودراسته عدداً من موضوعات هذا الفرع اللسانيّ، التي خصها بفصول مستقلة، في كتابه (علم اللغة) في العام 1941م، شرع في إصدار أول مؤلف مستقل في علم اللغة الاجتماعيّ في العالم العربي، ثم توالت بعد هذا الكتابات العربية ـ تأليفاً وترجمة ـ [2] وتأريخيّاً يمكن سردها على هذا النحو[3].

1 ـ اللغة والمجتمع الدكتور (علي عبد الواحد وافي) 1946م[4].

2 ـ منهج البحث في اللغة والأدب (أنطوان مايیه وغوستاف لانسون)، ترجمة محمد مندور 1946م.

3 ـ اللغة (جوزيف فندريس)، ترجمة الأستاذ عبد الحميد الدواخلي، والدكتور محمد القصاص 1950م.

4 ـ اللغة بين الفرد والمجتمع (أوتو جسبرسن)، ترجمة الدكتور عبد الرحمن أيوب 1954م.

---

(1) ينظر: اللغة وعلوم المجتمع: 7،5.

(2) هذه المرحلة تبدأ من (1946م) بإصدار أول مؤلف في هذا الفرع اللساني إلى نهاية السبعينيات، آثرنا جعلها في مرحلة نظراً لأنها تتماثل من حيث المضمون والمنهج والتقارب التاريخي، إذ جاءت لتعبر عن مرحلة أولى في حياة هذا العلم، وهذه الكتابات التي جاءت هنا في هذا المسرد ـ ذكرها الباحث ـ بحسب ما اطلع عليه من الكتابات التي أرخت المرحلة ومن فهارس ومصادر البحوث المبكرة والحديثة في هذا العلم فضلاً عن كتب اللسانيات بصورة عامة.

(3) ينظر: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث: 26 وما بعدها، واتجاهات الدراسات العربية المعاصرة: من56 إلى 72، و416، وأثر محاضرات دو سوسير في الدراسات العربية الحديثة: 10 وما بعدها.

(4) هناك من الباحثين من يذكر أن الطبعة الأولى لهذا الكتاب صدرت في العام 1945م، ينظر: علم اللغة الاجتماعيّ (محمد حسن عبد العزيز): 10.

5 ـ اللغة والمجتمع ـ رأيٌ ومنهج، محمود السعران 1958م.

6 ـ اللغة في المجتمع (م.م لويس)، ترجمة الدكتور تمام حسان 1959م.

7 ـ التوزيع اللغوي الجغرافي في العراق، الدكتور إبراهيم السامرائي1968م.

8 ـ اللغة بين القومية والعالمية الدكتور إبراهيم أنيس 1970م.

9 ـ مستويات العربية المعاصرة في مصر الدكتور السعيد محمد بدوي 1973م.

10 ـ الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، الدكتور نهاد الموسى 1974م.

11 ـ اللغة العربية في إطارها الاجتماعيّ مصطفى لطفي 1976م.

12 ـ اللغة وعلوم المجتمع، الدكتور عبده الراجحي 1977م.

يفهم من تأريخ هذه الكتابات أنَّ جهود الباحثين العرب في هذا الفرع اللساني لم تقتصر على المدرسة البريطانية، بل كانت المدرسة الفرنسية مشاركة وسابقة للمدرسة البريطانية، ويبدأ أثر المدرسة الفرنسية مع علي عبد الواحد وافي في كتابه (اللغة والمجتمع)، ثم مع محمد مندور في ترجمته مقال (ماييه) علم اللسان، الذي أودعه مؤلفه مفاهيم لغوية اجتماعية مهمة، تمثل رؤية ماييه اللغوية الاجتماعية.

ويظهر أثر آخر للمدرسة الفرنسية بترجمة كتاب (اللغة) لفندريس، على يد محمد القصاص، وعبد الحميد الدواخلي، وهو أول ترجمة كاملة لكتاب له قيمته العلمية[1]، ويقتفي فيه المؤلف أثر أستاذه ماييه في تلبس المنهج اللغويّ الاجتماعيّ، إذ خَصَّ التحليل اللغوي البنيوي بثلاثة أبواب، وأضاف باباً رابعاً يتصل بقضايا علم اللغة العام، مثل علاقة اللغة بالجنس البشري، وعلاقة اللغة باللغات الأخرى، وطبيعة اللهجات، واللغات الخاصة، واللغة المشتركة، واحتكاك اللغات وصراعها، والقرابات اللغوية، والمنهج المقارن في دراساتها[2]، ويصف فندريس في بداية الباب الرابع العلاقة بين الأبواب الثلاثة الأولى وهذا الباب، موضحاً أهميته وقيمته، بقوله: ((ولكن المسائل التي جعلناها موضوع بحثنا حتى الآن ليست إلّا تجريدات خلقتها عقول علماء اللغة، وإنه لمن سوء التعبير، أو يكاد، أنْ نعبرَ بحياة اللغة عَمَّا هو خال من الحياة عن الأصوات

(1) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيويّ: 164، واتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر: 53.

(2) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيويّ: 165.

والأشكال النحوية والكلمات، كالحياة التي نحن بصددها الآن، إنْ هي إلّا مجموعة الظروف التي بين حدودها تموج الإنسانية، ما هي إلّا الحقيقة الواقعية في تطوراتها التي لا تنتهي... فيجب إذن للوصول إلى تعريف كلمة لغة معنى اللسان (langue) أنْ نخرج من محيط الفصول السابقة وأنْ ندرس الدور الذي تقوم به اللغة بمعنى langage في المجتمعات الإنسانية المنظمة))[1].

إنَّ كتاب (فندريس) يتعاون مع مقال (ماييه) معبراً عن الاتجاه اللغويّ الاجتماعيّ السائد في المدرسة الفرنسيّة، وكاشفاً عن أهمية العنصر الاجتماعيّ في دراسة اللغة، وهذا ما يشير إليه الباحث عبد المنعم السيد بقوله: ((إنَّ فندريس اهتمَّ بالقضايا اللغوية الاجتماعية التي لفت النظر إليها والموجودة لدى ماييه وتلاميذه مؤكداً أنَّها تدعم أسبقيّة هذا المجال عن الفرنسيين، ويشهد بذلك كتاب فندريس (اللغة) الذي جاءت بعض فصوله في إطار القضايا اللغويّة الاجتماعيّة))[2]، لذا كانت لهاتين الترجمتين أهمية كبرى في تعريف الباحثين والدارسين العرب بعلم اللغة الاجتماعيّ في وقت مبكر من عمر الدراسة اللغوية.

أمَّا أثر المدرسة البريطانية، فيظهر أولاً مع عبد الرحمن أيوب في ترجمته كتاب: (اللغة بين الفرد والمجتمع) لأوتو جسبرسن في العام 1954م، ثم مع محمود السعران في كتابه (اللغة والمجتمع رأيٌ ومنهج) في سنة 1958م، وبعد ذلك مع تمام حسان في ترجمته كتاب(لويس) اللغة في المجتمع في سنة 1959م ـ ثم تتوالى المؤلفات كما رأينا في المسرد السابق ـ ونشهد جهوداً أخرى من غير المصريين في سنوات لاحقة، مثل إبراهيم السامرائي من العراق، ومصطفى لطفي من لبنان، ونهاد الموسى من الأردن.

ونودُّ أنْ نُشير هنا إلى أنَّ كلَّ الرواد كانت لهم مشاركات في تأسيس هذا الفرع اللسانيّ ابتداء من علي عبد الواحد وافي وإبراهيم أنيس، وعبد الرحمن أيوب، وتمام حسان، ومحمود السعران، إلى كمال محمد بشر الذي ألّف في مرحلة لاحقة كتاباً مهمّاً في علم اللغة الاجتماعيّ سنة 1992م، بعنوان: (علم اللغة الاجتماعيّ ـ مدخل)، فضلاً عن أنَّ بعض الرواد كانت أول جهودهم اللغوية في هذا الفرع من اللسانيات، مثل عبد الرحمن أيوب، الذي كان أول جهوده

(1) ينظر: اللغة (فندريس): 297.

(2) ينظر: رؤى اللغويّين الغربيين لجذور علم اللغة الاجتماعيّ: 331، واللغة (فندريس): 246 ـ 366.

اللغوية هي ترجمة كتاب أوتو جسبرسن(اللغة بين الفرد والمجتمع)، ومحمود السعران الذي بدأ مشواره اللغويّ بتأليف كتاب (اللغة والمجتمع)[1].

وهذا يدلُّ على إدراك هؤلاء الباحثين أهمية هذا الفرع، وشدة ارتباطه بالحقيقة اللغوية، مِمَّا دفعهم إلى إبراز جدواه في الدرس اللغويّ، بالكشف عن ارتباط اللغة بالجماعة وشؤونها الخاصة والعامة، ولم تكن تجليات هذا الإدراك تقتصر على الجهود أو الكتابات المستقلة، بل تبنَّوا فكراً لغويّاً اجتماعيّاً في نظريتهم العامة في اللغة، وكان حقل الدلالة التجلي الأكثر وضوحاً ـ وبالتحديد نظرية سياق الحال ـ الذي يعلن انتماءهم إلى أستاذهم فيرث ومبادئه في دراسة المعنى[2]، وهذا ما نجده عند محمود السعران[3] وكمال محمود بشر[4]، وتمام حسان الذي كان من أكثر الرواد تبنّياً للفكر اللغويّ الاجتماعيّ، ويظهر ذلك في كلِّ كتبه ابتداء بمؤلَّفه الأول (مناهج البحث في اللغة)[5] ثم في كتابه (اللغة بين المعياريّة والوصفيّة)[6]، ليصل إلى تطبيق ذلك على اللغة العربية في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)[7].

(1) إنَّ أول مؤلف لعبد الرحمن أيوب هو (دراسات نقدية في النحو العربي) صدر سنة 1957م بعد ترجمته كتاب أوتو جسبرسن بثلاث سنوات. أما محمود السعران فكان أول جهوده كتابه (اللغة والمجتمع)، ثم كان مؤلفه الثاني (علم اللغة... مقدمة للقارئ العربي) في سنة 1962م. ينظر: اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر: 67،56، ومحاضرات في اللغة: المقدمة.

(2) حظيت جهود هؤلاء الرواد في الاتجاه الوصفي بمجموعة دراسات أقامها باحثون متميزون تعقبوا هذا الجهد محاولين الكشف عن مناهج هؤلاء الرواد في دراسة اللغة ولا سيما في حقل الدلالة، ينظر: العربية وعلم اللغة البنيويّ: 167 وما بعدها، والتفكير الدلاليّ في الدرس اللسانيّ العربيّ الحديث: 131 وما بعدها، ونشأة الدرس اللسانيّ العربيّ الحديث: 32 وما بعدها.

(3) ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: 251 وما بعدها.

(4) ينظر: دراسات في علم اللغة: 170/2 وما بعدها.

(5) ينظر: مناهج البحث في علم اللغة: 251 وما بعدها.

(6) ينظر: اللغة بين المعياريّة والوصفيّة: 121 وما بعدها.

(7) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 28 ـ 29 و337 وما بعدها.

المبحث الثالث: الكتابات الأولى

شرع اللسانيون العرب في تبني هذا الفرع اللسانيّ ـ كما مرَّ سابقاً ـ بصورة متزامنة مع تلقي اللسانيات العامة ممثلة بالاتجاه الوصفي، وأسهموا في تشييد معالم الاتجاه اللغوي الاجتماعي عبر مجموعة من الكتابات، والتي تمثّل المرحلة الأولى لعلم اللغة الاجتماعيّ في الدراسات العربية الحديثة[1].

وتبدأ الجهود العربية في علم اللغة الاجتماعيّ تاريخيّاً مع علي عبد الواحد وافي في أول مؤلف مستقل في سنة 1946م، بعنوان: (اللغة والمجتمع)، مؤكداً بهذا ريادته في هذا المجال الذي يعدُّ نقطة اللقاء بين علم اللغة وعلم الاجتماع[2]، فضلًا عن ريادة سابقة ومهمة في علم اللغة العام تجلت في ((أول كتاب عربي أُلّف بشكل متكامل في هذا الحقل الجديد سنة 1941م بعنوان علم اللغة، قد وضعه رجل لم تكن اللغويّات مجالاً لاختصاصه، وإنَّما كان اختصاصه علم الاجتماع، ومن زوايا علم الاجتماع، انتبه إلى قضايا اللغة، وفطن قبل غيره بخطر هذا العلم الناشئ يومها ثم ظلت الحيرة المزدوجة بين علم اللغة وعلم الاجتماع تراوده مما تجلَّى بادياً في كتابه (اللغة والمجتمع)))[3].

إنَّ اهتمام علي وافي بالمنهج اللغويّ الاجتماعيّ يعود إلى كتابه الأول (علم اللغة) الذي كان مقدمة في علم اللغة العام، إذ تبنى هذا المنهج، وأدرجه ضمن البحوث اللغوية المهمة التي عدّها سبعة فروع، واصفاً بحوث هذا الفرع بأنَّها تهدف: ((إلى بيان العلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية، وأثر المجتمع وحضارته، ونظمه، وتاريخه، وتركيبه، وبيئته الجغرافية في مختلف الظواهر اللغوية، وإلى هذه البحوث تحتاج معظم الفروع السابقة... فموضوعات

---

(1) ينظر: اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر: 414.

(2) ينظر: اللغة العربية في إطارها الاجتماعيّ (مصطفى لطفي): 43 وعلم اللغة الاجتماعيّ (محمد حسن عبد العزيز): 4، واتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر: 415، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربيّ: 30(الهامش).

(3) ينظر: ما وراء اللغة: 42.

البحث الذي نحن بصدده تمتزج بموضوعات الفروع السابقة جميعاً، وتفسر ظواهرها، لذلك لا يخلو منها مبحث من مباحث علم اللغة))[1].

ولا يكتفي ببيان أهمية هذا الفرع وجدواه في البحث اللغوي وحاجة الفروع اللغوية الأخرى إليه، بل يوافق علماء الاجتماع في وصفهم جهود اللغويين القدماء وأعضاء مدرسة المحدثين من علماء القواعد بالقصور؛ لإهمالهم: ((بيان العلاقة بين الظواهر اللغوية والظواهر الاجتماعية، وانحرافهم أحياناً عن جادة الصواب في هذه السبل، وتفسيرهم لبعض الظواهر اللغوية تفسيراً خاطئاً يبعد بها عن المجتمع وشؤونه؛ ولذلك أنشؤوا فرعاً خاصّاً في علمهم، سمّوه (علم الاجتماع اللغوي) Sociologie Linguistique وعالجوا فيه الظواهر اللغويّة بطريقة تكشف عن العلاقات التي تربطها بمختلف الظواهر الاجتماعيّة، وتكفل سدّ ما في البحوث القديمة من نقص وإصلاح ما بها من أخطاء))[2].

ويشير إلى أنَّ جهود علماء الاجتماع في هذا الفرع قد أعطت بحوثه شخصيّة متميزة، وجعلتها موضوع فرع مستقل، وجعلت كثيراً من علماء اللغة أنفسهم ينزلها هذه المنزلة، ويفرد لها دراسة خاصة[3].

ثم يُخصِّص ثلاثة فصول لدراسة الإطار النظريّ للمنهج اللغويّ الاجتماعيّ[4]، وهذه الفصول كوَّنت فيما بعد كتاب (اللغة والمجتمع)، جعلها في هذا المؤلف المستقل، حرصاً منه على إيفاء هذا الفرع حقه في الظهور والاستقلال.

وبهذا؛ فإنَّ كتابه (اللغة والمجتمع) يتكون من مقدمة وثلاثة فصول، يبدأ مقدمته بالحديث عن خصائص الظواهر الاجتماعية، في كونها تمثّل نظاماً عامّاً، يشترك فيه أفراد المجتمع، وأنَّ الذي يخلقها هو طبيعة الاجتماع وليس صنع الأفراد، وهذا ما يجعلها أيضاً تحظى بحماية المجتمع المعين، ويسحب هذه الخصائص الثلاث، التي تتسم بها الظواهر الاجتماعية على اللغة بعدّها ظاهرة اجتماعية، تتوافر فيها تلك الخصائص[5].

وعلى الرغم من أنَّ علي وافي قد نقل مصطلح (علم الاجتماع اللغويّ) ومفهومه، وأهميته،

(1) ينظر: علم اللغة: 12.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 12 ـ 13.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 13.

(4) ينظر: علم اللغة: 168 ـ 249، وفقه اللغة علي عبد الواحد وافي: 78 وما بعدها.

(5) ينظر: اللغة والمجتمع (علي عبد الواحد وافي): 5 ـ 6.

وعلماءه من حقلي الاجتماع واللغة، في كتابه علم اللغة[1]، فإنَّه لم يَسِم كتابه المختص بهذا الفرع اللغوي بمصطلح العلم، إنَّما وَسَمَه بـ(اللغة والمجتمع)، فضلاً عن أنَّ مقدمة هذا الكتاب جاءت مختصرة على وصف عامّ للظواهر الاجتماعية، ومنها اللغة، من دون الالتفات إلى مبادئ هذا الفرع وأصوله وبيان منطلقاته النظرية، ولم يذكر مصطلح العلم في متن هذه المقدمة، وإنَّما اكتفى بالإشارة إليه في الهامش[2]، وعلى الرغم من أنَّ علي وافي عرّف بهذا العلم في كتابه (علم اللغة)، فإنَّ هذا لا يعفيه من أنْ يعرِّف به في الكتاب المخصَّص لهذا الفرع اللغوي.

ولم يكن هذا حال الكتاب الأول في هذا الفرع، بل أصبح سمة بارزة، وُسِمَت به كلُّ كتابات التلقي الأولى، التي اتخذت من ثنائية (اللغة والمجتمع) عنواناً لها، على الرغم من وجود المصطلح في البيئة العربية، ويبدو أنَّهم قد شايعوا علي وافي في منهجه هذا.

وتثير مقدمة كتاب (اللغة والمجتمع) إشكالاً آخر حين يوجه علي وافي النقد إلى دو سوسير، ويصفه بأنَّه تطرّف في نسبة كل المؤثرات في ظواهر اللغة إلى عوامل اجتماعية[3]، والحقيقة أنَّ دو سوسير لم يكن((يعني باجتماعية الظاهرة اللغوية أنَّها تتأثر بالعوامل الاجتماعية، كالنظم، والعقائد، والأدب، وطرق المعيشة، وعوامل البيئة، وسواها... فإنَّما أراد دو سوسير أنْ يوضح أنَّ اللغة نظام ذو طابع اجتماعيّ عرفيّ، موجود تجريديّاً في العقل الجمعيّ))[4]، والذي ذكره دو سوسير من تأثير هذه العوامل كان موجهاً إلى الكلام أو اللسانيات الخارجية التي يرى أنها ثانوية وليست موضع دراسة اللغة، ولكنها على جانب من الأهمية[5]. ويجعل علي وافي هذا الأمر إحدى الحقائق التي يسعى كتابه إلى كشفها ليبين ((فساد ما ذهب إليه بعض المتطرفين... كالعلامة السويسري دو سوسير De saussure ومن نحا نحوه، إذ يقررون أنَّ جميع المؤثرات في حياة اللغة ترجع إلى أمور اجتماعيّة))[6].

(1) ينظر: علم اللغة: 12 ـ 66.
(2) ينظر: اللغة والمجتمع (علي عبد الواحد وافي): 7.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 8.
(4) ينظر: أثر محاضرات دو سوسير في الدراسات العربية الحديثة: 35 ـ 36، وعلم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 57.
(5) ينظر: دروس في الألسنية العامة: 44 ـ 45.
(6) ينظر: اللغة والمجتمع (علي عبد الواحد وافي): 142.

أمَّا فصول الكتاب؛ فتعالج في الفصل الأول(تطور اللغة) العوامل المؤثرة في تطور اللغة، ويرجعها إلى ستة أنواع، هي ما يأتي[1]:

1 ـ العوامل الاجتماعية، وتتمثل في اختلاف البيئة الاجتماعية والعادات والتقاليد والحضارة والدين، وطبيعة النظام الأسري في المجتمعات.

2 ـ تأثر اللغة باللغات الأخرى، وهو ما يؤدي إلى تلاقح عناصر اللغتين وتبادل المفردات تبعاً لتبادل الحضارة.

3 ـ الإبداع الأدبي الذي يساير الحضارة، ويحفظ اللغة، ويوسِّع نطاقها، وهذا العامل يتوجه صوب النمط الكتابيّ، ومن تأثيراته التجديد اللغويّ، وإحياء الألفاظ القديمة، وإبداع ألفاظ جديدة.

4 ـ انتقال اللغة من السلف إلى الخلف وما يصحب هذا الانتقال من اختلاف الظروف الاجتماعية من جيل إلى آخر.

5 ـ العوامل الطبيعية، التي تشمل الظواهر الجغرافية، والفيزيولوجية، والبيولوجية، والإثنولوجية.

6 ـ العوامل اللغوية الداخلية، وتتمثل في أصوات اللغة وصيغها، وتراكيبها، وما يحدث فيها من أمور ذاتية، تسهم بصورة آلية في التطور اللغويّ، وعلى توجيهه وجهة خاصة.

أمَّا الفصل الثاني من الكتاب، فيخصِّصه المؤلف لصراع اللغات، الذي يحدث نتيجة للتعدد اللغوي المتمثل بوجود لغات مستقلة تتبادل التأثير والتأثر، ويرى أنّ هذا الصراع يوجد حين تتوافر عوامل كثيرة أهمُّها عاملان: أحدهما أنْ ينزح إلى بلد ما عناصر أجنبية تنطق بلغة غير لغة أهله، والآخر أنْ يتجاور شعبان مختلفا اللغة فيتبادلان المنافع وتتاح لأفرادهما فرص للاحتكاك المادي والثقافي[2].

ويناقش المؤلف في الفصل الأخير من الكتاب التعدُّد اللغوي، وأسبابه، التي تتمثل في انتشار اللغة في مناطق مختلفة، واستخدامها من جماعات كثيرة العدد، وطوائف مختلفة من الناس؛ وتبعاً لذلك تنشعب اللغة إلى لهجات محلية، وأخرى اجتماعية، وهذه اللهجات تتمايز

(1) ينظر: اللغة والمجتمع (علي عبد الواحد وافي): 13 ـ 76.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 81 ـ 82.

فيما بينها في حقلي (الأصوات والدلالة)، أمَّا القواعد، والصيغ، والاشتقاق، فلا يوجد بينها إلَّا فروق ضئيلة[1].

ويختم المؤلف كتابه برؤية في الإصلاح اللغويّ، مؤكداً أهمية هذا الفرع اللغويّ، وجدواه في هذا المنحى، مشيراً إلى أنَّه يجب على ((كلِّ من يحاول إصلاحاً لغويّاً أنْ يعمد قبل كل شيء إلى دراسة حياة اللغة، ومناهج تطورها، وما تخضع له في حياتها من القوانين، حتى يتميز له الممكن من المستحيل، ويتبين له ما يتفق مع السنن الكونية وما يتنافر مع طبيعة الأشياء، وحتى تأتي إصلاحاته مسايرة لهذه الطبيعة...))[2].

لقد اعتمد وافي في كتابه هذا على الفصول والمباحث التي درسها في كتابه (علم اللغة) بوصفه أحد الفروع اللغوية التي حاول التعريف بها، وعلى الرغم من أنَّ هذا الكتاب (اللغة والمجتمع) خاص بالفرع اللغويّ الاجتماعيّ فإنَّ المؤلف لم يوسع نطاق البحث ولم يُضِف فصولاً أو موضوعات جديدة، والجديد في هذا الكتاب، هو البعد الاستقلاليّ، لا غير.

وعلى الرغم من بعض الهنات التي وقع فيها المؤلف في كتابه، ممثَّلة في عدم تسمية كتابه بمصطلح العلم، وإغفاله ذكر المصطلح أيضاً في متن المقدمة، فضلاً عن طبيعة خطاب هذه المقدّمة التي لم تفِ واجبها في التعريف والإشارة إلى منطلقات العلم وعلمائه، واقتصاره على عدد من موضوعات علم اللغة الاجتماعي، إلّا أنَّه يكتسب أهمية كبيرة لكونه أول مؤلف في هذا الحقل اللغوي، قد نبَّه الدارسين من العلماء العرب إلى هذا الفرع، وأهميته، ومثّل هذا الكتاب صورة صادقة للبحث اللغويّ الاجتماعيّ في فرنسا، اعتمد فيه المؤلف على مصادر في علمي (الاجتماع واللغة) من المدرسة الفرنسية.

أمَّا الكتاب الثاني الذي حاول تقديم الإطار النظريّ للاتجاه اللغوي الاجتماعي، فهو كتاب محمود السعران (اللغة والمجتمع رأيٌ ومنهج) الصادر سنة 1958م، وهو في هذا العنوان يشايع علي وافي، إلّا أنَّه يزيد عنواناً فرعيّاً من كلمتين (رأيٌ ومنهج)، محاولاً تمييز كتابه أولاً، ومعلناً عن اتجاهه في الكتاب ثانياً، هذا الكتاب يمثّل أول جهوده اللغوية، فضلاً عن كونه أصبح مقرراً دراسيّاً في كلية الآداب في جامعة القاهرة آنذاك[3].

---

(1) ينظر: اللغة والمجتمع (علي عبد الواحد وافي): 107 ـ 117.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 143.

(3) ينظر: علم اللغة الاجتماعيّ (محمد حسن عبد العزيز): 4، واللغة والمجتمع (محمود السعران): 6.

وإذا كان كتاب علي وافي يُمثِّل الاتجاه اللغويّ الاجتماعيّ في المدرسة الفرنسية، فإنَّ كتاب محمود السعران يمثِّل هذا الاتجاه في المدرسة البريطانية، فضلاً عن كونه أكثر تطوراً وأوسع مادة من الكتاب الأول، ويتكوّن الكتاب من مقدمة، وأحد عشر فصلاً، حاول فيها المؤلف تقديم بعض الموضوعات المهمة في الاتجاه اللغويّ الاجتماعيّ، مشفوعة بتطبيقات لغوية، جاء أكثرها من اللغة العربية.

أمَّا المقدمة، فيبدؤُها بالحديث عن دراسة الوظيفة الاجتماعيّة للغة؛ بكونها من أهمِّ أبواب الدراسة اللغوية الحديثة، لأنَّها في نظره المنهج الأصلح للقضاء على بعض التصورات اللغوية الخاطئة، ويعترف من البداية بقصور دراسته عن استيعاب كل المسائل التي تندرج تحت (اللغة والمجتمع)، ولا نجد حديثاً صريحاً يعرِّف بعلم اللغة الاجتماعيّ، أو يشير إلى مصطلحه، أو يبيّن تاريخ هذا المنهج اللغويّ، بل جاءت مقدمته في سياق لغويّ عام تضمَّنت إشارات اجتماعية[1].

ويخَصّص الفصل الأول للحديث عن منهج علم اللغة الحديث في الدراسة اللغوية، الذي يدرس اللغة في ذاتها، ومن أجل ذاتها، مع الاستعانة المشروطة بالعلوم الأخرى، ومنها علم الاجتماع، منبِّهاً على أنَّ النظرية الكلاسيكية التي تقصر وظيفة اللغة على توصيل الفكر، أو التعبير عنه، هي ((نظرية لا تمكننا من أنْ نحلِّل جميع أشكال السلوك الكلاميّ، وأصحّ منها وأدقّ أنْ ننظر إلى اللغة على أنَّها وظيفة اجتماعية... فما من شكّ في أنَّ ما يعيننا على فهم طبيعة اللغة وجوهرها حق الفهم أنْ ننظر إلى الدور الذي يقوم به في حياة الفرد، وفي حياة الجماعة التي يؤلف بين أفرادها الحديث بلغة مشتركة...))[2].

وتبعاً لذلك يعرض في الفصل الثاني لمناهج التحليل اللغويّ في دراسة الوظيفة الاجتماعية للغة، معلناً عن تبنّيه منهج المدرسة الإنكليزيّة، التي تَعدُّ الكائن البشريّ مركز دراسة اللغة، وتؤرِّخ للتطور اللغويّ للشخص في الجماعة منذ ولادته، وتهتمُّ بعضوية الفرد في الجماعة اللغوية، وصولاً إلى دراسة المعنى عبر نظرية السياق[3]. وهنا يرى السعران متابعاً بذلك أستاذه فيرث، أنَّ ((أيّ نصّ كلامي ـ ملفوظاً كان أو مكتوباً ـ لا يوصل إلى معناه الحقّ الكامل بدراسته وحده مستقلّا، بدراسته من الناحية الصوتية، ومن الناحية النحوية، ومن الناحية

(1) ينظر: اللغة والمجتمع (محمود السعران): 3 ـ 6.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 23 ـ 24.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 25 ـ 33.

المعجمية، بل يجب أن يدخل في تقدير معناه عناصر أخرى غير العنصر الكلاميّ، عناصر أخرى تكون هي والعنصر الكلاميّ كلّاً متكاملاً...))[1].

وفي ضوء منهج المدرسة البريطانية يدرس السلوك اللغوي للطفل في الفصل الثالث، ويخصص الفصل الرابع لدراسة اللغة من حيث كونها مميزاً فرديّاً ومميزاً طبقيّاً وهو ما يشكل اللهجات الاجتماعية[2].

أمَّا الفصل الخامس، فيتناول فيه العلاقة بين البنية اللغوية والبنية الاجتماعية؛ متابعاً في ذلك أنطوان ماييه وبروندال، وغيرهما في بحثهم هذه العلاقة، إذ أكدوا ارتباط البنية اللغوية، وتأثرها بالبنية الاجتماعية[3].

ويحاول السعران تتبع مظاهر هذا الارتباط في الفصول التالية، فيدرس اللغة، والحياة السياسية، واللغة والحياة الاقتصادية، واللغة والحياة الدينية، وضمائر اللغة وعلاقتها بالمستويات الاجتماعية، وظاهرة المحظور اللغويّ، ويسعى إلى إبراز تجليات هذه العلاقات الثلاث، مستشهداً بالتنوعات والآثار التي أوجدتها كل علاقة على متن اللغة عبر ترقُّب واعٍ، وأمثلة حيّة، أعطت صورة واضحة لحركة اللغة داخل المجتمع المعاصر، وحدَّدت موضوعات مهمة لا يمكن إغفالها[4].

وينهي الكتاب عند الفصل الحادي عشر، الذي خصّ به التطور اللغويّ وصلته بالمجتمع، ويناقش فيه موضوعات مهمة، مثل بقاء اللغة وموتها، والتوحُّد اللغوي والتعدُّد اللغويّ، واللغة المشتركة وعوامل تكوينها، وآثار الاحتكاك بين اللغات واللهجات[5].

وختاماً، فإنَّ هذا الكتاب قد جاء من لغوي وعى المفاهيم اللغويّة الاجتماعيّة، وحاول أنْ يجعله مدخلاً تمهيديّاً لتعريف القُرَّاء العرب بهذا الفرع اللسانيّ الحديث، معتمداً على مصادر من المدرسة البريطانية والمدرسة الفرنسية، ومستشهداً بآراء علماء كبار مثل فيرث، ودو سوسير، ومالينوفسكي، وغيرهم[6]، فضلًا عن اعتماده على مؤلفات وترجمات عربية

(1) ينظر: اللغة والمجتمع (محمود السعران): 29.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 34 ـ 61.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 62 ـ 73.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 74 ـ 167.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 168 ـ 181.

(6) ينظر: اللغة والمجتمع (محمود السعران): 194 وما بعدها.

في الاتجاه اللغويّ الاجتماعيّ سبقته في البيئة العربيّة، مثل (اللغة والمجتمع) لعلي وافي، و(اللغة بين الفرد والمجتمع) لأوتو جسبرسن ترجمة عبد الرحمن أيوب، وكتاب (اللغة) لفندريس ترجمة عبد الحميد الدواخليّ ومحمد القصاص.

ويشارك إبراهيم أنيس في هذ الجهد التأسيسيّ لهذا الفرع اللغوي بكتابه (اللغة بين القومية والعالمية) سنة 1970م، وهذه المحاولة التي قدّمها إبراهيم أنيس جاءت متأخرة إذا ما قورنت بتأريخ جهوده اللغوية التي بدأها في الأربعينيات من القرن العشرين، وتأتي تأريخيّاً في أواخر سلم مؤلفاته اللغوية[1]، وليس معنى هذا أنَّ اهتمامه بهذا الفرع بدأ مع هذا الكتاب، بل نجد له إشارات مهمة تخصُّ الاتجاه اللغويّ الاجتماعيّ في مؤلفاته المتقدمة، مثل كتابه (في اللهجات العربية)[2]، وكتابه (دلالة الألفاظ)[3]، وكذلك نجد عنده اهتماماً خاصّاً بقضايا هذا الفرع اللغويّ في سنة 1958م حين ألقى محاضرات تحت عنوان (مستقبل اللغة العربية المشتركة)، في معهد الدراسات العربية في القاهرة[4]، ناقش فيها اللغة العربية المشتركة، وأوضاعها في مصر والوطن العربي، مستعرضاً التغيرات التي أصابت اللغة العربية الفصحى، والتعدُّد اللغوي الكبير الذي لحظه في اللهجات العامية في مختلف الوطن العربي، وحاول بتلك المحاضرات أنْ يقدم رؤية وافية عن هذا الوضع، وأنْ يجد الحلول المناسبة لتلك الإشكالية اللغوية، يدفعه في ذلك هاجس قومي بإيجاد لغة عربية مشتركة، تسود الوطن من المشرق إلى المغرب، وتقوم دعوته إلى هذه اللغة على الأخذ بأوضح خصائص اللغة العربية القديمة، وترك ما لا حاجة إليه[5]، أي: إنَّها ((لا تختلف كثيراً عن تلك العربية الفصيحة التي ننشدها، من حيث الألفاظ والمعاني، ويقتصر الخلاف على بعض التراكيب وأساليب التعبير كطرق النفي، وصيغ الكلمات، والتحلل من الإعراب بالحروف وغير ذلك من أمور يسهل إرجاع كثير منها إلى لهجات عربية قديمة))[6].

ولعلَّ هذه المحاضرات هي التي دفعت إبراهيم أنيس ـ بعد أكثر من عشر سنوات ـ

(1) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيويّ: 47.

(2) ينظر: على سبيل التمثيل الصفحات: 20،37،41،78.

(3) ينظر: على سبيل التمثيل الصفحات: 4، 7، 9، 60، 140.

(4) ينظر: مستويات العربية المعاصرة في مصر: 31.

(5) ينظر: محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة: 53 وما بعدها، واتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر: 448 ـ 449، ومستويات العربية المعاصرة في مصر: 32 ـ 33.

(6) ينظر: محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة: 66.

إلى تأليف كتابه (اللغة بين القوميّة والعالميّة)، الذي عالج فيه موضوعاً من موضوعات علم اللغة الاجتماعيّ أو علاقة من علاقات اللغة بالمفاهيم الاجتماعية التي تتمثل بالقومية والعالمية، هذا الكتاب يتكون من عشرة فصول تسبقها مقدمة، أشار فيها المؤلف إلى أهمية الدراسة اللغوية الاجتماعية، هذه الإشارة كانت مصحوبة بالنقد للغويين العرب الذين أهملوا هذا الجانب من الدراسة، يقول فيها: ((ولعلَّ أهمّ ما حفزني إلى تناول هذا الموضوع... أنّي وجدت اللغويين العرب يقنعون ببحث اللغة من حيث كنهها، وخصائصها، وتطوراتها بحثاً جذريّاً معمقاً... وتركوا دور اللغة في الشعوب والأمم لأصحاب الدراسات الأخرى، السياسية منها والاجتماعية بل والجغرافية أيضاً، من أولئك الذين لمسوا الموضوع لمساً خفيفاً في ثنايا كتبهم، وبحوثهم، اعتقاداً منهم في غالب الظن أنَّ اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية، أمر مألوف معروف يجري على كل لسان... في حين إنَّ اللغويين الغربيين قد أسهموا في هذا المجال بجهود موفورة مشكورة))[1]، وينبّه ـ أيضاً ـ على دور اللغة في حياة الشعوب، ويشير إلى نبوءة لغوية اجتماعية، مفادها: أنَّ هذا العصر هو عصر التوحُّد اللغوي، ولا نجد في المقدمة إشارة صريحة تعلن انتماء بحثه إلى علم اللغة الاجتماعيّ[2].

أمَّا فصول الكتاب، فيبدؤها بالحديث عن اللغة ومقوماتها الأربعة، وهي النظام وعرفية اللغة، والأصوات، والمجتمع الإنساني، ويؤكد في مسألة عرفية اللغة ما يذهب إليه اللغويون المحدثون من أنّ اللغة يحكمها العرف الاجتماعيّ لا المنطق العقليّ، ومن هنا يؤكد أهمية البحث في صلة اللغة بالمجتمع المعين، لمعرفة إلى أيّ مدى ترتبط اللغة به، ويشير إلى تعدد مستويات اللغة تبعاً لوظيفة كل مستوى في المجتمع، فهناك مستوى أدبيّ، ومستوى بلاغيّ، ومستوى الطقوس، ومستوى الخطاب العادي، وهذه المستويات تعيش حالة من الترابط داخل المجتمع[3].

وينتقل المؤلف إلى الحديث عن القومية، ويرى أنَّها مصطلح سياسيّ اجتماعيّ يختلط مع مصطلحات أخرى، مثل (الأمة) و(الدولة)، ويعرض لآراء الدارسين في عناصر القومية وهي الجنس، والدين، والثقافة، واللغة. ويخلص بعد ذلك ـ مخالفاً هذه الآراء ـ إلى أنَّ العنصر الوحيد المسؤول عن نشأة القومية هو اللغة لا غير، ويحدد المؤلف هذه اللغة التي تشكّل

(1) ينظر: اللغة بين القومية والعالمية: 5 ـ 6.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 7 ـ 9.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 11 ـ 38.

القومية بكونها اللغة المشتركة التي يتاح لها من الظروف والفرص ما لا يتاح لغيرها، وهي تعبير آخر لما يسميه السياسيون بالقومية، مستدلًّا على رأيه هذا بكون دعاة القومية في التأريخ كانوا من الشعراء والكتّاب، لا من السياسيين، والقادة[1].

ثم يعرض للمشكلات الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية التي تعزى إلى اللغة ودورها في المجتمع، ويستعرض أشهر اللغات القومية في العالم، ويقف طويلاً في موضوعة القومية العربية، من العصر الجاهلي إلى العصر الحديث، مؤكداً رأيه السابق أن اللغة هي التي كوَّنت القومية، معارضاً المفكرين العرب الذين يُشركون عوامل أخرى إلى جانب اللغة، ويدعو إلى لغة مشتركة تضم كل العرب من الشرق إلى الغرب لا تقتصر على الكتابة، بل تتعداها إلى وحدة الأداء والنطق، ثم يناقش العلاقة بين اللغة والعالمية التي عَدَّها توسُّعاً للقومية، مشيراً إلى أبرز اللغات العالمية قديماً وحديثاً[2].

ويختم الكتاب بالحديث عن اللغة العالمية وأهميتها لكلِّ سكان العالم، وما تحمل من حلّ لكثير من المشكلات اللغويّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، ونرى المؤلف متحمّساً لفكرة اللغة العالمية، يظهر ذلك من إبطاله حجج المعارضين، وانضمامه إلى القائلين بحتمية مجيء هذه اللغة إلى العالم[3].

لقد مثّل الكتاب قراءة مهمة لجانب من جوانب علاقة اللغة بالمجتمع، أكَّد فيه المؤلف أهمية القومية في انتشار اللغة أولاً، وفي توحيد اللغة ثانياً، وبيّن التلازم بين اللغة والقومية، ورصد اللغات القومية والعالمية في العالم، وصرَّح بحتمية التوحُّد اللغويّ في هذا العصر وصولاً إلى حتمية اللغة العالميّة التي وصفها بالحلم السعيد.

وعلى الرغم من أنَّ إبراهيم أنيس أكَّدَ أهميّة بحث دور اللغة في المجتمع في مقدمته، ووجَّه نقداً للغويين الذين تركوا هذا الجانب، وانشغلوا بالجانب الداخلي في دراسة اللغة صوتاً، وصرفاً، وتركيباً، فإنَّه لم يعطِ هذا الجانب حيزاً كبيراً في كتابه، فالفصل الذي خصَّصه للغة ومقوماتها كان من أقصر فصول الكتاب مقارنة بالفصول الأخرى التي بحث فيها موضوعات أخرى، وكذلك الفصل الذي خصَّصه للعلاقة بين القومية واللغة، اقتصر فيه، وفي

(1) ينظر: اللغة بين القومية والعالمية: 39 ـ 112.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 113 ـ 297.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 298 ـ 327.

عموم الكتاب على بيان كيف تُشَكَّل اللغة القومية؟ من غير أنْ يلتفت إلى الطرف الثاني من التأثير المتبادل، وهو كيف تؤثر القومية في انتشار اللغة ومن ثَمَّ في توحيدها؟ لقد كان الهاجس الذي شغل ذهن المؤلف الدعوة إلى توحيد اللغة للوصول إلى القومية، وبسبب هذا ظَلَّ يطارد القومية من بداية الكتاب إلى نهايته، ولم يَكَدْ يحفل بأثر القومية في تكوين اللغة المشتركة، ومع ذلك لم يخلُ الكتاب من إشارات أكّدت أنَّ القومية عامل مهم في نشأة اللغة وتوحيدها.

وممّا يندرج ضمن إطار الكتابات الأولى كتاب عبده الراجحي (اللغة وعلوم المجتمع) الصادر سنة1977م، هذا الكتاب محاولة أُخرى تُضَاف في بسط الإطار النظريّ لعلم اللغة الاجتماعيّ، يستهلُّه المؤلف بمقدمة يعلن فيها عن هوية بحثه، ويصفه بأنَّه ((فنٌّ من فنون البحث اللغويّ، أخذت أُصوله تتفتح وتستقر في السنوات الأخيرة، وهو الذي يعرف الآن بعلم اللغة الاجتماعيّ))[1]، ثم يشير إلى أبحاث عربية سبقته في هذا الموضوع، ويبيّن أنَّ المحاولة التي يقدِّمها في هذا الكتاب((لا تقصد إلى درس اللغة والمجتمع، أو اللغة في المجتمع، أي لا تقصد إلى دراسة تحليلية لظواهر لغوية معينة مرتبطة بظواهر اجتماعية معينة، وإنَّما تهدف إلى بيان الخطوات المنهجية العامة التي تصل علم اللغة بعلوم مسبقة وبخاصة الأنثروبولوجيا الاجتماعية، والأنثروبولوجيا الثقافية))[2]، ومعنى هذا أنَّ المؤلف يتجه في بحثه إلى بيان نقاط الترابط بين العلوم الثلاثة، اللغة والاجتماع والثقافة، والحقيقة أنَّ الكتاب بما اشتمل عليه من موضوعات ليس إلّا مقدمة نظرية في علم اللغة الاجتماعيّ مع تضمينه عدداً من الموضوعات التي يشترك في دراستها علماء الأنثروبولوجيا، وعلماء علم اللغة الاجتماعيّ[3].

ويبدأ موضوعات الكتاب بالحديث عن علم اللغة الاجتماعيّ، مؤكِّداً منهج علم اللغة الحديث في استقلالية الدرس اللغويّ وعلميته من ناحية، واستعانته بعلوم مجاورة من ناحية أُخرى، وهذا ما أدى إلى نشأة فروع عديدة للبحث، يمثِّل علم اللغة الاجتماعيّ (sociolinguistics) أحدثها وأوسعها انتشاراً، ثم يراقب المؤلف بعد ذكر المصطلح، تناوب المصطلحات التي تُظهر اتصال البحث اللغويّ بعلوم المجتمع في ثلاث مراحل، الأولى تبدأ في منتصف القرن التاسع عشر وتظهر ثلاثة مصطلحات هي، الفيلولوجيا الإثنوجرافية،

(1) ينظر: اللغة وعلوم المجتمع: 5.

(2) ينظر المصدر نفسه: 5 ـ 6.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 6.

والإثنولوجيا الفيلولوجية، والأنثروبولوجيا اللغوية، والمرحلة الثانية تبدأ أوائل القرن العشرين، وقد ظهرت فيها ثلاثة مصطلحات أيضاً، هي: علم اللغة والإثنولوجيا، وسوسيولوجية اللغة، وعلم اللغة السوسيولوجيّ، ثم المرحلة الثالثة تبدأ بعد الحرب العالمية الثانية، وفيها ظهرت ثلاثة مصطلحات هي: علم اللغة الإثنولوجيّ، وعلم اللغة النفسيّ، وعلم اللغة الاجتماعيّ[1].

ويثير المؤلف إشكالاً حين يذهب إلى: ((أنَّ علم اللغة الاجتماعيّ ليس قسيماً لعلم اللغة وعلم الاجتماع، وليس مزيجاً منهما، وليس تخصصاً في ذاته، وليس من التقاليد العلمية حتى الآن أنْ يوصف باحث ما بأنه: (عالم لغة اجتماعيّ) وإنَّما يوصف البحث نفسه بأنه في علم اللغة الاجتماعي))[2]؛ لأنَّه قرر في أول مقدمة كتابه أن هذا العلم فرع حديث من فروع علم اللغة[3].

ثم يبحث مؤلف الكتاب العلاقة بين علماء الأنثروبولوجيا وعلماء اللغة، وكيف اقتربت مناهج الفريقين في دراسة اللغة، حتى اختلط البحث الأنثروبولوجي بالبحث اللغويّ، ويذكر بعض الموضوعات التي قدمها الأنثروبولوجيون للحقل اللغويّ منها، اللغة والجنس، اللغات البدائية، أصل اللغة، اللغة والأسطورة، ونظرية سياق الحال، ثم يتحول إلى التراث اللغويّ العربيّ باحثاً عن فكرة سياق الحال، ويرى أنَّ العرب قدّموا ما يشبه هذه الفكرة ولا سيّما المفسرون في أسباب النزول كالواحديّ والسيوطيّ، واللغويون كابن جنيّ في كتابه الخصائص[4].

ويناقش المؤلف تحت عنوان (اللغة والاتصال) العلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعيّة، ويشير إلى أنَّ اللغة المنطوقة مع كونها أهمّ وسائل الاتصال فلا ينبغي إغفال الوسائل الأخرى للاتصال؛ لأنَّ علم اللغة الحديث يقرّر أنَّ فهم اللغة فهماً صحيحاً لا يمكن مع الاقتصار على دراسة أصواتها، وكلماتها، وتراكيبها فقط، بل يجب معرفة طرائق الاتصال الإنسانيّ الأخرى، التي تُعِين اللغة أو تصاحبها في أداء وظيفتها، وفي ضوء ذلك يدرس ثلاثة أنواع من اللغات، هي، اللغة الجانبية، ولغة الحركة الجسمية، واللغة الحيوانية[5].

(1) ينظر: اللغة وعلوم المجتمع: 7 ـ 8.
(2) ينظر المصدر نفسه: 9.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 5، وعلم اللغة الاجتماعيّ (هدسن): 16، واللغة العربية في إطارها الاجتماعيّ: 43 ـ 44، واللسانيات الاجتماعيّة عند العرب: المقدمة.
(4) ينظر: اللغة وعلوم المجتمع: 13 ـ 24.
(5) ينظر: اللغة وعلوم المجتمع: 35 ـ 69.

ثم ينتقل الكاتب إلى موضع آخر من الكتاب؛ ليدرس اللهجات الإقليمية، ويشير إلى الأطالس اللغوية التي ترافق دراسة هذه اللهجات؛ ليسهل توزيعها في أماكن وجودها، وينهي الباحث كتابه عند الحديث عن اللهجات الاجتماعيّة[1].

هذا الكتاب الذي قدمه عبده الراجحي يمثل محاولة نظرية تميزت من المحاولات الأخرى؛ بكون مؤلفها ذكر المصطلح ومقابله الإنكليزيّ، وعقد فصلاً عرّف فيه بتأريخ علم اللغة الاجتماعيّ ومصطلحاته، وهذا ما افتقرت إليه الكتابات السابقة، إلّا أنَّ هذه الدراسة كانت موجزة جدّاً، اقتصرت على عدد من الموضوعات، وعالجتها في صفحات قليلة.

وتنضم إلى تلك الدراسات النظرية السابقة دراسة تطبيقية، شارك بها السعيد محمد بدوي في كتابه(مستويات العربيّة المعاصرة في مصر ـ بحث في علاقة اللغة بالحضارة) في العام1973م، عُدَّت أول محاولة علمية منهجية لدراسة العربية من منظور لغويّ اجتماعيّ، وحظيت باهتمام اللغويين في الوطن العربي وخارجه[2]. وذلك لربطها المحكم((للظاهرة اللغوية بالواقع الاجتماعيّ والحضاريّ، وتحليلها الذي لم يسبق للمستويات اللغوية التي يستخدمها المصريون في ضوء التركيب اللغويّ للمجتمع المصريّ في سُلَّم لغوي، يتدرَّج من أقصى درجات الفصحى إلى أدنى طبقات العامية))[3].

هذه الدراسة المبكِّرة للتعدُّد اللغوي في إحدى البيئات العربية المهمة، اعتمدت البحث الميدانيّ والمراقبة المستمرة للغة في حركتها الاجتماعية، ورصدت تأثُّر اللغة بالطبقات الاجتماعية والأنماط الثقافية، من طريق المجتمع اللغويّ المتكامل المتمثل بمجتمع القاهرة، الذي عَدَّه المؤلف ممثلاً وافياً لكل المجتمعات المصرية؛ لأنَّها تتضمن ـ في رأي المؤلف ـ هذا التعدُّد اللغويّ بالصورة نفسها[4].

جاءت دراسة السعيد بدوي في ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة، حَدَّد فيها المؤلِّف هدف دراسته الذي يتمثل في بيان التركيب اللغويّ للمجتمع المصري المعاصر؛ باتباع المنهج العلميّ الذي يقوم على الاستقراء والملاحظة، ومناقشة النظرة التي تقرِّر أنَّ التركيب اللغويّ

(1) ينظر: المصدر نفسه: 70 ـ 84.

(2) ينظر: علم اللغة الاجتماعيّ (محمد حسن عبد العزيز): 71، ومستويات العربية المعاصرة في مصر: 11، واتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر: 69 و433، والعربية وعلم اللغة البنيويّ: 86 ـ 87.

(3) ينظر: مستويات العربية المعاصرة في مصر: 17.

(4) ينظر: مستويات العربية المعاصرة في مصر: 83، واتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر: 433.

لهذا المجتمع يقوم على متضادَّين: الفصحى في أقصى اليمين، والعامية في أقصى اليسار، من دون أنْ يكون بينهما أيُّ لقاء مشروع، أو حتى لقاء غير مشروع[1].

لذا يحاول الباحث أنْ يثبت أنَّ الواقع اللغويّ يشهد لقاءات بين النمطين؛ قد نشأت بسبب طبيعة المجتمع المصريّ الذي يتَّسم بالتعدُّد في مظاهره ومقوماته، وهذا ما أدّى إلى ظهور مجموعة من الأنماط اللغوية في صورة سُلَّم لغويّ، يُمثّل نمط الفصحى الذي وصفه العلماء الأقدمون أعلى درجة فيه، في حين تترتب بقية الأنماط في تنازل تدريجي إلى أنْ تصل إلى أدنى درجة ممكنة، ومركز كل فرد على هذا السلم يكون مرتبطاً بمجموعة من العوامل مثل: الميلاد، والسن، والأسرة، والمنطقة، والنوع، ودرجة التعليم، والهوايات، والوظيفة، والقراءات، والخبرة، وغيرها[2].

أمَّا الفصل الأول؛ فيناقش فيه الأصول التأريخية للمستويات اللغوية في اللغة العربية، مستعرضاً الأحداث الحضارية الكبرى التي أسهمت في وجود هذا التعدُّد اللغوي وتحكَّمت في اتجاهاته، وقد أجملها في أربع نقاط، هي [3]:

1 ـ ظهور رغبة جماعية لدى سكان الجزيرة العربية قبل الإسلام في أنْ تكون لهم مؤسسات عامة، يلتقون تحتها، ويخضعون لمتطلباتها، ومثالها الأسواق الأدبية.

2 ـ ظهور الإسلام ونزول القرآن دستوراً له.

3 ـ الفتوحات الإسلامية للأمصار واستيطان العرب بها.

4 ـ الغزو الأوروبيّ الحضاريّ لبلاد الشرق في مطلع القرن الحديث.

وينتقل المؤلف إلى الفصل الثاني لمناقشة رؤية الباحثين للمستويات اللغوية في مصر، ويرى أنَّها جاءت في ثلاثة اتجاهات:

- الأول يذهب إلى أنَّ المستوى اللغويّ الوحيد الموجود في مصر الذي له مقومات اللغة هو الفصحى وحدها. أمَّا العامية، فليست لغة قائمة بذاتها، بل هي مجرد تشويه للفصحى.
- الثاني: يرى أنَّ العامية بناء لغويّ مستقل قائم بذاته إلى جانب اللغة الفصحى.

(1) ينظر: مستويات العربية المعاصرة في مصر: 35.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 39 ـ 46.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 51.

ـ الثالث: يقول إنه لا توجد عامية أو فصحى فقط، بل توجد إلى جانبهما لغة وسطى، وهي ما أطلق عليها فرح أنطون (الفصحى المخففة)، أو (العامية المشرقة)، أو (اللغة المتوسطة)، وهي تشبه ما وصفها توفيق الحكيم باللغة الثالثة، وما سمَّاها الأستاذ عباس خضر (باللغة الخنثى)[1].

ويُخَصِّص المؤلف الفصل الثالث لدراسة المستويات اللغوية في مصر كما يراها هو، وبدءاً يقرِّر أنَّ هذه الدراسة تعترف بوجود خمسة مستويات في مصر المعاصرة، وهي[2]:

1 ـ فصحى التراث: وهي فصحى تقليدية غير متأثرة بشيء نسبيّاً، تكاد تكون وقفاً على رجال الدين من علماء الأزهر، وتظهر منطوقة في البرامج الدينية المُعَدّة مسبقاً.

2 ـ فصحى العصر: فصحى متأثرة بالحضارة المعاصرة على الخصوص، ومجالها أوسع من المستوى السابق، فهي تبدو في كلِّ الموضوعات التي تتصل بحياتنا المعاصرة، ومثالها في الإذاعة نشرات الأخبار، والأحاديث العلمية المعدة مسبقاً، ولها أنماط متعددة، مثل النمط الأدبيّ، والنمط العلميّ، والنمط السياسيّ، وغيرها.

3 ـ عامية المثقفين: عامية متأثرة بالفصحى والحضارة المعاصرة معاً، تستخدم في الأمور التجريدية، وفي المناقشات التي تجري بين المثقفين، مثل: مسائل العلم، والسياسة، والفن والمشكلات الاجتماعيّة.

4 ـ عامية المتنورين: عامية متأثرة بالحضارة المعاصرة، وهي التي يستعملها غير الأميين عموماً في أمور الحياة العملية اليوميّة من بيع وشراء، ورواية الأخبار، والأحاديث اليومية.

5 ـ عامية الأميين: عامية غير متأثرة بشيء نسبيّاً، لا بالفصحى، ولا بالحضارة المعاصرة، وهي ترتبط بأمية أصحابها، وتظهر في بعض البرامج والمسرحيات الفكاهيّة.

إنَّ هذه الدراسة مثَّلت تطبيقاً مبكراً لمفاهيم علم اللغة الاجتماعيّ، إذ إنَّها درست الواقع اللغويّ للمجتمع المصريّ المعاصر دراسة وصفيّة من منظور لغويّ اجتماعيّ، كان المرتكز فيها توضيح العلاقة المتبادلة بين اللغة والمجتمع تأثيراً وتأثُّراً، ووفرت رؤية في السياسة اللغويّة لكل الراغبين في الإصلاح اللغويّ بالنظر الدقيق في الواقع اللغوي المتعدِّد بأثر الواقع الاجتماعيّ.

(1) ينظر: مستويات اللغة المعاصرة في مصر: 81 ـ 97.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 119 ـ 121.

وعلى الرغم من السبق التأريخيّ لهذه الدراسة وأهمية موضوعها، فإنَّ ذلك لا يمنعنا من إيراد عدد من الملحوظات العلمية والمنهجية التي يمكن تسجيلها على الكتاب.

أولى هذه الملحوظات تتمثل في أنَّ المؤلف خالف الشائع آنذاك في عنوان الكتاب حين وسم دراسته بأنها (بحث في علاقة اللغة بالحضارة)، وهذا ما يبعد الكتاب عن حقله اللغويّ الدقيق الذي يرتبط بالمجتمع، فضلاً عن اتخاذ الدراسة مجتمع القاهرة تحديداً موضعاً للدراسة، والمؤلف وسم عنوانه العام بأنَّه دراسة للمستويات في مصر، وهذه مخالفة منهجية؛ إذ لا يمكن لمجتمع القاهرة أنْ يكون ممثلاً لمصر بكلِّ مجتمعاتها لاختلاف الظروف، والأنماط اللغوية من مكان إلى آخر، ولا سيّما في المناطق الريفية والحدودية، وهذا ما تقرره الدراسة نفسها.

وثانيها: أنَّ المؤلف لم يتحدث في مقدمته على الفرع اللغويّ الذي تنتمي إليه دراسته، ولم يوضح تبعاً لذلك المنهج المتبع فيها، فليس هناك ذكرٌ لمصطلح العلم أو إشارة إلى أنَّ بحثه يقع تحت نطاق علم اللغة الاجتماعيّ؛ إذ انشغل في المقدمة بالحديث عن الأنماط اللغوية في المجتمع المصريّ، وهذه مخالفة منهجية أخرى لأنَّ مقدمة الكتاب مع العنوان يمثلان البوابة التي يلتقي عندها المؤلف والقارئ في هذا العقد الثقافي، وهذا ما يُلزم المؤلِّف أنْ تكون مقدمته حاملة لوظائفها وكاشفة عن محتوى الكتاب، لتساعد القارئ، وتدفعه باتجاه موضوع الكتاب[1].

وثالث هذه الملحوظات اقتصار المؤلف في بحث الأصول التاريخية للتنوُّع اللغوي في اللغة العربية على الأحداث الأربعة الكبرى، وإهماله ما عداها من مؤثرات أخرى قد شهدتها البيئة العربية منها مثلاً الغزو المتكرر للبلاد العربية.

من كلِّ ما تقدَّم يتضح لنا أنَّ اللسانيين العرب قد اهتموا بهذا الفرع اللغوي الحديث من طريق الكتابات الأولى التي شرعت في نقل النظرية اللغوية الاجتماعية، وعلى الرغم من قلّة هذه الكتابات؛ فإنَّها استطاعت أنْ تقدِّم للقارئ العربي تصوّراً أوليّاً عن هذا الفرع وعدد من موضوعاته.

ولو نظرنا في عموم هذه الكتابات نلمس مجموعة من الإشكالات، تمثلت في افتقارها

(1) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 99 ـ 100.

إلى أبرز مقومين من مقومات الكتابة العلمية، وهما: العنوان والمقدمة، ففي العنوان اتخذت معظم كتابات هذه المرحلة من ثنائية (اللغة والمجتمع) عنواناً لها مع وجود مصطلح هذا الفرع اللغويّ في الدرس اللسانيّ العربيّ منذ عام 1941م على يد علي عبد الواحد وافي، فضلاً عن عنوانات أخرى كانت أكثر إشكالاً من هذا العنوان.

أمَّا المقدمات، فقد جاءت مخالفة لمتطلبات الكتابة المنهجية، إذ كانت طبيعة الخطاب فيها لا يقدم وظيفة التعريف والانتماء، والأرخنة لهذا الفرع العلميّ، الذي تنتمي إليه هذه الكتابات، فكانت أغلب الكتابات تعالج موضوعات هذا الفرع بصورة مباشرة من غير تمهيد للتعريف به، أو الإشارة إلى تأريخه، ومصطلحه، أو منطلقاته النظرية، ولا سيّما أنَّ موضوعه جديد على الأدبيات العربية، وهذا يتطلب اعتناء خاصّاً، يكشف حقيقة الفرع العلميّ وأبعاده، وحدوده، وعلاقاته بالحقل اللغوي من جهة والحقول المعرفية من جهة أخرى.

لقد مَثَّل إشكال العنوان، وخطاب المقدمات، فضلاً عن التماثل النسبيّ في موضوعات المتون التي اقتصرت على موضوعات مُحدَّدة ومكرّرة القاسم المشترك بين كتابات تلك المرحلة التي امتدت من منتصف الأربعينيات إلى نهاية السبعينيات.

هذا كله دعا إلى بروز كتابات جديدة في الدراسات اللسانية العربية، حاولت أنْ تختلف عن كتابات هذه المرحلة، وأنْ تتخلَّص من إشكالاتها عبر مظاهر معينة، كانت سمات مهمة، تعلن تطور كتابات هذا الاتجاه اللغويّ، وهذا ما تعالجه الدراسة في المباحث المقبلة.

الفصل الرابع

الكتابات اللسانية الاجتماعية العربية
التطور، والأنماط، والحصيلة والإشكالات

المبحث الأول: تطور الكتابات.

المبحث الثاني: أنماط الكتابات.

المبحث الثالث: حصيلة الكتابات وإشكالاتها.

المبحث الأول: تطور الكتابات

مثَّلت الكتابات العربية الأولى بداية اللقاء العربيّ باللسانيات الاجتماعية، متأثرة بالمناخ العام الذي حكم الفكر العربيّ الحديث، المرافق لنشأة اللسانيات العربية من جهة، والمرتبط باللسانيات الاجتماعية الغربية في طور نشأتها وتكوينها من جهة أخرى[1]، ممّا جعلها ـ على الصعيد العام ـ محكومة ببعض الإشكالات العلمية التي حالت دون بروزها، وتطورها، والإفادة منها، وعاشت هذه الكتابات في حالة من العزلة، إذ لم يتطرق لها الدارسون بالحديث والبحث، ولم تحظَ منهم إلّا بذكر عارض في بعض المسارد أو المواضع من كتاباتهم التي تولت مهمة تدوين التأريخ اللسانيّ العربيّ[2].

وعلى الرغم من هذه العزلة، وتلك الإشكالات، استطاعت أن تفتح الباب أمام الباحثين في إتمام تأسيس هذا الفرع اللسانيّ، وتمثل ذلك بمجيء كتابات عربية جديدة حاولت التخلُّص من الإشكالات التي منيت بها الكتابات السابقة، وسعت إلى مسايرة تطورات اللسانيات الاجتماعية في العالم الغربيّ، وبهذا مثَّلت تكاملاً معرفيّاً لها في الدرس اللسانيّ العربيّ.

واعتماداً على البعد التاريخيّ؛ فإنَّ هذه الكتابات الجديدة بدأت بالظهور بعد منتصف الثمانينيات، حاولت أن تسلك إطاراً منهجيّاً مُحدَّداً، مدركة الوضع الثقافي الذي وُلِدَت فيه، وساعية إلى التوافق مع متطلبات السياق العلميّ الحديث، بخلاف الكتابات الأولى التي كانت ذات إطار تاريخيّ محض.

هذه الكتابات اختلفت وتمايزت بمظاهر معينة، كانت المسؤولة عن خروجها إلى ساحة التداول العلميّ والعمليّ، وتتمثل هذه المظاهر بعنوان الكتابات، وخطاب المقدمات، ومحتوى المتون، واتجاه الكتابات.

---

(1) ينظر: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث: 157.

(2) ينظر: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث: 26 ـ 30، وأثر محاضرات دو سوسير في الدراسات العربية الحديثة: 10، واللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 102 ـ 103.

أمَّا عنوان الكتابات؛ فقد انتقل من العام (اللغة والمجتمع) إلى الخاص (علم اللغة الاجتماعيّ، أو علم الاجتماع اللغويّ)؛ باتخاذ مصطلح العلم عنواناً لتلك الكتابات، وكان لهذا الأثر الأكبر في بروز العلم، وكتاباته على المستوى الثقافيّ لخريطة العلم في الدراسات اللسانية العربية؛ لأنَّ العنوان الأول كان يشي بالإشارة إلى عنوان مفتوح وعام، لا يمكن الوقوف على مرماه، وارتباطه، ويعطي انطباعاً بأنَّ مؤلف كتاب (اللغة والمجتمع) يمكن أن يكون من اختصاصات متعددة؛ لأنَّ دراسة اللغة تحت هذا العنوان ليست حكراً على عالم اللغة، بل يشترك معه علماء من اختصاصات علمية أخرى، كانت وما زالت اللغة هدفاً، أو وجهة لهم.

ولهذا كانت مسألة العنوان في الدراسات الحديثة والمعاصرة في نظريات القراءة، وسيميائيات النص، وجماليات التلقي، تحظى بأهمية كبرى، إذ جعل (جيرارد جنيت) عنوان النص من النصوص الموازية التي ترافق النصوص الرئيسة، التي لا يمكن التغاضي والاستغناء عنها، فالعنوان أول المؤشرات التي تتحاور مع المتلقي، وتضمن نجاح الكتاب في استجابة القارئ بالإقبال عليه، وتداوله، أو النفور منه واستهجانه[1].

استطاعت الكتابات الجديدة في اللسانيات الاجتماعية أن توجِد لها هوية علمية مستقلة وشاخصة، باتخاذ مصطلح العلم عنواناً لها، إذ رفعت كلَّ مكامن السهو والتغليط والتوهم عنها، وعن حقيقتها أمام القارئ، مختصّاً كان أو غير مختصّ، ومن أمثله هذه الكتابات التي وَسَمَت نفسها بالعنوان الجديد:

1 ـ علم اللغة الاجتماعيّ عند العرب، الدكتور هادي نهر 1988م.

2 ـ علم اللغة الاجتماعيّ ـ مدخل، الدكتور كمال محمد بشر1992م.

3 ـ علم اللغة الاجتماعيّ ـ مفهومه وقضاياه، الدكتور صبري إبراهيم السيد 1995م.

إنَّ أهمية العنوان تأتي من كونه يُعيّن مجموع النص ويظهر معناه، وهذا يعني أنَّ العنوان هو مرآة النسيج النصيّ، وهو الدافع، وهو الشرك الذي ينصب لاقتناص المتلقي الذي يدخل إلى العمل من بوابة العنوان، مؤولاً له، وموظفاً خلفيته المعرفية في استنطاق دوالّه الفقيرة عدداً وقواعد تركيبٍ وسياقاً، وكثيراً ما كانت دلالية العمل ناتج تأويل عنوانه[2].

(1) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 99 ـ 100.

(2) ينظر: العنوان وسيميوطيقا الاتصال الأدبي: 19.

وتُحدّد نظريات القراءة وظائف للعنوان يجب عليه أن ينهض بها؛ ليكون عنواناً يسهم في إنجاح النصّ والمتن، وأولى هذه الوظائف الوظيفة التواصلية التي تخلق نوعاً من التقارب بين المتلقي والمقروء، والوظيفة الانفعالية، وهي ما تثير عند القارئ نزعة الانتباه أو الاهتمام مع الكتاب، ثم الوظيفة المرجعية التي تهتم بالإحالة إلى الفرع أو القطاع العلميّ، وهو ما يوقف القارئ على معرفة انتماء العلم، فضلاً عن الوظيفة الأيديولوجية التي تعطي القارئ تحديداً بالأهداف والمقاصد التي تقف خلف العنوان[1].

ومن هنا؛ فإنَّ العنوان الجديد موازنة بعنوان الكتابات الأولى قد نهض بمجمل هذه الوظائف، ومارس على القارئ تقارباً نحو هذه الكتابات، بوصفه قد حمل له المعرفة بهذا الفرع اللساني والعلم به، وبهذا تحررت كتابات هذا الفرع من عقدة العنوان، وأصبحت معروفة في أدبيات الدراسات اللسانية العربية.

وتنضمُّ المقدمة وخطابها إلى العنوان في كونها ـ أيضاً ـ من النصوص الموازية للنصوص الرئيسة، إذ عَدَّها جيرارد جنيت ((عنصراً من عناصر التعالي النصي (Transtextualite) ومنجماً من الأسئلة التي ليست لها أجوبة، وجنساً قائماً بذاته له مبادئه التكوينية ومميزاته التجنيسية))[2]، فهي بمنزلة العتبة أو المدخل الذي يلج منه المتلقي إلى دهاليز النصِّ أو الكتاب ليمسك بخيوطه الأولية والأساسية ليتحاور معه[3].

وإذا كان العنوان يؤدي وظائف مختلفة انفعالية تأثيرية، أو مرجعية إحالية، أو جمالية إيحائية، أو تاريخية إخبارية، فإنَّ هذه الوظائف تحضر ـ أيضاً ـ في خطاب المقدمة[4]، ويمكن ملاحظة وظائف خطاب المقدمة في تلك الكتابات اللسانية الاجتماعية التعريفية التي حاولت تجاوز قصور مقدمات الكتابات الأولى التي تضمَّنت مقدمات فقيرة، قصرت عن أبسط تلك الوظائف، ولم تكن تسعف القارئ أو المتلقي في ربطه وتعريفه بالموضوع، أو إغراء فضوله العلمي تجاه موضوع الكتابات[5].

---

(1) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 103 ـ 106.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 101 ـ 102.

(3) ينظر: دينامية النص: 72.

(4) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية: 106.

(5) ينظر: على سبيل التمثيل اللغة والمجتمع (علي عبد الواحد وافي): 5 ـ 8، واللغة والمجتمع (محمود السعران): 3 ـ 8.

لقد حرص أصحاب الكتابات الجديدة في اللسانيات الاجتماعية على تضمين كتبهم مقدمات هادفة تسعى إلى ممارسة دورها في إدراك الغاية العلمية للمقدمة بالوظائف المناطة بها، فنرى حضوراً للوظيفة التعلّمية من طريق الإشارة إلى هدف الكتاب بأنَّه تمهيديّ يسعى إلى تعريف القارئ بهذا العلم[1]، وكذلك الوظيفة التعريفية بالإشارة إلى انتماء العلم ومصطلحه وارتباطه[2]، أو الوظيفة الإغرائية بإبراز الحاجة إليه، وإلفات النظر إلى جدواه في الدراسات اللسانية[3]، فضلًا عن الوظائف الأخرى التي جعلت من هذه المقدمات مقدمات ناجحة[4]، مِمَّا أدّى إلى أن تكون تلك المقدمات أحد مظاهر تطور الكتابات اللسانية الاجتماعية.

أمَّا محتوى المتون، فقد تطوَّر هو الآخر عمّا كان عليه في الكتابات الأولى، إذ اتسعت متون الكتب لموضوعات جديدة، كانت ترافق تطور العلم وموضوعاته في بيئته الغربية؛ لأنَّ أصحاب الكتابات التعريفية حاولوا استيعاب كل موضوعات العلم أو أكثرها، وكان من أبرز مظاهر تطوّر هذه المتون أنَّها خَصَّصت فصولاً تمهيدية للتعريف بالعلم ومصطلحه، وتاريخه، وبحوثه، ورجاله[5]. وهذا ما افتقرت إليه مقدمات الكتابات الأولى فضلًا عن متونها.

ويأتي تنوّع اتجاه الكتابات مظهراً آخرَ من مظاهر تطورها رافق كتابات هذه المرحلة، مشيراً بوضوح إلى أنَّ هوية اللسانيات الاجتماعية في الدراسات العربية يمثلها اتجاهان، نظريّ وتطبيقيّ، أمّا النظريّ فيحاول التعريف بالعلم وتاريخه، وموضوعاته، ومنهجه، وأهميته، ملتزماً المنهج النظريّ الذي ينطبق على كل اللغات، وهذا النمط من الكتابة، الذي يحاول تعريف النظرية وشرح مضامينها وإشاعة مصطلحها يُسَمَّى في البحث اللساني العربيّ بالكتابات التعريفية أو التمهيدية، وهي الكتابة التي تعتمد على((المنهج التعليميّ القائم على التوضيح والتبيان والشرح، وما يتطلّبه كل ذلك من وسائل مساعدة، كالأمثلة والرسوم البيانية. وتروم هذه الكتابة تقديم اللسانيات ومفاهيمها النظرية والمنهجية بشكل مبسط قصد تيسير المعرفة اللسانية للقارئ العربيّ، سواء كان مبتدئاً يلج عالم التخصص، أو قارئاً

---

(1) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 6.

(2) ينظر: علم اللغة الاجتماعي عند العرب(هادي نهر): 9.

(3) ينظر: علم الاجتماع اللغويّ (السيد عبد الفتاح): 8.

(4) ينظر: علم الاجتماع اللغويّ (السيد علي شتا): 7 ـ 11، وعلم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز): 3 ـ 8.

(5) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 39 ـ 67، وعلم اللغة الاجتماعي عند العرب (هادي نهر): 17 ـ 55، وعلم الاجتماع اللغويّ (السيد علي شتا): 12 ـ 37.

ينشد التسلح باللسانيات للاستفادة منها في مجالات فكرية أخرى، من فكر عربي، أو نقد أدبي، أو تاريخ، أو ما شابه ذلك))[1].

أما الاتجاه التطبيقيّ؛ فهو الذي يلتزم تطبيق العلم وآرائه النظرية، على لغة معينة، وهي اللغة العربية، إذ يحاول أصحاب هذا المشغل أن يدرسوا اللغة في مقاربة لغوية اجتماعية، للوصول إلى وصف دقيق لوضعها في المجتمع، وعلى لسان متكلميها، وما يكون فيها من أنماط وتنوعات لغوية مختلفة، وما يرافق تلك التنوعات من طبقات اجتماعية، وأقاليم جغرافية، بما يعطي صورة واقعية وصادقة لمشكلاتها، ومن ثَمَّ البحث عن أفضل الحلول المناسبة التي تأتي عبر سياسة لغوية واعية لا تقتصر على الجانبين اللغويّ والاجتماعيّ، بل تتعداه إلى الجوانب السياسية والاقتصادية.

وقد برزت في كلا الاتجاهين كتابات عربية مهمة، شكَّلت ملامح هذه المرحلة من الدرس اللسانيّ الاجتماعيّ في الوطن العربيّ، لذا سيعرض البحث لنماذج من هذه الكتابات بغية التعرف على تطور كتابات هذا الفرع اللسانيّ، والكشف عن طبيعة هذه المرحلة اللسانية الاجتماعية، على النحو الآتي:

أولاً ـ الاتجاه النظريّ:

1 ـ علم اللغة الاجتماعيّ ـ مدخل ـ (كمال بشر)

يأتي هذا الكتاب في مقدمة الكتابات النظرية، التي مثَّلت المرحلة الثانية من مراحل هذا العلم، إذ صدرت طبعته الأولى في العام 1992م، ليكون من الكتابات العربية التي تحاول تقديم الإطار النظريّ للسانيات الاجتماعية في الدرس اللسانيّ العربي، في لبوس جديد يتجاوز إشكالات الكتابات السابقة.

لقد كان المؤلف مدركاً المهمة النظرية التعريفية التي يطمح إلى تحقيقها بتقديم كتابة منهجية تعرّف بالمبادئ الأساسية للسانيات الاجتماعية، وتنبّه إلى الإفادة من تطبيقاتها في اللغة العربية، فأصدر هذا الكتاب الذي وسمه بمصطلح العلم الخاص (علم اللغة الاجتماعيّ)، وأضاف له عنواناً فرعيّاً ـ مدخل ـ ليدلَّ بذلك على المنحى التمهيدي الذي يتصف به منهجه في الكتاب، بما يشعر القارئ أو المتلقي بنوع من التبسيط في تلقي معرفة موضوع الكتاب[2]؛

(1) ينظر: اللسانيات العربية الحديثة:91.

(2) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 104.

لأن كلمة (مدخل) تعني أنَّ الكتاب يفترض قارئاً مبتدئاً يجهل أصول العلم المُقَدَّم له؛ لأنَّه علم جديد بالنسبة إليه؛ ومن ثم فإنَّ هذا العنوان يحاول أن يخلق نوعاً من التقارب بين القارئ وهذا العلم الجديد[1].

هذا العنوان تشاركه المقدمة وخطابها في التعريف بموضوع الكتاب، وإضفاء الطابع التعليمي، وتعلن في الوقت نفسه عن دافع الباحث في تأليف هذا الكتاب، إذ يقول: ((وإنَّما كان ذلك منا لعلمنا أن هذا اللون من الدرس في صورته الحديثة ما زال محروماً من الاهتمام في الساحة العربية، ولم تطرح فيه أو حوله أعمال علمية ذات قيمة في وطننا العربي على اتساعه، باستثناء ذلك الكتاب القيِّم المنقول عن اللغة الإنكليزية... ولقد تناوله مؤلِّفه ـ وهو هدسن (Hudson) ـ موضوعه تناولاً علميّاً شاملاً... لهذا كان مدخلنا هذا الذي بين أيدينا، والذي يُعَدُّ انطلاقة عربية إلى الدخول في هذا الميدان))[2].

ومع أنَّ كمال بشر من الرواد العرب الذين شهدوا ولادة البحث اللسانيّ العربيّ، وراقبوا مراحل تطوره، نجده هنا يُغَيِّب كل الجهود اللسانية السابقة في هذا المجال، التي مثَّلت المرحلة الأولى منه ـ كما بيَّنا ـ واقتصر على الإشارة إلى كتاب(علم اللغة الاجتماعي) لمؤلفه الإنكليزي هدسن، وهذا ما ينعكس سلباً على قيمة العلم وتاريخه في الدرس اللساني العربي، إذ إنَّ الجهود السابقة هي التي شكَّلت البداية والانطلاقة الأولى لهذا العلم على الرغم ممّا رافقها من إشكالات وعوائق[3].

وينبّه المؤلف على قصور مدخله عن إدراك جميع جوانب الإطار النظريّ للعلم، وكان قد وعد في طبعة الكتاب الأولى بتوسيعه ليصبح عملاً متكاملاً، لكن هذا لم يحدث في الطبعة الثانية التي علَّل فيها ذلك قائلاً: ((إنَّ مخططنا هذا المذكور يحتاج إلى سعة من الوقت والجهد ولا تكفيه السنة أو السنتان لدفعه إلى القارئ بالصورة المأمولة التي تعادل أهمية هذا الموضوع، وتشعُّب أطرافه وجوانبه. ومن ثَمَّ فرضت علينا الظروف المتمثلة في وجوب استمرارية البحث، وسدّ الفراغ في المكتبة العربية من هذا اللون من الدرس أن نكتفي بتعديل الإصدارة السابقة))[4].

(1) ينظر: اللسانيات العربية الحديثة: 99.

(2) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 5 ـ 6.

(3) هناك كتابات عربية أُلِّفت قبل كتاب المؤلف وبعده، لم تغفل الإشارة إلى تلك الجهود والإشادة بها، ينظر على سبيل التمثيل علم اللغة الاجتماعي عند العرب (هادي نهر): 14، صدر عام 1988م، وعلم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز): 4، صدر عام 2009م.

(4) ينظر: علم اللغة الاجتماعي(كمال بشر): 5.

ومع إيمان المؤلف بأنَّ اللسانيات تتّسم بالطابع العام والحديث، فإنّه يحاول في مقدمة كتابه أن يشير إلى منهجه الخاص تُجاه هذا العلم، إذ يقول: ((ولقد حرصنا في هذه الدراسة الحاضرة على تقديم أفكارنا برؤية عربية، عمادها النظر في البنيتين اللغوية والاجتماعية العربيتين وما بينهما من تبادل حتى نقف ـ بوصفنا عرباً ـ على أحوال (بيتنا) قبل أو مع ما يجري في (بيوت) الآخرين، وحتى يكون لنا نصيب أو موقع من نوع ما في هذه الساحة العلمية الجديدة نسبيّاً))[1]، وهذا التحديد الشديد في المنهج لا يتناسب مع طبيعة العلم العامة التي تنصرف إلى كلِّ اللغات.

أما متن الكتاب؛ فيتكون من سبعة فصول، تحدث في الفصل الأول عن علاقة اللغة بالفرد والمجتمع، موضحاً وظائف اللغة في المجتمع[2]. وخَصَّص الفصل الثاني للتعريف بعلم اللغة الاجتماعيّ مفهوماً ومصطلحاً، مؤكداً أنَّ دراسة اللغة وعلاقتها بالثقافة والمجتمع حقل واسع عريض، ومن هنا تشترك في بحثها علوم متعددة مثل علم اللغة الاجتماعي، وعلم الاجتماع اللغويّ، والأنثروبولوجيا اللغوية، ويفرق بين مصطلحات تلك العلوم، معلناً عن أنَّ مصطلح (علم اللغة الاجتماعيّ) هو المصطلح الخاص بدراسة اللغويين لهذا الجانب[3].

وعلى الرغم من تقديم المؤلف فصلاً تعريفيّاً مهمّاً قصد فيه رصد المصطلح والمفهوم، وإبانة حدود العلم مع العلوم المجاورة، في عرض دقيق وبحث مترابط، فإنَّه تضمَّن بعض الإشكالات التي حجبت معها التعرُّف على بعض جوانب العلم، منها إغفاله رصد موضوعات العلم ومساحته، إذ اكتفى المؤلف بذكر عدد قليل منها، مشيراً إلى أنَّ حصر موضوعات العلم والمشكلات التي يعالجها لا يعنيه في هذا المقام[4]، فضلًا عن أنَّ انشغاله بتوضيح العلاقة بين منهج علم اللغة وعلم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا في دراسة اللغة وعلاقتها بالمجتمع، جعل الفصل مقصوراً على توضيح هذه العلاقة، من دون الالتفات إلى أهمية تخصيص حديث منفرد لعلم اللغة الاجتماعي ـ موضوع البحث ـ وبهذا أغفل المؤلف الحديث عن تاريخ العلم، وجذوره، وبحوثه، ورجاله، وهذا ما وسم وظيفة الفصل التعريفيّ بالقصور[5]، وكذلك؛ فإنَّ

---

(1) ينظر: المصدر نفسه (كمال بشر): 6.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 19 ـ 37.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 39 ـ 67.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 47.

(5) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 43 ـ 56.

المؤلف لا يذكر المصادر التي استقى منها مادته العلمية والآراء التي ضمَّنها في هذا الفصل، وهذه صفة لازمت الكتاب بأكمله.

وتحت عنوان (الفكر الاجتماعيّ في الدرس اللغوي عند العرب) يبحث المؤلف في مقاربة تراثية هذا الفكر ومواطنه في دراسة العرب القدماء للغة، ويرى أنَّ العرب على الرغم من معياريتهم الشديدة، فإنَّ صنيعهم هذا لا يخلو من النظرة الاجتماعية للغة، ويدلّ على رأيه هذا بمظاهر متعددة اتَّسم بها منهجهم، منها جمع المادة اللغوية، وتنوُّع مصادر هذه المادة، واللهجات، ونظرية سياق الحال وبعض الأبواب النحوية المتصل بها[1]. والملاحظ أنَّ هذه المظاهر لا تعطي صورة واضحة، ودلالة قاطعة على اهتمامهم بهذا المنحى، فالعرب وإن تنوعت مادتهم اللغوية، واقتربت طريقتهم في جمع اللغة من البحث الميدانيّ في علم اللغة الاجتماعيّ، وذكرهم العارض للهجات، إلّا أنَّ هذه الأمور كانت مُوظَّفة لديهم للظفر بالوحدة اللغوية، ولا نكران أنَّ هناك شذرات أو لمحات لغوية اجتماعية فرضها وضوح العلاقة التلازمية بين اللغة والمجتمع.

إنَّ إيراد المؤلف هذا الفصل في كتاب يتوجه إلى بسط الاتجاه النظريّ لعلم جديد وافد من المدارس الغربية، يعطي انطباعاً سلبيّاً للقارئ تُجاهه؛ لأنَّ الدراسات العربية القديمة اهتمَّت بهذا الدرس، وأشارت إليه، وبهذا؛ فإنَّ هذه الدراسات تغني كليّاً عن اللسانيات[2].

ويناقش المؤلف في الفصل الرابع التنوُّع اللغويّ، مستعرضاً عوامل التنوُّع والتوحُّد اللغويين، ويبحث مفهوم اللغة بين علماء اللغة وعلماء اللغة الاجتماعيين، ثم يتطرق المؤلف إلى أنماط التنوعات اللغوية، ويجعلها على قسمين، الأول الأنماط العامة، وتضمّ اللغة النموذجية، واللغة الدارجة، ويشير إلى معايير اللغويين الاجتماعيين في دراسة هذا التنوع، ممثلة بالمعيار البنيويّ والاجتماعيّ والجغرافيّ، ثم يقترح تصنيفاً آخر لهذا التنوع، يتكون من ثلاثة أنماط، هي: اللغة المعينة، واللغة النموذجية، واللغة الدارجة، والباحث يرى ـ بحسب ما عرضه المؤلف ـ أنَّ مفهوم اللغة المعينة عنده لا يختلف عن مفهوم اللغة النموذجية، وفي هذا تفريق للنمط الواحد، فضلاً عن أنَّ مصطلح (اللغة المعينة) لا يستعمل في أدبيات العلم في وصف التنوعات، وإنَّما في التصنيف الثلاثي الذي جاء به دو سوسير في وصف مفهوم

(1) ينظر: المصدر نفسه: 71 ـ 136.

(2) ينظر: اللسانيات العربية الحديثة: 106.

اللغة[1]، وقد أشار إليه مؤلف الكتاب بهذا المعنى في أكثر من موضع[2]، ويُلحق المؤلف هذا التصنيف باقتراح معايير ـ أيضاً ـ لا تختلف كثيراً عن المعايير التي ذكرها في صدر المبحث.

أمَّا القسم الثاني من التنوعات، فيصفها بالتنوعات الخاصة، وتضمُّ التنوعات المحلية، والتنوعات الاجتماعية، وفروعها، مثل لغة المرأة، واللغة السرية، والرطانة العامة، والرطانة الاصطلاحية، ويختم هذا الفصل بالحديث عن العلاقة بين اللغة واللهجة[3]، وهذا الموضوع كان للمؤلف أن يتناوله في بداية حديثه عن التنوعات اللغوية[4].

وعرض المؤلف لعلاقة اللغة بالثقافة في الفصل الخامس، وبيَّن أنَّ العلاقة بينهما علاقة الجزء بالكل، فاللغة جزء من الثقافة، وبينهما تأثير متبادل، أول مظاهره التنوّع اللغويّ الذي ينشأ بأثر من التنوّع الثقافيّ، ثم ينتقل إلى دراسة التنوُّع اللغويّ في اللغة العربية المعاصرة، ويحدد مستوياتها اللغوية التي بلغت خمسة مستويات، تبدأ بالفصحى، وتنتهي بالدارجة، ويعرض لآراء العلماء والمفكرين العرب إزاء هذا التنوُّع وتوجيهه، وبدافع الشعور القوميّ نجد المؤلف يحول الانتصار للغة الفصحى، وينبّه إلى أثر الوضع الاقتصاديّ، والتطور الصناعيّ في هذا التنوع، حتى يصل إلى تقديم مقترحات في التخطيط اللغوي للتعامل مع هذا التنوع، تكشف عن معرفة عميقة، ورؤية واضحة لحال اللغة في المجتمع[5].

والذي يلحظ هنا أنَّ المؤلف انتقل من مناقشة علاقة اللغة بالثقافة إلى دراسة التنوُّع اللغوي في اللغة العربية المعاصرة، بِعَدِّ هذا التنوع انعكاساً لتنوُّع الثقافة في مقاربة لغوية اجتماعية تطبيقية، وبهذا؛ فإنَّ المؤلف انتقل من الإطار النظريّ إلى الميدان التطبيقيّ، ومن السياق العام إلى الخاص، وهذا لا يتفق مع عنوان الفصل أولاً، واتجاه الكتاب ثانياً.

ويخصص الفصل السادس لدراسة علاقة اللغة بالدين، ويوقف الفصل كاملاً على أثر الإسلام في اللغة العربية، في عرض طويل يمكن عَدّه عرضاً تاريخيّاً أكثر من كونه تجلياً لأثر الدين

(1) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث: 27 ـ 28، والتفكير اللغويّ بين القديم والجديد: 96.

(2) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 56، 312.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 139 ـ 231.

(4) دأب اللغويّون المحدثون في دراسة اللهجات أو التنوع اللغويّ على تصدير هذه الدراسات بالحديث عن الفرق بين اللغة واللهجة، ينظر على سبيل التمثيل: في اللهجات العربية (إبراهيم أنيس): 15، وعلم اللغة الاجتماعي(محمد حسن عبد العزيز): 245.

(5) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 269 ـ 368.

في اللغة، ويختم الكتاب بالحديث عن علاقة القومية باللغة، مستعرضاً حال اللغة العربية المعاصرة وما تواجه من أزمات، وهو ـ أيضاً ـ ما استغرق أكثر الفصل[1].

لقد تزاحمت في فكر المؤلف ومنهجه في هذا الكتاب مهمتان، الأولى: تقديم الإطار النظريّ لعلم اللغة الاجتماعيّ، ومشاركة اللغة العربية في التمثيل لمفاهيمه في سياق عام، والأخرى: دراسة اللغة العربية في ضوء هذا العلم، ومشاركة تراثها في ذلك في سياق خاص، ونتيجة لسعيه إلى إدراك المهمتين وقع المؤلف في إشكالات منهجية.

وعلى الرغم من هذه الإشكالات؛ فإنَّ كتاب كمال بشر يحظى بأهمية؛ لكونه أول الكتابات النظرية التعريفية التي تجاوزت إشكالات الكتابات الأولى بإشاعة المصطلح، والتعريف بالعلم وموضوعاته، ولم يسبقه تاريخيّاً إلّا كتاب هادي نهر الذي اتجه إلى دراسة العلم في التراث العربيّ، لذا كان كتاب كمال بشر بمنزلة المصدر الأساسيّ للباحثين العرب الذين يقصدون الدخول في البحث اللغويّ الاجتماعيّ، ولا نكاد نجد مؤلَّفاً عربيّاً، في هذا الجانب، تخلو قائمة مصادره من هذا الكتاب.

2 ـ علم اللغة الاجتماعيّ (محمد حسن عبد العزيز):

ومن كتابات الاتجاه النظريّ الأخرى كتاب (علم اللغة الاجتماعيّ) لمؤلفه محمد حسن عبد العزيز، الصادر في طبعته الأولى سنة 2009م، الذي كان محاولة جادة ومهمة في الإسهام برفد الإطار النظريّ لعلم اللغة الاجتماعيّ، وهذا ما أعلن عنه الباحث في مقدمة الكتاب، إذ يقول: ((يحدوني الأمل في أن يبني لبنة في صرح هذا العلم الجديد، وأن يكون مرجعاً وافياً للباحثين في علم اللغة وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعيّ))[2].

ومع أنَّ الكتاب قد صدر في وقت حديث في العام 2009م، مقارنة بنشأة العلم الذي كان في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، فإنَّ الباحث يشير إلى حداثة العلم في العالم الغربيّ والعربيّ، ولعل في ذلك تسويغاً لمجيء كتابات نظرية له في هذا الوقت، أو قد يكون إشارة إلى حاجة هذا العلم ـ في الدراسات اللسانية العربية ـ إلى كتابات نظرية تستكمل إطاره العام؛ بسبب قلة هذه الكتابات، وقصور الموجود منها عن الإيفاء بمطالب معرفة العلم النظرية الشاملة.

(1) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 369 ـ 399.

(2) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز): 8.

لذا يمثل هذا الكتاب نضجاً للكتابات النظرية العربية في بُعديها التأريخيّ والمنهجيّ، فالكتاب صدر في تأريخ حديث، وهو ما منح الكاتب الاطلاع على تطور العلم وأُطره النظرية في الغرب، وكذلك استفادته من كلِّ الجهود العربية السابقة في هذا الميدان، وهذا ما تنبئ عنه مصادر المؤلف وإحالاته في الكتاب، الأجنبية منها والعربية.

وتبعاً لذلك، فإنَّ منهج المؤلف تطوّر كثيراً عمَّا سبق؛ إذ كان أكثر اتساعاً وشمولية، كما كان أكثر دقة ووضوحاً، ويتمثل ذلك في شمول الكتاب لأكثر موضوعات العلم، سعياً منه لاستيعاب جميع جوانب الإطار النظريّ، فتناول جوانب وموضوعات لم تتطرق إليها الكتابات السابقة، فضلاً عن معالجته الوافية للموضوعات التي ذكروها في كتاباتهم، وهذا ما يؤكد مواكبة المؤلف، وكتابه لتطورات العلم وصياغاته في مدارسه الغربية من جهة، ومراقبة تمثلاته في اللغة العربية ودرسها من جهة أخرى.

يتكون الكتاب ـ موضوع البحث ـ من تسعة عشر فصلاً، وابتداء بقضية التعريف بالعلم ـ الذي خَصَّصت له كتابات هذه المرحلة فصلاً واحدا[1] ـ فإنَّ المؤلف يخصِّص له فصلين، جعل الأول منها للتعريف بالعلم، مفهومه، ومصطلحه، وارتباطه بالعلوم اللغوية والاجتماعية والنفسية، والثاني كان للتعريف بمنهج علم اللغة الاجتماعيّ وإجراءاته في دراسة اللغة والبحث الميدانيّ[2].

ومع وضوح حرص المؤلف على المنهجية والشمول في التعريف بالعلم، إلّا أنَّنا لا نجد حديثاً عن نشأة العلم وتاريخه وبحوثه، غير إشارته إلى (دو سوسير) ومساهمته في بدايات هذا العلم، فضلاً عن إثقاله الفصل الأول بالحديث عن العلوم اللغوية ومجالاتها البحثية، مثل علم اللغة الوصفيّ، وعلم اللغة التاريخيّ، وعلم اللغة المقارن، وغيرها[3].

ثم يعرض المؤلف بعض الموضوعات التي لم تُذكر في الكتابات السابقة، مثل الحدث الاتصاليّ، والذخيرة اللغوية[4]، ويستكمل المؤلف فصول كتابه بذكر موضوعات ذكرها الباحثون

(1) ينظر: علم اللغة الاجتماعي عند العرب (هادي نهر): 17 ـ 55، وعلم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 39 ـ 67، وعلم الاجتماع اللغويّ (السيد عبد الفتاح عفيفي): 13 ـ 39، وعلم الاجتماع اللغويّ (السيد علي شتا): 12 ـ 37.

(2) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز): 10 ـ 52.

(3) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز): 15 ـ 17.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 91 ـ 144.

في الاتجاه النظريّ على نحو متفرق، مثل اللغة والقومية، واللغة والسياسة، واللغة والثقافة، ولغة الحديث ولغة الكتابة، سعياً من المؤلف إلى جمعها في مؤلَّف واحد، وعرضها عرضاً وافياً مقروناً بالأمثلة من اللغة العربية واللغات الأخرى، معتمداً على تجارب لغوية اجتماعية حدثت في بلدان العالم المختلفة[1].

ولأنَّ التنوع اللغويّ من أهمِّ موضوعات علم اللغة الاجتماعيّ وأوسعها تشعُّباً يُخَصِّصُ المؤلف لدراسته خمسة فصول من كتابه في عرض متسلسل للتعريف به[2]، ونرى المؤلف في موضوعة الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية يخالف الشائع في ترجمة المصطلحين، فيترجم المصطلح(bilingualism) بالازدواجية، ويترجم المصطلح (diglossia) بالثنائية[3]، إذ إنَّ أكثر الباحثين العرب في علم اللغة الاجتماعيّ قد ترجموا الأول بالثنائية، والثاني بالازدواجية[4]، وقد استعمل المؤلف مفهوم المصطلح الثاني بهذا المعنى في موضع آخر من كتابه[5].

ويلحق بموضوع التنوُّع وفصوله فصلاً سادساً يدرس فيه العربية الفصحى المشتركة، ويقدم فيه بحثاً تاريخيّاً بجمعها وتقنينها من العلماء الأقدمين، ثم ينتقل إلى دراسة العربية المعاصرة ولهجاتها المحلية، ويعرض لآراء العلماء في تلك اللهجات[6]، وهذا الفصل على الرغم من ارتباطه بالتنوع اللغويّ، فإنَّه لا يتلاءم والإطار النظريّ العام للكتاب، فضلاً عن أنّ العربية ولهجاتها وتجلياتها الاجتماعية كانت حاضرة في كلِّ فصول الكتاب؛ لتمثيل مفاهيم علم اللغة الاجتماعيّ، ويبدو أنَّ المؤلف أراد أن يزيد أمر التنوُّع وضوحاً، فعمد إلى دراسة اللغة العربية من هذا المنظور.

ويوقف الفصل الثامن عشر من كتابه لدراسة نظرية أفعال الكلام، ويتناول فيه نظرية أوستين في دراسة الأفعال الكلامية، وينتقل إلى دراسة هذه الأفعال في التراث العربيّ،

(1) ينظر: المصدر نفسه: 145 ـ 220.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 221 ـ 298.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 231.

(4) ينظر: علم اللغة الاجتماعي عند العرب (هادي نهر):5 ـ 51، وعلم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 177، وعلم الاجتماع اللغويّ (السيد علي شتا): 78 ـ 79، والازدواج في اللغة العربية: 11،194، وازدواجية اللغة النظرية والتطبيق: 17، واللغة العربية في العصر الحديث: 137و150.

(5) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز): 359.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 300 ـ 312.

عند علماء النحو والبلاغة، وعلماء الأصول، مستعرضاً أسلوب الخبر والإنشاء عند الفريقين، ثم يدرس التنغيم عند علماء اللغة المحدثين، ويتحدث عن وظائف اللغة من خلال مقاربة الدكتور تمام حسان في غايات الأداء اللغويّ التي ترتبط بسياق اجتماعيّ معين[1].

وبعد عرض أُنموذجين من الكتابات النظرية، مَثَّل الأول منهما بداية المرحلة التعريفية، وكان الثاني نضجاً واستكمالاً لها، نودُّ التنبيه على أنَّ الكتابات النظرية الشمولية في اللسانيات الاجتماعية قليلة جدّاً مقارنة بالكتابات الغربية في هذا الفرع أولاً، وبالكتابات العربية في اللسانيات العامة وفروعها ثانياً، وهذا يعني أنَّ الدراسات العربية أهملت بعض فروع اللسانيات، ولم تسعَ إلى تغطية الإطار النظريّ لتلك الفروع، مع الأهمية الفائقة التي يحظى بها الجانب النظريّ في التعريف بالعلم، والاطلاع عليه، فهو البوابة الرئيسة لذلك، فضلاً عن سعة الفاصل الزمنيّ بين تلك الكتابات[2].

إنَّ هذه الحصيلة العربية الفقيرة لا يمكن أن تُفَسَّر إلّا بتردُّد الباحثين العرب إزاء هذا الحقل اللسانيّ الجديد، على الرغم من أهميته في دراسة العربية ومعالجة مشكلاتها الذي يُمثِّل أولى وظائف اللسانيات التي ينبغي أن تقدمها للواقع اللغويّ العربيّ.

ثانياً: الاتجاه التطبيقي.

1 ـ اللغة العربية في العصر الحديث ـ قيم الثبوت وقوى التحول (نهاد الموسى):

يُعَدُّ الباحث نهاد الموسى من اللسانيين العرب الذين اهتموا اهتماماً كبيراً بعلم اللغة الاجتماعيّ، ولا سيّما في الاتجاه التطبيقيّ، وهذا واضح من مقارباته المتعددة في هذا

---

(1) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (محمد حسن عبد العزيز): 324 ـ 348.

(2) أقصد بالشمولية هنا خلاف القطاعية التي تناولت جانباً واحداً أو موضوعاً معيناً من موضوعات العلم، ولم يعثر الباحث على سعة بحثه إلّا على عدد من الكتابات النظرية الشمولية، وهذا الكتابات من الوجهة التاريخية امتدت من سنة 1988م إلى سنة 2009م، ويمكن الإشارة إلى تلك الكتابات الشمولية بما يأتي:

1. علم اللغة الاجتماعي عند العرب الدكتور هادي نهر 1988م.
2. علم اللغة الاجتماعي الدكتور كمال بشر 1992م.
3. علم اللغة الاجتماعي مفهومه وقضاياه الدكتور صبري إبراهيم 1995م.
4. علم الاجتماع اللغويّ الدكتور السيد عبد الفتاح عفيفي 1995م.
5. علم الاجتماع اللغويّ الدكتور السيد علي شتا 1996م.
6. علم اللغة الاجتماعي الدكتور حسن محمد عبد العزيز 2009م.

الشأن[1]، إذ كانت له محاولات مهمة في تطبيق المنهج اللغويّ الاجتماعيّ على اللغة العربية، سعياً منه إلى الوقوف على حقيقة وضعها، ووجودها في تجلياته الاجتماعية والثقافية.

ومع أنَّ الباحث قد عالج بعض قضايا هذا الكتاب في مقارباته اللغوية الاجتماعية السابقة، إلّا أنّ هذه المحاولة ـ على رأي المؤلف ـ جاءت مغايرة ومفترقة من عدة وجوه ((أولها: إنَّ المعالجة هنا معالجة كلية، تتناول العربية وقضاياها في سياقها الثقافيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ، وهي عوامل تتدخل الآن، بتأثير العولمة، على نحو لا يقبل القسمة، ولا الانفصال... وثاني هذه الافتراقات ما يحمله الكتاب من معالجة مستحدثة تستجيب للشرط التاريخيّ، التطور وما حمله معه من تعقيدات أفرزتها العولمة ومنتجاتها... وثالث هذه الافتراقات أن هذا الكتاب يُمثِّل خطاباً استثنائيّاً يتجاوز خطابي اللساني الاعتيادي... إذ لم أتقصَّد أن أخاطب اللسانيين المتخصِّصين في اللسانيات العربية وقضايا اللغة العربية... تحولت بخطابي من الخاص إلى العام، من اللسانيّ المتخصِّص إلى المثقف العربيّ عموماً، وإنَّما ذلك لرؤيتي أنَّ اللغة العربية وقضاياها المعاصرة وما تواجهه من تهديدات لم تعد هَمّ اللساني العربي وحده))[2].

هذا الشمول في المعالجة والتوجُّه نرى أثره واضحاً من البداية حين أعلن الباحث عن هوية بحثه، إذ قال: ((يتغيّا هذا البحث أن يرصد واقع العربية في الفضاء العربيّ والكونيّ هذه الأيام، ويتحرَّى، لهذه الغاية، وصف تجليات العربية في وجوه التداول، ويستقري ما يكتنفها من الشروط ذات العلاقة بسيرورتها، وصيرورتها، وصورتها، وما يتجاوز بها من عوامل البقاء والاستمرار والانتشار، وعوامل النكوص، والتنقص، والتحول، والانحسار... وهو يطمح إلى التشخيص في المقام الرئيس، ويتَّخذ المنهج اللسانيّ الاجتماعيّ ـ بمعناه الواسع ـ دليلاً))[3].

---

(1) من هذه المقاربات ما يأتي:

1. الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه (بحث) 1974م.
2. خطوة حائرة بين العامية والفصحى (بحث) 1979م.
3. مقدمة في علم تعليم اللغة العربية 1984م.
4. الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية (بحث) 1985م.
5. قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث 1987م.
6. اللغة العربية في مرآة الآخر مثل من صورة العربية في اللسانيات الأمريكية 2005م.

(2) ينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات: 272 ـ 273.

(3) ينظر: اللغة العربية في العصر الحديث: 11 ـ 12.

وينطلق نهاد الموسى في بحثه من مجموعة علاقات وظواهر وعوامل تؤلِّف في مجموعها قضية كبرى، هي قضية العربية بين قيم الثبوت وقوى التحول، بدءاً بقراءة وافية لمظاهر هذه الثنائية في الماضي والحاضر، ووصولاً إلى رؤى لغوية تسهم في حماية طرف من هذه الثنائية، والحدّ من تفاقم الطرف الآخر.

وعلى هذا؛ فالمؤلف يسعى إلى عرض صورة العربية بين طرفي نزاع، وهما: الثبوت، والتحول، عبر رصد علاقات الثبوت، ممثَّلة بالنصِّ المقدس والتراث والهوية، إلى جانب علاقات التحوُّل، ممثَّلة في العولمة وأدواتها الحواسيب والإنترنت، والفضائيات، التي تظهر تجلياتها بالعوامل المتفاعلة في تداول العربية، كالتعليم، والترجمة، والإعلام، والاقتصاد، وما ينتج عن ذلك من ظواهر مثل الازدواجية والثنائية.

أمَّا فصول؛ كتابه فيبدَؤها بعلاقات الثبوت، وأولها علاقة العربية بالنصِّ المقدس الذي ارتقى بها، فجعلها اللغة المعتمدة، ودفع العلماء إلى وصفها، ودراستها في بعدين إنسانيّ وقوميّ، وينبه المؤلف إلى أنَّ النص المقدس محفوظ بالعهد الإلهي، والعربية متغيرة تبعاً لمسيرة المجتمع الإنسانيّ، فالقرآن قد أبقى العربية من جهة الديمومة والاستمرارية، وليس الاحتفاظ بصورتها الأولى، وهذا كله يمثل تجلياً واضحاً لقيم الثبوت في العربية[1].

وتمثُّلاً لمنهجية مقررة لدى المؤلف يناقش في موضع آخر علاقة العربية بالتراث بفصله عن النصِّ المقدس، بخلاف ما تعارف عليه في ثقافة المجتمع العربيّ[2]، ويرى أنَّ التراث حاضر في العربية بشكل دائم، هذا ما جعل زمان العربية ((دائريّاً يشبه أوّله أن يكون آخره ويشبه آخره أن يكون أوّله))[3]، ومن تجليات حضوره تعليم العربية بصورتها الأولى، وأدبها الذي يجمع زهير والمتنبيّ والباروديّ في مكان واحد، فضلاً عن إحياء ألفاظ مهجورة في لسان العرب، وهذه مزية تفردت بها العربية من بين اللغات، وكانت إحدى عوامل ثبوتها[4].

ويعرض المؤلف مواقع التجاذب بين قيم الثبوت والتحول، مبتدئاً بالتعليم الذي يضمن بقاء اللغة واستمرارها، ويحدد عوامل فشل التعليم العربيّ وأثره في لغة التعليم[5]، ثم ينتقل

(1) ينظر: المصدر نفسه: 35 ـ 47.

(2) ينظر: نظرية التراث ودراسات عربية وإسلامية أخرى: 18 ـ 19.

(3) ينظر: اللغة العربية في العصر الحديث: 54.

(4) ينظر: اللغة العربية في العصر الحديث: 51 ـ 54.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 68 ـ 82.

إلى الترجمة بوصفها مشغلاً يتصل بالتعليم، ويستعرض الجهود العربية فيها، مجملاً وصفها بقوله: ((إنَّ الترجمة في العصر الحديث كانت مرآة لحال الأمة في التردد بين النهوض والعثار، والانفصام بين الفكر والإنجاز، وكان دورها في رفد اللغة على وفق ذلك))[1].

ثم يتناول أثر الإعلام في اللغة، ويشرع بتحديد المستويات اللغوية الحاضرة في التلفزة الفضائية والإذاعية، وينبه إلى عقبات اللغة في الإعلام، ولا سيّما في تعليم اللغة، وبرامج الأطفال، والدراما العربية التي تمثل تحولاً يقابله ثبوت في الدراما الأجنبية المدبلجة باللغة الفصيحة، وهذه مفارقة كبيرة في إعلامنا العربي، أمَّا إعلام الصحافة؛ فإنَّه يمدُّ اللغة بعناصر ثبوت متعدِّدة[2].

ويستكمل المؤلف عرض هذه العوامل بمناقشة أثر الاقتصاد في اللغة، منبهاً على أنَّ القرار الثقافيّ والسياسيّ في شأن اللغة محكومان بالاقتصاديّ[3]، ويصل المؤلف إلى الحديث عن أبرز مظاهر التجاذب بين قيم الثبوت وقوى التحول وهي، الازدواجية والثنائية[4].

ويقدّم في نهاية كتابه خلاصة لكلِّ ما ورد في الكتاب مدعوماً برؤى لغوية ودعوات مراجعة لكلِّ هذه الأسئلة التي طرحت في البحث، يتعين الالتفات إليها والأخذ بها؛ لضمان حياة آمنة مقرونة بالجدوى، والاعتبار للغة العربية بما يحقق لها حضوراً سياسيّاً وثقافيّاً واقتصاديّاً في الوجود العلميّ[5].

وبعدُ؛ فإنَّ أهمية هذا الكتاب تأتي من كونه يتناول تناولاً غير مسبوق أثر العوامل الاقتصادية الثقافية والظواهر الاجتماعية في اللغة العربية، بنيتها، ودلالات ألفاظها، ووجوه تداولها، وجدواها الاقتصادية، وبهذا وصل النظرية بالتطبيق، وقَدَّم صورة واضحة لمعايير علم اللغة الاجتماعيّ في أثناء إسقاطه على أنساقه التطبيقية، ونَبَّه على مجالات أُخرى تتدخل في مسيرة اللغة لم يقف عندها اللغويون العرب[6].

(1) ينظر: المصدر نفسه: 96.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 99 ـ 114.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 117 ـ 126.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 137 ـ 160.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 183 ـ 187.

(6) ينظر: قضايا اللغة العربية في العصر الحديث من اللساني إلى الثقافي (بحث): 488 ضمن كتاب آفاق اللسانيات.

2 ـ السياسة اللغوية في البلاد العربية (عبد القادر الفاسي).

يَتَّخذ هذا الكتاب موضوعاً مهمّاً من موضوعات علم اللغة الاجتماعيّ، مشغلاً لدراسته، وهو السياسة اللغوية، يُقدّمها الباحث عبد القادر الفاسيّ، الذي تميَّز بكثرة بحوثه ودراساته في الاتجاه التطبيقيّ[1]، يحثّه في ذلك التطلُّع إلى معرفة الوضع الذي تعيشه اللغة العربية في بلده المغرب والوطن العربي.

ويشير المؤلف إلى أنَّ هذا الكتاب ((جديد على الأدبيات العربية، بشموليته في معالجة المعضلة اللغوية العربية، وتوظيف ما وصلت إليه الأبحاث اللسانية البيئية والمجتمعية، والجيو ـ استراتيجية، والسياسية والتخطيطية، والثقافية ـ الحضارية، وقضايا العدالة، والحقوق والتشريعات، والمساواة والكرامة والديمقراطية، وإشكالات الهويات المحلية والكونية، والنظام اللغويّ الترابيّ والعالميّ، وأسواق اللغات واقتصادياتها))[2].

فالمؤلف يقدم هنا شبكة من العلاقات بين اللغة والمنظمات الحياتية، مركزاً في الجانب السياسيّ المبني أساساً على حركات اجتماعية، وينظر إلى هذا الجانب كونه المسؤول عن وضع اللغة في المجتمع.

وتنتظم مقاربة الفاسي في ستة فصول، جعل الأولَ منها لبحث واقع اللغة العربية وتحدياتها، ويعرض للازدواجية اللغوية والثنائية والتعددية اللغوية، والهوية والتماسك والتنوع، وأثر تعريب التعليم العالي وفوائده، ومشكلات المصطلح، والعولمة وأثرها في اللغة العربية[3].

ويناقش في الفصل الثاني أنواع الأنظمة الحكومية، ويقف طويلاً مع النظام الديمقراطيّ بِعَدِّه النظام الأمثل، ويبحث مسألة ضعف القرار السياسيّ العربيّ، وغياب التخطيط اللغويّ

(1) من هذه المقاربات ما يأتي:
1 ـ أزمة اللغة العربية في المغرب ـ اختلالات التعددية وتعثرات الترجمة.
2 ـ اللغة والبيئة أسئلة متراكمة.
3 ـ النهوض باللغة العربية في التعليم الجامعي.
4 ـ لغة الهوية والتعلم بين السياسة والاقتصاد (بحث).
5 ـ الرشد اللغويّ واختلالات التعليم والتنمية (بحث).
(2) ينظر: السياسة اللغويّة في البلاد العربية: 15.
(3) ينظر: السياسة اللغويّة في البلاد العربية: 17 ـ 79.

عنه، مستعرضاً السياسة اللغوية المغربية التي اتَّسمت بعدم الجدوى، وغياب الديمقراطية، ويخلص إلى أنَّ ((البيئة اللغوية العامة غير مريحة، وغير مهيأة لخدمة اللغة العربية... إنَّ البلدان العربية عموماً لا تقرّ سياسة لغوية واضحة تخدم لسان الهوية والسيادة، ولا تنفِّذ خططاً تبلور اختبارات الجماهير اللغوية، بل إنَّ الدولة غالباً ما تعاكس اختيارات عموم الشعب اللغوية، إمَّا بلامبالاة، وعدم تخطيط غير مقبولين، وإمَّا بتخطيط صريح، أو ضمنيّ يعاكس الاختيارات الشعبية في الدستور والتشريعات والمواثيق المتفق عليها))[1].

أمَّا الفصل الثالث؛ فيناقش فيه المؤلف: ((موضوع العدالة اللغوية، وضمنه مفهوم البيئة اللغوية العادلة، وبعض مبادئها، وآليات تنفيذها، وأماكن استثمار المفهوم في خدمة اللغة العربية... يهدف الفصل إلى بسط بعض مصادر وأسباب نشوء اللاعدالة اللغوية، أو الضيم اللغويّ، ونجاري هنا المقاربة التي تقرن اللغة بالكرامة، وتحدد الضيم اللغوي الأبرز في اللامساواة في الكرامة))[2].

وتحت عنوان (الثقافة والحضارة واللغة) يناقش علاقة اللغة بالثقافة وأثرها في بناء اللغة أو موتها، ويبحث خصائص الثقافة التي توحِّد الجماعة، مستعرضاً التنوُّع الثقافيّ واللغويّ في المغرب، ومؤرِّخاً للمراحل الثقافية العربية التي عايشت اللغة، والتي كان لها الأثر البارز في دراسة اللغة وتوحّدها[3].

وقدَّم المؤلف في الفصل الخامس رؤية عن علاقة اللغة بالاقتصاد، وانطلق من النظر في بعض((المحددات والمتغيرات والمحاور التي أصبحت تحظى باهتمام اقتصاديات اللغة، وضمنها الوضع الاجتماعيّ لمتكلم اللغة أو مستعملها، وديناميّة نموّ اللغات وانتشارها أو ضمورها وموتها، والأنشطة اللغوية ـ الاقتصادية، وتقييم التوجهات أو السياسات اللغوية اقتصاديّاً... وواضح أنَّ هذه العناصر التحليلية غالباً ما تغيب في أدبياتنا أو تحاليلنا العربية، وتغيب الأرقام والسيناريوهات البديلة والتقسيمات حين يتعلق الأمر باختياراتنا اللغوية))[4].

لقد قدَّم الفاسي دراسة مهمة، رصد فيها وضع اللغة العربية وما تواجه من تحديات، وما

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 157 ـ 158.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 160 ـ 161.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 203 ـ 247.

(4) ينظر: السياسة اللغويّة في البلاد العربية: 276.

يظهر كيانها امتثالاً لتلك التحديات، وتفحص علاقتها بالمؤسسة الحكومية والثقافية والاقتصادية، وبحث مبادئ العدالة والمساواة اللغوية التي يجب أن تحظى بها الجماعة اللغوية[1].

ومع أنَّ المؤلف قد وسم كتابه بعنوان: (السياسية اللغوية في البلاد العربية)، إلّا أنَّنا نجد حضور الوضع اللغويّ في المغرب بشكل كبير يطغى على جميع فصول الكتاب، ولم تحظَ الدول العربية الأخرى إلّا بإشارة عامة، ويبدو أنَّ المشهد اللغويّ المُعقَّد في المغرب قد فرض على المؤلف إلحاحاً ووجوداً، فضلاً عن أنَّ المؤلف كان على تماس مباشر مع أحداث هذا الوضع اللغويّ ومساراته، مِمَّا جعل الكتاب ينماز بالطابع المحليّ على حساب الطابع الإقليميّ.

إنَّ مقاربة نهاد الموسى وعبد القادر الفاسي قد مثلتا أُنموذجاً للاتجاه التطبيقيّ في كتابات علم اللغة الاجتماعيّ العربية التي مارست تطبيق مفاهيمه على الوضع اللغويّ العربيّ، عبر مراقبة حركة اللغة، ووضعها في الجماعة اللغوية، والوقوف على محطات التأثير المتبادل بما يعطي تصوراً مهمّاً يفصح عن حال اللغة ومسيرتها، ويكشف عن مدى امتثالها لما يكون في المجتمع من أحداث وتغيّرات، فضلاً عن بيان اهتمام المتكلمين والدارسين بهذه اللغة من تلك الناحية.

هذه الكتابات التطبيقية، فضلاً عن كونها تطوراً واضحاً في حقل اللسانيات الاجتماعية العربية، فإنها أيضاً نبهت على أهمية هذا الاتجاه اللغويّ في دراسة اللغة وأوضاعها من جهة، وقدمت إشارة واضحة إلى غيابه التام ـ على المستوى التطبيقيّ ـ في المؤسسة اللغوية والتعليمية من جهة أخرى.

هذا المشغل التطبيقيّ الفرديّ الذي يتجلَّى بتلك الكتابات يرافقه مشغل تطبيقيّ جماعيّ، يتمثل في المؤتمرات والندوات[2] التي تعقدها المؤسسات العلمية والثقافية العربية، هذه

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 277 ـ 288.

(2) من هذه الندوات والمشاغل التطبيقية ما يأتي:

1. ندوة الازدواجية في اللغة العربية، الجامعة الأردنية 1987م.
2. ندوة اللغة العربية والنهضة القومية، المجمع العلمي العراقي 1996م.
3. مؤتمر اللغة العربية في عالم متغير، جامعة الشارقة ـ الإمارات العربية 2005م.
4. ندوة اللغات في عصر العولمة، جامعة الملك خالد ـ السعودية 2005م.
5. ندوة الفصحى وعامياتها، المجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر 2008م.
6. ندوة قضايا اللغة العربية في عصر الحوسبة والعولمة / مجمع اللغة العربية الأردني ـ عمان 2002م.

المؤتمرات أخذت على عاتقها دراسة الجانب الاجتماعيّ للغة، وقدمت وصفاً للأوضاع اللغوية، واقترحت حلولاً للتحكُّم في مسار تلك الأوضاع واتجاهاتها، وعلى الرغم من وجود هذين المشغلين في الدرس اللسانيّ العربيّ، وما قَدَّما من رصد للوضع اللغويّ قاد إلى نتائج ومقترحات مهمة إلّا أنَّها لم تجد حيزاً من التطبيق، ولم تلحظ تجلياتها في المشهد اللغويّ العربيّ، ومردّ ذلك إلى أسباب كثيرة لعلَّ أهمَّها ـ بحسب بعض الباحثين ـ غياب القرار السياسيّ وعزلته عن القرار اللغويّ، فلم تكن القضية اللغوية من أولويات القرار السياسيّ ورجاله، بسبب مسارات هذا القرار وما يشهده المجال السياسيّ من مشكلات في البلدان العربية، لذا لم يُرَ أثر لتلك الجهود الفردية أو الجماعية في الوضع الذي تعيشه اللغة[1].

(1) ينظر: جهود اللغويّين المحدثين في الازدواجية اللغويّة العربية (رسالة ماجستير): 238.

المبحث الثاني: أنماط الكتابات

مثَّلت كتابات الاتجاه النظريّ والتطبيقيّ في الكتابة اللسانية العربية هوية اللسانيات الاجتماعية في هذه المرحلة، التي تميزت بتطورها، وتكاملها، وأخذها بالأسباب المنهجية في نشر المعرفة العلمية لهذا الحقل اللغوي الجديد.

وقد ظهر في كلا الاتجاهين النظريّ والتطبيقيّ عدد من الأنماط، تعاونت في رسم صورتيهما، هذه الأنماط جاءت كتابتها انسجاماً مع أنساق المعرفة العلمية التي حفل بها الحقل اللغويّ والمعرفة اللسانية في هذا الوقت من طور الدراسات العربية، فمنها ما اتَّجه إلى الترجمة قبال التأليف، أو إلى التراث قبال المعاصرة، أو إلى الكتابة القطاعية قبال الكتابة الشمولية.

لذا سنحاول في هذا المبحث رصد هذه الكتابات عبر أنماطها المتغايرة؛ بغية الوقوف على دورها في اللسانيات الاجتماعية إلى جانب معرفة إشكالاتها في الكتابة اللسانية، فهي جزء من الاتجاه اللغويّ الاجتماعيّ، التي تعاضدت جميعاً لتمثل الكتابات اللسانية الاجتماعية، وهذه الأنماط تنقسم على ما يأتي:

أولاً: نمط كتابات الترجمة.

تُمَثِّل الترجمة أداة من أدوات تحديث الثقافة العربية، ومدخلاً مهمّاً لتجاوز ذهنية ما كان إلى ذهنية ما هو كائن ناجز، ومفتاحاً للدخول إلى الإنجازات العلمية والمعرفية المعاصرة، التي تشكِّل مظهراً من مظاهر الوضعية المعرفية الحديثة[1].

وقد أدرك العرب منذ أمد بعيد أهمية الترجمة، وأثرها في الانفتاح على الآخر، والتعرف على ثقافته، وحضارته؛ للتواصل معه. ويشير مؤرخو العلوم الإنسانية إلى أنَّ بدايات الترجمة في الحضارة العربية كانت في القرن الأول الهجريّ، ثم نمت وتطورت لعوامل متعددة، حتى بلغت مداها في العصر العباسيّ[2].

(1) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 193.

(2) ينظر: حركة الترجمة في المشرق العربي ـ مصر أنموذجاً (بحث): 308، ضمن كتاب عبده بدوي شاعراً وناقداً.

وفي الوقت الذي أصبحت فيه أهمية الترجمة العلمية تتعاظم اليوم، أكثر من أيِّ وقت مضى؛ نتيجة للانفجار المعرفيّ الكبير، والتقدُّم العلميّ الهائل في جميع مجالات الحياة، تعيش حركة الترجمة في البلاد العربية تعثراً كبيراً، ولعلَّ قلَّة الكتب المترجمة في عموم العالم العربيّ مقارنة بما تترجمه بعض الدول الغربية منفردة، يأتي في أوائل مظاهر التعثُّر، وهذا عكس ما يفرضه منطق العقل، الذي يحتِّم أن تحظى الترجمة بأولوية خاصة في العالم العربيّ، لكونه متلقياً للمعرفة أكثر منه منتجاً لها[1].

هذا التعثُّر، الذي وُسِمَت به الترجمة عموماً في الثقافة العربية، لم يسلم منه فرع من فروع المعرفة، ومنها اللسانيات التي لم تكن أحسن حالاً، على الرغم من إدراك اللغويين المحدثين لأهمية اللسانيات في القرن العشرين، وقدرتها الكبيرة على صياغة المعرفة النقدية الحديثة، وخطرها في تشكيل الوعي المنهجيّ المتجدِّد في العلوم الإنسانية والاجتماعية[2].

لقد عانت الترجمة اللسانية تخلُّفاً واضحاً؛ لارتباطها بإشكالات السياق المعرفيّ العام للثقافة العربية من جهة، وإشكالات سياقها الخاص المتمثِّل باللسانيات من جهة أُخرى، لذا وُسِمَت الترجمات العربية للكتابات اللسانية الغربية بأنَّها ((ترجمات ضعيفة في مجملها، يخونها المصطلح اللسانيّ المختار، وهو يتعدَّد بتعدُّد المترجمين والبلدان التي ينتمون إليها، وقد يمتدُّ الضعف ليشمل العبارة، فيتمّ التشويش على المعنى، لذا يصحّ القول بأنَّ الترجمة لم تسعف في إرساء اللسانيات في البلدان العربية))[3].

وغير بعيد من التخلف في عموم الترجمة اللسانية، يقف حال الترجمة في اللسانيات الاجتماعية التي تمثِّل أحد فروع اللسانيات مع كون هذه الكتابات تمثِّل رافداً مهمّاً في تعريف القارئ العربيّ باللسانيات الاجتماعية، يترافق مع نمط التأليف في هذا الاتجاه اللسانيّ، وهي من حيث مجالاتها تقدِّم التعريف باللسانيات الاجتماعية وموضوعاتها ومبادئ البحث فيها، ملتزمة الجانب النظريّ تارة والجانب التطبيقيّ والنظريّ تارة أخرى، وكانت غاياتها اختبار مجموعة من المفاهيم اللغوية الاجتماعية، التي اقترحها الإطار النظريّ، والتمثيل لها بالواقع اللغويّ الذي يتمثَّل في واقع اجتماعيّ متفاعل.

إنَّ الوصف الذي وُسِمَت به الترجمة اللسانية لَيصدُق بشكل أكثر موضوعية على الترجمة

(1) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 193 ـ 194.

(2) ينظر: ما وراء اللغة: 27.

(3) ينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات: 151، وفي اللسانيات العربية المعاصرة: 36.

في اللسانيات الاجتماعية، بالنظر إلى الحصيلة الفقيرة التي حكمت تلك الترجمات، إذ اقتصرت في المرحلة الأولى على ترجمة كتابين فقط، الأول: (اللغة بين الفرد والمجتمع) لأوتو جسبرسن، ترجمة: الدكتور عبد الرحمن أيوب في سنة 1954م، والثاني: (اللغة في المجتمع) تأليف لويس، ترجمة الدكتور تمام حسان في سنة 1959، فضلاً عن مقالة أنطوان ماييه: (منهج البحث في اللغة والأدب) في سنة 1946م، وترجمة كتاب (اللغة) لفندريس الذي كان الجزء الرابع منه مُخَصّصاً للمنحى اللغويّ الاجتماعيّ في سنة 1950م.

أمَّا الحصيلة في المرحلة الثانية؛ فقد زادت زيادة متواضعة[1] لم تكن لتناسب التطور العلميّ العام، ولا تتوافق مع التطورات الحاصلة في اللسانيات الاجتماعية في بيئتها الغربية، فضلاً عن أنَّها لا تغطّي أُفق المعرفة للباحث العربيّ، وطموحه الذي يبتغي التعرف على هذا الفرع وتطبيقاته، وإشباع فضوله العلميّ.

ولم تكن عقبات كتابات الترجمة في اللسانيات الاجتماعية لَتنحصر في ندرة هذه الكتب، بل هناك عقبات أُخرى، تقف في مقدّمتها ترجمة المصطلح اللسانيّ الذي مثَّل إشكالاً عامّاً في الكتابة اللسانية، فكلُّ مترجم يسعى إلى ((اقتراح ما لديه من مقابلات عربية، غير عابئ بمجهودات غيره سابقين ومعاصرين له حتى ولو كانت مقبولة، ولا غبار عليها))[2].

ويشير أحد الباحثين إلى أنَّ مصطلحي (علم اللغة الاجتماعيّ) و(اللسانيات الاجتماعية)، قد راجا لدى اللسانيين العرب، إلّا أنَّ المصطلح الأول أكثر شيوعاً من الثاني على الرغم من أنَّ مصطلح (اللسانيات) العام قد أُقرَّ في أول ندوة عربية في مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية التابع للجامعة التونسية في العام 1978م، وكان هذا الإقرار جماعيّاً من لسانيي كلِّ البلدان العربية[3].

هذا الاستقرار والشيوع نجده واضحاً في نمط كتابات التأليف التي وُسِمَت بمصطلح (علم اللغة الاجتماعيّ) عنواناً لتلك الكتابات، فضلاً عن مصطلح (علم الاجتماع اللغويّ) الذي كان

---

(1) هذه الحصيلة اقتصرت على مجموعة قليلة من الكتب المترجمة، وقد بنيت بحسب اطلاع الباحث على الكتب والبحوث والمواقع الإلكترونية، وتبدأ تاريخيّاً بكتاب (علم اللغة الاجتماعي) لمؤلفه هدسن ترجمة الدكتور محمود عبد الغني عياد في سنة 1987م، وهذه أول ترجمة بعد ترجمة تمام حسان لكتاب لويس في سنة 1959م.

(2) ينظر: المعاجم اللسانية في الثقافة العربية ـ واقع وتجربة (بحث): 89، واللسان العربي وإشكالية التلقي: 72.

(3) ينظر: نقل مصطلحات اللسانيات الاجتماعية إلى العربية: 70 ـ 71.

عنواناً لكتابين من هذه الكتابات، ولم يظهر مصطلح (اللسانيات الاجتماعية) عنواناً إلّا مرة واحدة في سنة 2009م[1].

أمَّا نمط الترجمة فمع هذا الشيوع الذي حظي به المصطلح عند اللسانيين العرب في نمط كتابات التأليف؛ فإنَّه قد شهد تعدُّداً وتنوُّعاً في مصطلح العلم الذي كان عنواناً لتلك الكتابات، ومن هذه الترجمات التي جاءت مختلفة ما يأتي:

1 ـ اللسانة الاجتماعية، جوليت غارمادي، ترجمة الدكتور خليل أحمد خليل، 1990م.

2 ـ سوسيولوجيا اللغة، بيار أشار، ترجمة الدكتور عبد الوهاب تزو، 1996م.

3 ـ دليل السوسيولسانيات، مجموعة من الباحثين، ترجمة الدكتور خالد الأشهب والدكتور ماجدولين النهيبي، 2009م.

ويتبع هذا التعدُّد في المصطلح الرئيس تعدُّد آخر، يتمثَّل في تعدُّد مصطلحات موضوعات العلم وفروعه، فكلُّ مترجم يوجد لترجمته منظومة من المصطلحات تختلف عَمَّا اختاره المترجم الآخر للموضوعات نفسها[2]، وهذا ما يؤدي إلى تكريس وضع التشتُّت المصطلحي الذي يأتي نتيجة حتمية لتلك الرغبة الفردية في وضع مقابلات عربية جديدة، ومغايرة لما سبق وضعه لها في العربية[3].

ويضاف إلى إشكال المصطلح، افتقار بعض الكتابات المترجمة إلى مقدِّمات ومداخل، تُوضِّح عمل المترجم، وتعرّف بعمل المؤلف ومساراته وتجربته، ولا سيّما أنَّ المترجم كان على تماسّ مباشر مع روح النصِّ الأصليّ، وعقلية المؤلف في طرحها الأول، من ذلك ما نراه في ترجمة الدكتور خليل أحمد خليل لكتاب (اللسانة الاجتماعية)، وترجمة الدكتور خالد الأشهب والدكتور ماجدولين النهيبي في ترجمتهما لكتاب (دليل السوسيولسانيات)، وترجمة محمد يحياتن لكتاب (السياسات اللغوية).

ولأنَّ الترجمة فنّ له أصوله في الممارسة، فقد اشترط الباحثون في الترجمة اللسانية

---

(1) طبع الدكتور هادي نهر كتابه مرتين الأولى كانت بعنوان: (علم اللغة الاجتماعي عند العرب)، 1988م، والثانية بعنوان: (اللسانيات الاجتماعية عند العرب) 2009م.

(2) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (هدسن): 387 ـ 413، واللسانة الاجتماعية: 5 ـ 11، وسوسيولوجيا اللغة: 142،141، ودليل السوسيولسانيات: 973 ـ 981.

(3) ينظر: المعاجم اللسانية في الثقافة العربية، واقع وتجربة: 90.

مجموعة من المعايير يجب توافرها في الترجمة الناجحة، فإلى جانب المقدِّمة الهادفة، يُشْتَرط أيضاً ضبط التوثيق، والإبانة في الترجمة ومرجعيتها، والاهتمام بالتعليقات والشروح، فضلاً عن الإبانة المصطلحية وإعداد كشّافات المصطلحات[1]، وهذه المعايير كان لها حضور ضعيف في أكثر كتابات الترجمة في اللسانيات الاجتماعية[2].

هذه الإشكالات كانت سبباً في تلقّي القارئ والباحث العربيّ كتابات صعبة ذات لغة مرهقة، لم يسعفه المترجمون بتقديم توضيحات، سواء في المقدمة أو في هوامش المتن، تساعده على تجاوز صعوبة الكتابات، لذا اتَّسمت بعض هذه الكتابات بالانغلاق على ما تحتويه من معرفة علمية حتى بعد ترجمتها.

غير أنَّ هذا لا يعني عدم وجود كتابات مترجمة، اتَّسمت بمعايير الترجمة الناجحة، أسهمت في التعريف بهذا الفرع اللسانيّ، من ذلك ما نراه في كتاب (علم اللغة الاجتماعيّ) لهدسن، الذي ترجمه الدكتور محمود عبد الغني عياد، وهو يمثِّل أول الكتب المترجمة في المرحلة الثانية، وقد عُدَّ مرجعاً لكلِّ الباحثين الذين ألَّفُوا كتباً أو بحوثاً في علم اللغة الاجتماعيّ في العالم العربيّ، فلا نكاد نجد بحثاً يخلو من الإشارة إلى هذا الكتاب.

ويقول كمال بشر، واصفاً المؤَلَّف، بأنه ((ذلك الكتاب القيِّم المنقول عن اللغة الإنكليزية، الذي قام بترجمته إلى اللغة العربية صديقنا الدكتور محمود عبد الغني عياد... ولقد تناول مؤلفه ـ وهو هدسن Hudson ـ موضوعه تناولاً علميّاً شاملاً))[3].

وكان هذا الكتاب الأول الذي أشاع مصطلح العلم عنواناً له، مما جعل الكتابات العربية الأخرى، تتفق على هذا المصطلح عنواناً لها، ولا سيّما في كتابات التأليف، وقد صدر هذا الكتاب بمقدمتين، الأولى كانت للمراجع، والثانية للمترجم، تعاونتا في التعريف بالكتاب والمؤلِّف والموضوع والمنهج المُتَّبع في الترجمة، فضلاً عن اعتماد المترجم على مجموعة من المعجمات المتخصِّصة في المصطلحات، بما يظهر حرص المؤلِّف على توحيد المصطلحات، وإثبات الشائع منها، إذ إنَّه ختم الكتاب بثبت لكلِّ المصطلحات الواردة في الكتاب مع مقابلها في اللغة العربية.

---

(1) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 216 ـ 218.

(2) من هذه الكتابات ينظر على سبيل التمثيل: دليل السوسيولسانيات، وسوسيولوجيا اللغة، واللسانة الاجتماعية.

(3) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 5 ـ 6.

وأخيراً؛ فإنَّ كتابات الترجمة مثَّلت أساساً مهمّاً رفد الدراسات العربية الحديثة بالتعريف بالعلم في إطاره النظريّ والتطبيقيّ، اعتمد عليه الباحثون العرب في كتاباتهم النظرية والتطبيقية، وقد كَوَّنَ نمط الترجمة مع نمط التأليف مرجعية اللسانيات الاجتماعية في الدرس اللسانيّ العربيّ، على الرغم من الهنات والإشكالات التي مُنِيَت بها كتابات هذا النمط، وكان في مقدمتها القلَّة أو النُّدرة التي حكمتها في الدرس اللسانيّ العربيّ الحديث.

ثانياً: نمط كتابات التراث.

شغلت مسألة التراث والحداثة مساحة واسعة في الفكر العربيّ المعاصر، وأنتجت خطاباً ثقافيّاً بقي ((يُكرِّر نفسه، ويطرح المشكلة نفسها، ويدور حول محور ظلَّ دائماً هو هو، قطباه التراث أو الأصالة من جهة، والفكر الأوروبي المعاصر أو الحداثة من جهة أُخرى))[1].

واتَّجهت هذه الإشكالية إلى أثر التراث، بكلِّ تجلياته الفكرية والسياسية والاجتماعية، في حياتنا المعاصرة، وكيفية توظيفه في معالجة ما نواجهه من قضايا ومشكلات[2].

لقد حمل القرن العشرون معه بدايات هذه الإشكالية على يد رواد النهضة العربية، متمثِّلاً في خطابهم الذي عمل على ((توظيف التراث بشكل مضاعف عندما دعا إلى الانتظام فيه، والعودة إلى الأُصول، في سبيل نقد الماضي القريب والحاضر وبناء المستقبل من جهة، وفي سبيل التصدي لتحديات الغرب والدفاع عن الذات من جهة ثانية))[3].

إنَّ خطاب النهضة كان مسكوناً بخطاب الآخر الأوروبي في بنيته، ذلك أنَّ الأسئلة والإشكاليات التي انشغل بها خطاب النهضة كانت مطروحة عليه من الخارج، ويُعَدُّ ((هذا الوضع الناتج عن مسكونية خطاب الآخر في خطاب النهضة مسؤولاً إلى حَدّ كبير عن القراءة التلفيقية المُوجَّهة أيديولوجيّاً، والتي أنتجها خطاب النهضة عن التراث العربيّ الإسلامي))[4].

وتبعاً لإشكالية العلاقة بين التراث والحداثة، انقسم المفكِّرون العرب بشأن الموقف من التراث على اتجاهات ثلاثة، الأول: تراثي ينشد الأصالة، والثاني: حداثي ينشد المعاصرة، ويُعلن القطيعة مع التراث والثالث: وسطي ينشد التوفيق بين التراث والمعاصرة[5].

(1) ينظر: الخطاب العربي المعاصر: 34.

(2) ينظر: إشكالية الأصالة والمعاصرة في الوطن العربي (بحث): 90.

(3) ينظر: التراث والمنهج بين أركون والجابري: 56.

(4) ينظر: النص والسلطة والحقيقة: 5.

(5) ينظر: الخطاب العربي المعاصر: 34.

وقد انعكست طبيعة الموقف العربيّ من إشكالية التراث والحداثة بكلّ تفاصيلها على مجال اللسانيات؛ إذ لم يستطع كثيرٌ من اللسانيين العرب التخلُّص من وهم الصراع بين القدامة والحداثة، وهو صراع نفسيّ بالدرجة الأولى، أي إنَّ الصراع في جوهره يكمن بين الباحثين العرب أنفسهم، بين مَنْ يَشدُّهم التأريخ القديم إلى أقصى اليمين، والذين يجذبهم التاريخ الحديث والمعاصر إلى أقصى اليسار؛ وبهذا فإنَّ المعادلة الثقافية ستكون عرضة للاهتزاز والتفكُّك[1].

ونظراً لهذا الطابع الإشكاليّ، اتَّخذت أكثر اللسانيات العربية طريقاً، قادها إلى أن تتوجَّه نحو التراث اللغويّ، واللسانيات الحديثة في الوقت نفسه، وتحاول أن توفِّق بين هاتين المنظومتين[2].

ذلك ما يكشف عنه كثير من المؤلفات اللسانية العربية الحديثة، التي امتازت بالرغبة الواضحة والصريحة في ربط النظريات اللسانية، ومناهج التحليل فيها بالتطورات اللغوية العربية القديمة، بحيث أصبح هذا الربط ((من المسائل الملحة والقضايا الهامة التي تطرح نفسها على أذهان العلماء والباحثين، وبخاصة بعد ظهور علم اللغة الحديث، كعلم مستقل، له كيانه المتميز بين بقية العلوم الأخرى))[3].

هذا الربط، وتلك المعالجات للتراث على وفق التصورات اللسانية الحديثة ـ على رأي الباحث سعد مصلوح ـ تنازعتها توجُّهات تتفاوت حظوظها من القصد والغُلوّ:

- ((فأحد هذه التوجهات يتغيّا بجهده إثبات السَّبق لعلماء العرب القدامى على اللسانيين المعاصرين في كلِّ ما جاؤوا به، حتى أصبح الفكر اللساني المعاصر عنده تحصيل الحاصل، أو قل إنَّه حاشية على متن قديم.
- وثانٍ: يدرك ما بين العلم الوافد والعلم القديم من وجوه الاشتراك ووجوه المباينة، غير أنَّه واقف عند حدود الرصد والتقويم، يسلك بذلك مسلكاً توفيقيّاً بين القبيلين مُسلِّم في الآن نفسه بنقاط الخلاف التي تتأبّى على التسوية أو تستعصي على التفسير.

(1) ينظر: قضايا أساسية في علم اللسان الحديث: 354 ـ 355، واللسان العربي وإشكالية التلقي: 111 ـ 112، وأسئلة اللغة ـ أسئلة اللسانيات: 147.

(2) ينظر: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث: 157.

(3) ينظر: أهمية الربط بين التفكير اللغويّ عند العرب ونظريات البحث اللغويّ الحديث: 1.

- وثالث: يجهر بإعلان ما سُمِّيَ بالقطيعة المعرفية بين هذا وذاك، جاعلاً من دراسة هذا التراث هوية متحفيّة لمن شاء أن يتجوَّل في أودية التاريخ، وينبغي ـ عند هذا الفريق ـ أن تمتدَّ القطيعة لكلِّ مظاهر العلاقة بالقديم بما في ذلك نظام الكتابة.
- أما التوجه الرابع والأخير، فيعمد إلى المعرفة اللسانية القديمة، فيدرسها بالشرط الزمانيّ والثقافيّ لعصرها، عارفاً ما لها من أهمية خاصة، بما هي نتاج قوم هم من أعرف الناس بأسرار العربية وخصائص بنيتها))[1].

ويشير بعد هذا العرض إلى أنَّ التوجه الرابع الأخير أجداها بلا جدال، ولكنه ينتبذ من الخريطة اللسانية العربية مكاناً قصيّاً؛ لأنه توجّه يقتضي معرفة بالجديد، وذائقة حسنة بالقديم، وبصراً نافذاً إلى ما وراء السطح[2].

ويرى مصطفى غلفان أنَّ التوجُّه الأكثر حضوراً ونفوذاً في حقل الدراسات اللسانية الحديثة، هو ذلك النمط المسمى (لسانيات التراث)، الذي يتخذ من: ((التراث اللغوي العربي القديم في شموليته موضوعاً لدراساته المتنوعة. أمَّا المنهج الذي يصدر عنه أصحاب هذه الكتابة، فهو ما يعرف عادة بمنهج القراءة أو إعادة القراءة. ومن غايات لسانيات التراث وأهدافها قراءة التصورات اللغوية القديمة وتأويلها وفق ما وصل إليه البحث اللساني الحديث، والتوفيق بين نتائج الفكر اللغوي القديم والنظريات اللسانية الحديثة، وبالتالي إخراجها في حلة جديدة تبين قيمتها التأريخية والحضارية))[3].

لقد اندفع اللسانيون العرب باتجاه مقارنة التراث باللسانيات؛ رغبة منهم في جعل القارئ العربي يتواصل مع اللسانيات في ضوء ما لديه من تصورات لغوية قديمة، غير أنَّ: ((هذه العملية لها انعكاسات منهجية سلبية إذا لم يُحسن تقديمها على أكمل وجه، لأنَّها تقود غير المتمكن من البحث اللسانيّ قديمه وحديثه إلى الاعتقاد الخاطئ بأنَّ الفكر اللغويّ القديم يفي كليّاً عن اللسانيات))[4].

ومعنى هذا أنَّ لسانيات التراث لا تقيم وزناً للوضع الإبستيمولوجيّ للقراءة، فهي تجمع

(1) ينظر: في اللسانيات العربية المعاصرة: 30 ـ 31، وأسئلة اللغة أسئلة اللسانيات: 24.
(2) ينظر: في اللسانيات العربية المعاصرة: 31.
(3) ينظر: اللسانيات العربية الحديثة: 135، واللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 131.
(4) ينظر: اللسانيات العربية الحديثة: 106، والمنوال النحوي العربي: 381.

بين: ((خطابين متباعدين منهجاً وغاية، وهذا ما يجعل القراءة تعاني خللاً في المنهج، وبالتالي فإنَّ النتائج المتحصلة لا تمتُّ بصلة إلى البحث اللسانيّ بمعناه العلميّ الدقيق))[1].

ذلك أنَّ هذه النتائج تفقد ((التراث اللغويّ العربيّ خصوصيته الحضارية، وذلك عندما نجعله قابلاً لأنْ يصاغ حاضراً ومستقبلاً في أيِّ نظرية لسانية ممكنة اليوم وغداً... كلما ظهرت نظرية لسانية جديدة فإنَّ النحو العربيّ يكون قادراً على احتوائها))[2].

إنَّ تأكيد لسانيات التراث، وعزمها على المقارنة يؤكد أنَّ دافع هذه المقارنة دافع نفسيّ، هدفه الاطمئنان إلى ((عصرية التراث اللغويّ العربيّ، ومحاولة ربطه بالتيار اللسانيّ العالميّ، ولكن ما تتغافل عنه القراءة أنَّ غضّ النظر عن الاختلافات الزمنية والفوارق الحضارية والثقافية وتجريد النتاج الفكري عن زمانه وعن الحضارة التي أنتجته، هو تجريد له عن جزء من معناه ومغزاه. وهذا يقود إلى فهم جزئي إنْ لم نقل إنَّه يقود إلى سوء فهم كلي له))[3].

لذا اقترح الباحثون لقراءة التراث قراءة علمية تتجاوز السقوط في تلك الإشكالات والتناقضات، أن يلتزم هذا النمط من القراءة تجنُّب منزلقين، هما منزلق القطيعة، ومنزلق الإسقاط، ويتبع هذا التجنب التفريق بين موقفين في تلك القراءة، الأول حضاري: تكون القراءة فيه وسيلة تكفل لنا التعرف على ذواتنا حضاريّاً، وتسمح لنا بإبراز خصوصياتنا أمام تحديات العصر، وهذه القراءة وسيلة ناجعة للتعريف بالتراث اللغوي، والثاني: علمي: ينظر إلى التراث بوصفه نتاجاً معرفيّاً، محدداً بإطار تأريخي وثقافي، يوضّح مصادره الفكرية، ويرسم الخطوات والمراحل التي اتبعها لتحقيق جملة من الأهداف الفكرية والاجتماعية والسياسية، وهذا يقتضي منا أنْ ننظر إلى التراث اللغوي، كونه نتاج مرحلة من مراحل الفكر الإنساني التي تفاعلت مع مراحل أخرى[4].

أمَّا اللسانيات الاجتماعية، فإنَّ إشكالية التراث والمعاصرة في الوعي العربيّ عموماً، وفي اللسانيات خصوصاً، قد امتدت إليها بوصفها جزءاً من النظرية اللسانية الحديثة، لذا عاشت كلُّ نواحي هذه الإشكالية، التي ظهرت في جزء مهمّ من كتاباتها.

---

(1) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 190.

(2) ينظر: اللسانيات العربية الحديثة: 157، وقضايا إبستمولوجية في اللسانيات: 282.

(3) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 189، وقضايا إبستمولوجية في اللسانيات: 282 ـ 283.

(4) ينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات: 39 ـ 40، واللسانيات العربية الحديثة: 164، وقضايا إبستمولوجية في اللسانيات: 283 ـ 284، واللسان العربي وإشكالية التلقي: 121، والمنوال النحوي العربي: 361.

والملاحظ في اللسانيات الاجتماعية هو أنَّ كتاباتها الأولى التي شكَّلت البدايات في الدرس اللسانيّ العربيّ ـ على الرغم ممّا منيت به من إشكالات وقصور منهجي ـ أكثرها من الكتابات التي تندرج ضمن نمط المعاصرة[1]؛ لأخذها بالشرط الزمانيّ والمكانيّ والثقافيّ للمعرفة اللسانية، ولم يحضر فيها التراث إلّا حضوراً أساسيّاً، يتطلَّبه التمثيل، وليس الإسقاط، فهي قد اتجهت إلى دراسة قضايا هذا الفرع بتجلياتها في اللغة المعاصرة التي تتفاعل مع المجتمع في دائرة الاستعمال الحيّ مع أخذها بعض الأمثلة من مسيرة اللغة التراثية.

أمَّا كتابات المرحلة الثانية[2]، التي مثَّلت تطوراً وتكاملًا لتلك البدايات، فمع كونها جاءت في مرحلة متطوّرة من مراحل الدرس اللسانيّ العربيّ، وتضمَّنت كتابات من نمط المعاصرة، قد بدأت مشوارها بكتابات ذات مقاربة تراثية، وهذا ما نجده في أول كتابة لسانية اجتماعية في هذه المرحلة، وهي كتابة هادي نهر التي حاولت إسقاط المفاهيم اللسانية الغربية على الدرس العربيّ التراثيّ بعدّها ميدان سبق، ومحطة وجود.

إنَّ هذا الجمع بين اللسانيات واللغويات، وهما هويتان مختلفتان من جهة الظروف الزمنية والحضارية، لا يُفَسَّر إلّا بما يعتقده لسانيو التراث بأنَّ اللسانيات لها أصول تراثية ((إذ لم يكن في مقدور اللسانيات أن تبلغ ما بلغته من درجات التقدُّم لو لم تعتمد منطلقات تراثية))[3].

وقد توجهت المقاربات التراثية في اللسانيات الاجتماعية نحو التراث العربيّ ـ بوصفه جزءاً من الاشتغال بهذا الفرع ـ تبحث وتفتّش عن أيّة إشارة أو فكرة تدخل في مجال اللسانيات الاجتماعية.

هذه التوجهات اختلفت من باحث إلى آخر، فمنهم من توجَّه صوب النحو والبلاغة، ومنهم من توجَّه إلى القرآن الكريم وعلومه، ومنهم من ذهب إلى مباحث الفكر الأدبيّ والاجتماعيّ لدى المفكرين العرب. واختلفت ـ أيضاً ـ المساحة المخصصة للمباحث التراثية

---

(1) من تلك الكتابات التي تُعَدُّ من نمط المعاصرة ما يأتي: اللغة والمجتمع، الدكتور علي عبد الواحد وافي. واللغة والمجتمع ـ رأي ومنهج. الدكتور محمود السعران. واللغة وعلوم المجتمع، الدكتور عبده الراجحي. ومستويات العربية المعاصرة في مصر، الدكتور السعيد محمد بدوي. والتوزيع اللغويّ الجغرافي في العراق، الدكتور إبراهيم السامرائي.

(2) سبق وأن ذكرنا أن هذه الكتابات بدأت بعد منتصف ثمانينيات القرن العشرين، ينظر: بداية الفصل الرابع من هذا البحث.

(3) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 133، وفي اللسانيات العامة: 105.

في الكتابات اللسانية الاجتماعية العربية، فبعض هذه الكتابات كانت وقفاً على المقاربة بين اللسانيات الاجتماعية والتراث، ككتابة هادي نهر: (اللسانيات الاجتماعية عند العرب). وكتابة نهاد الموسى: (الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه). وكتابة أسعد العواديّ: (سياق الحال في كتاب سيبويه). وكتابة خالد نعيم: (الأطلس اللغوي في التراث العربيّ ـ دراسة في كتاب سيبويه). وكتابة حسام زكي: (المحظورات اللغوية). أما البعض الآخر؛ فقد خصص للمباحث التراثية عدداً من فصولها، على نحو ما نجد في دراسة كمال بشر (علم اللغة الاجتماعي ـ مدخل). وكتاب حلمي خليل: (دراسات في اللسانيات التطبيقية).

ومن الكتابات التراثية ما توجهت صوب التراث لقراءته بشرطه الثقافيّ، ولم يكن همّها إسقاط النّظرية اللسانية الحديثة على التراث، بل كان هدفها تفحّص أثر الأعراف الاجتماعية والأنماط الثقافية في بنية الخطاب اللغويّ وتوجيهه، كالكتابة التي قدّمها نعمة دهش الطائي (سوسيولسانيات نهج البلاغة)، وكتابة محمد ناجي حسين دراغمة (الحياة الاجتماعية وأثرها في أمثلة النحاة وشواهدهم في عصور الاحتجاج).

كان هدف هذه الكتابات في عمومها البحث عن جذور للسانيات الاجتماعية في التراث العربيّ؛ لإثبات سبق العرب في ذلك، لأنَّ لسانيي التراث يرون أنَّ ((العرب بحكم مميزات حضاراتهم، وبحكم اندراج نصهم الدينيّ في صلب هذه المميزات قد أفضى بهم النظر لا إلى درس شموليّ كونيّ للغة فحسب، بل قادهم النظر إلى الكشف عن كثير من أسرار الظاهرة اللسانية، مِمَّا لم تهتد إليه البشرية إلّا مؤخراً بفضل ازدهار علوم اللسان في مطلع القرن العشرين))[1].

إنَّ الباحثين العرب في اللسانيات الاجتماعية قدموا مسوغات مختلفة لعودتهم إلى التراث، فنهاد الموسى ـ مثلاً ـ على الرغم من إيمانه بحداثة هذا الفرع اللغويّ، الذي يمثِّل ـ في رأيه ـ ردّة فعل واستدراكاً من اللسانيين الاجتماعيين على اللسانيين الذين اتبعوا منهجاً داخليّاً في تفسير المتغيرات اللغوية[2]؛ فإنَّه يرى ((أنَّ سيبويه قد استشرف هذين البعدين اللغويّ والاجتماعيّ في وصفه لنحو العربية، مزج بينهما مزجاً متناسباً متكاملاً...، وفي كتابه، كذلك، صور معجبة من تجاوز الدائرة اللغوية الذاتية، تتمثل في التفاته إلى المعنى، وتنبّهه إلى السياق وما يلابسه من الظروف والمتغيرات والمعطيات الخارجية التي تكتنف الموقف

(1) ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية: 38 ـ 39.

(2) ينظر: الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه: 307 ـ 308.

الكلاميّ، وفي كتابه، أيضاً، لمحات رائدة إلى العلاقة بين اللغة وحاجات الاجتماع، وإلى أثر الدين في اللغة، وفيه قبل هذا وذاك وعي عملي عميق على دور اللغة في صياغة المجتمع، يتمثل في توجيهه لشوارد اللهجات وشواذها توجيهاً استلهم فيه حركة المجتمع يومذاك في نزوعه إلى التوحُّد))[1].

لقد كان هدف هذه المقاربة في نظر نهاد الموسى هو الكشف ((عن المدى الذي بلغه سيبويه، في كتابه، من هذه الجهة في ذلك الزمان المتقادم منذ اثني عشر قرناً))[2].

ويصل نهاد الموسى إلى أبعد من ذلك متجاوزاً سيبويه إلى عموم التراث النحويّ العربيّ واعتنائه بالمنحى اللغويّ الاجتماعيّ في مقاربة تراثية أخرى، إذ يقول: ((إنَّما أقصد هنا أن أستطلع في تراث الدرس النحويّ عند العرب، من خلال أعمال النحاة، أصلاً آخر جديراً بأن يُضَاف إلى أصول نظرية النحاة العرب، فإنَّه أصلٌ مستأنسٌ لديهم باطّراد، مستشعرٌ في تحليلاتهم على نحو يمثل استخراجه إحياء لأصل من أصولهم صدروا عنه وإن لم يصرحوا به تصريح اللسانيات الاجتماعية والحقول الملابسة لها في هذه الأزمنة))[3].

ويحترس نهاد الموسى من المقارنة بين التراث واللسانيات الاجتماعية في وجوه الاتفاق والافتراق بينهما التي ربما تقود إلى المفاضلة والمفاخرة، فتذهب المقاربة صوب نصرة نظرية على أخرى، لذا يحاول أن يقرأ كل نظرية بشرطها الثقافيّ وأدواتها، يقول: ((وحقّاً إنَّه يظل للسانيات الاجتماعية فضل التصريح الشموليّ المجرد عن هذا المنحى في تحليل الظاهرة اللسانية وتفسيرها، على حين يمثل عمل النحاة العرب كالصدور التلقائيّ عن هذا المنطلق في الجملة))[4].

أمَّا هادي نهر فيعلن أنَّ مقصد دراسته ـ اللسانيات الاجتماعية عند العرب ـ هو التعريف بهذا العلم الجديد، وهو أيضاً ((محاولة لرصد ما في تراثنا العربي في مَجلى من الدرس اللغويّ الاجتماعيّ للوقوف على ما قدّمه اللغويون العرب في هذا الميدان))[5].

وعلى الرغم من إعلانه موقف الحياد إزاء قضية التراث والمعاصرة، فإنّه يرى أنَّ التراث

(1) ينظر: المصدر نفسه: 309.
(2) ينظر: المصدر نفسه: 309.
(3) ينظر: الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية: 105.
(4) ينظر: الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية: 172.
(5) ينظر: اللسانيات الاجتماعية عند العرب: 1.

أفضل وسيلة لتناول العلوم الحديثة، يقول: ((إنّي لا أريد أن أطلب من التراث ما لم يكن من شأنه أن يوجد فيه، أو أن أتبنى عبر هذا البحث موقفاً منحازاً مع التراث أو ضده، إلّا أنّي ألحُّ على أنَّ العودة إلى معارف الماضي قد تكون من أفضل السبل لدخول العلوم، بما يوقفنا على أنَّ كثيراً أو قليلاً مِمَّا هو حديث، إنَّما هو جزء من الأكداس المبعثرة من معطيات الأسلاف، يمكن أن نخلع على بعضها شيئاً من التصورات المحدثة، والمفاهيم القائمة يعزِّز قيمتها العلمية، ويؤكِّد فعلها في معطيات الحاضر، فالعلوم، أيّة علوم، لا تنفلق كالرعد في السماء الصافية... والتراث قبل كلِّ شيء من الذات لا يمكن خلعه أو تبديله بسهولة))[1].

يكشف هذا النص أنَّ الباحث بدأ حياديّاً، وانتهى منحازاً إلى التراث وسبقه، فالتراث في نظره هو النافذة التي تعطي اللسانيات مشروعيتها، ولا يحتاج هذا التراث الذي يزدحم بأسرار الظاهر اللسانية إلّا بعض التصورات والمسميات الحديثة، ليوازي اللسانيات أو يحلّ محلها.

ثم يستدرك هادي نهر حذراً من الوقوع في (الإسقاط)، أي: ((إسقاط نظرية حديثة على الفكر التراثي))[2]، أن يكون بحثه هذا يثبت أنَّ اللغويين والمفكرين العرب قد أرسوا أسس هذا العلم، أو كوّنوا له منهجاً خاصّاً، فتلك مغالطة موضوعية يتجنَّب السقوط فيها، ويشير إلى أنَّ بحثه يهدف ((إلى إخضاع التراث العربي إلى مماحكة موضوعية علمية في مجال موضوعي علمي من المجالات التي كان لأسلافنا فيها نظر، وعطاء، ومن خلال مفاهيم يقبلها ذلك التراث آخذاً بمبدأ النسبية في مقابلة معطياته مع الكليات التي تمخَّض عنها علم اللغة الاجتماعي المعاصر... كلُّ ذلك من أجل الدعوة إلى ضرورة الاعتراف بأنَّ لبعض لغويينا ومفكرينا القدماء، وفي مواطن معلومة من الدرس اللغوي الاجتماعي... قصب السبق في تلك المواطن والمجالات))[3].

والواضح من التفسيرات التي قدَّمها الباحث لمقاربته أنَّه مشدود إلى التراث، وأنَّ حرصه على تأكيده السبق للعلماء والمفكرين العرب يؤكد أنّه يقرأ التراث قراءة تمجيدية[4]، لا يمكن لها أن تنجو من الإسقاط، وهذا ما تكشف عنه معالجة الباحث لبعض الموضوعات في هذه المقاربة[5].

(1) ينظر: المصدر نفسه: 1.
(2) ينظر: أسئلة اللغة ـ أسئلة اللسانيات: 41.
(3) ينظر: اللسانيات الاجتماعية عند العرب: 2.
(4) ينظر: في اللسانيات العربية الحديثة: 136 ـ 137، وقضايا إبستمولوجية في اللسانيات: 283.
(5) ينظر: على سبيل التمثيل الصفحات التالية: 48،67،148،165،187.

أمَّا كمال بشر؛ فقد خَصَّص فصلاً في كتابه، بحث فيه الفكر اللغويّ الاجتماعيّ عند العرب، واستعرض فيه بعض الموضوعات والمظاهر التي مثَّلت ـ في رأيه ـ النظر اللغوي الاجتماعي عندهم، وخلص إلى أنَّ هذه المظاهر ((تسوِّغ لنا القول بحسبان هذا العمل ونحوه نقطة انطلاق نحو تأسيس علم لغويّ اجتماعيّ في التراث العربي، وإن من ناحية النظر لا التطبيق... وكان لنا أن نظفر في النهاية بحقل من الدرس له كيانه واستقلاله يحتلّ موقعاً مهمّاً في النظر اللغوي والبحث الاجتماعي معاً، ويعنى بمشكلاتهما وما يلفُّ جوانبهما من تداخل وترابط، ذلك الحقل المعني هو المُشَار إليه في العصر الحديث بعلم اللغة الاجتماعي))[1].

ويخصُّ في موضع آخر ابن خلدون بحديث يَعدُّه فيه: ((رائداً من رواد الفكر الذي تعمَّقت أبعاده فيما بعد، واتَّسعت جوانبه، وشكَّل في العصر الحديث ذلك العلم المعروف بعلم اللغة الاجتماعيّ... وهو بهذا ينضمُّ في نظرنا إلى تلك المدرسة الموسومة حاليّاً بمدرسة اللغويين الاجتماعيين))[2].

ويرى كمال بشر أنَّ تلك الإشارات والملامح تعطيه الحقَّ في القول بأنَّ جذور علم اللغة الاجتماعيّ قد صدرت عن علماء التراث وأعمالهم التي تجلَّى فيها النظر اللغوي الاجتماعي، وهذا جمع ((بين خطابين متباعدين منهجاً وغاية، وهذا ما يجعل القراءة تعاني خللاً في المنهج))[3].

ومن المقاربات اللسانية الاجتماعية ما كانت غايتها إبراز مظاهر المعاصرة في التراث اللغوي، وتحقيق التواصل بين التراث العربي والفكر اللساني الغربي[4]، مثل كتابة الباحث خالد نعيم (الأطلس اللغوي في التراث العربي ـ دراسة في كتاب سيبويه)، التي اتّجهت إلى دراسة التنوعات اللغوية في مستويات اللغة الفصحى (الصوتي والصرفي والنحوي)، مع توزيعها على أطلس جغرافي يعتمد على إشارات سيبويه الجغرافية فيما يخصّ مواقع القبائل العربية التي حفلت بتلك التنوعات.

ويقول الباحث في مقدمة هذه المقاربة: ((إنَّ قارئ كتاب سيبويه يجد بعض أصول ومبادئ عمل الجغرافية اللغوية، وهذا ما تمثَّل بالمظهر التسجيلي وتحليل المادة اللغوية

---

(1) ينظر: علم اللغة الاجتماعي (كمال بشر): 93.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 135.

(3) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 190.

(4) ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية: 13.

التي جمعت من محيطها الجغرافي، وهذا ما تسعى الدراسة إلى بيانه مع المقاربة بين منابع الفكر اللغوي الجغرافي عند القدماء من العرب... وما ترشَّح عن الدرس اللساني الغربي من منهج علمي جغرافي يُعنى بدراسة الواقع اللغوي ويسجّله كما هو مكتفياً بوصف المادة اللغوية وبيئتها الجغرافية. وهذا ما يقودنا إلى مبدأ التأسيس لفكر لغوي جغرافي عربي متجذِّر في التراث، وربطه بالفكر اللساني الغربي... وفي ذلك شكل من أشكال التواصل بين الموروث اللغوي العربي والمناهج اللغوية الحديثة))[1].

أمَّا الباحث حلمي خليل في مقاربته للفكر اللغوي الاجتماعيّ عند الجاحظ؛ فيرى أنَّ هذا العالم العربي لم يقتصر في اهتماماته اللغوية على موضوعات علم اللغة التي كشفت عنها الدراسات اللسانية الحديثة فحسب، بل تعدَّى اهتمامه إلى الفروع الأكثر حداثة في اللسانيات، ومنها اللسانيات الاجتماعية، ذلك أنَّ كتبه تزخر بإشارات وملامح مهمة تمثِّل إرهاصات لهذا الفرع اللساني في ذلك الوقت المبكر في تاريخ الدراسة اللغوية العربية[2].

فالجاحظ في نظر الباحث قد أدرك البعد الاجتماعي للغة، وعلاقة اللغة بالمجتمع، وتناول قضايا هذا الفرع بدقة متناهية، من قبيل التنوع اللغوي، والمجتمعات الكلامية، والتفرع اللغوي واللهجات الاجتماعية، واللهجات الجغرافية، وغيرها[3].

وينتهي حلمي خليل إلى أنَّ الجاحظ نجح إلى حَدّ كبير في أن يقدِّم ((وربما لأول مرة في تاريخ الفكر اللغويّ الإنسانيّ الأصول النظرية والتحليلية لعلم اللغة الاجتماعيّ Sociolinguistics وهي لا تحتاج إلّا إلى إعادة صيغتها في قالب منهجي أكثر دقة ووضوحاً، أكثر مِمَّا صنع الجاحظ، الذي كان لا يلزم نفسه كثيراً بالصرامة المنهجية في أعماله، رغم وعيه الكامل بها))[4].

وبهذا يتَّضح لنا أنَّ مقاربات لسانيي التراث في حقل اللسانيات الاجتماعية كانت تهدف إلى إثبات السبق للتراث العربي في ذلك، وصولاً إلى خلق نوع من التقارب بين التراث والمعطى اللسانيّ الحديث، يقول مصطفى غلفان: ((ليس المهم في شيء أن نصل إلى مثل هذا التقارب، إنَّ عمق المشكلة يكمن في مساءلة الأسس المنهجية والأبعاد النظرية للنشاط

(1) ينظر: الأطلس اللغويّ في التراث اللغويّ ـ دراسة في كتاب سيبويه: 7 ـ 8.

(2) ينظر: دراسات في اللسانيات التطبيقية: 154، واللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 173 ـ 174.

(3) ينظر: دراسات في اللسانيات التطبيقية: 155.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 156.

اللغويّ العربيّ ونظيره الغربيّ. قد يحصل الالتقاء والتشابه بين الفكر اللغوي القديم والفكر اللسانيّ الحديث في كثير من المجالات المعرفية، كما يحدث صدفة أو عفويّاً بين جميع الثقافات الإنسانية. إنَّ ما يتعيّن القيام به وتوضيحه بالبحث والتنقيب، هو: كيف وُضِع هذا المفهوم أو ذاك في إطار نظري معين؟ كيف يتم توظيفه؟ ما علاقته بمفاهيم أخرى؟ من المؤكد أنَّ انتقاء المفاهيم وعزلها عن الإطارين النظري والمنهجي اللذين يتحكَّمان في هذه المفاهيم لا يقود إلى نتيجة منهجية مفيدة))[1].

لقد كان توجيه البحث نحو التراث، في الدراسات اللسانية العربية عموماً واللسانيات الاجتماعية على وجه أخص سبباً في قصور المجالات البحثية في هذا الفرع اللغوي مقارنة بنظيره الغربيّ الذي كشف حقيقة الوضع اللغوي في المجتمعات عبر رصد حركات اللغة ومساراتها، وبذلك وقف على موضوعات جديدة، بما يخدم لغة المجتمع، أمَّا الوضع في الميدان العربيّ فإنَّ المقاربات التراثية باحتلالها هذا الحيز الكبير قلَّلت من المساحة المُخَصَّصة للتعريف بالعلم، فضلاً عن أنَّها كانت سبباً مباشراً في قصور المجالات البحثية؛ لأنَّها بقيت تدور في فلك هذا التراث الذي اكتمل وتحقَّق، مقارنة بالوضع المعاصر الذي ينماز بالتفاعل والنظر المستمرين بما يوقف على موضوعات جديدة، تمثِّل محطات لقاء بين اللغة والمجتمع.

وعلى هذا؛ فإنَّ أيّة دراسة، وفي أيّ مجال من مجالات البحث العلميّ، تكتسب أهميتها على وفق مدى إسهامها في تطوير مجال البحث الذي تنتمي إليه، وتعيين مشكلاته، ومحاولة إيجاد حلول وافية له، ((أمَّا استهداف التقارب لذاته؛ فلا يفيد النظر العلميّ في شيء، ومن ثَمَّ لا أهمية له))[2].

وبوجه عام، فإنَّ نمط كتابات التراث شَكّل جزءاً مهمّاً من كتابات اللسانيات الاجتماعية في الدرس اللسانيّ العربيّ، يترافق مع نمط كتابات المعاصرة، ولم تتوقف الكتابة في نمط التراث عند التأسيس والبدايات، بل مضى نسق كتابيّ لسانيّ له حضور واضح حتى الوقت الحاضر، كانت كتاباته الأولى بمنزلة إشارة إلى كثير من الباحثين للاستمرار في التنقيب والبحث في التراث العربيّ، بدلاً من التوجُّه إلى نمط المعاصرة الذي ينبغي الالتفات إليه؛

(1) ينظر: اللسانيات العربية الحديثة: 151.

(2) ينظر: قضايا إبستمولوجية في اللسانيات: 278.

لأنَّه المشغل الأنجع والأفضل للسانيات الاجتماعية؛ بما يوفِّر من تصورات مناسبة؛ لما يكتنف اللغة من مشكلات في المجتمع المعاصر الذي يزدحم بمجموعة من العوائق والإشكالات، ولا سيّما بعد التطورات السريعة التي حفلت بها المجتمعات العربية، وغدا من المهم جدّاً أن تأخذ اللسانيات الاجتماعية مكانها المتميز في كلِّ ذلك، بما يسهم في ترتيب الأوضاع اللغوية في البلاد العربية من جهة، وتأكيد فاعلية تلك اللسانيات في عيون العرب وأذهانهم ـ باحثين وقرّاء ـ من جهة أخرى.

ثالثاً: نمط الكتابات القطاعية:

مثَّل نمط الكتابات القطاعية جزءاً من هوية اللسانيات الاجتماعية في الدرس اللسانيّ العربيّ إلى جانب نمط الكتابات الشمولية، وسار النمطان بشكل متوازٍ في الاشتغال بهذا الفرع اللسانيّ.

وإذا كانت الكتابات الشمولية النظرية والتطبيقية اتَّجهت إلى رصد موضوعات اللسانيات ودراستها دراسة تتسم بالإحاطة والشمول لاستيفاء هذا الاتجاه اللغويّ وقضاياه، فإنَّ الكتابات القطاعية اتجهت إلى موضوع بعينه، تتعمّق فيه وتدرسه دراسة مركَّزة، وعلى هذا فإنَّ هدف هذه النمط إكمال جهد الكتابات الشمولية من جهة، والتعريف المُفَصَّل بموضوعات معينة لها حضور واسع في الظاهرة اللغوية من جهة ثانية.

وتعود بدايات هذا النمط إلى الكتابات الأولى في اللسانيات الاجتماعية على يد الرواد الذين شكلت كتاباتهم بدايات هذا العلم في الدرس اللسانيّ العربيّ، من أمثال: إبراهيم أنيس في كتابه: (اللغة بين القومية والعالمية)، وإبراهيم السامرائي في كتابه: (التوزيع اللغويّ الجغرافي في العراق)، والسعيد محمد بدوي في كتابه: (مستويات العربية المعاصرة في مصر)، واستمرَّ نمطاً في الكتابة اللسانية الاجتماعية العربية، يقابل نمط الكتابات الشمولية ويتطور معها.

لقد اختلف منهج الباحثين في تلك الكتابات، فمنهم مَنِ اتَّجه إلى الجمع بين النظرية والتطبيق[1]، ومنهم مَنِ اتَّجه صوب التطبيق دون التنظير[2]. واختلفت بحوثهم من حيث

(1) ينظر: ازدواجية اللغة النظرية والتطبيق، والعربية الفصحى بين الازدواجية والثنائية اللغويّة.

(2) ينظر: الازدواج اللغويّ في اللغة العربية وأزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وتعثرات الترجمة.

ارتباطها بالتراث أو المعاصرة، فهناك من الكتابات التي قصرت موضوعها على البحث والتمثيل في نمط اللغة التراثية[1]، في حين سعت أُخرى إلى الجمع بين التراث والمعاصرة في بحثها[2]، ومنها التي اتَّجهت صوب اللغة المعاصرة فقط[3].

هذا التعدُّد في مساحات اشتغال هذا العلم يدلُّ على عدم تحديد من الباحثين العرب، فليس هناك اتفاق ـ بحسب تلك الكتابات ـ على الجزء أو المساحة اللغوية التي يجب أن تنطلق إليها الدراسة وتبحثها، هل اللغة التراثية أم اللغة المعاصرة؟

إنَّ تحديد موقع البحث بالنسبة إلى اللغة المدروسة من أساسيات المنهج العلمي الدقيق، الذي ينبغي أن يُحَدِّد مواقع البحث مسبقاً، وأن يحظى هذا التحديد باتفاق الباحثين عبر الإشارة إلى مسوغات هذا التحديد العلمي وضروراته[4].

لقد أثبت التطور اللغويّ في كلِّ اللغات على حَدّ سواء أنَّ ما كان ظاهرة واضحة تترسَّخ في متن اللغة وتراكيبها ومفرداتها ليس بالضرورة أن يكون موجوداً الآن، وعلى هذا فلا بُدَّ من تحديد منطقة البحث في اللغة بما هي ظاهرة حاضرة تُرى في تجلياتها اليومية التي تنتج من تفاعل اللغة مع المجتمع.

وأمَّا موضوعات تلك الكتابات، فقد جاءت متنوعة، وحاولت أن تتقاسم الإطار النظريّ والتطبيقيّ للسانيات الاجتماعية بهدف إعطاء صورة وافية للموضوعات المبحوثة، وتكون منظومة مرجعية في هذا الاتجاه اللغويّ الذي ما يزال به حاجة إلى مثل هذا الصنيع.

ويمكن الإشارة إلى عدد من هذه الكتابات وموضوعاتها على النحو الآتي:

أ ـ الازدواجية اللغوية:

1 ـ ازدواجية اللغة ـ النظرية والتطبيق ـ إبراهيم صالح الفلاي.

2 ـ الازدواج اللغوي في اللغة العربية، عبد الرحمن بن محمد القعود.

3 ـ بين العامية والفصحى، مسألة الازدواجية في اللغة العربية في زمن العولمة والإعلام الفضائي، علي درويش، وإيمان ريمان.

(1) ينظر: أثر الإسلام في التوحيد اللغويّ.

(2) ينظر: اللغة والجنس.

(3) ينظر: السياسة اللغويّة في البلاد العربية، واللغة والبيئة، والحياة مع لغتين ـ الثنائية اللغويّة.

(4) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 119 ـ 120.

4 ـ اللغة الفصحى والعامية، محمد عبد عبدالله عطوان.

5 ـ الفصحى ونظرية الفكر العامي، مرزوق بن صنيتان.

6 ـ الفصحى وعامياتها ـ لغة التخاطب بين التقريب والتهذيب، ندوة المجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر.

ب ـ الثنائية اللغوية والتعدُّد اللغوي:

1 ـ التعدُّد اللغوي وانعكاساته على النسيج الاجتماعيّ ـ محمد الأوراغي.

2 ـ الحياة مع لغتين ـ الثنائية اللغوية ـ محمد علي الخولي.

3 ـ أزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلاف التعددية وتعثرات الترجمة، عبد القادر الفاسيّ.

4 ـ اللغة العربية بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية، إبراهيم كايد محمود.

ج ـ التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية:

1 ـ السياسة اللغوية في البلاد العربية، عبد القادر الفاسي.

2 ـ التشريع اللغوي وبحوث أخرى، أحمد مطلوب.

3 ـ العربية والأمن اللغوي ـ نظرة معاصرة ـ زهير غازي زاهد.

د ـ اللغة وعلاقتها بالمفاهيم الاجتماعية:

1 ـ أثر الإسلام في التوحيد اللغوي، خالد بن أحمد الأكوع.

2 ـ اللغة والبيئة، عبد القادر الفاسي.

3 ـ اللغة والجنس، حفريات لغوية في الذكورة والأنوثة، عيسى برهومة.

والملاحظ من هذه الكتابات وغيرها أنَّ بعض الموضوعات كان له حضور واسع؛ بسبب مثولها في الظاهرة اللغوية العربية، إذ برزت بشكل لافت في جهود الباحثين العرب، ويتمثَّل ذلك في ظاهرتي الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية، وهذا يدلُّ على أنَّ هذه الموضوعات مارست إلحاحاً على الباحثين العرب من أجل رصدها ودراستها دراسة تفصيلية؛ لأنَّها مثَّلت قاسماً مشتركاً في كل البيئات العربية من المحيط إلى الخليج.

وربما دعا هذا التكرار في بحث الموضوعات نفسها من الباحثين العرب إلى تقديم

مسوِّغات وتفسيرات لهذا التكرار، يقول أحد الباحثين في الازدواجية اللغوية: ((ورغم كثرة ما كُتِبَ وقِيلَ عن الظاهرة فلا تزال هاجساً مؤرقاً، وبخاصة للمهتمين والمختصين لإدراكهم بُعدها، وحجمها، وخطورتها، ولأنَّها إشكالية لا يوجدها عامل أو سبب واحد، ولا يعالجها حلٌّ واحد، هي مشكلة تضافر على تكوينها أكثر من سبب، ولها أكثر من مظهر، ولا يجدي في تشخيصها وعلاجها إلّا أكثر من خبير وأكثر من دواء))[1].

لقد حاول الباحثون العرب بهذه الكتابات رفد الكتابات الشمولية، وإكمال ما بدأته؛ رغبة منهم في تعميق البحث في موضوعات مهمة كان حضورها في البيئة اللغوية العربية سبباً رئيساً في تلك الكتابات، هذا التقابل بين نمط الكتابات القطاعية ونمط الكتابات الشمولية يعطي دلالة واضحة على أنَّ البحث اللغوي ينحو إلى التكامل المعرفيّ، ومن هنا؛ فإنَّ للكتابة القطاعية أهمية واضحة في اللسانيات الاجتماعية.

(1) ينظر: الازدواج اللغويّ في اللغة العربية: 5.

المبحث الثالث: الحصيلة والإشكالات

أولاً: الحصيلة:

دخلت اللسانيات الاجتماعية إلى الثقافة العربية مع بداية أربعينيات القرن العشرين، مرافقة الكتابات الأولى في اللسانيات العامة، وتتابعت كتاباتها ـ تأليفاً وترجمة ـ متّخذة طابعاً متقارباً فيما بينها في المادة العلمية والطرح إلى نهاية السبعينيات، وشهدت مرحلة انقطاع في تلك الكتابات امتدَّت إلى النصف الثاني من الثمانينيات، وبدأت بعد هذا التاريخ مرحلة جديدة، سعت إلى التطور والنضج بجهود جديدة، وعلى طرف موازٍ نمت اللسانيات العامة وقطعت أشواطاً في التكامل والتراكم، اذ بدأت في السبعينيات مرحلة جديدة، تمثلت في انتشارها في كثير من البلدان العربية، كان من نتائجه ازدياد الكتابات اللسانية، وإصدار معجمات مُتَخَصِّصة في اللسانيات، وعقد مؤتمرات ومشاغل خاصة بهذا التوجُّه الجديد الوافد من المدارس الغربية[1].

ومع هذا التطوّر الذي شهده النشاط اللسانيّ العربيّ؛ فإنَّ قيمته، وفاعليته تبقى مرتبطة بالمقارنة بينه وبين ما يكون في الجامعات الغربية التي تحتضن هذا النشاط، ومن هذه الوجهة؛ فإنَّ بعض اللسانيين العرب يشير إلى أنَّ النظرة السائدة هي انعدام بحث لسانيّ عربيّ يضاهي نظيره الغربيّ، وهذا يُعْزَى إلى غياب تراكم فعلي، وحتى إنْ وجدنا من الباحثين من يقرُّ بوجود هذا التراكم، فإنه يعدّه تراكماً سلبيّاً لا يختلف في شيء عن الفقر المعرفيّ[2]؛ إذ: ((يشكِّل ما تراكم حتى الآن من التأليف في اللغة وحولها القديم والحديث في مختلف اللغات الأكثر انتشاراً في عالمنا العربيّ عقبة لا تقلّ حدتها عن صعاب الفقر المعرفيّ في الميدان نفسه. إذ كلاهما يشكِّل عائقاً يحدُّ من وتيرة نمو العلم في الاتجاه السليم، ويعرقل بناء معرفة تشكِّل حقّاً موضوع الدراسة))[3].

---

(1) ينظر: ما وراء اللغة، بحث في الخلفيات المعرفية: 43، واللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 52، وأثر محاضرات دو سوسير في الدراسات العربية الحديثة: 8 ـ 13، وتقدم اللسانيات في الأقطار العربية: 7.

(2) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 60.

(3) ينظر: الوسائط اللغويّة: 1، أفول اللسانيات الكلية: 31.

وهذا يعني أنَّ اللسانيات العربية شهدت تراكماً في كتاباتها، إلّا أنَّ هذا التراكم ((لا يفرز عند التمحيص النظريّ والفحص المنهجيّ إلّا حالات نادرة ممَّا يستحق فعلاً أنْ يندرج في إطار البحث اللسانيّ بالمعنى العلميّ الدقيق))[1].

لذا وُصِفَت اللسانيات في ثقافتنا العربية بأنَّها ((تكرِّر الأسئلة نفسها، وتطرح القضايا نفسها، وما زالت بعض أبجديات هذا العلم مغلوطة أو شبه مجهولة في سوق التداول، وهذا ما يجعل الحصيلة ضعيفة مقارنة بما ينجز في الغرب))[2].

إنَّ كثيراً من الكتابات اللسانية لم تُوفَّق لإدراك الهدف في نقل اللسانيات والتعريف بها، لأنَّ هذه الكتابات كانت في حقيقة وضعها ((ترجمة أشبه بتأليف، أو تأليف أشبه بترجمة. وفي مثل هذه الأعمال إثم كبير ومنافع للناس، بيد أنَّ إثمها أكبر من نفعها، لما تنطوي عليه في الغالب من تعفية على الأصول وتشويه لها، ومن عقد الصلة بين الأفكار لأدنى ملابسة، واستفزاز لها من سياقها العلمي والثقافي على نحو يجعلها غير منتجة أو فاعلة، ومن تلفيق في أكثر الأحيان بين معطيات العلم الوافد والعلم الموروث))[3]. إلاّ أنَّ هذا لا يعني عدم وجود بحوث لسانية متكاملة حقَّقت المستوى المنشود، لكن ((هذا الضرب من الكتابات اللغوية المتميزة غالباً ما يضيع في وسط التراكم الموجود من الكتابات التي تفتقر في معظم الحالات، إلى حدّ أدنى من مقومات العلم اللساني السليم))[4].

لقد كان هذا الحال الذي تعيشه اللسانيات العربية، وكتاباتها مسؤولاً عن بروز نتيجتين في الوضع اللساني والثقافي العربي، الأولى تتمثل ببقاء الدراسات اللسانية العربية موسومة بالضعف في مستواها المعرفي، وعاجزة عن تلبية حاجة اللسان العربي في معالجة قضاياه النظامية الداخلية، وتطبيقها على المجالات الإبداعية والاجتماعية الأخرى، والثانية تتجه إلى أنَّ اللسانيات ظلَّت علماً غريباً على جمهرة المثقفين على الرغم من اشتمال المكتبة اللسانية العربية على عدد كبير من المقدمات أو المداخل التي كان الظنُّ بها أن تيسِّر اللسانيات للفهم والإفادة[5].

---

(1) ينظر: اللسانيات العربية الحديثة: 10.

(2) ينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات: 13.

(3) ينظر: في اللسانيات العربية المعاصرة: 27.

(4) ينظر: اللسانيات العربية الحديثة: 11، واللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 60.

(5) ينظر: المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم: 25 ـ 26، وفي اللسانيات العربية المعاصرة: 27.

يدلّ ذلك كلّه على أنَّ مجالات البحث اللساني، وكلّ القطاعات المرتبطة به تعيش أزمة حقيقية، وهذا ما يعبِّر عنه أحد الباحثين بقوله: ((إنَّنا نشكو من أزمة لغوية حادَّة تلطخ جبيننا الحضاري، أزمة على جميع الصعد تنظيراً وتعليماً، نحواً ومعجماً، استخداماً وتوثيقاً، إبداعاً ونقداً))[1].

إنَّ هذا الوضع الذي حكم النشاط اللسانيّ العربيّ لم تكن بعيدة عنه اللسانيات الاجتماعية العربية، التي كان من المفترض أنْ تتطور؛ لأنَّها ظهرت بشكل مبكِّر جدّاً مع البدايات الأولى للسانيات، وكذلك كانت كتاباتها الأولى مواكبة لنشأة هذا الفرع في البيئة الغربية، فمع أنَّ العلم قد برز في الغرب في الستينيات مع جذور تعود إلى زمن سابق، كانت قد ظهرت كتابات عربية في الأربعينيات، وهذا مظهر يدلُّ على وعي لساني عربي باللسانيات وفروعها من جهة، وبالمواكبة الزمانية مع المحيط المنتج للنظرية من جهة أخرى، وتبعاً لتلك البدايات الواعية كان من الطبيعي أنْ تشهد الكتابات اللسانية الاجتماعية تطوراً في الكمّ، وتركيزاً في النوع.

ولكن واقع الحقل اللسانيّ الاجتماعيّ لا يعكس مستوى هذا التوقُّع أو التصوُّر، إذ عاشت اللسانيات الاجتماعية ندرة وقلة في الإنتاج على مستوى التأليف، وهذه القلة ناتجة عن إهمالها من الباحثين العرب، هذا النتاج مقارنة بما في البيئة الغربية المنتجة للنظرية يدلُّ على حالة شبه الغياب التي يعيشها هذا الاتجاه اللغويّ في الدرس اللسانيّ العربيّ، ممّا يمثِّل إشكالاً لسانيّاً عامّاً، ومؤشراً واضحاً في تخلُّف الثقافة اللسانية العربية الناشئة التي أهملت أحد فروع اللسانيات، ومظهراً من مظاهر تطورها، وتتابعها.

ويُضَاف إلى إشكال التراكم سعة الفاصل الزمنيّ بين تلك الكتابات وغياب روح التكامل عنها، إذ جاءت تكرِّر ما جاء في الكتابات السابقة بما يجعلها نسقاً علميّاً مُكرّراً من دون مراقبة التطورات التي تحصل في العالم الغربيّ، ولا سيّما في وقت اكتمال النظرية وتطورها في مرحلة السبعينيات وما بعدها، فضلاً عن غياب دراسات تطبيقية فاعلة تقارب الوضع اللغويّ العربيّ، نظراً لما يشهده من مشكلات وتلونات لغوية.

أمَّا الترجمة؛ فهي ـ كما ذكرنا سلفاً ـ قد تأخرت، وصاحبتها مجموعة من الإشكالات غطَّت عموم الدرس اللسانيّ العربيّ، بل والثقافيّ بشكل أوسع، وعلى الرغم من أنَّ الترجمة في حقل

(1) ينظر: الثقافة العربية وعصر المعلومات: 236. واللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 57.

اللسانيات الاجتماعية أظهرت في مراحلها الأولى شيئاً من المواكبة مع ما ينتج في الغرب، إلّا أنَّها شهدت انقطاعاً زمنيّاً كبيراً امتدَّ من سنة 1959م إلى سنة 1988م، وهذا الانقطاع، فضلاً عن سعته، فإنَّه قد جاء في مرحلة حسّاسة، إذ تمثل هذه المرحلة نموّاً واكتمالاً للنظرية في الدراسات الغربية، وهذا يدلُّ على أنَّ الباحثين العرب لم يدركوا الخصوصيات الزمنية لنقل النظريات العلمية التي تتطلَّب مراقبة واعية، يقابلها تمثيلات هادفة لإنجاح المشروع اللسانيّ، ولا سيّما في مرحلة النشأة والتكوين.

ومع غياب الاهتمام والعناية بالترجمة يعتمد الباحثون على ترجمات قليلة في دراساتهم، وبحوثهم، إزاء هذا الفرع الجديد، ولم يكن من وكدهم البحث عن سبب غياب ترجمات أخرى تمثِّل تطوراً ومواكبة للنظرية في مظانّها الغربية، فوجود ترجمات قليلة لا يعفي الباحثين من التطلُّع إلى ذلك الجديد، يُزَاد على هذا غياب التنسيق في الجهد العربيّ في حقل الترجمة، وبروز النزعة الفردية، فالترجمة لم تكن في حقل اللسانيات الاجتماعية مشروعاً ثقافيّاً، بل كانت اندفاعاً فرديّاً، يصطحب معه غياب الرؤية وانعدام التنسيق بين المشاريع المترجمة[1].

إنَّ مجيء اللسانيات الاجتماعية في الدرس اللسانيّ الغربيّ كان بمنزلة تحوُّل وتطوُّر لحركة الدرس اللسانيّ في النصف الثاني من القرن العشرين على الصعيد العالمي، إذ بدأت ملامح الانصراف عن علم اللغة القائم على النظام، مقابل الإقبال على علم اللغة القائم على التواصل، وبهذا انتقل علم اللغة من الاهتمام بالخواصِّ الداخلية للنظام الداخلي إلى الخواصِّ الخارجية المرتبطة بالتواصل الاجتماعيّ والثقافيّ[2]، وهذا يعني أنَّ الدرس اللسانيّ الغربيّ يساير ويتواصل مع التطوّرات والتحوّلات التي تحصل في الحقل اللغويّ.

أمَّا في الدرس اللسانيّ العربيّ، فقد اهتمَّ الباحثون ببعض جوانب النظرية اللسانية دون غيرها، وهذا ما ينعكس سلباً على تلك الجوانب المُغيّبة من هذا الاهتمام ومنها اللسانيات الاجتماعية، وربما يُفسّر ذلك بأنَّ هذا الفرع لا يمثِّل قمة النظرية اللسانية على عكس ما ترشح لديهم إزاء الاتجاه الوصفيّ أو التوليديّ أو غيرهما.

وهذا يدلُّ على أنَّ البحث اللسانيّ قوبل في أنشطة الدرس اللسانيّ العربي بالنزعة

(1) ينظر: في اللسانيات العربية المعاصرة: 27.

(2) ينظر: تطور علم اللغة: 25.

الاصطفائية أو الانتقائية، التي تحكمها رؤية الباحثين الخاصة، من دون الالتفات إلى محدِّدات النسق العلميّ العامة، التي تفترض الإحاطة والشمول لكلِّ جوانب النظرية اللسانية؛ لأنَّها تتكون في حقيقتها من كلِّ تلك الاتجاهات المتعددة والتطورات المتتابعة، وليس من النظر العلميّ الوقوف عند جوانب معينة وإهمال أخرى.

ونتيجة لذلك كلّه جاءت كتابات اللسانيات الاجتماعية في حصيلة فقيرة في كلِّ مراحلها، مثَّلت جهوداً فردية، لا تعكس واقعاً علميّاً يوازي أهمية هذا الفرع اللساني وفاعليته في الميدان اللغويّ، مقارنة بمدى أهميته وعدد كتاباته في المدارس الغربية التي استطاعت بواسطته التحكُّم في لغاتها، والسيطرة على اتجاهات تلك اللغات بما يخدمها أولاً، ويعزِّز من شأن لغتها ثانياً[1].

ثانياً: الإشكالات:

تمثِّل اللسانيات الاجتماعية إحدى صور النشاط اللسانيّ العربيّ، وكان من الطبيعيّ أنْ تواجه في مسيراتها كلَّ العوائق والإشكالات التي تعرض لها هذا النشاط، بوصفها فرعاً من النظرية اللسانية، ووافداً غربيّاً حديثاً، هذه الإشكالات أشار إليها الباحثون العرب عبر دراساتهم النقدية[2] التي وُجِّهَت إلى عموم الوضع اللسانيّ العربيّ، وقد صنفوها إلى قسمين:

أولاً: الإشكالات الموضوعية:

وترتبط بالأبعاد النفسية والحضارية والثقافية في تلقي اللسانيات، وتتجلَّى فيما يأتي:

1 ـ اللسانيات علماً غربيّاً:

اللسانيات علم انبثق من الحوض المعرفيّ الغربيّ، في اللغة الإنكليزية واللغة الفرنسية، ومن ثَمَّ فإنَّ اللسانيات الحديثة هي محض العقلية الغربية التي أنتجتها[3]، وهذا ما جعل البعض ينظر إلى البحث اللسانيّ بأنَّه لا يمتُّ بصلة إلى الثقافة العربية واللغة العربية ((لأنه بحث أوجدته ظروف اللغات الأوروبية التي تختلف في انتماءاتها وتكوينها وبيئتها وشعوبها

(1) ينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات: 112.

(2) من هذه الدراسات: المنوال النحوي ـ قراءة لسانية جديدة، واللسانيات العربية الحديثة ـ دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، واللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ـ دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته.

(3) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 67، وقضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث: 21.

المتكلمة بها وتاريخها عن العربية وظروفها، اختلافاً كبيراً، يجعلنا في موقف رافض لكل ما يُراد من الباحثين المعاصرين العرب أنْ يسلكوه، أو يتعاملوا به مع العربية))[1].

هذه الإشكالية عبرَت عنها الكثير من الكتابات العربية، سواء أكانت لسانية أم غير لسانية، فاللسانيات علم غير نافع، بالنظر إلى أهدافه الاستعمارية التي يتوحد معها، ويخدم غاياتها عبر الحركة الاستشراقية التي دخلت البلاد العربية، ومن هنا أصبح الربط بين أهداف الاستشراق والدراسات اللسانية إشكالاً فكريّاً ماثلاً بقوة في النظر إلى تلك الدراسات الجديدة[2].

ومن هذا ما عَبَّر عنه الباحث عبد السلام المسدي، عندما ربط بين أهداف المستشرقين ودراسات اللهجات العربية، إذ يقول: ((لا مهرب لنا من الإقرار موضوعيّاً بأنَّ بعضهم قد عمل على ازدهار علم اللهجات العربية بباعث إمَّا سياسي غايته استعمارية، وإمَّا عقائدي يهدف إلى تقليص البعد الديني والوزن الروحي الذي للعربية عند أهلها، وإمَّا مذهبي يرمي إلى نقص التركيب الهرمي في المجتمع انطلاقاً من دكّ بنيته الفكرية))[3]. ومِمَّا زاد من تفاقم هذه الإشكالية هو استدلال بعض الباحثين بأنَّ هذه الموضوعات لم تُدْرَس من قبل، وهي بذلك من فكر وإبداعات الاستعمار والمستشرقين، يقول محمد محمد حسين: ((اقترنت الدراسات اللغوية الحديثة على الطريقة الغربية ـ والصوتية منها بنوع خاص ـ بالدعوة إلى العناية باللهجات العامية وآدابها، أو ما يسمونه الأدب الشعبي، والدعوة بشكلها هذا جديد على الدراسات العربية، لم يسمع لداعٍ بها صوت قبل القرن الأخير، وقد نشأت أول ما نشأت باقتراح بعض المستشرقين من رجال الاستعمار))[4].

2 ـ اللسانيات رمزاً للحداثة:

إذا كانت اللسانيات معرفة غربية، فإنَّها فضلاً عن ذلك، تدخل في دائرة المعارف الحديثة، وبذلك لم تسلم من دائرة الصراع بين القدامة والحداثة، وترجع جذور هذا الصراع إلى بداية عصر النهضة، وقد كانت الدراسات اللغوية العربية معنية بشكل أكبر بهذا الصراع لاعتبارات ترتبط بالدين، واللغة، والقومية، فانخرط اللغويون في هذه الدائرة، كلٌّ من موقعه الخاص[5].

(1) ينظر: الألسنية المعاصرة والعربية (بحث): 31.

(2) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 67 ـ 68.

(3) ينظر: اللسانيات وأُسسها المعرفية: 16، واللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 69.

(4) ينظر: مقالات في اللغة والأدب: 48.

(5) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 71.

وكان من نتائج هذا الصراع ظهور نمط لسانيّ في الكتابة اللسانية العربية سُمِّي لسانيات التراث سيطر على جوانب كبيرة من الجهد اللسانيّ، ووجّهه صوب التراث، بهدف ((قراءة التصورات اللغوية القديمة وتأويلها وفق ما وصل إليه البحث اللسانيّ الحديث، والتوفيق بين نتائج الفكر اللغويّ القديم والنظريات اللسانية الحديثة، وبالتالي إخراجها في حلة جديدة، تبيّن قيمتها التاريخية والحضارية))[1].

وهذا يعني أنَّ تلك التوجُّهات اللسانية تتقصد إبراز مظاهر المعاصرة في التراث اللغويّ العربيّ، ثم تحقيق التواصل للعرب بين الماضي والحاضر، وهذا ما ينعكس سلباً على الوضع المعرفيّ للسانيات بأنَّ مفاهيمها موجودة وماثلة في التراث العربيّ الذي له فضل السبق في كثير من القضايا والمباحث اللغوية، التي توصلت إليها مناهج البحث اللغوي الحديث على رأي لسانيي التراث[2].

وقد كان لهذين الإشكالين أثرهما في مسيرة الدرس اللسانيّ العربي، وهو تأثير لم تكن اللسانيات الاجتماعية بعيدة عنه، ويبرز ذلك بشكل واضح في نمط الكتابات التراثية في اللسانيات الاجتماعية، ويبرز أيضاً في واحد من الموضوعات المهمة في اللسانيات الاجتماعية وهو اللهجات العربية، بوصفها تجلياً للتنوع اللغوي في اللغة العربية المعاصرة، هذا الجانب اللغويّ الكبير الذي بقيت دراسته معطلة إلى يومنا هذا، بسبب ما أثارته اللهجات من إشكالات مدفوعة بالجانب الديني والقوميّ[3].

وعلى الرغم من بعض الدراسات التي قدَّمها الباحثون العرب عن اللهجات العربية الحديثة[4]، فإنَّ الجانب الاجتماعيّ فيها كان مُعطَّلًا؛ لأن هذه الدراسات انصرفت إلى دراسة اللهجات دراسة وصفية من دون ربطها بكلِّ الأنماط اللغوية التي تتشارك الوجود والوظيفة في المجتمع الواحد، وكذلك لم تبحث أسباب هذا التنوع ومواقعه الجغرافية بما يعطي وصفاً دقيقاً لوضع اللغة العربية وتنوعاتها في المجتمعات العربية، وصولاً إلى تكوين رؤية واضحة لكلِّ بيئة لغوية، يمكن التحكم فيها عبر تقوية نمط لغويّ معين، وإيقاف هيمنة نمط لغويّ آخر.

---

(1) ينظر: اللسانية العربية الحديثة: 92.

(2) ينظر: أهمية الربط بين التفكير اللغويّ عند العرب: 7، واللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 134 ـ 135.

(3) ينظر: اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر: 428، وأسئلة اللغة أسئلة اللسانيات: 72.

(4) من أوائل هذه الدراسات ما قدّمه رواد اللسانيات المصريين في الوطن العربي مثل إبراهيم أنيس، وتمام حسان وكمال بشر، ومحمود السعران وغيرهم. ينظر اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر: 442.

لذلك لم تُعنَ اللسانيات الاجتماعية العربية بدراسة هذه التنوّعات، أو تأليف معجمات تحفظ مفردات هذه اللغات وتطورها، وتنوعها في البلاد العربية[1]، ولم تتوجه تلك الدراسات إلى رصد اللهجات الاجتماعية، فضلاً عن غياب الأطالس اللغوية في اللغة الفصحى واللهجات، التي تعطي صورة وافية وواضحة لهذا التنوع الذي يتمظهر في البيئات العربية من المشرق إلى المغرب[2]، وهو الوضع الماثل الذي يتطلّب الدراسة والوصف، ولذلك يمكن القول إنَّ اللسانيات الاجتماعية العربية فقدت أهمّ مشغل كان ينبغي التوجه إليه، ودراسته دراسة وافية، ومحاولة التحكم فيه، عبر سياسة لغوية واعية.

ثانياً: الإشكالات الذاتية:

وترتبط تلك الإشكالات باللسانيات نفسها في الثقافة العربية، ومن هذه الإشكالات ما يأتي:

1 ـ غياب اهتمام واضح بقضايا المجتمع:

لم تشذ اللسانيات عن باقي العلوم الإنسانية في الثقافة العربية بكونها اتسمت بعلاقة مضطربة مع المجتمع العربيّ، على الرغم من المكانة التي تحظى بها مقارنة بتلك العلوم، وهنا تبدو اللسانيات عاجزة عن حل المشكلات اللغوية ذات الارتباط الوثيق بموضوعها، فالمجتمعات العربية غنية بتنوعها الثقافيّ، وتعددها اللغوي، ممّا قاد إلى مجموعة من المشكلات اللغوية المتداخلة على مستويات مختلفة، منها: المستوى التعليميّ، والاجتماعيّ، والثقافيّ، والسياسيّ. والملاحظ أنَّ اللسانيات ظلَّت غير آبهة بهذه المشكلات، وكأنَّها لا تمتُّ بصلة إلى مجالات اهتماماتها، وهذا ما قد يفسر عجز اللسانيات عن الانخراط في القضايا

---

(1) هناك بعض المعجمات التي اتجهت إلى تدوين مفردات هذه اللهجات في بعض البلدان العربية، ولكنها جهود فردية لا توازي المساحة التي تشغلها هذه اللهجات في الوضع اللغويّ العربي عموماً، من هذه المعجمات والدراسات ما يأتي:

1. معجم محمود تيمور الكبير للألفاظ العامية.
2. معجم وأصول اللهجة العراقية، الشيخ محمد رضا الشبيبي.
3. معجم اللغة العامية البغدادية، الشيخ جلال الحنفي.
4. معجم الألفاظ العامية في دولة الإمارات العربية، فالح حنظل.
5. قاموس اللهجة العامية في السودان، الدكتور عون الشريف قاسم.
6. معجم الألفاظ الكويتية، الشيخ جلال الحنفي.

(2) ينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات: 72.

العامة للمجتمع، وعدم امتلاك الآليات والأدوات الكفيلة بإيجاد مخرج للكثير من المشكلات المطروحة، وكلُّ ادعاء من هذا القبيل يبقى مفتقداً لحجج تسنده إلى المستوى العمليّ[1].

وفي هذا الجانب فإنَّ اللسانيات الاجتماعية تتحمل جزءاً مهمّاً من هذا الإشكال، إذ إنَّ قسماً كبيراً من تلك الإشكالات الماثلة في الوضع اللغويّ العربيّ يمكن أنْ تحلّها اللسانيات الاجتماعية، وتتحكّم فيها، فهي ـ كما هو معروف ـ تُعنى بدراسة الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية، وتوفر السياسة اللغوية المناسبة للسيطرة على هذه الظواهر اللغوية، وغيرها، لكنها لم تنجح في التحكم في تلك الظواهر، أو إيجاد حلول واضحة وواقعية للإشكالات الناتجة عنها، فالوضع اللغوي العربي يتحرك بعفوية تامة، من دون مراقبة أو تقييد[2].

ومعنى هذا أنَّ البحوث اللسانية الاجتماعية لم تكن فاعلة على المستوى التطبيقيّ، إذ اقتصرت على الوصف والتحليل والرصد، ولم تتجاوز حدود ذلك، فلم تُسْتَثْمَرَ بشكل يُرَى ويُمَارَس في الواقع اللغويّ العربيّ، ولم يتحقق ـ كمثال على ذلك ـ التحكُّم في ظاهرة الازدواجية اللغوية التي توجد في كل البلاد العربية على حدّ سواء، وتواجه الظروف نفسها تقريباً إلى يومنا هذا، على الرغم من الدراسات الموسَّعة التي شهدتها تلك الظاهرة[3]، والحصيلة هي أنّنا لا نكاد نجد بلداً عربيّاً، وفَّر إزاء هذه الظاهرة حلّاً، أو ترشيداً، أو تغييراً، بشكل أثّر في واقعها في المجتمع العربيّ[4].

ومثل ذلك ما يكون في الثنائية اللغوية التي تُمثِّل تحدياً خارجيّاً، يمارس دوراً سلبيّاً على اللغة العربية في محيطها، ومع أنَّها قوبلت بمجموعة من الجهود والبحوث، إلّا أنَّها بقيت ماثلة في مزاحمة العربية في كثير من المواقع العلمية والتعليمية والاجتماعية، ولم تُقَابل بحلول أو خطوات جادة تقود إلى الاقتصار على إعطائها وظيفة محددة ومعلومة في الوضع اللغويّ العربيّ، ووصل الأمر إلى أنْ تحلّ اللغة الثانية ـ أحياناً ـ محلّ اللغة القومية مع قبول واسع من الجماعة اللغوية العربية[5].

(1) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 80 ـ 81.

(2) ينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات: 13.

(3) لمعرفة الجهود والبحوث والندوات التي قاربت تلك الظاهرة اللغويّة ينظر الدراسة التي قدمها الباحث أسعد عباس كاظم بعنوان: (جهود اللغويّين المحدثين في الازدواجية اللغويّة العربية).

(4) ينظر: جهود اللغويّين المحدثين في دراسة الازدواجية اللغويّة العربية (أطروحة دكتوراه): 238.

(5) ينظر: اللغة العربية في العصر الحديث، قيم الثبوت وقوى التحول: 160، والسياسة اللغويّة في البلاد الغربية: 278 ـ 279.

ويعزو بعض الباحثين فشل اللسانيات الاجتماعية في بحوثها التطبيقية إلى غياب القرار السياسيّ عن القرار اللغويّ، فهما يسيران في اتجاهين مختلفين، وما يكون في القرار اللغويّ لا يجد له حضوراً أو تنفيذاً في القرار السياسيّ، الذي يتَّخذ مسارات مرهونة بالبعد الاقتصاديّ الذي يغلب البعد الثقافيّ في أكثر الأحيان إزاء الوضع اللغويّ في المجتمع العربيّ[1].

وبذلك بقيت اللسانيات الاجتماعية العربية أمام أهمّ المشكلات التي تواجه الوضع اللغويّ العربيّ عاجزة عن تقديم حلول ومعالجات تسهم في توجيه مسارات هذا الوضع وضبطه، عبر التحكم في أنماطه اللغوية المتعدّدة والمتنوعة، وهذا يمثل قِمَّة الإشكالات التي تواجه اللسانيات العربية بما يتوجب على اللسانيين العرب التدخُّل في تفعيل تحركاته لضمان وضع لغويّ محكوم برؤية لغوية اجتماعية هادفة؛ لأنَّ تلك العفوية والحرية التي يسير بها الوضع اللغويّ العربيّ تؤدي إلى إشكالات كبيرة على جميع الأصعدة في تلك المجتمعات، ولا سيّما مسألة الهوية الثقافية للمجتمعات اللغوية العربية، ومستقبل اللغة العربية التي أصبحت تواجه خيارات الإقصاء من الداخل قبل الخارج.

2 ـ عجز اللسانيات عن حلِّ مشاكلها الخاصة:

إذا كانت اللسانيات العربية عاجزة عن إيجاد حلول ممكنة للكثير من إشكالات المجتمع وقضاياه، فإنَّها تبدو عاجزة أيضاً عن حلِّ الكثير من الإشكالات المرتبطة بموضوعها، ومن ذلك إشكالية المصطلح اللسانيّ، وتعريب المفاهيم، التي شملت كلَّ اللسانيات وفروعها في الدرس اللسانيّ العربيّ، ومنها: اللسانيات الاجتماعية.

تمثِّل قضية المصطلح إحدى الإشكالات البارزة في الدرس اللسانيّ العربيّ، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة إزاءها؛ فإنَّه لم يُتوصّل إلى تنظيمها، والسيطرة عليها، وبقي الرصيد الفني للسانيات العربية في مجال الدراسة المصطلحية ((يشكو من عقبات حقيقية، لغياب رصيد اصطلاحي مشترك يوحِّد اللسانيين، ويؤلّف بينهم، فرصيدنا المصطلحيّ في مجال اللسانيات هو ضرب من الأهواء النابعة من الميول والابتكار الشخصيّ الذي لا يتقيّد بمنهجية علمية دقيقة))[2].

---

(1) ينظر: قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي: 215، واللغة العربية في العصر الحديث: 122 ـ 123، والسياسة اللغويّة في البلاد العربية: 122 ـ 123.

(2) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 83، والمصطلح اللساني وتأسيس المفهوم: 27 ـ 28.

هذا الإشكال يحضر بقوة في حقل اللسانيات الاجتماعية التي شهدت تعدُّداً مصطلحيّاً كبيراً، وهذا يمثِّل عائقاً في التعرّف على العلم وفروعه، ذلك أنَّ المصطلحات((تمثّل مفاتيح العلوم، وهي نواة وجودها، ولا يمكن لها أنْ تؤسِّس مفاهيمها، ومعارفها، دون ضبط هذا الجهاز المصطلحيّ الذي يؤسس هوية كلّ علم من العلوم))[1].

وعلى الرغم من كثرة مصطلحات هذا الفرع اللسانيّ، وما يرافقها من تعدُّد وتفرُّق لا نكاد نجد معجماً مختصّاً باللسانيات الاجتماعية، بل إنّ مصطلحاتها مبثوثة في المعجمات والقواميس اللسانية العامة.

هذا التعدُّد والتفرُّق في الحقل المصطلحيّ للعلم دفع أحد الباحثين العرب إلى دراسته، والوقوف على اتجاهاته في دراسة مهمة، وسمها بـ(نقل مصطلحات اللسانيات الاجتماعية إلى العربية) كان الهدف منها ((التعرف على أسباب الاختلافات في صيغ المقابل العربيّ، وفي مفهومه، مع محاولة دراسة الآليات التي اعتمد عليها واضعو المقابلات العربية للمصطلحات اللسانية الاجتماعية، ويهدف إلى تحليل بنية هذه المصطلحات ومقابلاتها تحليلاً تقابليّاً من ناحية بساطتها وتركيبها مع النظر إلى كيفية نقل السوابق واللواحق، ويهدف أخيراً إلى الكشف عن مدى العلاقة بين المعنى اللغوي لصيغة المقابل ومفهوم المصطلح، وذلك بالاعتماد على ما يرد من شروح في المعاجم اللسانية العربية، مقارنة ذلك بما يرد في المعاجم اللسانية الإنكليزية))[2].

وأشار الباحث في دراسته إلى إشكالات المصطلح اللسانيّ الاجتماعيّ ـ التي لا تختلف عن فروع اللسانيات الأخرى ـ ومن هذه الإشكالات ((الترادف، وعدم الانطلاق من حقيقة المتصور الدقيق الذي يدلُّ عليه المصطلح، وعدم مراعاة الاختلافات التي تنشأ نتيجة اختلاف المصطلح الأجنبيّ نفسه في اللغة، ونقل المصطلح ببنية مختلفة تماماً عن طبيعة بنية المصطلح الأجنبي، والتباين الكبير في الصيغ العربية المقابلة لبعض السوابق واللواحق.

والمشكلة الأساس التي تمخضت عنها المشكلات الفرعية المذكورة سابقاً تكمن في تفكُّك عناصر الروابط التنظيرية والتطبيقية بين المؤسسات اللغوية من جهة، وبين واضعي المقابلات العربية للمصطلحات اللسانية الاجتماعية من جهة أخرى، والملحوظ خلال الفترة

(1) ينظر: المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم: 15.

(2) ينظر: نقل مصطلحات اللسانيات الاجتماعية إلى العربية: 3 ـ 4.

الزمنية التي ظهرت فيها المعاجم اللسانية العربية والكتب المترجمة في حقل اللسانيات الاجتماعية، والمسارد المصطلحية، هو وضوح ظاهرة الجهود المتفرقة، والأعمال المترجمة المبعثرة غير الموحدة، ورأينا نتائج هذه المشكلة الرئيسة، وغيرها... التي لم نبرح مصطلحاً واحداً فيها إلّا وقد سبك له أكثر من مقابل، ونستثني منها اثني عشر مصطلحاً، قد تقيدت بمقابل عربيّ واحد، وهذا التقيُّد ليس نابعاً من الالتزام بمبدأ التوحيد، بل نابع من وقوعه في مصدر عربيّ واحد، إذ من المحتمل أنْ تتعدد مقابلاتها العربية في حالة تصدي مصادر عربية أخرى لها))[1].

لقد كشفت هذه الدراسة عن الوضع الإشكاليّ الذي يعيشه المصطلح اللسانيّ بوجه عام، والمصطلح اللسانيّ الاجتماعيّ بوجه خاص، وقدَّمت مقترحات مهمة للخروج من هذا الوضع، وكانت بما توصلت له من نتائج قيمة ومقترحات، أنْ تصبح ذات فائدة مضاعفة للدرس اللسانيّ الاجتماعيّ، لو أنَّها أُلحقت بمعجم موحّد مستقلّ في اللسانيات الاجتماعية.

ويظهر أثر هذا الإشكال المصطلحيّ في حقل اللسانيات الاجتماعية في أغلب مصطلحات العلم وفروعه، ومثال على ذلك مصطلح العلم العام الذي شهد تعدداً كبيراً عند الباحثين العرب، فقد ذكروا ترجمات متعددة منها: علم اللغة الاجتماعي، واللسانيات الاجتماعية، ولسانيات اجتماعية، وسوسيولسانيات، وعلم اللسانيات الاجتماعية، واللسانة الاجتماعية، وعلم الاجتماع اللساني[2].

وختاماً؛ فإنَّ هذه المرحلة قد شهدت كتابات لسانية اجتماعية ذات إطار منهجيّ بدأت بعد منتصف الثمانينيات، وحاولت تقديم المعرفة اللازمة بهذا الفرع اللساني الحديث الذي عاش مجموعة من الإشكالات والعوائق، صحبت كتاباتها الأولى بما أدى إلى الإفادة المحدودة منها.

هذه الكتابات التالية سعت إلى تكوين منظومة معرفية تمثّل نضجاً واستقراراً متكاملاً لكلِّ ما سبق، وكانت مظاهر هذا التكامل قد جاءت عبر العنوانات، وخطاب المقدمات، ومحتوى المتون، واتجاه الكتابة، وحملت داخل الاتجاهين النظري والتطبيقي أنماطاً متعددة مثّلت الاتجاهين، فكان نمط الترجمة يقابل نمط التأليف، ونمط الكتابات التراثية يقابل نمط الكتابات المعاصرة، ونمط الكتابات القطاعية يقابل نمط الكتابات الشمولية.

---

(1) ينظر: نقل مصطلحات اللسانيات الاجتماعية إلى العربية: 350 ـ 351.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 65 ـ 66، والمصطلحات المفاتيح في اللسانيات: 99.

وعلى الرغم من هذا التطور والتكامل فإنَّ اللسانيات الاجتماعية العربية اتَّسمت بحصيلة فقيرة في كتاباتها، ومرّت في مسيرتها ـ شأنها شأن النظرية اللسانية ـ بمجموعة من الإشكالات والعوائق؛ كانت مسؤولة إلى حَدّ كبير عن وضعها المشكل في خريطة العلوم اللسانية العربية، لذا لا بدَّ من إعادة النظر في هذا الوضع، ودراسة تلك الإشكالات والعوائق من أجل تنظيم هذا الحقل العلميّ بما يعود على الوضع اللغويّ العربيّ العلميّ بالجدوى والتقدُّم والمعالجة الشاملة لكلِّ اتجاهات الظاهرة اللغوية، إزاء التحديات السياسية، والاجتماعية، والثقافية، التي تتزايد في المحيط العربي من دون مواجهة أو مراجعة لما ينبغي أنْ يُقدَّم في تلك الحالات.

الخاتمة

اتخذت هذه الدراسة فرعاً من فروع النظرية اللسانية مشغلاً لها، وهو اللسانيات الاجتماعية، محاولة الكشف عن وضعها في الدراسات العربية الحديثة، والوقوف على المراحل والمحطات التي مرّت بها في انتقالها من الدراسات الغربية إلينا، وكان لزاماً عليها بالنظر إلى هدفها المتقدم أن تتخذ التمثيل في الاعتماد على بعض الكتابات، لا الاستقصاء سبيلاً لإعطاء صورة واضحة لمسارات وجودها في خريطة الدراسات اللسانية العربية.

وقد خرجت بعدد من النتائج يمكن حصرها بالنقاط الآتية:

1 ـ إنَّ الحقل اللساني موضوع الدراسة يتزاحم عليه مصطلحان الأول: علم اللغة الاجتماعي أو اللسانيات الاجتماعية، والآخر: علم الاجتماع اللغوي، وذلك مردّه إلى تشارك فريقين من العلماء في دراسته، هما علماء اللغة وعلماء الاجتماع، والعلاقة بين المصطلحين جاءت في رأيين متقاربين أحدهما: أنَّهما مترادفان، والآخر: هو أنَّ علم اللغة الاجتماعيّ يختصُّ باللغويين، وهو جزء من علم أشمل هو علم الاجتماع اللغوي، الذي يختص به علماء الاجتماع.

2 ـ تُمثّل العلاقة بين اللسانيات الاجتماعية واللسانيات العامة علاقة الجزء بالكل، وقد جاءت اللسانيات الاجتماعية ردّة فعل واستدراك على بعض مسارات اللسانيات العامة؛ لأنَّ دراسة اللغة لا بدَّ لها أن تتضمن علاقة اللغة بما يحيطها من ظروف وأوضاع، وهذا ما جعل بعض الباحثين يرون أنَّ دراسة اللغة بمعزل عن الجانب الاجتماعي جهد لا يستحقُّ العناء.

3 ـ أوضح البحث أنَّ جذور اللسانيات الاجتماعية بدأت مع دو سوسير في محاضراته، لكنه ذكرها في إطار النظرية اللغوية واستبعدها من منهجه؛ لأنَّه عدّها ثانوية، ولكنها على جانب من الأهمية، وهذا ينفي ما نسب إليه من أنّه المسؤول عن تأخر البحث اللغويّ الاجتماعيّ.

4 ـ تُعَدُّ المدرسة الفرنسية ممثلة بماييه وفندريس من أهم المدارس بعد دو سوسير إسهاماً في نشأة علم اللغة الاجتماعيّ، بما تضمنت من بحوث وأفكار كانت أساساً مهمّاً في انطلاق هذا العلم وتناميه، وتشاركها ـ أيضاً ـ المدرسة البريطانية عبر رائدها فيرث الذي قدّم مجموعة من الأفكار والبحوث اللغوية الاجتماعية، وأوضح الترابطات بين اللغة والمجتمع ولا سيّما في قضية المعنى، بما وسَّع من دائرة التعريف بالعلم وموضوعاته على المستوى العالمي.

5 ـ قدمت المدرسة الأمريكية ـ بالاعتماد على جهود المدارس الأوروبية والعلماء الأمريكيين ـ الحدث الأبرز لهذا الاتجاه اللغوي، وهو المؤتمر التأسيسي الأول لعلم اللغة الاجتماعي في سنة 1964م في أمريكا، الذي عُدَّ الولادة الحقيقية للعلم مصطلحاً ومفهوماً وموضوعاً، وإليه يُنْسَب ظهور العلم وبداياته الفاعلة بما قَدَّم من بحوث وأبعاد رسمت خريطة هذا الفرع الجديد.

6 ـ انتقلت اللسانيات الاجتماعية إلى الدرس اللساني العربي مصطلحاً ومفهوماً مع أول مؤلف لساني عربي في عام 1941م، وهو علم اللغة لعلي عبد الواحد وافي، وأول مصطلح عُرِفَ آنذاك هو(علم الاجتماع اللغويّ)، ثم (علم اللغة الاجتماعيّ)، وكان هذا الانتقال من المدرسة الفرنسية ثم المدرسة البريطانية.

7 ـ أوضحت الدراسة أنَّ الكتابات اللسانية الاجتماعية الأولى، التي مثّلت بداية هذا الفرع في الدرس اللسانيّ العربيّ، قد صحبتها إشكالات منهجية مهمة، إذ افتقرت إلى أبرز مقومين من مقومات الكتابة العلمية، وهما عنوان الكتابات، وخطاب المقدمات، فلم يقدّما الوظائف المناطة بهما، فضلاً عن سمة الاختصار في المتون وتماثلها النسبي في تناولها موضوعات محددة تكررت في كل كتابات هذه المرحلة، مِمَّا جعلها كتابات مضطربة في تمثيل العلم والإعلان عنه، وهو ما كان سبباً في تأخّر الاهتمام بهذا الفرع على الصعيد اللغوي العربي مقارنة بفروع النظرية اللسانية الأخرى، التي نقلها الدارسون العرب.

8 ـ أشارت الدراسة إلى أنَّ الباحثين العرب في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين قدّموا كتابات جديدة، سعت إلى التكامل والنضج والتخلص من إشكالات الكتابات الأولى عبر مظاهر متعددة، كانت مسؤولة على بروزها في ساحة التداول اللسانيّ، ومع هذا

التطور صحبتها إشكالات منهجية واضحة، يقف إشكال قلة هذه الكتابات في مقدمتها، فضلاً عن سعة الفاصل الزمني بين كتابة وأخرى؛ بما جعل هذا الفرع اللساني يعيش حالة شبه الغياب؛ إذ لم تشكّل تلك الكتابات مشروعاً موحّداً، بل كانت محاولات فردية لم تصل إلى تمثيل هذا الحقل بصورة وافية على المستوى النظريّ.

9 ـ مثّلت الاتجاهين النظريّ والتطبيقيّ في الكتابات اللسانية الاجتماعية مجموعة من الأنماط، أولها: نمط كتابات الترجمة، هذه الكتابات اتَّسمت بكلّ الإشكالات التي عمَّت حقل الترجمة العربية، بل كانت في اللسانيات الاجتماعية أكثر وضوحاً، فضلاً عن قلتها، وسعة الفاصل الزمنيّ بين تلك الترجمات.

وثانيها نمط كتابات التراث، التي ارتبطت بإشكالية التراث والمعاصرة في الفكر العربي، وقد شغلت حيزاً كبيراً من الجهد اللسانيّ الذي انصرف إلى التراث بحثاً عن جذور للسانيات الاجتماعية، وهذا أثّر سلباً في واقع هذا الحقل اللغويّ الحديث نظراً؛ لإرغام التراث على الإجابة عن أسئلة تلك المفاهيم الحديثة في ضوء المساحة التراثية، بما شكل قصوراً في المجالات البحثية من جهة، وقلّل من قيمة هذا الفرع؛ لأنَّ العرب قد سبقوا المناهج الحديثة إلى ذلك ـ بحسب تلك الكتابات ـ من جهة أخرى، والمفارقة التي تسجل هنا هي أنَّ كتابات المرحلة الأولى كانت أغلبها من نمط المعاصرة في حين شغل نمط التراث حيزاً كبيراً من كتابات المرحلة التالية التي تمثل تطوراً لمسيرة هذا العلم.

ويأتي نمط الكتابات القطاعية نمطاً ثالثاً، أوضحت الدراسة طبيعته، وموضوعاته، وأشارت إلى عدد من كتاباته التي اتّجهت إلى موضوع بعينه، تدرسه وتتعمقه، وكان الوضع اللغويّ العربيّ مسؤولاً إلى حدّ كبير عن توجه كتابات هذا النمط صوب ظاهرة ما دون أخرى.

10 ـأثبتت الدراسة أنَّ وضع اللسانيات الاجتماعية في الدراسات العربية الحديثة اتسم بحصيلة فقيرة اقتصرت على كتابات وجهود قليلة جدّاً مقارنة بالوضع اللساني الغربيّ، مِمَّا يكشف إهمال الباحثين العرب لهذا الفرع اللسانيّ، هذا على المستوى النظريّ. أمَّا التطبيقيّ فقد قدَّم الباحثون العرب فيه مقاربات لغوية اجتماعية مهمة، كشفت عن مسارات الوضع اللغويّ العربيّ، وأشارت إلى مشكلاته المتعددة عبر اتجاهين، هما: المشغل التطبيقيّ الفرديّ، والمشغل التطبيقيّ الجماعيّ، اللذان مثّلا مظهراً يدلُّ على

استشعار الباحثين بإشكالات وضع اللغة العربية في محيطها الاجتماعيّ، إلّا أنَّ هذه المشاغل بالرغم من أهمية الرصد والتعريف الذي قامت به، لم ترَ حيزاً من التطبيق، ولم تؤثر في ترشيد أو تغير الوضع اللغويّ والتدخل في مساراته بسبب ارتباطها بإشكالات الوضع اللسانيّ العربيّ في عمومه، وكان من الطبيعي أن تؤثر في اللسانيات الاجتماعية بوصفها فرعاً من النظرية اللسانية.

11 ـ إن هذه الدراسة قراءة وصفية لوضع اللسانيات الاجتماعية في الثقافة اللسانية العربية، وكشف لدورها الكبير في حياة اللغة ومساراتها، وما يمكن أن تقدّمه من رؤية ومقترحات مناسبة إذا فُعلت أدواتها ونالت الاهتمام اللازم، ومن هنا تدعو الدراسة اللسانيين العرب إلى الاهتمام بهذا الفرع اللسانيّ عبر جهود جماعية متكاملة تحظى بالقبول والرعاية، لا تتقيد بالحدود والبلدان؛ لأنَّ لغتهم المشتركة لا تعرف ذلك، هذه الجهود تساعد على حضور القرار اللغويّ في حياتنا العلمية والعملية، بصورة مستقلة بعيدة من هيمنة القرار السياسيّ والاقتصاديّ، من أجل الحفاظ على اللغة والهوية.

وآخر دعوانا أن الحمد للّه رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الكريم وآله الطاهرين، وأصحابه المنتجبين.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

القرآن الكريم.

- آفاق اللسانيات، دراسات ـ مراجعات ـ شهادات، تكريماً للأستاذ الدكتور نهاد الموسى، مجموعة باحثين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية،2011م.
- الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، رومان جاكوبسون، ترجمة: د. حسن ناظم، وعلي حاكم صالح، ط1، المركز الثقافيّ العربيّ، الدار البيضاء، المغرب، 2002م.
- اتجاهات البحث اللساني، ميلكا أفيتش، ترجمة: د. سعد عبد العزيز مصلوح، ود. وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القوميّ للترجمة، د.ت.
- اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر، د.عبد الرحمن حسن العارف، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2013م.
- الاتجاهات المعاصرة في تطور دراسة العلوم اللغوية، د. أحمد عبد العزيز دراج، مكتبة الرشد ناشرون، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2003م.
- الازدواج اللغويّ في اللغة العربية، عبد الرحمن بن محمد القعود، ط1، الرياض، 1997م.
- ازدواجية اللغة ـ النظرية والتطبيق، د. إبراهيم صالح الفلاي، ط1، الرياض، 1996م.
- أزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وتعثرات الترجمة، د. عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، ط5، دار الكتاب الجديد المتحدة،2010م.
- أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، حافظ إسماعيلي علويّ ووليد أحمد العناتيّ، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف ودار الأمان، 2009م.
- استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهريّ، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004م.

- أضواء على الألسنية، د. هيام كريدية، ط1، بيروت، لبنان، 2008م.
- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، د. نايف خرما، عالم المعرفة، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978م.
- الأطلس اللغويّ في التراث العربي ـ دراسة في كتاب سيبويه، د. خالد نعيم، ط1، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، 2010م.
- الأعمال الكاملة، رفاعة الطهطاوي، دراسة وتحقيق محمد عمارة، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1973م.
- الألسنية ـ علم اللغة الحديث ـ المبادئ والأعلام، ميشال زكريا، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983م.
- الألسنية ـ محاضرات في علم الدلالة، د. نسيم عون، ط1، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2005م.
- الأنثروبولوجيا اللغوية، د. مها محمد فوزي معاذ، دار المعرفة الجامعية، 2009م.
- أهمّ المدارس اللسانية، مجموعة مؤلفين، منشورات المعهد القوميّ لعلوم التربية، تونس، 1986م.
- أهمية الربط بين التفكير اللغويّ عند العرب ونظريات البحث اللغويّ الحديث، د. حسام البهنساوي، دار المناهل للطباعة، القاهرة، 1994.
- البحث اللسانيّ الحديث في العراق في النصف الثاني من القرن العشرين، د. حيدر محمد جبر، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة عدنان للطبع والنشر والتوزيع، 2012م.
- تاريخ علم اللغة الحديث، جرهارد هلبش، ترجمه وعلق عليه: د. سعيد حسن بحيري، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2003م.
- التداولية من أوستين إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، ترجمة: صابر الحباشة، ط1، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، اللاذقية، 2007م.
- التراث والمنهج بين أركون والجابريّ، د. نايلة أبي نادر، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008م.
- تطور علم اللغة، جرهارد هلبش، ترجمه وقدم له: د. سعيد حسن بحيري،ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2007م.

- التطور النحويّ للغة العربية، برجشتراسر، أخرجه وصحّحه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعيّ بالرياض، 1982م

- التفكير الدلاليّ في الدرس اللسانيّ العربيّ الحديث ـ الأصول والاتجاهات، خالد خليل، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، 2012م.

- التفكير اللسانيّ في الحضارة العربية، د. عبد السلام المسديّ، ط3، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009م.

- التفكير اللغويّ بين القديم والجديد، د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005م.

- تقدّم اللسانيات في الأقطار العربية، مجموعة من الباحثين، ط1، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، لبنان، 1991م.

- الثقافة العربية وعصر المعلومات ـ رؤية لمستقبل الخطاب الثقافيّ العربيّ، سلسلة عالم المعرفة، العدد 265، الكويت 2001م.

- جذور البنائية، فؤاد زكريا، العدد الأول، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت.

- حرب اللغات والسياسات اللغوية، لويس جان كالفي، ترجمة: د. حسن حمزة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2008م.

- حوار اللغات ـ مدخلاً إلى تبسيط المفاهيم اللسانية الوظيفية، نادر سراج، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2007م.

- الحياة مع لغتين ـ الثنائية اللغوية، محمد علي الخوليّ، ط1، مطابع الفرزدق التجارية، 1988م.

- الخطاب العربيّ المعاصر ـ دراسة تحليلية نقدية، محمد عابد الجابريّ، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994م.

- دراسات في علم اللغة الوصفيّ والتاريخيّ والمقارن، د. صلاح الدين صالح حسنين، ط1، دار العلوم للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية، 1984م.

- دراسات في اللسانيات ـ ثمار التجربة، د. هادي نهر، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011م.

- دراسات نقدية في النحو العربيّ، د. عبد الرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1957م.

- دروس في الألسنية العامة، فردينان دو سوسير، تعريب: صالح القرمادي، ومحمد الشاوش، ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب.
- دلالة السياق، د. ردة الله بن ضيف الله الطلحيّ، ط1، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1423هـ.
- دليل السوسيولسانيات، فلوريان كولماس، ترجمة: د.خالد الأشهب، ود. ماجدولين النهيبي، ط1، المنظمة العربية للترجمة، 2009م.
- سوسيولوجيا اللغة، بيار أشار، ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1996م.
- سوسيولسانيات نهج البلاغة: د. نعمة دهش فرحان الطائي، دار المرتضى، العراق، بغداد، ط1، 2013م.
- السياسات اللغوية، لويس جان كالفي، ترجمة: محمد يحياتن، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009م.
- السياسة اللغوية في البلاد العربية، د.عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2013م.
- السياق والمعنى ـ دراسة في أساليب النحو العربي، د. عرفات فيصل المناع، ط1، مؤسسة السياب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ـ لندن، منشورات الاختلاف ومنشورات ضفاف، 2013م.
- شظايا لسانية، د.مجيد الماشطة، ط1، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، 2008م.
- الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري، د. صلاح الدين زرال، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف، 2008م.
- العربية وعلم اللغة البنيويّ ـ دراسة في الفكر اللغويّ العربيّ الحديث، د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995م.
- علم اجتماع اللغة، د. توماس لوكمان، تعريب: د. أبو بكر أحمد باقادر، ط1، النادي الأدبيّ الثقافيّ، 1987م.
- علم الاجتماع اللغويّ، د. عبد الفتاح عفيفي، ط1، دار الفكر العربيّ، 1995م.
- علم الاجتماع اللغويّ، د. علي شتا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1996م.

- علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، ط1، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، 1982م.
- علم الدلالة، أف. آر. بالمر، ترجمة: د. مجيد عبد الحليم الماشطة، وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1985م.
- علم اللسانيات الحديثة ـ نظم التحكيم وقواعد البيانات، د. عبد القادر عبد الجليل، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002م.
- علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، ط9، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، 1945م.
- علم اللغة ـ مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999م.
- علم اللغة الاجتماعيّ، د. محمد حسن عبد العزيز، ط1، دار الكتب المصرية، 2009م.
- علم اللغة الاجتماعيّ، د. هدسن، ترجمة: د. محمود عبد الغني عياد، مراجعة: د. عبد الأمير الأعسم، ط1، دار الشؤون للثقافة العامة، 1987م.
- علم اللغة الاجتماعيّ عند العرب، د. هادي نهر، ط1، دار الغصون، بيروت، لبنان، 1988م.
- علم اللغة الاجتماعيّ للمجتمع، رالف فاسولد، ترجمة: إبراهيم بن صالح محمد الفلاي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2000م.
- علم اللغة الاجتماعيّ ـ مدخل، د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- علم اللغة الاجتماعيّ ـ مفهومه وقضاياه، د. صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995م.
- علم اللغة التطبيقيّ وتعلم العربية، د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995م.
- علم اللغة في القرن العشرين، جورج مونان، ترجمة: د. نجيب غزاوي، وزارة التعليم العاليّ، الجمهورية العربية السورية.
- علم اللغة المعاصر ـ مقدمات وتطبيقات، د. يحيى عبابنة و. د. آمنة الزعبي، دار الكتاب الثقافيّ، الأردن، 2005م.
- علم اللغة نشأته وتطوره، د. محمود جاد الرب، ط1، دار المعارف، 1985.

- العنوان وسيميوطيقا الاتصال الأدبيّ، محمد فكري الجزار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998م.
- فصول في علم الدلالة، د. فريد عوض حيدر، ط3، مكتبة الآداب، القاهرة، 2011م.
- فقه اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، ط6، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2008م.
- الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، جرجي زيدان، مراجعة وتعليق: مراد كامل، ط2، دار الحداثة، 1982م.
- في اللسانيات العامة ـ تأريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، د. مصطفى غلفان، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2010م.
- في اللسانيات العربية المعاصرة ـ دراسات ومثاقفات، د. سعد عبد العزيز مصلوح، ط1، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004م.
- في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، 2003م.
- قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، د. حافظ إسماعيلي علوي، ود. محمد الملخ، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف، 2009م.
- قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ـ مدخل، د. مازن الوعر، ط1، دار طلاس، دمشق، 1988م.
- قضايا ألسنية تطبيقية ـ دراسة لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية، د. ميشال زكريا، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1993م.
- قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربيّ الحديث، د. نهاد الموسى، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 1987م.
- اللسان العربيّ وإشكالية التلقي، مجموعة باحثين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007م.
- اللسانة الاجتماعية، جولييت غارمادي، عربه: د. خليل أحمد خليل، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1990م.
- اللسانيات، جون بيرو، ترجمة: الحواس مسعودي، ومفتاح بن عروس، دار الآفاق، الجزائر،2001م.

- اللسانيات ـ اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، د. نعمان بوقرة، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2009م.
- اللسانيات الاجتماعية عند العرب، د. هادي نهر لعيبي، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2009م.
- اللسانيات العربية الحديثة ـ دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، د. مصطفى غلفان، منشورات كلية الآداب، الدار البيضاء، عين الشق، 1998م.
- اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة ـ حفريات النشأة والتكوين، د. مصطفى غلفان، ط1، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، 2006م.
- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ـ دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، د. حافظ إسماعيلي علوي، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009م.
- اللسانيات من خلال النصوص، د. عبد السلام المسدي، ط1، الدار التونسية للنشر.
- اللسانيات وأسسها المعرفية، د. عبد السلام المسدي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1986م.
- اللغة، ج. فندريس، ترجمة: عبد الحميد الدواخليّ، ومحمد القصاص، مطبعة لجنة البيان العربي بالقاهرة، 1950م.
- اللغة بين الفرد والمجتمع، أوتو جسبرسن، ترجمه بتصرف وعلق عليه: د. عبد الرحمن محمد أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية.
- اللغة بين القومية والعالمية، د. إبراهيم أنيس، دار المعارف بمصر، 1970م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، ط4، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م.
- اللغة العربية في إطارها الاجتماعيّ، مصطفى لطفي، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت لبنان، 1976م.
- اللغة العربية في العصر الحديث ـ قيم الثبوت وقوى التحول، د. نهاد الموسى، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007م.
- اللغة العربية كائن حيّ، جرجي زيدان، ط2، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1988م.

- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، ط4، عالم الكتب للطبع والنشر والتوزيع، 2004م.
- اللغة في الثقافة والمجتمع، د. محمود أبو زيد، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007م.
- اللغة في المجتمع، م.م لويس، ترجمة: د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 2003م.
- اللغة والبيئة، عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003م.
- اللغة والثقافة ـ دراسة أنثرو لغوية لألفاظ وعلاقات القرابة في الثقافة العربية، د. كريم زكي، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009م.
- اللغة والجنس ـ حفريات لغوية في الذكورة والأنوثة، د. عيسى برهومة.
- اللغة وعلوم المجتمع، د. عبده الراجحي، مصر، 1977م.
- اللغة والفكر والعالم ـ دراسة في النسبية اللغوية بين الفرضية والتحقق، د. محيي الدين محسب، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر ـ لونجمان، 1997م.
- اللغة واللغويات، جون لوينز، ترجمة: د. محمد العناني، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، 2009م.
- اللغة والمجتمع، د. علي عبد الواحد وافي، ط4، مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، 1983م.
- اللغة والمجتمع، د. محمد ماهر البقريّ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1983م.
- اللغة والمجتمع ـ رأي ومنهج، د. محمود السعران، ط2، الإسكندرية، 1963م.
- اللغة والهوية ـ قومية، إثنية، دينية، جون جوزيف، ترجمة: د. عبد النور خرافي، عالم المعرفة، الكويت، 2007م.
- ما معنى نظرية المعنى عند فيرث، جون لاينز، ترجمة: عبد الكريم مجاهد، مجلة آفاق عربية، 1990م.
- ما وراء اللغة ـ بحث في الخلفيات المعرفية، د. عبد السلام المسدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس.
- مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ، د. نور الهدى لوشن، المكتب الجامعي الحديث، جامعة الشارقة، 2008م.

- محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة، د. إبراهيم أنيس، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1960م.
- محاضرات في اللغة، القسم الأول، د. عبد الرحمن أيوب، مطبعة المعارف، العراق، 1966م.
- المحظورات اللغوية، د. كريم زكي حسام الدين، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، 1985م.
- مدارس اللسانيات ـ التسابق والتطور، جفري سامسون، ترجمة: د. محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1994م.
- مدخل إلى علم اللغة، د. محمد حسن عبد العزيز، دار النمر للطباعة، 1991م.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ، د. رمضان عبد التواب، ط3، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997م.
- مدخل إلى اللسانيات، د. محمد محمد يونس علي، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004م.
- مدخل للسانيات سوسير، د. حنون مبارك، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1987م.
- مستويات العربية المعاصرة في مصر ـ بحث في علاقة اللغة بالحضارة، د. السعيد محمد بدوي، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، 2011م.
- المصطلح اللسانيّ وتأسيس المفهوم، د. خليفة الميساويّ، ط1، دار الأمان ومنشورات ضفاف ومنشورات الاختلاف، الرباط، 2013م.
- المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ماري نوال غاري بريور، ترجمة عبد القادر فهيم الشيبانيّ، سيدي بلعباس الجزائر، 2007م.
- معجم أعلام الألسنية في الغرب، د. هيام كريدية، ط1، الجامعة اللبنانية، 2011م.
- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، محمد حسن باكلا وآخرون، ط1، مكتبة لبنان، لبنان، 1983م.
- المعنى وظلال المعنى ـ أنظمة الدلالة في العربية، د. محمد محمد يونس علي، ط2، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007م.
- مقالات في الأدب واللغة، محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م.

- مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، د. محمد محمد يونس علي، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004م.
- مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، ط2، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1974م.
- مناهج البحث اللغويّ بين التراث والمعاصرة، د. نعمة رحيم العزاوي، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، 2001م
- مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، بريجيته بارتشت، ترجمه وعلق عليه ومهد له: د. سعيد حسن بحيري، ط1، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004م.
- منهج البحث في الأدب واللغة، لانسون، وأنطوان ماييه، ترجمة: محمد مندور ضمن كتابه النقد المنهجي عند العرب، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر، 1996م.
- المنوال النحويّ العربيّ ـ قراءة لسانية جديدة، د. عز الدين مجدوب، ط1، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، تونس، 1998م.
- موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ر. هـ. روبنز، ترجمة: د. أحمد عوض، عالم المعرفة.
- نحن والتراث ـ قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، محمد عابد الجابري، ط6، المركز الثقافيّ العربيّ، الدار البيضاء، 1993م.
- النحو العربيّ والدرس الحديث ـ بحث في المنهج، د. عبده الراجحيّ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986م.
- نشأة الدرس اللسانيّ العربي الحديث ـ دراسة في النشاط اللسانيّ العربي، د. فاطمة الهاشمي بكوش، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2004م.
- النص والسلطة والحقيقة ـ إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة، نصر حامد أبو زيد، ط5، المركز الثقافيّ العربيّ، الدار البيضاء، 2006م.
- نظرية التراث ودراسات عربية وإسلامية أخرى، فهمي جدعان، ط1، دار الشروق، عمان، 1985م.
- نظرية تشومسكي اللغوية، جون لاينز، ترجمة: د. حلمي خليل، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985م.
- نظرية الفعل الكلاميّ بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي

الإسلامي، هشام عبد اللّه الخليفة، ط1، ناشرون والشركة المصرية العالمية للنشر، بيروت، لبنان، 2007م.

- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغويّ الحديث، د. نهاد الموسى، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980م.
- الوسائط اللغوية ـ أفول اللسانيات الكلية، د. محمد الأوراغي، ط1، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، 2001م.

ثانياً: الرسائل والأطاريح:

- أثر الإسلام في التوحيد اللغويّ (رسالة ماجستير)، خالد بن أحمد إسماعيل الأكوع، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، السعودية، 2002م.
- أثر محاضرات دو سوسير في الدراسات العربية الحديثة (رسالة ماجستير)، حيدر سعيد عباس مرزة، جامعة بغداد، كلية الآداب، العراق، 1996م.
- جهود اللغويين المحدثين في الازدواجية اللغوية العربية (رسالة دكتوراه)، أسعد عباس كاظم المياحي، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، العراق، 2013م.
- الحياة الاجتماعية وأثرها في أمثلة النحاة وشواهدهم في عصور الاحتجاج، (رسالة ماجستير)، محمد ناجي حسين دراغمة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012م.
- نقل مصطلحات اللسانيات الاجتماعية إلى العربية في النصف الثاني من القرن العشرين (رسالة ماجستير)، سلطان بن ناصر بن عبد اللّه المجبول، جامعة الملك سعود، السعودية، 1427هـ.

ثالثاً: البحوث والمقالات:

- الاتجاه الوظيفيّ ودوره في تحليل اللغة، د. يحيى أحمد، عالم الفكر، الكويت، المجلد العشرون، العدد الثالث، 1989م.
- إشكالية الأصالة والمعاصرة في الوطن العربيّ، طيب تزيني، ضمن: أعمال ندوة التراث وتحديات العصر في الوطن العربيّ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985م.
- إشكالية الازدواجية اللغوية في اللسان العربيّ ـ رؤية ألسنية حديثة، د. نادر سراج، بيروت، لبنان، العدد العشرون، السنة الخامسة، 1993م.

- الازدواج اللغويّ، تشارلز فرجسون، مقالة مترجمة ضمن كتاب الازدواج اللغويّ في اللغة العربية، عبد الرحمن بن محمد القعود، ط1، الرياض، 1997م.
- ازدواجية اللغة ـ نظرة في حاضر العربية وتطلع نحو مستقبلها في ضوء الدراسات اللغوية، د. محمد راجي الزغول، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، العدد الثاني، 1985م.
- الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في اللغة العربية، د. نهاد الموسى، المجلة العربية للدراسات اللغوية، المجلد1، العدد1، معهد الخرطوم الدولي، 1985م.
- الألسنية المعاصرة والعربية، رشيد عبد الرحمن العبيدي، العدد الأول، مجلة الذخائر، 2000م.
- حركة الترجمة في المشرق العربيّ ـ مصر أنموذجاً ـ عبد الرحمن حسن العارف، ضمن كتاب: عبده بدوي شاعراً وناقداً، مجموعة من الأساتذة، منشورات جامعة الكويت، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، إشراف وتقديم: د. سعاد عبد الوهاب، 2007م.
- رؤى اللغويين الغربيين لجذور علم اللغة الاجتماعيّ، عبد المنعم السيد أحمد جدامي، مجلة كلية دار العلوم، العدد 58، 2011م.
- العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية، إبراهيم كايد محمود، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل(العلوم الإنسانية والإدارية)، المملكة العربية السعودية، 2002م.
- قضايا اللغة العربية في العصر الحديث من اللسانيّ إلى الثقافيّ، وليد العناتيّ، جامعة البترا، الأردن.
- اللسانيات وجديد سوسير، خالد محمود جمعة، مجلة علامات، الجزء 19، المجلد الخامس، 1996م.
- اللغة بين اللسانيات واللسانيات الاجتماعية، عز الدين صحراوي، مجلة العلوم الإنسانية ـ جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد5، 2004م.
- المعاجم اللسانية في الثقافة العربية الحديثة ـ واقع تجربة ـ مجلة الدراسات المعجمية، العدد السادس، 2007م.
- نظرية السياق (المقام) والموقف الكلاميّ بين اللغويين العرب والأجانب، د. هادي نهر، مجلة آداب المستنصرية، العدد 24 والعدد 25، 1993م ـ 1994م.
- الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، د. نهاد الموسى، مجلة حضارة الإسلام، دمشق، 1974م.

View publication stats

ResearchGate

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/354059459

اللسانيات الاجتماعية في الدراسات العربية الحديثة التلقي والتمثلات

Book · August 2018



CITATIONS
0

READS
2,010

1 author:

Hassan Kzar
Imam Al-Kadhum College (IKC)

6 PUBLICATIONS **0** CITATIONS

SEE PROFILE

Some of the authors of this publication are also working on these related projects:

Project الفقه واصوله View project

Project اللسانيات الجغرافية View project

All content following this page was uploaded by Hassan Kzar on 22 August 2021.

The user has requested enhancement of the downloaded file.